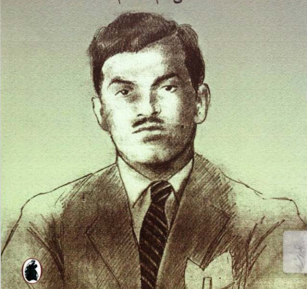
عبد الرحمن البياتي

سعيد قزّاز
ودوره في سياسة العراق

حتى عام ١٩٥٩م.



عبد الرحمن إدريس صالح البياتي

سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق
حتى عام ١٩٥٩

الطبعة الثانية

(مزيدة ومنقحة)



بنكەی ژین

السليمانية ٢٠٠٩

٩٢٣,٢
ب ٤٢٣ البياتي، عبدالرحمن إدريس صالح
سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩/ تأليف عبدالرحمن إدريس صالح البياتي.- ط ٢ (مزيدة ومنقحة). السليمانية: مؤسسة ژين، ٢٠٠٩.
٢٨١ص: ٢٥×١٧,٥ سم.- (التسلسل؛ ١٠٧).
١- قزاز، سعيد- تراجم. ٢- العنزان. التسلسل؛ ١٠٧
أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للتصنيف والفهرسة

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التستسل: ١٠٧
الكتاب: سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩
المؤلف: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي
الطبعة: الثانية (مزيدة ومنقحة)
التنضيد: محمد خليل النجار (بعقوبة) www.alkater99@yahoo.com
التصميم: لاس
الخط والغلاف: أحمد سعيد
عدد النسخ: ١٠٠٠
السعر: ٥٥٠٠ دينار
رقم الإيداع: ١٧١ لسنة ٢٠٠٧
مكان الطبع: السليمانية، مطبعة شڤان

من منشورات
مؤسسة ژين
لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكُردي
العراق: إقليم كُردستان، السليمانية، الشارع ١١ بيرەمكرون، محله ١٠٧ بَرانان،
عمارة (تەلاری ژین) بجانب (مسجد الشيخ فريد)
الأرضي: ١-٣١٩٤٧٣٢٢ آسياسيل: ٠٧٧٠١٤٨٤٦٣٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ أو ٠٧٥٠١١٢٨٣٠٩
www.binkeyjin.com

الإهداء

إلى

والديَّ الكريمين.

اللذين تحمّلا معي معاناة البحث

وجادا عليّ بكرمهما وصبرهما.

وإلى

سميرة إدريس إكباراً واحتراماً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

عبد الرحمن إدريس

شكر وتقدير

من بعد الشكر لله لا يسعني الا ان اتقدم بوافر شكري وتقديري الى استاذي الجليل الدكتور علاء جاسم محمد الحربي لما بذله من جهود ساعدت على تذليل الكثير من الصعوبات التي واجهتني خلال مرحلة إعداد الدراسة. كما اخص بالشكر والتقدير علامتنا الجليل الدكتور كمال مظهر احمد الذي كان لتوجيهاته السديدة الاثر الواضح والفعّال في تخطي العديد من الصعوبات، واتقدم بالاحترام والتقدير والعرفان بالجميل الى اساتذتي جميعاً الذين لم يبخلوا عليّ بالتوجيه والارشاد خلال مرحلة دراسة البكالوريوس والسنة التحضيرية. كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب وعلى رأسها الاستاذ الدكتور محمد جاسم حمادي المشهداني والاستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني لما أبدته من جهود سهلت مهمتي.

وأسجل شكري وتقديري الى الاستاذ خليل إبراهيم حسين الزوبعي والاستاذ عبد الإله شنشل اللذين أطلعاني على وثائق مهمة كان لها موقع خاص في الدراسة، كما أسجل شكري وتقديري للشخصيات العراقية التي قابلتها والتي أمدتني بكل ما هو مفيد لأغراض الدراسة واخص منهم بالذكر السادة، فؤاد عارف ونزهت عزيز قزاز ويوسف الحاج الياس وشاكر علي التكريتي وجمال بابان واحمد زرنك وجوهر عزيز دزه يي ونوري مجيد سليم ونعمان ماهر الكنعاني وعلي الشيخ حسين الساعدي ونصير الجادرجي وخيري أمين العمري والسيدة لميس محمود صبحي الدفتري وياسين الحسيني وفيصل فهمي سعيد وحسين جميل وطاهر الحيدري وصلاح عبد الوهاب وشاكر محمود شكري و الدكتور كمال السامرائي، وأخص بالشكر زميلي ليث عبد الرحمن الذي قام بنقل بعض مسودات الدراسة.

وعليَّ أن اسجل شكري الجزيل الى المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية لما أبدوه من جهود تستحق الثناء التي لولاها لما أنجزت هذه الدراسة بالشكل الذي هي عليه، كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المسؤولين في مديرية التقاعد العامة الذين كان لهم الفضل في إطلاعي على إضبارة (سعيد قزاز) التقاعدية، وأثني على الجهود التي

بذلها السادة العاملون في دار الكتب والوثائق والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية، وكل من أمدني بالعون والمساعدة.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المختصرات المستخدمة في الدراسة	١٠
مقدمة الطبعة الثانية	١١
التقديم – د. كمال مظهر احمد	١٣
المقدمة	٣٥
الفصل الاول: حياته ونشأته حتى عام ١٩٥٣:	
نشأته وثقافته	٤١
حياته الوظيفية في الحكومة العراقية	٤٦
سعيد قزاز متصرف لواء اربيل	٥٣
سعيد قزاز مفتشاً إدارياً.. متصرفاً	٥٨
دوره في متصرفية لواء الموصل	٦١
وزارة الشؤون الاجتماعية	٦٩
أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية	٧٣
الفصل الثاني: نشاط سعيد قزاز السياسي (١٩ أيلول١٩٥٣–١٧ حزيران ١٩٥٤):	٨١
سعيد قزاز وزيراً للداخلية	٨٦
موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣ ..	٩٧
دوره في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤	١٠٥
دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤	
الفصل الثالث: دوره في وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (٣ آب ١٩٥٤– ٨ حزيران ١٩٥٧):	
انضمامه الى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة	١١٥

القزاز ومراسيم الوزارة ١١٨
القزاز والإدارة الداخلية ١٢٥
أ. الانتخابات ١٢٥
ب. نظام نوط الانقاذ ١٢٦
ج. الاحزاب ١٢٧
د. الصحافة ١٣٠
هـ. البارزانيين ١٣٣
و. قضية الشيخ الخالصي ١٣٤
دوره في السياسة الخارجية العراقية ١٣٥
دوره في وزارة السعيد الثالثة عشرة ١٤٢
أ. مؤتمر المحامين العرب ١٤٢
ب. القزاز وحزب المؤتمر الوطني ١٤٤
ج. موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦ ١٤٦
القزاز والعلاقات السياسية العراقية – المصرية ١٥٥
دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي ١٥٩

الفصل الرابع: سعيد قزاز والتطورات السياسية في العراق من عام ١٩٥٨ حتى إعدامه عام ١٩٥٩:
دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز ١٦٩
سعيد قزاز في المعتقل ١٧٦
المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) ١٨٠
القزاز امام المحكمة ١٨٢
قرار الحكم ١٩٠
الايام الاخيرة للقزاز ١٩٤
ردود الفعل لاعدام القزاز ١٩٨
الخاتمة ٢٠١
شهادة شخصية بحق المرحوم سعيد قزاز ٢٠٤

ملف الصور و الوثائق ٢٠٧
قائمة المصادر ٢٥٥
فهرس الأعلام ٢٦٩

المختصرات المستخدمة في الدراسة

ت	الاسم	المختصر
١	الجزء	ج
٢	الصفحة	ص
٣	الطبعة	ط
٤	العنوان	ع
٥	ملفات دار الكتب والوثائق	د.ك.و
٦	ملفات مديرية التقاعد العامة	م.و.ع
٧	ملفات مديرية الوثائق العسكرية	م.و.ع
٨	ملفات وزارة الداخلية	م.و.د
٩	الموضوع	م
١٠	الوثيقة	و

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد فهذه الطبعة الثانية من دراستنا عن المرحوم سعيد قزاز والتي سبق إن طبعت لأول مرة في بيروت، اذ تقبلها القراء قبولاً حسناً وأثنوا عليها، حتى نفذت من الأسواق الأمر الذي يعكس اهمية الرسائل الجامعية المكرسة لدراسة الشخصيات التاريخية المعروفة التي كان لها الأثر الواضح في رسم معالم الأحداث السياسية في العالم العربي، وخطت بعض تلك الرسائل والدراسات خطوات ثابتة بعد أن استندت إلى الوثائق والتقارير المهمة التي ساعدت وبشكل فاعل للوصول إلى استنتاجات جديدة غيرت من بعض الأفكار والأحكام الشائعة عن عدد من الشخصيات والأحداث السياسية في العراق خلال الحقبة التي تناولتها تلك الدراسات.

كشفت هذه الدراسة الدور الذي أداه سعيد قزاز (١٩٠٤-١٩٥٩) خلال سيرته السياسية في العراق، ممثلاً للنظام الملكي بوجهيه السلبي والايجابي، فكان انساناً مبدئياً جريئاً معجباً بحضارة الغرب، حساساً ضد أي قوة معارضة آنذاك، وترسخت بعض مواقفه في أذهان الناس حتى اخذ بعضهم يرددها في أحاديثه، كان من بينها موقفه المشرف أيام فيضان بغداد في ربيع عام ١٩٥٤، فضلاً عن موقفه الجريء أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) إثناء محاكمته بعد سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي أشار فيها إلى إنه لا يهاب الموت وعندما يصعد الى المشنقة سيرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامه، كانت كلمات القزاز مؤثرة وبليغة إلى الحد الذي يجعل تكرارها صعباً في قياس الظرف والمكان إلا من قبل نوع خاص من الرجال.

قد يختلف الكثير معنا في تقويم شخصية سعيد قزاز، ففي الوقت الذي عده بعضهم طيراً مشئوماً لاعتبارات شخصية غير منطقية، وضع له البعض الأخر تمثالاً لا تشوبه شائبة وعدوه رمزاً للتحدي والكبرياء الذي ادخله في قائمة الرجال الذين خلدهم التاريخ. إلا أننا حاولنا أن نكون موضوعيين قد المستطاع في تقويم تلك الشخصية بالاستناد إلى عدد غير قليل من الوثائق التي يمكن ملاحظتها في هوامش وقائمة مصادر الكتاب.

كانت الطبعة الأولى للكتاب في المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١. وبعد نفادها من الأسواق أصبحنا عرضة للتساؤل من قبل الأصدقاء وبعض القراء الذين رغبوا اقتناء نسخة من الكتاب لقراءته لاسيما بعد أن نال استحسان عدد من الأساتذة الذين اعتزُ بآرائهم، وخضع للنقد والتحليل في بعض الصحف الداخلية والخارجية، وعند ذلك ظهرت أعداد من الكتاب (مستنسخة) في شارع المتنبي ببغداد وبأعداد لا بأس بها، الأمر الذي جعلنا نفكر بطبع الكتاب طبعة ثانية مدعومة بالصور وعدد من الوثائق التي لم تنشر في الطبعة الأولى التي وقع فيها للأسف بعض الأخطاء البسيطة. وأخيراً أَحمد الله الذي جعل الكتاب مما ينتفع به وأكرر اعتذاري لمن لا يتفق معي في هذه الرؤيا وذلك التقويم.

عبد الرحمن إدريس صالح

بغداد

٢٠٠٩/٩/١

تقديم
سعيد قزاز أمام محكمة التاريخ

كمال مظهر

ألقيت يوم العشرين من نيسان سنة ٢٠٠٠ بحثاً أمام "المؤتمر العلمي القطري للعلوم السياسية" الذي أقامته كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، وكان البحث يحمل عنوان "قراءة تقويمية لشخصيات وأحداث سياسية عراقية في العهد الملكي في ضوء رسائلنا الجامعية". نال البحث استحسان العديد من الأساتذة صراحة أو ضمناً، وبينهم من أعتز بآرائهم بصورة خاصة، كما استهجنه آخرون صراحة، أو إمتعضوا منه ضمناً. هنا أرى المقام مناسباً أن أُعيد جانباً من ذلك البحث قبل أن أتحدث عن سعيد قزاز الذي ورد أسمه فيه أيضاً. وأعتقد انَّه يحق لي أن أُدلي بدلوي في هذا المضمار كوني أُستاذاً أُشرفُ على مدى ثلاثة عقود ونيف على عشرات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، وشاركت في مناقشة عدد أكبر منهما، وهي في معظمها مكّرسة لدراسة صفحات مهمة من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، من بينها تاريخ شخصيات معروفة من أمثال نوري السعيد والدكتور محمد فاضل الجمالي ومحمد رضا الشبيبي وغيرهم، ولقد طبعت معظم الرسائل التي أشرفت عليها، ووجدت طريقها إلى أيدي القرّاء على نطاق واسع، كما قومت في الداخل وفي الخارج أيضاً.

لا ينكر أن رسائلنا الجامعية المكرّسة لدراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر خطت خطوات جيدة إلى الأمام في غضون العقدين الأخيرين، خصوصاً بعد الكشف عن الوثائق الدبلوماسية الغربية، ولاسيما البريطانية والأمريكية منها، وبعد الإطلاع على كم هائل من وثائق البلاط ووزارة الداخلية والتقارير الدبلوماسية في العهد الملكي، وهي لا تقل شأناً من نظيراتها في شيء، الأمر الذي أفسح المجال للتوصل إلى عدد غير قليل من الاستنتاجات الجديدة عن شخصيات وأحداث سياسية عراقية في العهد الملكي، تختلف، إلى حد واضح، عن آراء وأحكام شائعة مردّها إلى الصراع السياسي على السلطة، فضلاً عن حكم الشارع النابع من دوافع وطنية لم تخل من فوران العاطفة المشروعة، ولكن غير

الموضوعية بالضرورة. ويدخل ذلك في سياق عام، لا خاص، ولنا في تاريخ الثورة الفرنسية أنموذجان معبران هما ميرابو، خطيب الثورة الذي فتحت البانتيون (مقبرة العظماء) في باريس أبوابها لأوّل مرة لجثمانه الذي بكاه الألوف، لتنقل رفاته فيما بعد إلى مقبرة للمجرمين في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية بعد سنوات، والثاني هو ((الشيطان الأعرج)) تاليران الذي كان في حياته منبوذاً من الجميع، لتنقلب الآية فيما بعد حينما تبيّن أنه خدم الجميع فعلاً، ولكن من أجل فرنسا أولاً، ومن أجل ذاته ثانياً، ولقد تجسَّد ذلك بصورة جلية في موقفه أيام مؤتمر فينا التاريخي في العام ١٨١٤-١٨١٥ حينما حقَّق لفرنسا المهزومة ما لم يدر بخلد أحد أبداً.

وإذا إنتقلنا من التعميم إلى التخصيص بهدف توضيح المقصود أكثر في سياق موضوعنا المحدّد يمكن الركون إلى مجموعة كبيرة من الحقائق التاريخية، منها، على سبيل المثال، الصورة القاتمة لميثاقي "سعد آباد" و"بغداد" في العقل الباطن، وكذلك في أدبنا السياسي المدوّن، في حين أن أقطاب الحكم في العراق الملكي كانوا يرنون إلى الميثاقين، قبل كل شيء، بوصفهما أداة حاسمة لضمان الأمن الوطني، أو القومي عن طريق تجاوز الأطماع الإقليمية لدول الجوار، ويكمن في ذلك أحد الأسباب الجوهرية للبعد المحدود عالمياً للميثاقين، ولاسيما "ميثاق سعد آباد" الذي وُلِدَ ميتاً أصلاً، مع العلم أن أول من دعا إلى عقده كان مصطفى كمال أتاتورك الذي أراد ضمان جبهته الشرقية في مواجهته لأطماع إيطاليا الفاشية في البحر المتوسط عشية الحرب العالمية الثانية، وكان أتاتورك يتوق إلى إشراك الإتحاد السوفيتي وبريطانيا، أو على الأقل أحدى الدولتين في الميثاق. وفي أواسط العقد السادس من القرن الماضي لم يعترض جمال عبد الناصر على عقد ميثاق أشبه ما يكون بميثاق بغداد، وللأسف الشديد أن العراق لم ينعم بضمان إقليمي حقيقي طوال تاريخه المعاصر إلا في ظل "ميثاق بغداد" دون أن يعني ذلك، بالبداهة، تبريراً للجوانب السلبية للميثاق في نظرنا، لكن ينبغي أن يأتي حكم التاريخ للظواهر في إطار شامل، غير أحادي.

وقد يبدو غريباً إذا عرفنا، وفي ضوء أدلة مقنعة، إن حقد الصهيونية على الدكتور محمد فاضل الجمالي، أحد أشد المتحمّسين لميثاق بغداد، لم يقل كثيراً عن حقد اليسار عليه، ولكن من منطلقين مختلفين دون شك، كما أنه بدوره لم يقل حقده على الصهيونية عن حقده على اليسار. ونشير أيضاً إلى أن مناقشات الجمالي ودفاعه عن الحق العربي في الأُمم

المتحدة، وحججه الدامغة أحرجت مراراً موقف المندوب الإسرائيلي الذي أحتج بشدة على الخطاب الذي ألقاه الجمالي في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٢، قائلاً: ((إن نبرة رئيس الوفد العراقي أعادت إلى الأذهان صوت النازية)).

كما نشرت "معاريف" مقالة مطوّلة ضده، وفي لقائه بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٥٢ لمدة ساعة قال الجمالي له بالنص أنه شخصياً يعدّ ((أي عربي يصالح إسرائيل خائناً))، الأمور التي سجلتها "الأهرام" و"الهاتف" و"رويتر" وأكثر من شخصية عربية مرموقة. ومن المفيد أن نشير بالمناسبة أيضاً إلى أنَّ الجمالي هو أوّل من إقترح تدريس قضية فلسطين منذ المرحلة الابتدائية، وذلك حتى ((يتعلّم أطفال العرب منها في كل مراحل الدراسة الدروس والعِبَر)).

أمَّا دفاع الدكتور الجمالي عن قضايا بلاد المغرب العربي وليبيا فإنَّه أمر معروف، ومشهود له على نطاق واسع، مما أهّله بجدارة لأن يُدفن في مقبرة الشهداء بتونس بحضور عدد من رؤساء العرب وقادتهم. وفي السياق ذاته يبدو غريباً أيضاً إذا علمنا أن أحمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي، وقف مباشرة وراء الإسراع في تنفيذ حكم الإعدام بالوكيل الصهيوني شفيق عدس، في حين طُرِدَ أحد أقطاب المعارضة من حزب وطني لأنَّه وافق، بوصفه محامياً، أن يدافع أمام المحاكم عن عدس.

وكل ما سبق، وغيره لا يعني، دون شك، أن هؤلاء، وغيرهم من أقطاب العهد الملكي لم يرتكبوا بالمقابل أخطاء غير قليلة، وهذا يدخل أيضاً في السياق العام لا الخاص، لأنَّ لا معصوم من الخطأ بين البشر، فمَن لا يعمل لا يخطئ حسب صياغة موفقة للينين.

وإذا توقّفنا هنيهة عند النقطة الأخيرة نقول بإيجاز مركّز، وعلى سبيل المثال فقط، ما كان يليق بسياسي مخضرم، دَرَسَ الدكتوراه بتفوق في المغرب، مثل الجمالي أن يثق بالدول الرأسمالية الكبرى كل تلك الثقة المطلقة التي أولاها إياها، ولا أن يضفي مثل تلك الهالة المثالية على شخصية سياسية مثل وزير خارجية بريطانيا من أواسط الأربعينيات حتى بداية الخمسينيات أرنست بيفن، ولا أن ينظر بمثل ذلك المنظار الأسود القاتم إلى كلّ ما هو سوفيتي، أو يساري.

وفي الواقع إن أكبر خطأ قاتل إرتكبه النظام الملكي في العراق يكمن في موقفه من الديمقراطية، فعلى العكس من منطق الأشياء سار الخط البياني لتطور

الديمقراطية في العهد الملكي من الأعلى إلى الأسفل، لا من الأسفل إلى الأعلى، ويتحمل الجميع وزر ذلك، لكن بدرجات متفاوتة.

مع ذلك هناك نقطة مهمة لا يأخذها المتزمتون في تقويمهم لذلك العهد بنظر الاعتبار، وهي أن وجود هكذا طبقة حاكمة أمر يسجل للعراقيين لا عليهم، فمما لا شك فيه أن أحد أهم الأسباب الجوهرية الكامنة وراء ما تحقق يومذاك يرتبط بقوة الحركة الوطنية العراقية، فلولا ثورة العشرين، التي قلَّ نظيرها في قياس الزمان والمكان، لما ظهرت الدولة العراقية الحديثة قبل مثيلاتها بردحٍ من الزمن. ثم إن المعارضة الوطنية كانت طوال العهد الملكي تؤلف قوة كبيرة على الساحة السياسية لم يكن بوسع أحد من الأطراف المتصارعة أن لا يحسب لها الحساب بصورة جدية. وللاستدلال فقط نشير إلى أن انتخابات "المجلس التأسيسي"، وهو أول سلطة تشريعية في العراق، استغرقت سنة وثلاثة أشهر ويوماً واحداً (من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ حتى ٢٥شباط ١٩٢٤)، وذلك بسبب المقاطعة المتوالية للعراقيين لها، ولولا جهود شخص الملك فيصل الأول لاستغرقت مدة أطول حتى من ذلك. ولقد ألفت المعارضة داخل المجلس حوالي ٣٤٪ من مجموع أعضائه، وكان جُل المنتمين إليها من المثقفين الذين تخرجوا من مدارس استانبول العليا العسكرية والمدنية، وإن ٢٣٪ منهم كانوا يجيدون ثلاث لغات أو أكثر، فكانوا نداً بجدارة لمَن كانوا في الخندق الآخر من أمثال جعفر العسكري الذي تزامنت أعمال "المجلس التأسيسي" مع عهد وزارته، فإنَّه كان يجيد ثماني لغات شرقية وغربية، ونال شهادة الحقوق في لندن بتفوق بعد أن تجاوز الخامسة والأربعين من العمر، ليضيف بذلك شهادة جديدة إلى شهادتيه اللتين حصل عليهما قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى مجموعة من الأوسمة الرفيعة تقديراً لخدماته.

كان على "المجلس التأسيسي" أن يبت في ثلاث قضايا أساسية اعتمد عليها مستقبل العراق، وهي المعاهدة العراقية– البريطانية، ووضع أول دستور وأول قانون للانتخابات للبلاد. شهدت أروقة المجلس مناقشات حامية يشغل مضمونها مجلدين ضخمين بلغ عدد صفحاتهما تسعاً وأربعين وثلاثمائة وألف صفحة. وأخطر تلك المناقشات دارت حول موضوع المعاهدة العراقية– البريطانية التي وقف الشعب العراقي ضد إبرامها بقوة، مما انعكس بوضوح داخل المجلس أيضاً فإنَّ مداخلات نواب المعارضة بالنسبة لهذا الموضوع ألفات ٧٣٪ من مجموع مداخلات أعضاء

المجلس التأسيسي. وفي الأخير أقرّت المعاهدة بأسلوب لا نظير له، على حد علمنا، في تواريخ الحياة البرلمانية المعاصرة، فتحت ضغط المندوب السامي البريطاني جرى في منتصف ليلة العاشر والحادي عشر من حزيران ١٩٢٤ التصويت على المعاهدة بعد أن تمَّ جمع تسعة وستين عضواً من أعضاء المجلس من أصل مائة عضو من دورهم، ومن فنادق بغداد بصورة انتقائية، مع ذلك صوّت إلى جانب المعاهدة سبعة وثلاثون عضواً، فيما صوَّت ضدها أربعة وعشرون من الحاضرين، واستنكف عن التصويت ثمانية آخرون، وهذا يعني، بوضوح، أن حوالي ثلثي النواب كانوا ضد المعاهدة التي كانت تمثل، في كل الأحوال، خطوة ما إلى الأمام كونها خففت من بعض آثار الانتداب، ومهدّت الطريق لنيل الاستقلال بعد مرور ثماني سنوات ونيف فقط على إبرامها. ولا يخلو من قدرٍ من المغزى إذ نضيف إلى ما سبق ذكره حقيقة أخرى هي أن الملك فيصل الأول نفسه كان يحتفظ بأكثر من خيطٍ خفي مع أقطاب المعارضة في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر.

صحيح طرأ قدر واضح من التراجع على واقع الحياة البرلمانية في العراق في عهد ما بعد فيصل، وذلك في سياق ما أسميناه بتراجع الخط البياني للديمقراطية في البلاد، لكن المعارضة البرلمانية ظلّت، مع ذلك، تمثل حتى سقوط النظام الملكي قوة ضغط يحسب لها المسؤولون ألف حساب، في حين شوهت دعايات الشارع غير المسؤولة الصورة في الأذهان تماماً، بحيث غدا الناس مقتنعين بأنَّ النواب يغطون في نوم عميق أثناء اجتماعات مجلس الأُمّة، وبأنَّهم يصوتون على اللوائح كما يصوت عليها نوري السعيد الذي لم يشترك، أصلاً، في أي تصويت برلماني منذ العام ١٩٣٢، وهنا أكتفي أيضاً بالإشارة إلى أنموذج واحد، يبدو غير متوقع اغلب الظن، وهو أن يرتفع في أواخر العهد الملكي، وعندما كان سعيد قزاز تحديداً يشغل حقيبة وزارة الداخلية، صوت جهوري منفعل[1] داخل أروقة مجلس النواب نصاً: ((سادتي من العيب الكبير أن يبقى الدينار (العراقي) مرتبطاً بالكتلة الإسترلينية، ليس من صالحنا الاقتصادي والمالي أن يبقى هذا الوضع لأنَّ إنكلترا في مهب الريح...))[2].

---

[1] كان المتحدث هو نائب البصرة عبد الرزاق حمود، ولقد استفسرت من زميله في المجلس مسعود محمد عنه وعن وقائع تلك الجلسة.

[2] "محاضر مجلس النواب"، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، محضر الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٤، ص٤٩٦.

وإن يوجّه زملاء النائب نفسه بعد يومين فقط أربعة وثمانين سؤالاً وطلباً في جلسة واحدة فقط إلى رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، انطوى معظمها على ما يمس هموم الناس في الصميم، وقضايا الساعة عربياً ودولياً، من قبيل فتح الطرق وإنشاء المدارس، وشؤون الزراعة والري، وزيادة حصة العراق من واردات النفط، وضرورة إقامة مشاريع جديدة للماء والكهرباء، وعن غمط بعض الشركات الأجنبية لحقوق العمال، وبخصوص إصدار العفو عن رشيد عالي الكيلاني وعن البارزانيين وما إلى ذلك من القضايا المحلية، وعن اعتداءات القوات البريطانية في منطقة القناة على المصريين، والموقف من نضال المراكشيين، وعن مواقف الغربيين من إسرائيل وقضايا أخرى عربية، وعن ضرورة التمسك بسياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي على الصعيد الدولي[3].

ومما يذكر أن النائب نفسه الذي أثار موضوع الإسترليني انتقد في الجلسة ذاتها شخص رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي انتقاداً لاذعاً، جارحاً، وعندما حاول الجمالي الدفاع عن نفسه ساد القاعة (ضوضاء وضرب على المقاعد) كما ورد نصاً في محضر ذلك اليوم من محاضر مجلس النواب[4].

خلاصة القول كان العراقيين هكذا، لذا ولّوا حكاماً من النوع الذي خدموا بلادهم بجدارة وإخلاص بغض النظر عن جميع هفواتهم ونواقصهم، لذا لم يكن غريباً أن يدخل العراق عصبة الأُمم في العام ١٩٣٢، مثلاً، قبل مصر الحضارة وحملة نابليون ومحمد علي الكبير والقناة بثلاث سنوات على يد الملك فيصل الأول الذي حطمنا تمثاله في غفلة من الزمن، ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى أنْ نعيد الأمور إلى نصابها كما أُعيد تمثال الملك فيصل الأول إلى مكانه الطبيعي، الأمر الذي يحتاج، على ما أعتقد، إلى عقد مؤتمر علمي خاص لدراسة الموضوع من جميع جوانبه، وفي ضوء تطبيق واقعي لشعار إعادة كتابة التاريخ من أُناس جديرين بتلك المهمة غير السهلة، لا من "وعاظ السلاطين" على حد تعبير الدكتور علي الوردي.

نشأ وعمل سعيد قزاز (١٩٠٤-١٩٥٩) في مثل هذه الأجواء، وكان يمثل النظام الملكي بوجهيه السلبي والإيجابي بقناعة فكرية ثابتة من وجهة نظره، وكان

---

[3] المصدر نفسه، ص٥٢٠-٥٢٣.

[4] المصدر نفسه، ص٤٩٥.

هو نفسه قد وضع اليد على العديد من سلبيات ذلك النظام، حتى أنَّه، مثل آخر رئيس وزراء في ذلك العهد أحمد مختار بابان، لم يستبعد سقوط النظام قبيل ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

في حال أي تقويم لشخصية سعيد قزاز، ولدوره وقناعاته ينبغي أنْ يؤخذ في الاعتبار إنتماؤه الأُسري والاجتماعي والأجواء التي نشأ فيها، فضلاً عن خصاله بوصفه إنساناً مبدئياً، طيباً، عفيف اللسان، جريئاً دون حدود، معجباً بحضارة الغرب وقيمها غاية الإعجاب، حساساً بإفراط تجاه كل عمل ثوري عموماً، وتجاه جميع أجنحة اليسار خصوصاً.

في ضوء ذلك نقول إن سعيد قزاز كان ينتمي عملياً إلى النخبة المتنورة المعتدلة، وإنه تجاوز نوري السعيد في ذلك، إذ وقف ضد الإقطاع عن قناعة، مما انعكس على العديد من مواقفه وإجراءاته التي تحولّت إلى حديث الناس، فلقد حاول وضع حد لأعمال عددٍ من كبار الإقطاعيين الذين تمادوا في استغلالهم للناس، فعندما كان متصرفاً (محافظاً) في الموصل اعتقل أحدهم بنفسه نهاراً، جهاراً دون أنْ يلفت إلى أن الذي اعتقله في عقار داره كان نائباً عن منطقته، يتمتع بالحصانة البرلمانية، وكان مقرباً من البلاط الملكي، ومن شخص رئيس الوزراء نوري السعيد، خصوصاً بعد أن أدّى دوراً متميزاً للقضاء على الانتفاضة البارزانية عام ١٩٤٥. وبذل القزاز جهوداً حثيثة لتحجيم زعماء بشدر الأقوياء الذين ظلوا يؤلفون، على مدى ردح طويل من الزمن، شوكة بجنب السلطة المركزية، واختار لإدارة منطقتهم قائمقاماً حازماً معروفاً، هو ومعظم أفراد أسرته، بميولهم اليسارية[٥]، مما أثار حفيظة زعماء بشدر بقوة، ولقد اطلعت شخصياً على أكثر من وثيقة سرية من وثائق وزارة الداخلية بهذا الصدد، وروى لي الوثائقي العراقي المعروف العميد المتقاعد والوزير في العهد الجمهوري خليل الزوبعي كيف تجاهل سعيد قزاز أيام فيضان بغداد المشهور سنة ١٩٥٤ أمراً شفهياً أصدره له شخص الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بواسطة مرافقه الأقدم عن طريق الزوبعي بصدد إرسال مساعدات عينية فورية إلى أمير ربيعة لقناعة القزاز، كما جاء في رده، بأنَّ الفقراء أولى بتلك المساعدات. وقلما ظهر إداري عراقي في العهد الملكي رصد مثله أعمال لجان تسوية حقوق الأراضي التي أُلِّفت بموجب قانون

[٥] المقصود طاهر الحيدري الذي أجرى صاحب الرسالة مقابلة خاصة معه حول الموضوع.

خاص، فلقد بذلك كل ما في وسعه ليحول دون التلاعب بمضمون القانون لصالح الملاكين على حساب الفلاحين. مع ذلك علينا أنْ نُقرّ أن القزاز كان وحيداً في هذا الميدان النبيل، أنه ناطح قلاع الإقطاعيين الحصينة بسيفٍ خشبي، إلا أن ذلك لا ينفي مقاصده الجليلة، كما لا ينفي أنه كان يرنو مخلصاً إلى إنقاذ النظام من منطلق قناعاته الفكرية، فقد أدرك جيداً، وعن وعي ناضج أن عهد الإقطاع قد ولّى وانتهى.

يؤخذ على سعيد قزاز العديد من المواقف الحازمة مع قوى المعارضة، ولتوضيح وجهة نظري بهذا الخصوص، والتي كوّنتها بعد إطلاعي على كم كبير من الوثائق وتفاعلي مع مضمونها، أختارُ قبل كل شيء أنموذجاً يخص حالة محدّدة تحتل موقعاً خاصاً في أعماقي كإنسان، فلطالما أدنى النظام برمته بسبب موقفه من أربعة ضباط كرد نُفِّذَ فيهم حكم الموت في حزيران ١٩٤٧، وفعلاً أن هؤلاء الضباط كانوا وطنيين في مواقفهم، وأبطالاً في مواجهة حبل المشنقة، لذا يتمتعون بكل جدارة بموقع متميز في ضمير كل كردي نظيف، بل وكل وطني شريف اطلع على قصتهم المثيرة. ولكن أتساءل ماذا كان بوسع أي نظام في الدنيا، بما في ذلك كل الديمقراطيات الغربية، أنْ يفعله مع أربعة عسكريين تركوا صفوف الجيش، والتحقوا بخندقٍ معادٍ، ثم لجؤوا إلى بني جلدتهم في مكان أخر يُعَدّ قانوناً بلداً أجنبياً، وارتدوا بزاتٍ ونياشين عسكرية أخرى فُصِّلتْ على غرار ما كان موجوداً في الجيش الأحمر السوفيتي دون زيادة أو نقصان. مع ذلك، وبغض النظر عن جميع الملابسات والحيثيات قدم هؤلاء الضباط إلى محكمة أصولية، وتمتعوا بحق الدفاع الحر عن أنفسهم، ودونوا في زنزانتهم، ليلة تنفيذ الحكم بحقهم، وصية طافحة بالمشاعر الوطنية، وصل نصها، وبخطهم الواضح إلى أيدي ألد أعداء النظام الذين استغلوها على نطاق واسع لخدمة أهدافهم المشروعة إلى يوم سقوط النظام، وحالياً تُعَدّ الوصية تلك، الموروثة من ذلك العهد، جزءاً من التراث الثوري الكردي.

على الغرار نفسه يوجّه نقد لاذع مشروع، في العديد من منطلقاته، إلى مواقف محدّدة أبداها سعيد قزاز بوصفه وزيراً للداخلية، منها موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة في كانون الأول ١٩٥٣ الذي انتهى إلى صدام مباشر بين المضربين ورجال الشرطة، مما أدَّى إلى جرح ستة من المضربين ومؤيديهم من المتظاهرين توفي أحدهم متأثراً بجراحه، وإلى جرح ستة من رجال الشرطة واثنين من ضباطهم، فضلاً عن جرح أثنين من المارة، فأُعلنت الأحكام العرفية في البصرة، وجرت حملة اعتقالات واسعة بين

المواطنين، وصدرت الأوامر بتعطيل تسع من الصحف اليومية، الأمور التي أثارت القوى الوطنية، ولاسيما في العاصمة بغداد.

في كل الأحوال ليس بوسع أحد أن يبرأ ساحة السلطة بالنسبة لما آلت إليه الأحداث في البصرة. ولكن بما أن أصابع الاتهام وُجهت إلى سعيد قزاز، بوصفه وزيراً للداخلية، أكثر من غيره لذا نرى من الضروري أنْ نوضح بالنسبة لهذا الموضوع مجموعة من الحقائق بالاستناد إلى عددٍ كبير من الوثائق غير المنشورة، وما أورده صاحب هذا الكتاب في الفصل الثاني من دراسته، فضلاً عن عددٍ من المصادر الموثقة[٦]. وقبل كل شيء نشير إلى أن الإضراب كان مشروعاً، وعادلاً في مطاليبه وأسلوبه في البداية، ليتخذ بالتدريج طابعاً سياسياً متطرفاً كان يتوافق كلياً مع التوجهات الستالينية التي سادت الساحة يومذاك، فلقد هتف المضربون بحياة اتحاد العمال واتحاد الطلبة العالميين ونادوا بسقوط الحكومة، وطالبوا بإعلان الجمهورية، وتحوَّل الإضراب إلى مظاهرات طافت بشوارع المدينة. الحقيقة الثانية هي أن سعيد قزاز حضر بنفسه إلى البصرة، وأجرى اتصالات واسعة بالمضربين، وبالمسؤولين في شركة النفط التي قرَّرت الاستجابة لأهم مطاليب العمال،كما أن معظم المضربين بدءوا يميلون إلى العودة إلى العمل، دون أن يعني ذلك أي تبرير لموقف الشركة منهم.

هنا نعيد إلى الأذهان إضراباً سابقاً قام به عمال النفط في كركوك قبل إضراب البصرة بسبع سنوات ونيف، إتسم بطابع مهني أكبر، وبقيادة أكثر وعياً وتنظيماً وأقل تطرفاً، إلا أنه أنتهى، مع ذلك، بكارثة أودت بحياة عدد كبير من العمال وغيرهم، وأدَّت إلى إصابة العشرات منهم بجروح مختلفة، في حين أن موقف سعيد قزاز أدَّى دوراً كبيراً للحيلولة دون تكرار المأساة نفسها في البصرة، والأهم من ذلك هو أن سعيد قزاز كان رئيساً للجنة التي أُلِّفت في أواسط العام ١٩٤٦ لوضع تقرير خاص عن إضراب عمال كركوك. جاء التقرير، الذي احتفظ بنسخة منه، موضوعياً ومنصفاً في معظم منطلقاته ومقترحاته التي كانت لصالح العمال أساساً، وينطوي على إدانة صريحة لتصرفات مدير شركة كركوك أيام الإضراب.

تتكرّر هذه الصورة بكامل أبعادها في جميع مواقف وأعمال سعيد قزاز منذ أنْ بدأ حياته الوظيفية. هنا ألجأ إلى أنموذج آخر يتفهمه المثقفون العرب، ويفهمونه بصورة

---

[٦] من بينها الجزء التاسع من "تاريخ الوزارات العراقية" للمؤرخ العراقي المعروف عبد الرزاق الحسني.

أفضل، على ما أعتقد، لسبب ليس من الصعب إدراك كنهه. ففي عز أيام آخر انتفاضة كردية انفجرت بقيادة البارزاني في العهد الملكي وانتهت عملياً سنة ١٩٤٧، كان سعيد قزاز متصرفاً (محافظاً) في أربيل، وبما أن أهم بؤر الانتفاضة تركّزت في توابع ذلك اللواء، لذا أصبح القزاز على اتصال أوثق من غيره بتطورات أحداث الانتفاضة وإفرازاتها على شتى الصُعد. ومرة أخرى نقر أنْ سعيد قزاز أدَّى دوراً كبيراً، وعن قناعة، لاحتواء الانتفاضة، ووضع حد لها بأسرع ما يمكن، مما شوّه سمعته إلى حدٍ كبير في نظر معظم القوميين الكرد. ولكن بالمقابل، إنَّ مَن يطلع على جميع التقارير التي كتبها سعيد قزاز في تلك الأيام الحرجة يقتنع برجاحة عقله، ووضوح رؤياه، وصحة معظم توقعاته، ولو أخذت الأطراف المتصارعة بالعديد من مقترحاته لكان بالإمكان تجاوز المعضلة اغلب الظن. لكن رأينا هذا يدخل في إطار الحدس والتخمين، لذا ليس من شأنه أنْ يترك أثراً كبيراً على الحكم النهائي بحق موقف سعيد قزاز من الانتفاضة المذكورة بقيادة البارزاني. إلا أنَّ الثابت تاريخياً، والموثق رسمياً هو الموقف المشرّف الذي إتخذه سعيد قزاز فيما بعد لحماية البارزانيين المشرّدين الذين تحوّلت مأساتهم، للأسف، إلى بضاعة مربحة لم يتورّع من الاتجار بها حتى بعض الذين كانوا يتمشدقون بعواطفهم القومية الكردية، أو تسلّقوا السلم عن طريقها.

باعتراف الجميع، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار إلا ما ندر، سجل سعيد قزاز لنفسه صفحة مشرّفة خالدة أيام فيضان ربيع عام ١٩٥٤، إنَّه بإيجاز شديد، أدَّى دوراً متميزاً لإنقاذ بغداد التاريخ والحضارة من مصير مشؤوم توقَّعه أكثر الناس تفاؤلاً في تلك الأيام العصيبة. اعترض أحد الزملاء على هذا الرأي أثناء مناقشة أطروحة دكتوراه عن الدكتور محمد فاضل الجمالي[٧] أعدّها احد طلابي، وكانت حجته في ذلك أن سعيد قزاز فرض على طلاب الكليات الذين تطوّعوا لدرء مخاطر الفيضان المتوقعة، العودة إلى دورهم وأقسامهم الداخلية. لا يمكن أن يخامر الشك فكر أحد بخصوص الدوافع النبيلة لقول ذلك الأستاذ الذي كان شخصياً أحد المتطوعين بإخلاص لحماية مدينته العزيزة، ولكن كما بيّنتُ أثناء المناقشة أن ما لجأ إليه سعيد قزاز كان أفضل، وأهون إجراء واقعي يمكن اللجوء إليه في وقت كانت التقارير الخاصة تؤكّد أن الطلاب اليساريين كانوا يعدّون العدّة لإقامة مظاهرات تلقي مسؤولية ما

[٧] وقع فيضان سنة ١٩٥٤ في عهد الوزارة الثانية للدكتور محمد فاضل الجمالي.

أحدثته الطبيعة على عاتق "النظام الرجعي القائم"، ولا يمكن أنْ يخفى على أحد ماذا كان بوسع هكذا مظاهرة أنْ تحدثه من ارتباك في تلك الظروف على أقل تقدير، خصوصاً وأن بسطاء الناس يميلون عادة، إلى تصديق كل دعاية وتهمة تطلق جزافاً، ولاسيما في ظروف الأزمات والمحن.

ليس من السهل على أي غريب أنْ يخترق أسوار مدينة الموصل الحصينة لأسباب مختلفة، أهمها كون المدينة تؤلِّف إحدى نقاط الحافة المهمة بالنسبة للوطن العربي، وبسبب إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة، ولقوة النخبة فيها إلى درجة قلّما تُضاهي في ذلك على صعيد العراق والمنطقة. لكن الموصل فتحت، مع ذلك ذراعيها وأبوابها على مصاريعها أمام سعيد قزاز القادم من السليمانية التي كانت صورتها مشوّهة في العقل الباطن لأهلها نتيجة للحادث الدموي الذي شهدته المدينة عام ١٩٠٩ بسبب ما قيل عن تطاول بعض رجال الشيخ سعيد، والد الشيخ محمود، المنفي إلى هناك من الاتحاديين، على فتيات موصليات في أحد أيام العيد يومذاك.

لم يأتِ حب أهل الموصل للقزاز من فراغ، إنهم عشقوا، دون شك، أسلوب إدارته الحازمة التي استهدفت التسيّب الإقطاعي بأسلوب لم يعهده أحد يومذاك، ولم تظهر في التاريخ مدينة تجارية مزدهرة لم تعانِ من التسيّب الإقطاعي أكثر من غيرها. ولنا أن نتصوّر أيضاً ماذا تكون مشاعر أبناء مدينة النخبة تجاه متصرف (محافظ) يولي، مثلاً، كل هذا الاهتمام الاستثنائي لإغناء مكتبتهم العامة كما فعل ذلك سعيد قزاز. وهذا مجرد غيض من فيض جعل اسم القزاز على لسان كل مثقف موصلي حتى يومنا هذا، منهم يوسف الحاج إلياس، أحد أنشط عناصر "الحزب الوطني الديمقراطي" المعارض في العهد الملكي، والقومي الناصري ياسين الحسيني، وأكثر من أستاذ جامعي أعرفهم شخصياً وغيرهم ممن يقولون في القزاز ما لا يقولونه في غيره قطعاً.

ولأسباب مماثلة أسمع تقويماً مشابهاً لسعيد قزاز من أُناسٍ من شتى الاتجاهات لهم وزنهم وموقعهم في المجتمع، منهم فضيلة السيد جواد هبة الدين الحسيني الذي عرف القزاز عن كثب، والمهندس والوزير أكثر من مرة في العهد الجمهوري الدكتور إحسان شيرزاد الذي حاول القزاز بإصرار أن يعيّنه رئيساً للمهندسين في لواء الموصل بعد أن توسم فيه الإخلاص والجدية قبل أن ينهي دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية، والمفكر مسعود محمد الذي كان أحد نواب المعارضة في العهد الملكي، تحدَّى بجرأة سعيد قزاز

شخصياً داخل أروقة مجلس النواب، ومرافق الملك غازي، والوزير أيضاً في العهد الجمهوري والصديق المقرب إلى عبد الكريم قاسم اللواء المتقاعد فؤاد عارف الذي بذل المستحيل من أجل إنقاذ القزاز من حبل المشنقة، والمحامي حسين جميل أحد أبرز مؤسِّسي "الحزب الوطني الديمقراطي"، وفيصل فهمي سعيد الذي عرف سعيد قزاز أيام فيضان بغداد عن كثب، وأُعجب به إلى الدرجة التي جعلته يرغب بحماس في أن يقام له نصب تذكاري في بغداد، أو في صدر الثرثار تقديراً لدوره المتميّز أيام فيضان ١٩٥٤، بل أنه يذهب صراحة إلى مدى غير متوقع حين يؤكّد بحرارة أنه يتمنى لو أن القزاز حاكم والده الذي كان أحد العقداء الأربعة الذين قادوا انتفاضة نيسان – مايس ١٩٤١ ضد الوجود البريطاني في العراق، ودفعوا حياتهم ثمناً لموقفهم.

ولأقوال الشاهد الأخير، ضمن مَن هم على قيد الحياة أطال الله في عمرهم، أهمية استثنائية على ما أعتقد، فهو الصديق المثقّف المتميز، وعضو اللجنة المركزية للحزب "الديمقراطي الكردستاني" في أواخر العهد الملكي، وأحد أقطاب جناحه اليساري الماركسي الذي انشق عنه بعد إنتصار ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لينضم إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي، محمد كريم فتح الله، الذي يبدي إعجابه بمبدئية سعيد قزاز وإستقامته والعديد من مواقفه غير المتوقعة، وغير المعروفة في سياق تمسكه بقيم المجتمع وأعرافه، من أغربها قاطبة مساعدته المباشرة لسكرتير "الحزب الديمقراطي الكردستاني" المرحوم إبراهيم أحمد للاختفاء عن أنظار رجال الأمن بعد صدور أمر يقضي بإلقاء القبض عليه عندما كان هو وزيراً للداخلية، ولم يرغب في الضغط على الأجهزة المعنية التي كان في حوزتها أدلة ثبوتية ضده. بينما كاد فتح الله أن يعتقل في تلك الأيام بسبب موقف أحد أدعياء القومية الكردية الذي تبيّن وثائقياً فيما بعد أنه كان وكيلاً للأمن، ومع ذلك أبرزت صحيفة "اتحاد الشعب" الناطقة بأسم الماركسيين أسمه على صدر إحدى صفحاتها لأنَّه أيَّد برقياً شعار إشراك الحزب الشيوعي في الحكم في عهد عبدالكريم قاسم.

سألت على مدى السنوات الأخيرة عدداً آخر من فضلاء العراق عن رأيهم في سعيد قزاز، ممن أصبحوا في ذمة الخلود، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته، منهم المؤرخ المعروف عبد الرزاق الحسني[٨]، والقاضي جليل هوشيار الذي أقام دعوى

---

[٨] نشرت مقالة في عدد شباط ١٩٩٨، من مجلة "ره نكين" التي تصدر باللغة الكردية في بغداد، ضمنتها تقويم الحسني في أواخر أيامه للعهد الملكي عموماً، ولشخصنوري السعيد خصوصاً، أثارت ردود فعل متباينة.

قضائية في حينه على سعيد قزاز بوصفه وزيراً للداخلية، لأنَّ الجهات المسؤولة أبعدته من مدينة السليمانية إلى مسقط رأسه مدينة أربيل بسبب نشاطه السياسي غير المرغوب فيه من وجه نظرها، وحضر محامي القزاز فعلاً جلسة المحكمة التي نظرت في القضية، وبعث القزاز، في الوقت نفسه، رسالة إعتذار شخصية إلى المدعّي كما أخبرتني بذلك عقيلة هوشيار قبل مدة. ولشهادة المرحوم العميد المهندس رجب عبد المجيد أهمية خاصة في هذا المضمار، كونه أحد أبرز مؤسِّسي حركة الضباط الأحرار التي قضت على النظام الملكي في العراق، والذي زار بعد قيام الثورة بأيام، معتقل أبو غريب بوصفه مسؤولاً عن معسكري الرشيد والروستمية، فوجد سعيد قزاز في غاية الثقة بالنفس والكبرياء، ولاحظ أن شبابيك الغرفة الصغيرة التي ضمت القزاز وأحمد مختار بابان وعلي حيدر الركابي ((مغطاة بقطع من الصفيح باقتراح من سعيد قزاز لتفادي سماع الكلمات النابية التي كان يسمعهم إيّاهم بعض المتطفلين، مما جعل الوضع داخل الزنزانة فوق طاقة البشر بسبب حرّ تموز الخانق))[9].

لم يهتز سعيد قزاز لا في المعتقل، ولا أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة أثناء محاكمته، ولا في السجن بعد صدور حكم الموت بحقه، وتشهد له بذلك مداخلاته وردوده الجريئة، فضلاً عن كلمة دفاعه عن نفسه الطافحة بالكبرياء والاعتزاز بالنفس، أمام سيل من الاتهامات والانتهاكات جاءت من رئيس المحكمة والمدّعي العام والحضور في القاعة بأسلوب جارح للغاية، مع العلم أنه، وقبل أنْ يباشر بإلقائها، طلب من رئيس المحكمة أن يسمح له بأنْ يقرأ كلمته من دون أنْ يقاطعه أحد، قائلاً ما نصه:

((أعلنتم مراراً بأنَّ حق الدفاع مقدّس، فباسم هذه القدسية أرجو أن تسمحوا لي بقراءة دفاعي من دون أنْ يقاطعني أحد إلى أنْ أختتمه)). ولقد وعده رئيس المحكمة العليا بذلك[10]، لكنه لم يبر بوعده، فغالباً ما كان يقاطعه هو شخصياً، وكذلك المدعي العام والحضور بأسلوبٍ فظ للغاية، وبكلمات نابية من دون أنْ يؤثر ذلك قيد شعرة على معنوياته، إذ كان يواصل كلامه بنفس الإباء والشموخ حال انتهاء مقاطعته.

---

[9] مقتبس في: "مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق" من منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص٢٦٠ – ٢٦١.

[10] وزارة الدفاع. القيادة العامة للقوات المسلحة. محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الجزء العاشر، بغداد، ١٩٦٠، ص٢١٩.

فنَّد القزاز قبل كل شيء ما ذكره المدّعي العام في اليوم الأول من محاكمته بأنَّه ((ارتدى الملابس النسائية خوفاً من القتل))، وعدَّ ذلك كذباً وافتراءً وادعاءً ((لا نصيب له من الصحة))[11]، ليسمو القزاز بذلك على نوري السعيد وغيره من أقطاب العهد الملكي ممن تنكروا فعلاً بملابس نسائية وغيرها تخفياً عن أنظار الجماهير.

تستوقف جوانب عدة مما ورد في كلمة سعيد قزاز النظر لما تنطوي عليه من أهمية تاريخية لا شك فيها. فإنَّ قائد الثورة عبد الكريم قاسم التقى القزاز في مقر عمله بوزارة الدفاع بعد تسليمه لنفسه مباشرة، أي في اليوم التالي لانتصار الثورة، وعامله بلطف، متحدثاً إليه ((بكلمات رقيقة))، مؤكداً بأنَّه يعده صديقاً له، لكن الأوضاع تتطلب حجزه ((لمدة من الزمن)). يدفع ذلك إلى الاعتقاد بأنَّ عبد الكريم قاسم لم يكن ينوي، في البداية على الأقل، تنفيذ حكم الموت بأحد، الأمر الذي أكّده بنفسه مراراً، وفي مناسبات شتى كما ورد ذلك بوضوح في مذكرات اللواء المتقاعد فؤاد عارف القريب منه شخصياً[12]، وكذلك في مذكرات أحمد مختار بابان[13]وغيرهما، لكنه غيّر فيما بعد تحت ضغط الأحداث، وإصرار اليسار، وبعض المقربين منه ممن كانوا يحاولون أن يوحوا له، أغلب الظن، أن القزاز قصده هو بالذات من قوله بأنَّه سوف يصعد المشنقة ويرى تحت أقدامه أُناساً لا يستحقون الحياة.

من بين العشرات ممن مثلوا أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة كان سعيد قزاز المتهم الوحيد الذي عبَّر عن رأيه الصريح في المحكمة، فقد قال عنها دون تردّد أن موقفها كان ((منذ البداية موقفاً غير حيادي))، وكيف أنه شخصياً تعرَّض إلى ((شتى الإهانات لا من رئيس المحكمة والمدعي العام فحسب، بل حتى من أفراد لا توجد لهم أية صفة رسمية)). ثم قال ما نصه:

((إنَّ هذا الأمر[14] أقنعني أنَّ مصيري قد تقرّر قبل البدء بالمحاكمة، وما دامت الحياة مكتوبة، وما دام مصيري معلوماً، وما دمتُ لا أهابُ الموت والمشنقة، فإنَّني أُدلي بهذه الإفادة لكي أُوصّلَ صوتي إلى خارج هذه القاعة، إلى إخواني

---

[11] المصدر نفسه، ص٢١٩ – ٢٢٠.

[12] "مذكرات فؤاد عارف"، الجزء الأول، دهوك، ١٩٩٩، ص٢٠٤ – ٢٠٧.

[13] يراجع ما ترويه سراب أحمد مختار بابان بهذا الخصوصبعد لقائها، مع والدتها، برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقر بوزارة الدفاع في الصفحة ٢٧٤ من "مذكرات أحمد مختار بابان".

[14] في النص"الأمر الذي".

العراقيين، لكي أؤكد لهم بأنَّني (هتافات بالمطالبة برأس المتهم)[15]... لكي أؤكّد لهم بأنَّني خدمتهم بإخلاص وأمانة لمدة تزيد عن ثلاثين سنة، وإنَّني إذا ارتكبتُ خطأ فإنَّ حقي في الدفاع عن نفسي قد حُرِّم عليَّ[16]... وأُتي بي إلى هذا المكان لأتلقى سيولاً من الشتائم والإهانات من قبل المسؤولين ومن قبل فئة معينة... أُحضرت هنا خصيصاً لهذا الغرض، بدلاً من الرعاية التي يسبغها كل قضاء حيادي حتى على أشد الناس إجراماً، حتى اللحظة التي تثبت بها الجريمة، ويصدر فيها الحكم))[17].

اختتم سعيد قزاز كلمته التي رفعت محاكمته إلى مصاف أبرز وأهم المحاكمات التاريخية من قبيل محاكمة المفكر المبدئي توماس مور، بالقول أيضاً:

((إنَّني تمكنت من تفنيد ادعاءات الشهود... ولم يثبت وجود حادثة معينة ارتكبتُ أنا فيها مخالفة دستورية. إنَّني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى، ولا ترهبني المشنقة، وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي، وأقف الآن بين يدي الله عزَّ وجل لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلا بعدالة خالقه العظيم، ولا إيمان له إلا بدينه الإسلامي الحنيف. أقف كعراقي خدم ثلاثاً وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدّسة، أُعلن على رؤوس الأشهاد بأنَّني فخور بما قدّمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات... فخور بأنَّني كنتُ وزيراً فعالاً أعمل بوحي من ربي، وعقل في رأسي، وقلب في صدري))[18].

ومما يدعو للسخرية حقاً، بل وإلى الإشفاق أكثر من السخرية بكثير، إنَّ مثل هذا الكلام البليغ، الذي لم يقل مثله، في قياس الظرف والمكان، حتى دانتون أيام الثورة الفرنسية الكبرى، والذي كنت أتمنى، وأتوق مخلصاً إلى أن يقول الزعيم الكردي اليساري الماركسي الثوري عبد الله أوجلان عشر معاشره وهو يحمل في قلبه صورة فتيات كردستان اليافعات اللواتي أحرقن أنفسهم على رؤوس الأشهاد في قلب تركيا، وقلب أوربا

[15] ينقل نصاً كما ورد في محضر جلسة ذلك اليوم من محاضر المحكمة نفسها.

[16] تُؤشّر هذه الفراغات مداخلات رئيس المحكمة، ومقاطعته المستمرة للقزاز، لم نرَ داعياً لتسجيلها.

[17] "محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة"، الجزء العاشر، ص٢٢١– ٢٢٢.

[18] المصدر نفسه، ص٢٢٤.

مـن أجلـه، أجل إنَّ مثـل هـذا الكـلام أثـار الضـحك مـن الحضـور في قاعـة المحكمـة كمـا هـو مسجل نصاً في محضر جلسة ذلك اليوم.

في تعليـق سـابق لـي علـى جـزء مـن أقـوال القـزاز المعـبرة هـذه قلـت علينـا أن نقـرّ بتواضع بأنَّ ((الذين حافظوا على توازنهم داخل المعتقل، وأمـام المحكمـة، كـانوا يتمتعـون، دون شك، بثقة عالية بـالنفس، وبمبدئيـة جـديرة بالتقـدير بغـض النظـر عـن اختلافنـا معهـم غالباً في الرأي والتقويم))، وبأنَّ ((هذا نوع من البشر فقط يرفضون الخنـوع في أحلـك وأحـرج لحظـات حيـاتهم... الحقيقـة الـتي ينبغـي علينـا أنْ نقرهـا بغـض النظـر عـن كـل تنـاقض، واختلاف في ميدان الفكر والانتماء، فإنَّ البشر بمعدنهم قبل أي اعتبار آخر))[١٩].

كان معدن سعيد قزاز، دون أدنى شك، من هذا النـوع النـادر والفريـد فسـبحان من لا يضعف أمام مغريات الحياة وجبروت مَن بيـدهم مصـائر النـاس والعبـاد، ولـو لم يكن الأمـر هكـذا لمـا كـان بوسـعه، وهـو في قفص الاتهـام في جـو مشـحون ضـده بصـورة هستيرية، أن يتحدث هكذا بإباء وشموخ قل نظيرهما.

لم يفقـد القـزاز توازنـه وكبريـاءه مطلقـاً بعـد محاكمتـه، وإصـدار حكـم المـوت بحقه، بل على العكس من ذلك تماماً إنه رجع إلى زنزانته مرفوع الرأس، مرتـاح الضـمير لأنّـه أدَّى مـا كـان عليـه أن يؤديـه علـى وفـق قناعتـه الـتي لم تزعزعهـا توسـلات الأُم والزوجة والابنة الوحيدة والأقرباء، ولا حتى مَنْ كـانوا يقبعـون معـه في المعتقل نفسـه، حرصاً منهم جميعاً على مصيره. تشهد للقزاز بتلك مـذكرات أبـز أقطـاب العهـد الملكـي وغيرهم ممن زاملوه، أو راقبوه، أو زاروه في المعتقل والسجن، منهم الوزير السـابق عبـد الكريم الأزري الذي ذكر في مذكراته عن سعيد قزاز في تلك الأيام الصعبة مـن حيـاتهم في المعتقل والسجن ما لم يذكره عن أحد غيره من المعتقلين مطلقاً، وهو:

((إنَّ السـجون والمعـتقلات هـي الأمـاكن الـتي تتكشـف فيهـا حقـائق الأشـخاص ناصعة، وهنـاك يظهـر المـرء علـى حقيقتـه، سـعيد قـزاز كـان يتميـز بشـجاعة نـادرة، كان عملاقاً في الشجاعة، وكان يعزوها إلى قناعته الوجدانية بكل عملٍ قام بـه، وكـل

---

[١٩] "مذكرات أحمد مختار بابان"، ص٢٦١.

إجراء اتخذه ونفذه، وكم من مرة قال لي ما اتخذتُ قراراً، ولا نفذتُ إجراءً إلا بعد الاقتناع التام بصحته))[٢٠].

تستكمل أبعاد صورة سعيد قزاز أكثر برواية قصة مثيرة تنشر لأول مرة هنا، يعود عمرها إلى اللحظات الأخيرة التي سبقت صعود الرجل أعواد المشنقة فجر يوم العشرين من أيلول سنة ١٩٥٩[٢١]. بعد مناقشة رسالة طالب الماجستير عبد الرحمن إدريس البياتي هذه التي بين أيدي القرّاء اتصل بي حسين فيض الله الجاف صاحب مكتبة البدليسي ببغداد قائلاً: إنَّ أنور سيد محمد البرزنجي صاحب محل المصور جوان ببغداد أيضاً، لديه معلومات نادرة غير معروفة عن سعيد قزاز، يود أنْ يرويها لي بعد أن يطلع بنفسه على ما ورد في الرسالة. وهكذا كان، فبعد أن أرسلتُ له نسختي من الرسالة واقتنع بموضوعيتها، جاءني ليروي لي قصته، وخلاصتها أن والده كان يعمل بمعية سعيد قزاز حينما كان الأخير قائممقاماً في قضاء حلبجة أواخر الثلاثينات، وظلَّ يرافقه بعد ذلك أيضاً، ولقد تبنَّى القزاز الطفل أنور ومنحه لقبه، وأخرج له الوثائق الرسمية الأصولية بذلك، والتي يحتفظ ببعضها حتى اليوم، وأدخله في المدرسة، ومنحه كامل حنان الأبوة، لكن الأقدار شاءت أن ترزق عقيلة سعيد قزاز بعد سنوات بابنتها الوحيدة بريخان، مما دفعه، تحت ضغط أفراد الأسرة، وإصرارهم، باستثناء والدته، إلى إلغاء التبنِّي والوثائق الخاصة به، فعاد الطفل أنور إلى أهله، وواصل الدراسة برعاية غير مباشرة من والده القزاز، لينهي دار المعلمين الابتدائية، ويصبح معلماً يحتفظ في أعماقه بحب كبير لرجل أحسَّ بنبله الأصيل في غضون السنوات القليلة من طفولته التي قضاها معه. لكنه لم يتوقّع، مع ذلك، أن

---

[٢٠] عبد الكريم الأزري، ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٠٤.

[٢١] نفذ حكم الموت بسعيد قزاز شنقاً حتى الموت في الساعة الرابعة من فجر يوم العشرين من أيلول ١٩٥٩ في ساحة السجن المركزي ببغداد، وبعد ثلاث ساعات فقط نُفذ حكم الموت رمياً بالرصاصبمجموعة من الضباط القوميين، ممن اشتركوا بحماس في ثورة الرابع عشر من تموز، من امثال العميد (الزعيم) ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري، ولقد جرى تنفيذ الحكم بحقهم في منطقة أم الطبول – إحدى ضواحي بغداد الجنوبية.

يفاجئه الأديب قادر قزاز، وهو من أقرباء سعيد قزاز الذين أخلصوا له حتى اللحظات الأخيرة من حياته، وكان مع إحسان المفتي[٢٢]، الحلقة الأخيرة التي سلم القزاز نفسه عن طريقهما للسلطة بعد قيام الثورة، أن يفاجئه في منتصف ليلة التاسع عشر على العشرين من أيلول ١٩٥٩ ويطلب منه أنْ يحضر معه بسرعة إلى السجن المركزي القريب من دارهم لأنَّ سعيد قزاز يطلبه ليكون آخر من يودِّعه قبل إعدامه. يروي أنور بصعوبة بالغة تلك اللحظات التي قال فيها القزاز بأنَّه سوف يواجه ربه باطمئنان سوى أنه يخشى من أنْ يكون قد جرح مشاعره بسبب ما حصل قبل حوالي ربع قرن من الزمن، فيطلب منه الغفران إنْ كان الأمر كذلك. كان المعلم الشاب أنور يصغي بخشوع إلى كلام القزاز، لم يستطع الرد عليه، لكنه أقبل على يديه وقدميه يلثمهما والدموع الساخنة تنهمر من عينيه، إنَّه وداع فريد لا يليق إلا بأولئك الأفذاذ الذين هم بمرتبة القديسين فعلاً.

* * *

ليس التصدي لدراسة تأريخ حياة شخصية من نمط سعيد قزاز أمراً سهلاً، خصوصاً بالنسبة لباحث مبتدئ مثل مؤلف هذا الكتاب الذي بدأ عمله بحساسية واضحة تجاه القزاز بحكم معلوماته المتواضعة، والمشوّهة في حالات غير قليلة عنه. لكنني كنتُ متفائلاً منذ البداية بسبب جديته، ولثقتي الكبيرة بالأستاذ المشرف على رسالته الدكتور علاء جاسم الحربي الذي حالفني الحظ أن أدرسه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فعرفته عن كثب، وكان دوماً موضع تقدير أساتذته، يحق له أن

---

[٢٢] من أقرباء مصلح النقشبندي، عضو مجلس السيادة الذي ألف بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز، ولقد اتصل القزاز بالنقشبندي بخصوصتسليم نفسه.

يعتز لكونه أحد الرواد الذين درسوا بصورة موضوعية تاريخ حياة عدد من أبرز شخصيات العهد الملكي[٢٣].

للمؤلف فضل كبير في الكشف عن مضامين مجموعة كبيرة من الوثائق الخطيرة العراقية والبريطانية غير المنشورة، وأخرى منشورة تحتل، مع المذكرات الشخصية ومحاضر مجلسي النواب والأعيان والصحف والمقابلات الشخصية التي أجراها مع عددٍ غير قليل من الشخصيات المعروفة التي عاصرت الأحداث، وهي جميعها مصادر أصلية، تحتل حوالي ٨٥٪ من هوامش الرسالة، مما أضفى بعداً علمياً خاصاً على مضمونها، ومكّن الباحث من التحدّث بإسهاب عن صفحات غير معروفة من التاريخ الإداري والسياسي لسعيد قزاز، خصوصاً في المراحل التي سبقت استيزاره لأول مرة في كانون الأول سنة ١٩٥٢، وعن مبدئيته الفريدة في حياته الوظيفية، بما في ذلك استقالته من وظيفة مدير عام الميناء بسبب تعيين الوزير المختص لأحد الموظفين من دون استشارته، وأمره بطرد مواطنة أمريكية وابنتها من العراق في آذار ١٩٥٨ لشكّه في سلوكها ونشاطها المريب، وكيف أنه لم يرضخ لضغوط وزارة الخارجية العراقية التي التمست منه أنْ يعيد النظر في قراره على الأقل لعلاقة المواطنة المذكورة بالرئيس الأمريكي آيزنهاور.

لا غبار على منهج الدراسة من حيث التوثيق والتوضيح ومراعاة التسلسل المنطقي في عرض الأحداث والوقائع، ومحاولة استنباط النتائج منها، فضلاً عن جوانب إيجابية أخرى كثيرة تقلل إلى حد واضح من شأن بعض النواقص والهفوات التي لابدَّ لها أنْ تكتنف أي دراسة جامعية.

مع ذلك لابدَّ لي أنْ أسجل هنا ملاحظة علمية ذكرتها أثناء مناقشة الرسالة، كونها تمس قضية جوهرية، طالما أثرتها في مناقشاتي ومحاضراتي العلمية العامة

---

[٢٣] نشر الدكتور علاء جاسم الحربي كتابين في هذا المضمار، الأول عن جعفر العسكري، وهو من ابرز رؤساء الوزارات في عهد الملك فيصل الأول، وكان في الأصل رسالته التي قدمها إلى جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير، والكتاب الثاني كُرِّس لدراسة تاريخ حياة الملك فيصل الأول.

والخاصة، وهي أن موضوعية الطالب تنتهي، كالعادة، عند معالجته لبعض المسائل المتعلقة بتاريخ الكرد تحديداً، فعلى سبيل المثال إن الزعيم الكردي المعروف الشيخ محمود البرزنجي، أو الحفيد الذي برز نجمه قبل الحرب العالمية الأولى، وقاوم الغزو الروسي في سنواتها، واعتقله الترك الاتحاديون قبيل انتهائها بعد أن نفوا والده قبل اندلاعها بحوالي عقد من الزمن، والذي قاوم البريطانيين في سنوات احتلالهم للعراق وانتدابهم عليه منذ أنْ تخندق على رأس حوالي ألفي مسلح من أنصاره مع المجاهدين العرب في خندق واحد في الشعيبة القريبة من البصرة في نيسان ١٩١٥ لصد قواتهم المتقدمة نحو بغداد، فمنحه بسطاء الناس هناك ثلث الجنة في أهزوجة شعبية معبرة لهم[٢٤]، والذي دخل معركة فاصلة أخرى مع قواتهم في حزيران ١٩١٩ على طريق كركوك، وقع في أسرهم على إثرها، فأصدروا عليه حكم الموت، الذي غيروه بعشر سنوات من السجن والنفي، والذي لم يقضِ أحد من الوطنيين العراقيين نصف المدة التي قضاها هو في المنفى في جزيرة هنجام والهند والكويت، وباعتراف الوثائق البريطانية الخاصة مراراً لم تُستخدم القوة الجوية البريطانية ضد أحد بقدر استخدامها ضد الشيخ محمود وأنصاره طوال العقد الثالث ومطلع العقد الرابع من القرن الماضي، وباعتراف الوثائق نفسها استخدمت الطائرات البريطانية لأول مرة في التاريخ قنابل تزن الواحدة منها ٢٢٠ رطلاً ضده، فلا غرابة أنْ منحته مجلة "Near East and India" اللندنية، في تلميح ذي مغزى، لقب ((مدرّب القوة الجوية البريطانية))، والذي بعد كل ذلك نفي مرة أخرى، بعد أسره ثانية، لمدة عقد كامل (من أيام ١٩٣١ حتى أيار ١٩٤١)، والذي لم ينج حتى نعشه من رصاص رجال الشرطة في تشرين الأول ١٩٥٦، والذي شبّهه المنصفون من الأعداء بغاريبالدي الشرق، إنه، وغيره من قادة الكرد وحدهم يدخلون في هذه الدراسة ضمن العصاة والمتمردين والعملاء وذلك في سياق عام لا خاص لا يتحمل أمثال صاحب

---

[٢٤] وردت الأهزوجة المذكورة، التي شاعت مرة أخرى أيام ثورة العشرين، بصيغتين، الأولى ((ثلثين الجنة لهادينا وثلث الجنة لكاك أحمد وأكراده))، وكاك أحمد هو جد الشيخ محمود، والثانية ((ثلثين الجنة لهادينا وثلث الجنة للشيخ محمود وأكراده)).

هذه الدراسة وزره. ومما يؤسف له حقاً إنَّ المثقف العربي إمَّا لا يعرف شيئاً من تاريخ الكرد، أو يعرف، في أفضل الأحوال، نزراً يسيراً مشوهاً منه إلا ما ندر[٢٥]، وهذا أمر متوقع تماماً إذا عرفنا أن مؤرخاً كبيراً منصفاً، غير متعصب مثل عبد الرزاق الحسني لم يتورع، بدوره، عن تشويه جوانب غير قليلة من تاريخ الكرد الحديث والمعاصر، الأمر الذي لا يمكن أنْ يخدم الوحدة الوطنية المطلوبة، بل إنَّه يسهم، شئنا أم أبينا، في تخريب جسور العلاقات التاريخية بين الشعبين العربي والكردي، وإذا كان ديدن معظم الباحثين العرب هكذا، فمن الأفضل لهم ولنا أنْ لا يقتربوا من تاريخ الكرد لأنَّ ضررهم أكثر من نفعهم بكثير كما بيّنتُ ذلك صراحة أثناء مناقشة هذه الدراسة في "معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا" ببغداد في مطلع هذا القرن[٢٦].

أكرِّر أنْ صاحب هذا الكتاب، وأمثاله لا يتحملون وزر هذا الانحراف غير الموضوعي الذي يكتنف معظم دراساتنا التاريخية المعنية، وتبقى رسالته تمثل إضافة مرموقة إلى رسائلنا الجامعية، ولا شكّ بأنَّها سوف تحظى باهتمام القرّاء وتقديرهم على نطاق واسع بحكم موضوعيتها ومعلوماتها المتنوعة والمفيدة، واستنتاجاتها التي تبيّن، بدورها، مدى ضرورة إعادة النظر في عدد غير قليل من الأحكام الشائعة غير المنصفة، فلقد آن الأوان أنْ ندخل جميعاً قفص الاتهام طواعية، ونمارس عملية جلد الذات بجرأة، وأنْ نضع النقاط فوق الحروف دون تردّد، ونعتبر من دروس التاريخ التي لا يمكن لها أنْ تخطئ.

وفي الأخير أود أنْ اقر وأعترف بأنَّني انتمي فكرياً إلى خندق نقيض تماماً للخندق الذي كان ينتمي إليه سعيد القزاز، ولديّ أسباب عائلية خاصة ليكون في أعماقي قدر من الحساسية تجاه الرجل، وأعرف جيداً أن تقويمي له يثير بعض المتزمتين الذين انتمي فكرياً إلى خندقهم، ممن لا يزالون يؤمنون بمبدأ من ليس معي

---

[٢٥] يستثنى من ذلك عدد قليل من الأساتذة المعروفين من أمثال الدكتور وميض جمال عمر نظمي والدكتور سعد ناجي جواد.

[٢٦] نوقشت الرسالة يوم السادس عشر من كانون الثاني عام ٢٠٠٠، وتألفت لجنة مناقشتها من الدكتورة حنان عبد الكريم الآلوسي والدكتور طارق نافع الحمداني والدكتور علاء جاسم الحربي مشرفاً، ومني.

فهو ضدي الذي فضحه خروشوف في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، أمَّا هم فليس بوسعهم أن يغفروا لرجل مبدئي يختلف عنهم في قناعاته الفكرية بدافع إيمانه بالله كما قال ذلك صراحة أثناء محاكمته، مع العلم أن الخندق الذي ننتمي إليه مد يد التعاون والمساومة، في أوقات مختلفة، إلى ألد الأعداء من أمثال النازيين والفاشيين والرأسماليين الاحتكاريين والأنظمة التي لم ترتوِ من دم مَن يُعرفون باليسار حتى يومنا هذا، وأقول ذلك لمجرد التذكير دون أنْ أنسى حقيقة أنْ لا سياسة من دون مساومة.

المقدمة

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي، باهتمام بالغ من لدن دارسي تاريخ العراق المعاصر، اذ استقطبت عدداً غير قليل من الباحثين الذين بذلوا جهوداً رائعة في هذا المضمار. فكان لهم دور لا يستهان به على طريق استكشاف سير هذه الشخصيات ودورها في تقرير الأحداث وصنعها. وبغض النظر عن النتائج التي تمخض عنها هذا النمط من الدراسات، فإنها ستبقى إضافة جيدة تسهم اسهاماً فاعلاً في اغتناء دراسة تاريخ العراق المعاصر، وتسلط الضوء على جوانب مهمة من هذا التاريخ، لم يسبق التطرق إليها، وقد استهوتني دراسة إحدى شخصيات تلك الحقبة فكان أن وقع اختياري على شخصية (سعيد قزان)، بعد تردد كبير لأسباب معروفة، لما كان يكتنفها من غموض على الرغم من أهمية الدور الذي قام به القزاز على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي.

فسعيد قزاز، اسم طالما رددته الألسن وهي تتحدث أو تكتب عن السنوات الخمس الأخيرة من العهد الملكي، ذلك (القزاز) الذي امسك بزمام الشؤون الداخلية بقبضة فولاذية قوية، واجتاح صفوف المعارضين آنذاك بقوةٍ أساسها الانصياع للقانون، متخذاً من ولائه للعراق والعرش اعتباراً فوق كل الاعتبارات الأخرى، انه احد البارزين من سياسيي العراق خلال تلك الحقبة المهمة من تاريخ العراق السياسي، الذي تميز بكفاءته الإدارية وذكائه ونزاهته.

ينحدر سعيد قزاز من أسرة كردية كريمة معروفة في لواء السليمانية، وقد شغل مناصب إدارية عديدة قبل أن يرتبط أسمه بوزارة الداخلية، ان سفره الوظيفي الذي دام أكثر من ثلاثين عاماً قضّاها في خدمة الدولة العراقية، أثبت خلاله كفاءة ونزاهة وجدارة لا يمكن إلاّ أن يشار اليها بالبنان، وقد أتسمت توجهاته بانجذاب واضح نحو التجربة الغربية والإعجاب بها، مما جعله من بين المقربين إلى نوري السعيد الذي راح يعتمد عليه فيما يختص بالشؤون الداخلية بشكل كبير، ويتجلى ذلك واضحاً في تصديه الحازم والشديد للعناصر الشيوعية آنذاك، والى جانب هذه السمة فانه كان مستقلاً في توجهاته السياسية، حيادياً في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تتطلبها تلك الحقبة. وظل على هذه التوجهات حتى قيام ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، اذ تم اعتقاله ومن ثم إعدامه.

تناولت الدراسة حياة سعيد قزاز منذ نشأته حتى وفاته، وجرى التركيز خلالها على أهم الانعطافات التي تخللت حياته الوظيفية والسياسية طبقاً لما توفر لدينا من معلومات، آخذين بنظر الاعتبار انعكاسات التطورات السياسية لتلك الحقبة على دوره خلالها، ولكون سيرة سعيد قزاز لم تشهد انتقالات غير طبيعية، اذ كانت سلسلة مترابطة يكمل بعضها بعضاً، فكان لا بد من الإشارة إلى تلك التطورات والأحداث بشكل متواصل خلال الثلاثة والثلاثين عاماً التي قضاها سعيد قزاز في خدمة الدولة.

تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تطرق الفصل الأول إلى نشأة سعيد قزاز والظروف الاجتماعية والسياسية التي أحاطتها، وبداية دخوله الوظيفة لأول مرة، والمناصب الإدارية التي تقلدها، ومن ثم إستيزاره وزيراً للشؤون الاجتماعية، ودوره في مؤسسة الموانئ العراقية بصفته أول مدير عراقي لهذه المؤسسة.

تناول الفصل الثاني نشاط سعيد قزاز السياسي من ١٩أيلول ١٩٥٣ لغاية ١٧ حزيران ١٩٥٤، وتضمنت هذه الفترة إستيزار القزاز لوزارة الداخلية وموقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة عام ١٩٥٣، واضطلاعه بدور هام في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤ الذي هدد العاصمة بغداد، ودوره في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٤.

أما الفصل الثالث، فقد تناول دور قزاز وإسهاماته خلال وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (٣ آب ١٩٥٤ – ٨ حزيران ١٩٥٧) وهو يغطي أحداث وتطورات سياسية مهمة كان القزاز في خضمها. وقد شملت مباحثه انضمام سعيد قزاز إلى الوزارة وعلاقته بالمراسيم الوزارية الصادرة خلال تلك الحقبة، ودوره في الإدارة الداخلية، والسياسة الخارجية العراقية، كما تناول الفصل دور سعيد قزاز في رفع المستوى الإداري والخدمي لوزارة الداخلية.

كان الفصل الرابع، وهو خاتمة الفصول في الدراسة، قد كُرس لدراسة دور سعيد قزاز السياسي خلال عام ١٩٥٨، وما آل إليه مصيره بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ اعتقل ومَثل أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، التي أصدرت عليه حكماً بالإعدام شنقاً جرى تنفيذه في ٢٠ أيلول ١٩٥٩. وتناول الفصل أيضاً ردود الانفعال المختلفة حول إعدامه. وتضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال سير الأحداث.

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة يمكن ملاحظة حجمها وتنوعها من خلال الهوامش وقائمة المصادر، وقد احتلت ملفات وزارة الداخلية العراقية الصدارة من بين هذه المصادر. وقد بذلتُ جهوداً مضنية وواجهتني مصاعب جمة للحصول على هذه الوثائق، فإن أكداس الوثائق والملفات لم تكن مرتبة بالشكل الذي يطمح إليه الباحث، وكانت عناوين الملفات لا تدل على محتواها في بعض الأحيان، فضلاً عن عدم وضوح العناوين والتواريخ في أحيان أخرى، كما افتقرت بعض الملفات إلى العنوان والموضوع وأحياناً اقتصرت على احدهما، فارتأيت الإشارة إلى ذلك كما هو وارد في الملفات. إلا ان تلك الوثائق على الرغم من انها كلفتني تلك الجهود، وأخذت مني كثيراً من الوقت، كانت خير معين لي في إعداد دراستي، إذ كانت تضم بين دفتيها معلومات وتفاصيل قيمّة. وفي الوقت نفسه فإن الجهود التي بذلتها للحصول على الاضبارة التقاعدية لسعيد قزاز لا تقل عن الجهود التي بذلتها للحصول على ملفات وزارة الداخلية. وقد زودتني هذه الاضبارة بمعلومات مهمة، كما تمكنتُ من الحصول على وثائق أخرى من دار الكتب والوثائق وهي وثائق غير منشورة تعود إلى البلاط الملكي، ووزارة الداخلية ومجلس السيادة (الذي تشكّل في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، كان لها دور في تسليط الضوء على بعض الجوانب في الدراسة. كما حصلت على وثائق بريطانية (مترجمة) تعود إلى السفارة البريطانية في بغداد، محفوظة في مكتبة الأستاذ خليل إبراهيم الزوبعي الذي أطلعني عليها مشكوراً، وهي وثائق لم يسبق نشرها. وكذلك وثائق غير منشورة أطلعني عليها الأستاذ عبد الآله شنشل مشكوراً، وهي تختص بالشخصية الوطنية محمد صديق شنشل. وقد شكلت الوثائق غير المنشورة مرتكزاً من أهم مرتكزات الدراسة.

ولا يمكن إغفال أهمية الوثائق المنشورة، إذ زودتني بمعلومات على درجة من الأهمية وكانت لها قيمة علمية جيدة، وهذه الوثائق تنوعت وتعددت مصادرها فقد اعتمدت على محاضر مجلس النواب، ومحاضر مجلس الأعيان، ومحاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ووثائق بريطانية منشورة في مجلة (آفاق عربية).

وفضلاً عن كل ذلك، فقد قمت بالاستعانة بعدد من المصادر العربية والمعربّة التي زودتني بمعلومات مفيدة في التعرف على شخصية سعيد قزاز ومواقفه على الرغم من ندرة معلوماتها، كما استعنت بهذه المصادر لمتابعة التطورات السياسية في العراق. وكان لشيخ المؤرخين الأستاذ عبد الرزاق الحسني بمؤلفه (تأريخ الوزارات العراقية) حضور

واضح في سطور دراستي.

وتسنى لي أن أطلعّ على مذكرات العديد من الشخصيات السياسية العراقية التي عكست تجربتها ومواقفها وفعاليتها في الأحداث، استرشدت بها في الكشف عن دور سعيد قزاز ومواقفه في تلك الأحداث، وكانت هذه المذكرات تنقسم إلى قسمين، منها ما هو منشور ومتداول مثل مذكرات، محمد مهدي كبة، وعبد الكريم الأزري وشاكر علي التكريتي، فضلاً عن مذكرات فؤاد عارف وهي من مطبوعات عام ١٩٩٩. ومنها ما هو مخطوط ولم يجد طريقة للطبع لحد الآن، مثل مذكرات احمد مختار بابان. وتدل مواقع استخدام تلك المصادر في متن الدراسة على أهميتها الخاصة.

وهناك عدد من الرسائل الجامعية غير المنشورة، أفادت الدراسة بمعلومات مهمة شغلت حيزاً منها، وأخص بالذكر رسالة عبد الرزاق مطلك الفهد الموسومة (تأريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢–١٩٥٨)، ورسالة رحيم كاظم محمد الموسومة (محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨)، وغيرها.

وكانت الصحافة العراقية رافداً مهماً لا غنى عنه في متابعة الأحداث السياسية ونشاطات سعيد قزاز بشكل تفصيلي احياناً، وكان لها الدور في توضيح مواقف الرأي العام من الأحداث خلال تلك المرحلة، وكان للصحف والمجلات العراقية (باللغة العربية) الدور الأبرز في رفدنا بالمعلومات، بينما استطعنا الحصول على نزر يسير لا بأس به من الصحف والمجلات الكردية.

أما المقابلات الشخصية فقد كان لها أهمية لا يستهان بها، فقد التقيت بعدد من الشخصيات التي عاصرت تلك المرحلة، وكان لبعضها علاقة قربى بسعيد القزاز مثل نزهت عزيز القزاز، وبعضها ممن كانت له علاقة وطيدة به وبأسرته، فكم منهم تحدث بألم وحسرة ذاكراً (أبويري) ومواقفه بكل خير، وكم منهم وصفه بأوصاف أخرى، وبعيداً عن هذا وذاك فإن تلك المقابلات كانت مهمة للغاية، استطعت من خلالها أن أكون رؤية واضحة لشخصيته ومواقفه، أسهمت انعكاساتها في دقة التعبير عن المواقف والأحداث.

وفي الختام أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع قد ارتقى لأن يكون دراسة علمية تنالُ رضا القرّاء وأن يتقبلوه قبولاً حسناً إن شاء الله، والحمد والشكر لله الذي مكننا على أن نقدم ما قدمناه وهو ولي التوفيق

عبد الرحمن إدريس صالح

الفصل الأول

حياته ونشأته حتى عام ١٩٥٣

* نشأته وثقافته
* حياته الوظيفية في الحكومة العراقية
* سعيد قزاز متصرف لواء اربيل
* سعيد قزاز مفتشاً إدارياً... متصرفاً
* دوره في متصرفية لواء الموصل
* وزارة الشؤون الاجتماعية
* أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية

نشأته وثقافته:

ولد سعيد قزاز في مدينة السليمانية عام ١٩٠٤ ونشأ فيها، واسمه الكامل حسبما كُتب في شجرة العائلة "محمد سعيد مجيد احمد حسن القزاز"[١]. ويشير دفتر نفوسه إلى انه قد سجل في محلة مصطفى أغا، في ناحية طوز خورماتو التابعة إلى قضاء كفري في لواء كركوك[٢]، وقد ورد إسمه في بداية دخوله الخدمة الوظيفية، حمه سعيد أفندي[٣]، وفي سجلات وأوامر وزارة الداخلية عام ١٩٣١، محمد سعيد افندي[٤]، وفي عام ١٩٣٥ ورد اسمه سعيد أديب القزاز، عندما كان وكيل قائممقام حلبجة وقومسير الحدود العراقية[٥]، وفي عام ١٩٣٩ يرد أسمه ضمن جداول كبار موظفي الدولة، سعيد قزاز[٦]، وبقي على هذا الاسم حتى محاكمته وإصدار حكم الإعدام عليه (شنقاً) في ٤ شباط ١٩٥٩.

ينحدر محمد سعيد القزاز من عائلة كريمة معروفة تسكن السليمانية وبغداد[٧]، وقد قدم رجالها خدمات جليلة لمدينة السليمانية حسب ما ذكره جمال بابان[٨]، الذي يشير إلى إن العائلة كان لها الفضل في تعمير مصيف سرجنار واستغلال

---

١ إطلعت على شجرة العائلة المحفوظة لدى اللواء الركن المتقاعد نزهت عزيز القزاز، مقابلة معه في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨. كما إطلعت عليها لدى المحامي جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.

٢ م. ت. ع، إضبارة سعيد عبد العزيز عبد المجيد القزاز، رقم (٢١)، وبرقم تقاعدي ٢٠ , ٣٤٤٣ , ٣١، دفتر النفوس ذي العدد (٨٩٧)، وسأرمز لها بالاضبارة التقاعدية.

٣ وزارة الدفاع، المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، ج ١٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٧٩٣. وسأشير لها (محكمة الشعب).

٤ م.و.د، رقم الملفة ٢٤/٦٢/د، ع/ تنقلات الموظفين، بلا موضوع، امر وزارة الداخلية ذي لعدد ٢٩٠٨، في ١٧ مايس ١٩٣١.

٥ م.و.د، رقم الملفة ٦١/ق/١(٥)، ع/ السرقات في لواء السليمانية، بلا موضوع، الكتب الموجهة من قومسير الحدود العراقية في حلبجة الى قومسير الحدود لدولة ايران الامبرطورية في (نوسود)، بالاعداد س/٩٥١، س/ ٩٥٢ وس/ ٩٧١في ٣١ آب ١٩٣٥، ٣١ أيلول ١٩٣٥ و ٢ أيلول ١٩٣٥.

٦ الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩، ص١٣.

٧ عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، دليل الوطن للاقطار العربية، ج١، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥، ص١٧٥.

٨ جمال عبد القادر عزمي بابان: ولد في السليمانية عام ١٩٢٧، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والإعدادية فيها، دخل كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤٧ وتخرج فيها عام ١٩٥٠، عين مديراً لناحية تانجرو ثم مديراً لناحية خورمال وتنقل في وظائف عديدة أخرى، شغل منصب سكرتير وزير الاسكان

مياه (سراوي سبحان اغا) لإغراض الري وتشييد بناية في المدينة على الطراز الحديث، والاهتمام بطبع وبيع الكتب الكردية، فضلاً عن إقامة أول دار للسينما وإنشاء أول معمل للناميت والصودا[٩]. وكانت مهنة أبناء تلك العائلة القزازه، أي صنعة خيوط القز[١٠]، ويذكر السيد نزهت عزيز القزاز[١١] ((إن أجدادنا القدماء كانوا يربون حشرة القز لغرض عمل خيوط تدخل في صنع وتطريز الملابس الغالية))[١٢]. وكان لهذه الحرفة انتشار في بغداد والموصل ويرجع تأريخها إلى عهد الدولة العربية الإسلامية[١٣]. وهناك من يذكر أن القزاز هو صانع وبائع العقال مع الغترة واليشماغ لباس الرأس المعروف في العراق[١٤]. ويشير جمال بابان إلى أن القِزَازه أو القزازية في مدينة السليمانية وأنحائها تدل على طور من أطوار الغناء، وتستخدم الكلمة ذاتها للدلالة على المزركشات (الكراكيش) التي يُجمل بها لباس الرأس الكردي[١٥].

كان والد محمد سعيد القزاز يعمل حرفياً بصنع و بيع القماش المنسوج من خيوط القز[١٦]، ويلقبه بعضهم ملا مجيد القزاز لورعه وتقواه[١٧]. توفي ولم يزل محمد

عام ١٩٥٩، ثم معاون مدير المباني عام ١٩٦٠، عمل أميناً عاماً للمجمع الكردي، تقاعد من الخدمة ١٩٧٦، يمارس المحامات حاليا. مقابلة معه في ٢٢ آب ١٩٩٩.

٩ الناميت والصودا من المشروبات الغازية، مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.

١٠ م.و.د، رقم الملفة ٧٩/١٤/٦٣، ع/الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز، كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥، إلى وزارة الداخلية.

١١ نزهت عزيز فتاح القزاز: ولد عام ١٩٢٨ في السليمانية، وتخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٥١ برتبة ملازم ثان، ومن كلية الاركان عام ١٩٥٨، تدرج في الرتب العسكرية، وكان اخر منصب شغله امر كلية القيادة، تقاعد من الجيش برتبة لواء ركن، (والده ابن عم والد سعيد قزان). مقابلة معه في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.

١٢ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨.

١٣ نمير طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،١٩٩٢، ص٢٨-٢٩.

١٤ أزهر العبيدي، الموصل أيام زمان، مطبعة الراية، الموصل، ١٩٨٩، ص٢٥٦.

١٥ مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.

١٦ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨. (توفي الدكتور كمال السامرائي، رحمه الله، يوم الثلاثاء الموافق ١٢ كانون الثاني ١٩٩٩).

١٧ مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.

طفلاً رضيعاً فتعهده عمه مرزا توفيق القزاز[18]، مع أخته افتاب[19] وأمه السيدة سلمى صالح التي تنتسب إلى أسرة صاحيبقران المعروفة في السليمانية[20].

دخل محمد سعيد في ظل رعاية عمه الكتاتيب (الملا) لتعلم قراءة القران الكريم وحفظه، ويذكر السيد فؤاد عارف[21]، انه كان في السليمانية عدد قليل من الكتاتيب، وكان خواجة افندي الأفضل من بين هؤلاء، فقد كان مربياً معروفاً، وكان بيته بمثابة مدرسة، ومن بين الأفراد الذين تعلموا على يده محمد سعيد القزاز، فضلاً عن عدد من أبناء جيله منهم أنور صائب ورشيد نجيب ورؤوف نجيب. وأصبح هؤلاء بعد ذلك من الشباب البارزين في السليمانية[22].

انخرط القزاز بعد ذلك في المدرسة الرشدية، ثم انتقل بعدها للدراسة في المدرسة الإعدادية في السليمانية وتخرج فيها عام ١٩١٧[23]. وفي هذا العام دخل البريطانيون بغداد، وكان الكرد في العراق قبل ذلك قد حاولوا إقامة بعض الإمارات المستقلة عن الدولة العثمانية والثورة عليها بسبب سوء إدارتها[24]، وحين بدا البريطانيون باستكمال احتلالهم لمناطق العراق الأخرى، أتصل ابرز شخصية كردية

---

١٨ مرزا توفيق احمد القزاز: كبير اقاربه في السليمانية وبغداد، عمل بالتجارة واستطاع ان يجمع ثروة كبيرة بطرق مختلفة، انتمى إلى لجنة باسم ((المطالبة بالحقوق)) في تموز ١٩٣٠، بدا بالظهور والتردد الى بغداد والاتصال ببعض الشخصيات المهمة مثل بكر صدقي حتى اصبح نائبا عن السليمانية عام ١٩٣٧. م.و.د،رقم الملفة ٧٩/١٤/٦٣، ع/ الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز، كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥، إلى وزارة الداخلية.

١٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، مضبطة خاصة بأفراد أسرة سعيد قزاز.

٢٠ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢١ فؤاد عارف: ولد في السليمانية عام ١٩١٣، تخرج في الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان، عين مرافقا للملك غازي سنة ١٩٣٦، تدرج في الرتب العسكرية وعين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متصرفا للواء كربلاء، شغل منصب وزير الدولة ووزير الزراعة وكالة، تولى منصب وزير الأوقاف بعد ثورة شباط ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٨ اصبح نائبا لرئيس الوزراء، متقاعد حالياً. مقابلة معه في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢٢ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢٣ مير بصري، اعلام الكرد، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص٢٤٠؛ جريدة الحياة العراقية، العدد ٥، في ١١ أيلول ١٩٥٥.

٢٤ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٨٨.

حينذاك الشيخ محمود الحفيد البرزنجي[25] بالحاكم المدني العام ولسون (Welson) محاولا إنشاء دولة كردية يترأسها (أي الشيخ محمود) باسمهم[26].

وقد شكّلت جمعيات وتكتلات سعت إلى كسب ود الحلفاء (دول الوفاق)[27]، ويبدو إن الشيخ محمود لم يجد استجابة تُذكر من البريطانيين بعد أن اعترفوا بهِ حاكماً على السليمانية كتكتيك مؤقت خلال تلك الحقبة، فقام في عام ١٩١٩ بحركة مسلحة في السليمانية ضد القوات البريطانية بتأثير بعض العناصر الموالية لتركيا[28] مما اضطر السلطات البريطانية إلى تجريد حملة عسكرية ضده، والقي القبض علية ونفي إلى خارج العراق[29]، إلا إن تلك الأحداث لم تؤثر في شخصية محمد سعيد القزاز، فكان يرى أنها لا تمت بصلة إلى حياة الناس ومشاغلهم [30]، ولا بد من الاعتماد على الحكومة العراقية[31]. فعلى الرغم من كونه كردياً فهو عراقي التكوين وان تصرفاته كما سنرى من سياق البحث كانت منسجمة مع توجهات الحكومة العراقية تجاه القضية الكردية.

عرف عن سعيد القزاز في مقتبل عمره وفي شبابه علاقته الطيبة مع أقرانه الكرد[32]، وسعيه المتواصل لبناء مستقبله، فاهتم بالدراسة والمطالعة واعتمد على نفسه، فدرس اللغة الانكليزية حتى تمكن بعد ذلك من تدريسها في مدرسة السليمانية

---

٢٥ الشيخ محمود (الحفيد) بن الشيخ سعيد بن محمد بن حاجي كاكا احمد بن الشيخ محمد (معروف النودهي): ولد سنة ١٨٨٢ في السليمانية، شغل الحكومة العراقية منذ تكوينها بحركات مسلحة عديدة، جُردت ضد حركاته عدة حملات تأديبية، توفي في بغداد عام ١٩٥٦ ودفن في السليمانية.م.و.د، رقم الملفة ٦٣/١٤/١٩/٤قسم، ع/ الشخصيات الكردية، م/ الشيخ محمود الحفيد؛ مير صبري، المصدر السابق، ص٣٨.

٢٦ عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق، ص٢٨٩–٢٩٠.

٢٧ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص٩٨.

٢٨ كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص٣٣١.

٢٩ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، الطبعة الجديدة المزيدة، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان،١٩٦٨، ص١٨٩.

٣٠ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٣١ بعد أن تألفت الحكومة المؤقتة في العراق عام ١٩٢٠، كانت هناك تحركات تركية على المنطقة الشمالية، أدت إلى تقليصنفوذ السلطات العسكرية البريطانية، مما حدا بها إلى إعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه (الهند) في سنة ١٩٢٢ وعهدت إليه الإدارة في السليمانية.

٣٢ مجلة ره نكين (الكردية)، العدد ١٢٦، في ١٤ تموز ١٩٩٩، الغلاف الأخير.

بناءاً على تنسيب مجلس الشعب في كردستان في أيلول ١٩٢٢، ووصفته جريدة نداء كردستان بأنه ((من أذكياء الكرد قزاز زاده سعيد افندي)). متمنية له الموفقية في عمله معلماً للغة الانكليزية[٣٣].

ولما كانت بريطانيا تسعى لترسيخ حكم الملك فيصل الأول، فقد أعدت الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٣ قوة عسكرية سيطرت على السليمانية مؤقتاً، هرب على أثرها الشيخ محمود الحفيد الذي كان قد أعلن نفسه ملكاً[٣٤]، بعد مطالبته بالاستقلال حسبما عرضته معاهدة سيفر[٣٥]. وخلال تلك الحقبة خشي الملك فيصل الأول على وحدة المملكة العراقية، فوضع الجيش العراقي تحت إمرة المارشل سالموند (Salmond)[٣٦]، وسعى لتأليف قوة غير نظامية من أفراد بعض العشائر وعين أخاه (زيداً) قائداً لها للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المملكة[٣٧]، وقد حاول الملك فيصل الأول التقرب إلى الكرد من خلال إرسال وزير داخلية (عبد المحسن السعدون) في أيار ١٩٢٣ إلى السليمانية للنظر في شؤون المنطقة ومستقبلها، لكن جهوده لم تسفر عن نتائج ايجابية[٣٨].

عاد الشيخ محمود الحفيد إلى السليمانية في ١١ تموز ١٩٢٣، فسادت الفوضى في المنطقة، مما حدى ببعض أصحاب المصالح إلى الاستنجاد بالحكومة، فجردت في سنة ١٩٢٤ قوة عسكرية عراقية تؤازرها قوة بريطانية استطاعت أن تعيد الأمن إلى لواء السليمانية، هرب على أثرها الشيخ محمود الحفيد إلى مناطق الحدود الإيرانية مرة أخرى[٣٩]، فتم حجز ممتلكاته ومصادرتها، فضلا عن ممتلكات زوجته عائشة خان،

---

٣٣ جريدة نداء كردستان، العدد ٨، في ٢٩ أيلول ١٩٢٢.

٣٤ جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد ١٩٢١-١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، ط٢، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٢.

٣٥ عقدت في ١٠ آب ١٩٢٠، بين الحلفاء والدولة العثمانية المنهارة، نصت بعض بنودها على حماية الأقليات، ألغيت بمعاهدة لاحقة هي معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

٣٦ مارشال الجو السيرجون سالموند قائد القوات البريطانية في العراق آنذاك.

٣٧ دي غوري، المصدر السابق، ص٥٢.

٣٨ فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩ ص٢٧.

٣٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص١٩٠.

وعوضت الحكومة المواطنين المتضررين في المنطقة من الإيرادات المستحصلة[٤٠]. كما خصصت بعض المبالغ للاصلاحات الضرورية في تلك الربوع بما يحقق الذاتية الكردية[٤١]، إلا إن الوضع في السليمانية وما جاورها بقي قلقاً، وخلال تلك المرحلة كان محمد سعيد القزاز يعمل لفترات معينة في التعليم رافضاً أي عمل مسلح ضد الدولة.

حياته الوظيفية في الحكومة العراقية:

مما لا شك فيه إن الجهود الوظيفية التي بذلها الملك فيصل الأول لترسيخ الوحدة الوطنية وتكوين العراق على أسس قومية قطعت شوطاً بعيداً، ففي مدة حكمه كان الهدف الأساسي من بين الأهداف الرئيسية الأخرى للسياسة العراقية يرتكز على المهمة العاجلة لإقامة روابط ثابتة من المشاعر والأهداف المشتركة بين عناصر العراق المختلفة[٤٢]، ومن خلال الروحية التي تجمع العراقيين عرباً وكرداً وتركمان مع الأقليات الأخرى، وحرص الملك فيصل الأول على أن يحصل الكرد على نسبة ملائمة من وظائف الدولة، كما اعتقد إن اعظم واجبات العربي العراقي تشجيع أخيه الكردي العراقي التمسك بقوميته، والانضواء تحت الراية العراقية[٤٣].

عُين محمد سعيد القزاز كاتباً لدى المفتش الإداري في السليمانية دبليو. أي. لاين (W. A. Lyon) في ٢٠ تموز ١٩٢٤، براتب قدرة ١٣٠ روبية[٤٤] (٩,٧٥٠) ديناراً[٤٥]، وكان المفتشون يعملون على تزويد رئاسة التفتيش الإداري[٤٦] التابعة لوزارة

---

40 Attechment Properties of Al – Hafeed Mahmud of Sulaimani, from م.و.د.، Ministry of Interior to the Ministry of Fainance, July 18th, 1925, File, No.53/18 , No. 8947.

٤١ عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق، ص٢٩١

٤٢ حنا بطاطو، العراق– الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الأول، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٤٤.

٤٣ علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق، ١٨٨٣–١٩٣٣، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٤٠.

٤٤ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٧٩٣.(الروبية هي عملة هندية تساوي ٧٥ فلسا)

٤٥ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، دفتر خدمة سعيد قزاز، النسخة الثانية، رقم السجل ٢٦٧٨/١٤، ص٤. وسأقتصر على ذكر دفتر الخدمة دون الاسم والنسخة والرقم.

الداخلية بالتقارير والمقترحات. وكان هناك تقارير إدارية ترد من المتصرفين وجداول متعلقة بدعاوى العشائر، وتقارير الشرطة بما فيها جريدة الاستخبارات ترسل مباشرة إلى وزارة الداخلية[٤٧].

عكست التقارير التي كان يكتبها حمه سعيد افندي مدى كفاءته وحرصه، الأمر الذي لفت انتباه رؤسائه. ففي ١٦ أيلول ١٩٢٥ طلب المفتش الإداري من المستر الدرمان (Alderman) مستشار وزارة الداخلية ترفيع الكاتب حمه سعيد افندي بوصفه ((احد الموظفين القلائل في هذه المنطقة الذي ينجز أعمالاً يومية مناسبة وهو قائم بأعماله بسهولة))[٤٨]، وقد ترتب على هذا الترفيع زيادة راتبه حسب الأمر الإداري المرقم (١٢٥٧٧) في ٤ تشرين الأول ١٩٢٥ ليكون (١١,٢٥٠) ديناراً[٤٩]، ولم يكن قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره. ومن هنا يتضح إن السلطات البريطانية استطاعت تثبيت إدارتها في المنطقة من خلال بعض الملاكات المحلية المثقفة التي أخذت تعمل تحت توجيه المستشارين بوحي من السياسة البريطانية[٥٠].

انتقل حمه سعيد افندي بعد ترفيعه ليتسلم وضيفته الجديدة (الكاتب السري للمفتش الإداري في لواء الدليم) (محافظة الانبار) في ٢٣ شباط ١٩٢[٥١]، وبعد ستة أشهر قضاها في لواء الدليم انتقل إلى العمل مترجماً لمتصرفية لواء الموصل في ٨ أيلول ١٩٢٨[٥٢]. وفي الأول من أيلول ١٩٣٠ شغل وضيفة كاتب في شعبة المخابرات

---

٤٦ أصبحت هذه الدائرة فيما بعد هيئة التفتيش الإداري التي نصعلى تألفيها قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦، والمؤلفة من رئيس ومفتشين إداريين مقرها العاصمة بغداد وهي تابعة الى وزارة الداخلية، لتفتيش إدارات الألوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة نجم الدين اطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦، ص٥٩؛ جريدة الحياة العراقية، العدد ١٠، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥.

٤٧ م. و. د.، رقم الملفة ١/٢٥،ع/إدارة التفتيش الإداري، بلا موضوع، كتاب رئاسة التفتيش الإداري (السري)، ذي العدد ت.أ/٦، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣، إلى وزارة الداخلية.

٤٨ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٧٩٣.

٤٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الإداري ذي العدد ١٢٥٧٧ في ٤ تشرين أول ١٩٢٥، ص٤.

٥٠ استمر الوضع مضطربا في لواء السليمانية وما جاورها خلال عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧، ففي ٢٠ نيسان ١٩٢٧ اضطرت الحكومة العراقية إلى إرسال قواتها معززة بالقوات الجوية البريطانية وتمكنت من احتلال بنجوين. عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق، ص٢٩٢

٥١ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الامر الاداري ذي العدد ٣٠٩٢، في ٢٣ شباط ١٩٢٨، ص٤.

٥٢ المصدر نفسه، الأمر الإداري، ذي العدد ١٣٩٦١، في ٨ أيلول ١٩٢٨، ص٤.

السرية لوزارة الداخلية[53]، ثم انتقل إلى وضيفة الكاتب السري للمفتش الإداري للوائي الحلة (محافظة بابل) والدليم براتب قدره (٢٤٥) روبية (١٨,٣٧٥) ديناراً[54]، ثم أصبح مديراً لتحريرات لواء اربيل، فكركوك (محافظة التأميم) في ٢٠ آذار ١٩٣٣[55].

إن الخدمة التي قضاها محمد سعيد القزاز في دوائر الداخلية أكسبته خبرة أهلته لتسلم مناصب أعلى، وسنلاحظ إن استمراره بإشغال المناصب الإدارية ولد لديه خبرة كان لها الأثر في تسلمه وزارة الداخلية، ولما توفرت فيه الشروط حسبما تقتضيه المادة (١٦) من قانون إدارة الألوية لسنة ١٩٢٧ الخاصة بانتقاء المتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي[56]، عين مديراً لناحية تكريت في ١٧ شباط ١٩٤٣[57]، وكانت له جهود في هذه الناحية، فقد امتاز بأتخاذ القرارات الحازمة من خلال الحكم في بعض الدعاوى الإدارية، وكان رؤساؤه من رجال الإدارة يدركون هذه الإمكانية الإدارية التي يتميز بها وهو في الدرجات الأولى من السلم الإداري، فتولدت لديه خبرة قانونية جراء اطلاعه على الأسس الصحيحة للقوانين، فضلا عن زيادة ثقافته وكثرة مطالعته[58]. فقد اعتاد بعض أصحاب المكتبات إخبار القزاز بالإصدارات الجديدة لعلمهم برغبته بانتقائها[59]، وقد انعكست ثقافته بشكل واضح على آرائه ومناقشاته عند تسلمه المناصب الوزارية ومشاركته في جلسات مجلسي الأعيان والنواب كما سنلاحظ ذلك فيما بعد.

شغل القزاز مناصب إدارية متعددة في الحكومة العراقية خلال المدة من ١ آب ١٩٣٤ لغاية ١٩ تموز ١٩٤١، وحسب ما هو مبين في أدناه:

- مدير ناحية طوزخورماتو في ١ آب ١٩٣٤.

---

٥٣ المصدر نفسه، الأمر الإداري، ذي العدد ١١٨٨٦، في ٦ أيلول ١٩٣٠، ص٥.

٥٤ م.و.د، ٦٣/٢٤/د،ع/ تنقلات الموظفين، بلا موضوع، أمر وزارة الداخلية ذي العدد ٩٢٠٨ في ١٧ آذار ١٩٣١.

٥٥ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأوامر الإدارية، ذوات الإعداد، ٨٩٣و٢٥٩٠ في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٢ و٢٣ شباط ١٩٣٣، ص٥.

٥٦ م.و.د، رقم الملفة ٥٢/٣٠،ع/ شروط انتقاء الموظفين لسنة ١٩٢٧.

٥٧ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الإداري، ذي العدد ١٨١٦ في ٥ شباط ١٩٣٤، ص٥.

٥٨ مقابلة مع شاكر علي التكريتي في ٧ شباط ١٩٩٩. كان التكريتي يساهر سعيد القزاز ثلاثة مرات في الأسبوع فتعرف على صفاته واهتماماته قبل أن ينتقل (التكريتي) إلى لواء العمارة معلماً في أوائل عام ١٩٣٥.

٥٩ مقابلة مع اللواء المتقاعد نوري مجيد سليم، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

- مدير ناحية بازيان ووكيل قائممقام قضاء كيل في ٢١ تموز ١٩٣٥.
- مدير ناحية بازيان ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ٢٨ آب ١٩٣٥[٦٠]، أصبح قومسيراً[٦١] للحدود العراقية.
- مدير ناحية بازيان في٢٨ تشرين أول ١٩٣٥.
- مدير ناحية شقلاوة في ١ شباط ١٩٣٦.
- مدير ناحية شقلاوة ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ٧ أيلول ١٩٣٦.
- مدير ناحية تانجرو ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ١٠ تشرين أول ١٩٣٦.
- قائممقام قضاء حلبجة في ٢٦ أيلول ١٩٣٧[٦٢].
- قائممقام قضاء زاخو في ٤ تموز ١٩٣٩[٦٣].
- قائممقام قضاء كفري في ٢٥ شباط ١٩٤١ لغاية ١٩ تموز ١٩٤١[٦٤].

اثبت القزاز خلال تسلمه المناصب الإدارية الأنفة الذكر قدرة على تحمل المسؤولية، فواصل أعماله في السيطرة على مشاكل الحدود في منطقة حلبجة، وكان على اتصال مع قومسير الحدود الإيراني[٦٥]، إذ تم إلقاء القبض على عدد من المتجاوزين بين البلدين، بطرق غير نظامية. وكانت له في قائممقامية قضاء حلبجة جهود واضحة بذلها في تسهيل مهمة القوات العراقية على الحدود لمساعدة القوات الإيرانية بإعادة (٣٦) امرأة، بينهن طفل واحد، كنّ قد جئن من نوسود إلى قرية (هاوار) لتعقب حيواناتهن البالغة أكثر من (٣٤١) رأس من الماشية، وكانت تلك الأعداد قد نهبت بتاريخ ٥ نيسان ١٩٣٧ من قبل عصابة إيرانية مكونة من (٦)

---

٦٠ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص٦.

٦١ للمزيد عن واجبات القومسير، ينظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٠٧-٢٠٨.

٦٢ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص٦.

٦٣ جداول كبار موظفي الدولة، لسنة ١٩٣٩، ص١٣.

٦٤ م.و.د، رقم الملفة ٣/٢٠، ع/تعيينات وترفيعات وتحويلات، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية ذي العدد ٣٠٥٩ في ١٥ شباط ١٩٤١وكتاب شعبة الأمور الذاتية ذي العدد٦٣٧٠ في ٣٠ آذار ١٩٤١، إلى المتصرفيات كافة.

٦٥ م.و.د، رقم الملفة ٦١/ق/١(٥)،ع/ السرقات في لواء السليمانية على الحدود، بلا موضوع، كتاب وكيل قائممقام حلبجة وقومسير الحدود العراقي (سعيد أديب القزان)، ذي العدد س/ ٩٧١ في ٢ أيلول ١٩٣٥ إلى قومسير الحدود لدولة إيران. (تمكن الباحث من العثور على عدد من الكتب الرسمية المدونة باللغتين العربية والفارسية في ملفات وزارة الداخلية، موجهة من قومسير الحدود العراقية سعيد أديب قزاز إلى قومسير حدود دولة إيران الإمبراطورية).

أشخاص مسلحين فتم تسليم هذه الأعداد إلى قومسير الحدود الإيرانية بشكل رسمي الأمر الذي حمل الحكومة العراقية على الاعتقاد بان السلطات الإيرانية ستبادر إلى تقدير تلك الجهود[٦٦]، ومهما يكن من أمر، فقد تبع ذلك عقد معاهدات بين الطرفين منها (ميثاق سعد آباد) الذي ضم أيضاً تركيا وأفغانستان في الثامن من تموز عام ١٩٣٧، عارضته الأوساط الكردية بسبب التعاون الذي حصل بين تلك الأطراف وخصوصاً العراق وإيران وتركيا للحد من الحركات الكردية المسلحة، فعدّته بعض الأوساط الكردية سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب الكردي[٦٧]. كما عقد العراق مع إيران معاهدة صداقة وأخرى لحل الخلافات في ١٨ و٢٤ تموز عام ١٩٣٧[٦٨]، وقد حصلت إيران بموجبها على مكاسب خاصة فيما يتعلق بالملاحة في شط العرب[٦٩]. إلا إن الأطماع ومحاولات التحلل من الالتزامات القانونية كان مبدأ معروف لدى الحكومة الإيرانية آنذاك، فتجدد التوتر على الحدود مع مرور الزمن.

وتجدر الإشارة إلى إن سعيد قزاز بذل جهودا للمحافظة على الأمن والنظام في المناطق التي عمل فيها[٧٠]، حتى اضطر عدد من المخربين أمثال عطا محمود (إيراني الجنسية) الذي كان يعيث فساداً في أطراف حلبجة ويرأس عصابة من ثلاثين شقيا إلى الاستسلام في آب من عام ١٩٣٨[٧١].

---

٦٦ م.و.د، رقم الملفة ٦١/ق/٦٣، بلا عنوان، م/قضايا نهب الأغنام الإيرانية واسترداد المجرمين المتهمين بها، كتاب مديرية الأمور الشرقية التابعة لوزارة الخارجية ذي العدد م/ ٧٢٢٨/٢٧٩/١، في ٥ تموز ١٩٣٧، إلى المفوضية الإيرانية الإمبراطورية في بغداد.

٦٧ كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية" منشورات مكتبة البدليسي، طبع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٢٧.

٦٨ فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، الفهرس السنوي (١)، من عام ١٩٢١-١٣ تموز ١٩٥٨، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص٢٧٢-٢٧٥؛ خالد العزي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي – الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨١، ص٦٧.

٦٩ خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقوانين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٢.

٧٠ مقابلة مع احمد زرنك في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٧١ عبد الرزاق الحسني، مصدر السابق، ج٥، ص١٦.

ولنا أن نذكر هنا إن العقد الثالث من القرن العشرين شهد ظهور بعض التيارات والحركات الفكرية والسياسية مثل جماعة الأهالي، وهم جماعة تقدمية اشتراكية وكانت هناك فرق مؤمنة بفكرة البعث القومي العربي، وكانت جمعية الجوال أولى التنظيمات القومية، وأسست منتديات ثقافية اندمجت مع الجوال لتشابه أهدافها مثل نادي المثنى، كما ازدادت النشاطات الماركسية وأعلن عن تشكيل منظمة عرفت بلجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، استبدلت في عام ١٩٣٥ باسم الحزب الشيوعي[٧٢]، فضلا عن نضوج الفكر القومي الكردي[٧٣]، فظهرت في قضاء زاخو بعض النعرات العنصرية خلال عام ١٩٣٩، وجرت التحقيقات عن رشيد معروف السليماني مأمور كمرك ومكوس زاخو، الذي كان محسوباً على الشيخ محمود الحفيد لانتهاجه سياسة عنصرية تقوم على أساس التفريق بين الكرد والعرب، فاجتمع عدد من المعاضدين لفكرته هناك فتدخل سعيد القزاز لحسم هذا الموقف، فاتهم بتأييده لرشيد معروف[٧٤]، وفي الوقت الذي لم يبدِ القزاز أي تصرف يدل على تعصبه القومي فانه يعتز في الوقت نفسه بقوميته وعراقيته[٧٥]. ويذكر السيد يوسف الحاج الياس[٧٦]، إن القزاز كان يتعاطف مع عناصر من قوميات مختلفة، فلا يخلو تعاطفه هذا من الشعور المشترك الذي يشعر به دون تحييز[٧٧]، وان الذي يجعلنا نرجح إن سعيد قزاز لم يكن محسوباً على الشيخ محمود، هو انه كان ضد الحركات الكردية المسلحة، كما ان عمه مرزا توفيق القزاز كان من بين الذين فقدوا بعض ممتلكاتهم الشخصية بسبب

---

٧٢ علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٨٨، ص٩٨.

٧٣ عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق ص٢٣٨.

٧٤ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/١٢٢١، جريدة الاستخبارات السياسية، الموصل، ١١ تموز ١٩٤١، و ٢٦، ص١٤٣.

٧٥ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠١٢.

٧٦ يوسف الحاج الياس: ولد عام ١٩٠٩ في تلعفر، من عائلة فلاحية، أكمل الدراسة الابتدائية في مسقط رأسه، والدراسة الثانوية في الموصل، تخرج في كلية الحقوق العراقية، مارس مهنة المحاماة في لواء الموصل منذ عام ١٩٣٧، ساهم في إصدار مجلة (المجلة) في أواخر عام ١٩٣٨ في نفس اللواء، كان احد الموقعين على تاسيس الحزب الوطني الديمقراطي عند تأسيسه الأول سنة ١٩٤٦، وفي عام ١٩٦٠ كان المسؤول عن فرع الحزب في الموصل، مقابلة معه في ٨ آذار ١٩٩٩.

٧٧ مقابلة مع يوسف الحاج الياس في ٣ نيسان ١٩٩٩.

حركات الشيخ محمود[78]، فضلاً عن كثرة الدعاوي والشعارات ضد مرزا توفيق القزاز ونعت الشيخ محمود له بالخائن والدعوة إلى قتله[79]. غير إن موقف توفيق القزاز تغير بمرور الوقت حيال المطالب القومية الكردية بعد انتفاضة نيسان – مايس ١٩٤١[80].

اثبت سعيد قزاز من خلال إدارته قضاء كفري قدرة وكفاءة عالية وحظي بتقدير مرؤوسيه من رجال الإدارة، فورد في التقرير الدوري الإداري لعام ١٩٤١، الذي كتبه متصرف لواء كركوك الدكتور فائق شاكر بأنه ((ممتاز في القدرة والسلوك، يستحق الترفيع، له مستقبل جيد في الادارة))[81].

حين أصبح جميل المدفعي رئيساً للوزراء في ٢ حزيران ١٩٤١ على اثر انتفاضة نيسان – مايس ١٩٤١، شرعت وزارته في إحداث تنقلات بين الموظفين[82]، وعلى اثر ذلك وبناءاً على اقتراح وزارة الداخلية وافق مجلس الوزراء وبجلسته المنعقدة في ١ تموز ١٩٤١ على تعيين سعيد قزاز معاوناً لمدير الداخلية العام[83]، وصدرت بذلك الإدارة الملكية المرقمة (٣٨٤) لسنة ١٩٤١[84]، إذ انتقل إلى العاصمة بغداد ليزاول عمله الجديد.

ولابد من الإشارة إلى إن سعيد قزاز قد تزوج سنة ١٩٣٦ من السيدة زكية بنت مرزا توفيق احمد القزاز[85] وهي بنت عمه، وقد انجبت له بنتاً في ١ تموز ١٩٣٧ اسماها

---

78 Attechment Properties of Al –Hafeed Mahmud of Sulaimani, from م. و. د، Ministry of Interior to the Mutasarref Sulaimania Liwa, November, 17th, 1925, File No. 53/18, No. 15667.

79 د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ١٢٢١/ ٣١١، جريدة الاستخبارات السياسية، الموصل ٢٢ حزيران ١٩٤١، و١٥، ص٧٨.

80 عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٣١.

81 د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية –الديوان، ٣١١/٦٧٧١، تقارير لواء كركوك، تحقيقات سنة ١٩٤٠-١٩٤١، أيار ١٩٤١، و٤٢، ص٢٥٢.

82 عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ج٦، ص٢٢.

83 جداول كبار موظفي الدولة، لسنة ١٩٤١، ص٩؛ جريدة الزمان، العدد ١١٦٢ في ١٤ تموز ١٩٤١.

84 م.و.د، رقم الملفة ٣/٢٠، ع/ تعيينات وترفيعات وتحويلات، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١٢٠٥٤ في ١٣ تموز ١٩٤١.

85 م.و.د، رقم الملفة ٢٥/٦٠/قسم ٩، ع/ رسوم ضريبة دخل الموظفين والمفتشين، بلا موضوع، حقل خاصبالسيد سعيد قزاز (معلومات عن الزوجة والأولاد)؛ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، مضبطة تختصبافراد أسرة المتوفي سعيد قزاز.

بريخان[86] وتعني باللغة الكردية الحورية أو الملاك، واعتاد بعض أصدقاء سعيد قزاز بمناداته أبو بري[87]. وفي العام ذاته كان عمه ووالد زوجته مرزا توفيق القزاز قد انتخب نائباً عن لواء السليمانية في مجلس النواب[88].

القزاز متصرف لواء اربيل:

شغل سعيد القزاز مهام منصب، معاون مدير الداخلية العام، لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات، أكسبته خبرة في الأوضاع الداخلية للألوية (محافظات) العراق[89]. وعلى اثر فشل حركة احمد البارزاني في عام ١٩٣٢ والتجائه مع جماعته إلى تركيا، وبعد مفاوضات مع الحكومة التركية، تم تسليم البارزانيين إلى الحكومة العراقية بعد إعلان العفو عنهم، فألزمتهم الإقامة في الموصل ثم الناصرية فالحلة، ثم نقلوا إلى الديوانية فالحلة فكركوك ثم السليمانية[90] وصرفت لهم مخصصات، فضلاً عن السماح لبعضهم بالعودة إلى بارزان بعد قطع مخصصاتهم إبتداءاً من الأول من شهر نيسان عام ١٩٤٢.

كان لسعيد قزاز دور في إعفاء بعض البارزانيين من التعهدات التي طلبتها متصرفية لواء الموصل، مكتفياً بأبعادهم عن الشيوخ العشرة[91] ليكون في مقدور

---

٨٦ م. ت. ع، الاضبارة التقاعدية، البطاقة الشخصية للسيدة بريخان محمد سعيد القزاز.

٨٧ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨.

٨٨ م.و.د، رقم الملفة ٧٩/١٤/٦٣، ع/ الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز، كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥ إلى وزارة الداخلية؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٢٨٤.

٨٩ من خلال اطلاعي على وثائق وزارة الداخلية الخاصة بهذه الفترة، لاحظت العديد من الكتب والأوامر الوزارية بتوقيع سعيد قزاز (معاون مدير الداخلية العام) تتناول قضايا داخلية مختلفة من انحاء العراق.

٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٢٨٦؛ عبد الرحمن البزاز المصدر السابق، ص٢٩٤.

٩١ امتنع الشيوخ العشرة عن العودة إلى موطنهم بعد إن قدموا تعهدات بالمحافظة على الأمن وذلك للاستفادة من المخصصات التي تصرفها لهم الحكومة، ولعدم الوثوق ببعض أتباعهم في منطقة بارزان طالبوا بإعادة التعهدات التي أخذت منهم وهم: زبير بن ملة وعائلته، شاكر عثمان وعائلته، شمس علو وعائلته، احمد بابكر وعائلته، ملا محمد امين، بابكر عمر، مصطفى خاص، صادق سليمان وعائلته، محمد امين ملا محمود وعائلته إضافة إلى الشيخ احمد البارزاني. م.و.د، رقم الملفة ٥٧/٦١،ع/ السياسة الخارجية،م/سلوك أعضاء الممثليات، كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ٦٦٤، في ٢٦ شباط ١٩٤٢، إلى وزارة الداخلية.

السلطات الإدارية في قضاء الزيبار مراقبتهم ومنعهم من أية حركة تخل بالأمن، وأكد على مديرية الشرطة العامة بضرورة تسفير البارزانيين المقرر عودتهم إلى بارزان من السليمانية على نفقة الحكومة[٩٢].

وفي تموز عام ١٩٤٣ استطاع الملا مصطفى البارزاني الهرب من منطقة إقامته الجبرية في السليمانية مع عدد من أتباعه قاصداً بارزان[٩٣] وقام باحتلال بعض المخافر الحدودية وتنظيم فصائل مسلحة[٩٤]، وخلال تلك الأحداث استقالت وزارة نوري السعيد السابعة وأعيد تشكيلها في ٢٥ كانون أول ١٩٤٣، بعد إن استعد السعيد لتلك الأحداث من خلال إشراكه وزراء كرد فيها مثل عمر نظمي واحمد مختار بابان وماجد مصطفى[٩٥] وتبنت الحركة البارزانية منذ عام ١٩٤٤ مطالب قومية بتأثير حزب (هيوا)[٩٦] وعدد من الضباط المنتمين لهذا الحزب[٩٧]، ونتيجة للأوضاع غير الاعتيادية في المنطقة الشمالية فقد عُين سعيد قزاز في ١٤ آب ١٩٤٤، وكيلاً لمتصرف لواء أربيل، فضلاً عن كونه معاون مدير الداخلية العام، لينتقل بعدها إلى منصب معاون متصرف لواء أربيل ووكيل متصرف اللواء المذكور في ٢٦ آب ١٩٤٤، فمتصرفاً للواء في ١٧

---

٩٢ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٥٦٤، في ٧ حزيران ١٩٤٢. إلى وزارة الداخلية (هامش معاون مدير الداخلية العام سعيد قزاز على أصل كتاب في ١٩٤٢/٣/٤).

٩٣ فاضل البراك، المصدر السابق، ص٣٧.

٩٤ جلال الطالباني، المصدر السابق، ص١٤٢.

٩٥ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٢٨٧؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص١١٠.

٩٦ حزب هيوا (الامل): تاسس عام ١٩٣٩ بصورة سرية، وتولى زعامته رفيق حلمي بدعم من الموظفين البريطانيين وخاصة ضابط المخابرات في السليمانية شوتر، وقد توسع الحزب فضم عددا من العسكريين والمثقفين الكرد قبل أن يحدث الانشقاق في صفوفه. لمزيد من التفاصيل ينظر: جلال الطالباني: المصدر السابق، ص١٢١؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦، ص٢١٨-٢١٩.

يرجع عبد الستار طاهر شريف نشوء الحزب إلى عام ١٩٣٧ في مدينة كركوك باسم داركه ر أي (الحطاب) وهو اسم لمنظمة قومية ظهرت في ايطاليا تدعو إلى الوحدة الايطالية وتبدل الاسم بمرور الزمن إلى اسم هيوا، وكان إهمال الفلاحين في الانتماء إلى صفوفه من الأسباب الرئيسية لانحلاله. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص٩٤-٩٥.

٩٧ حسن مصطفى، البارزانيون وحركات برزان ١٩٣٢-١٩٤٧، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ص٦١-٦٤.

أيلول ١٩٤٤[٩٨]، ويذكر السفير البريطاني كينهان كورنواليس[٩٩] (K.Cornwales) في تقريره السنوي لعام ١٩٤٤، إن الحكومة العراقية ((تحلت بالصبر وأرسلت العقيد الكردي توفيق وهبي وزير الاقتصاد في شهر أيلول لزيارة الشمال من اجل توضيح الأهداف الجيدة للحكومة))[١٠٠]. وعهد إلى وزير الدولة ماجد مصطفى بالاتصال بالملا مصطفى البارزاني واصدر قانون العفو عن البارزانيين في نيسان عام ١٩٤٥[١٠١].

طالب سعيد قزاز (متصرف لواء اربيل)، مصطفى البارزاني تسليمه أولو سعيد الريزاني[١٠٢]، وإرجاع المواد التي سرقتها العصابات المسلحة، فرفض البارزاني هذه المطاليب، معتمدا على تساهل المسؤولين البريطانيين معه خلال تلك الحقبة[١٠٣]، وكان قلق وسوء ظن البارزانيين من تحركات الحكومة في المنطقة قد ازداد، فرأت الحكومة من جانبها أن تتلافى الموقف وتحسم المشاكل بالطرق السلمية، فأوعزت إلى سعيد قزاز أن يقابل الملا مصطفى بنفسه ويُسدي إليه النصح الأخير، فذهب القزاز إلى قرية (مازنة) وبرفقته مدير شرطة اللواء، والتقى بالملا مصطفى وعرض عليه الحلول التي تجنب المنطقة المشاكل، فلم يبدي تجاوباً واضحاً، وصادف خلال تلك الحقبة أن قتل اولو سعيد في اصطدام مع شرطة ناحية مركة سور في شهر آب ١٩٤٥، فتأزم الوضع بين البارزانيين والحكومة[١٠٤] فلجا الملا مصطفى وأعوانه للاستيلاء على

---

٩٨ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص٨؛ جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤، ص١٣.

٩٩ السير كينهان كورنواليس: عمل أثناء الحرب العالمية الأولى في المكتب العربي بالقاهرة، ثم ضابط اتصال بين الملك فيصل الأول والقائد البريطاني العام في سورية، أصبح مستشارا لوزير الداخلية العراقي والملك فيصل الأول في عشرينيات القرن العشرين، أصبح سفيرا لبلاده في العراق خلال أحداث انتفاضة ١٩٤١، غادر البلاد في ٣١ آذار ١٩٤٥.

١٠٠ مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠.

١٠١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٢٨٩.

١٠٢ من الوجوه البارزة في عشيرة شيروان، خال الشيوخ البارزانيين، كان احد اعوان الملا مصطفى البارزاني، تمكن من جمع ثروة بطرق غير مشروعة.

١٠٣ فاضل البراك، المصدر السابق، ص١٢١.

١٠٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٢٩١؛ كان مقتل اولو سعيد خسارة كبيرة للبارزانيين إذ كان أقوى وأشجع رجالهم. لمزيد من التفاصيل، ينظر، حسن مصطفى، المصدر السابق، ص٧٦.

مخفر الناحية في الثامن من آب عام ١٩٤٥، الأمر الذي دفع السلطات الحكومية لاتخاذ إجراءات رادعة بحقه، وأعلنت الأحكام العرفية[١٠٥]. والى جانب البلاغ الرسمي الذي صدر عن مديرية الدعاية العامة في ١٣ آب ١٩٤٥[١٠٦]، أذاع سعيد قزاز بياناً إلى أهالي لواء اربيل حول حركات الملا مصطفى البارزاني وجماعته، أكد فيه على المساعدات والتدابير اللازمة التي تتبعها الحكومة العراقية لتوفير الحياة السعيدة للأهلين، مشيراً إلى الأعمال الإجرامية الخطرة التي يقترفها الملا مصطفى وجماعته الذين لا يروق لهم توطيد الأمن والنظام في المنطقة، فلم ((ترى الحكومة بداً من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأديبهم لكي تتمكن من استئناف منهجها الرامي إلى الإصلاح والتعمير))[١٠٧]،كما حث الأهالي على عدم الاشتراك بأعمال الملا مصطفى وجماعته وان لا يساعدوهم بأية صورة من الصور وطالب الذين يخافون من بطش المجرمين أن يلتجئوا إلى المناطق البعيدة، وان الحكومة كفيلة بإيوائهم ومساعدتهم[١٠٨].

وفي كتاب سري للغاية أرسله سعيد قزاز إلى وزارة الداخلية في ٢٠ آب ١٩٤٥، علل فيه فشل الحملات التأديبية ضد البارزانيين خلال عامي ١٩٤٣و١٩٤٤، إلى الشعور السائد لدى أكثرية الناس بان الشيوخ البارزانيين ((مظلومين))، ملفتاً النظر إلى إن كل جندي أو شرطي قاتل ضدهم خلال السنتين الماضيتين كان متحسساً لذلك الشعور مما أسفر عن وضع شاذ أكد سعيد قزاز ضرورية إزالته مهما كلف الأمر. ونقل سعيد قزاز إلى وزارة الداخلية بعض الملاحظات التي تتعلق بواقع الحال في المنطقة الشمالية، إذ أشار إلى أن الرأي العام هناك بدأ في هذه المرة يقدر مدى صبر الحكومة تجاه أعمال البارزانيين العدوانية، ويحبذ وضع نهاية لتجاوزاتهم، كما وجه عدد من الاتهامات إلى معروف جياووك متصرف لواء السليمانية، بخصوص تحريضه الأهلين

---

١٠٥ فاضل الراك، المصدر السابق، ص١٣٢؛ سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨)، ج١، سنة ومكان الطبع (بلا)، ص١٤٠.

١٠٦ جريدة الزمان، العدد ٢٤٠٢، في ١٤ آب ١٩٤٥.

١٠٧ انظر نصبيان سعيد قزاز (متصرف لواء اربيل)، جريدة الزمان، العدد ٢٤٠٦ في ٢٠ آب ١٩٤٥.

١٠٨ المصدر نفسه.

لاستعطاف الحكومة للتساهل مع البارزانيين، وكذلك مع الشيخ محمود وأولاده، وان جياووك نظم مناشير سرية يسعى لتوزيعها في بغداد والسليمانية بهدف تثبيط العزائم، وأشار إلى انه اتهمه شخصيا بعدائه الشديد للبارزانيين، ووصف سعيد قزاز تلك التصرفات بأنها ضارة و(مجنونة) وطالب بإجراء تحقيق بذلك[١٠٩].

توترت العلاقات بين القزاز وجياووك بسبب مواقف الطرفين المتصلبة، فاستدعى ذلك اتهام جياووك له بالتواطئ مع عمه توفيق القزاز على تنظيم حركات ضد الحكومة فضلاً عن اتهام توفيق القزاز بالتعاون مع ابن عمه عبد القادر وبعض العناصر في السليمانية للقيام بتنظيم شعارات الغرض منها إثارة الفتنة تحت ستار الوطنية والكردية، كما شكك بنزاهة توفيق القزاز لتلاعبه سابقاً ببطاقات التموين[١١٠]. ويبدو لنا إن ذلك التوتر الذي ساد العلاقة بين الطرفين مرجعة الموقف من الحركات البارزانية خلال تلك الحقبة.

استمرت العمليات العسكرية ضد البارزانيين حوالي شهرين، أسهمت فيها أعداد من العشائر الكردية التي وقفت ضد البارزاني وحركته وانتهت تلك العمليات في ١٤ تشرين اول ١٩٤٥ بعد إن التجأ الملا مصطفى البارزاني وأخوه احمد وأعوانهما إلى إيران[١١١]. وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، وافق مجلس الوزراء على منح سعيد قزاز وسام الرافدين من النوع المدني ومن الدرجة الثالثة، وذلك تقديراً لأعماله الممتازة ضد

---

١٠٩ م.و.د.، رقم الملفة ٥٥٤/٥/٦٤،ع/ موظفي الدولة العراقيين، م/السيد معروف جياووك متصرف السليمانية، كتاب متصرفية لواء اربيل (سري للغاية) ذي العدد ٣٦٤ في ٢٠ آب ١٩٤٥ إلى وزارة الداخلية.

١١٠ المصدر نفسه، البرقية الرمزية المرقمة ٥٠٤ في ٢٨ شباط ١٩٤٦، من متصرفية لواء السليمانية الى وزارة الداخلية.

١١١ فاضل البراك، المصدر السابق،ص١٣٤.

حركات الملا مصطفى البارزاني ((وتمرده))[112]، فصدرت بذلك الإرادة الملكية بالرقم (٨٩) في ٣ شباط١٩٤٦[113].

القزاز مفتشاً إدارياً... متصرفاً:

نقل سعيد قزاز (متصرف لواء اربيل) إلى دائرة التفتيش الإداري التابعة إلى وزارة الداخلية، وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢٣ مايس ١٩٤٦[114]، فالتحق بوظيفته الجديدة مفتشا إدارياً في ٥ حزيران ١٩٤٦[115]، بعد إن شكل ارشد العمري وزارته الأولى في الأول من حزيران عام ١٩٤٦، لتحل محل وزارة توفيق السويدي التي خذلها مجلس الأعيان بتحريض من البلاط[116]، وفي عهد عمله في دائرة التفتيش الإداري ونتيجة للمد المتصاعد للحركة العمالية في العراق قدم عمال شركة النفط العراقية في كركوك احتجاجا على عدم استجابة الشركة لبعض مطالبهم ومنها تقرير مبدأ الضمان الاجتماعي وزيادة الأجور وتهيئة وسائط النقل للعمال وتحديد ساعات العمل والسماح لهم بتأليف نقابة تحمي حقوقهم وغيرها من المطالب[117].

بعد رفض الشركة لتلك المطالب، أعلن العمال إضرابهم صباح يوم ٣ تموز ١٩٤٦[118]، فتم إلقاء القبض على عدد من المضربين، كما قرر العمال الاستمرار بالإضراب

---

١١٢ م.و.د، رقم الملفة ٢/٤/٥١قسم،ع/ الاوسمة والمكافآت، م/ وسام الرافدين، كتاب ديوان مجلس الوزراء ذي العدد ٦٢٤، في ٩ شباط ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١١٣ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٨٩) لسنة ١٩٤٦.

١١٤ د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي،٣١١/٥٣٦٨، مقررات مجلس الوزراء (١ مايس ١٩٤٦-٢٦ مايس ١٩٤٦)، و٧، ص١٠.

١١٥ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص٨.

١١٦ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٠٩؛ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٩٢، ص٦٧-٦٨؛ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص٨.

١١٧ للمزيد عن تفاصيل المطالب التي تقدم بها العمال، ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص٥٤.

١١٨ سعاد خيري، المصدر السابق، ص١٤٩.

والاجتماع في حديقة كاووربـاغي والمطالبـة بـإطلاق سـراح العمـال الموقـوفين. وبعـد إن فشلت جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية استمر العمال بالإضراب وتجمع الآلاف منهم في كاووربـاغي، وفي مسـاء يـوم ١٢ تمـوز ١٩٤٦ طـوقتهم قـوات الشـرطة، وبعـد مناوشات بالحجارة أطلق رجال الشرطة الرصاص على المضربين فقتل منهم ستة عمال وجرح عدداً أخر[119].

اهتمـت السـلطات الحكوميـة العليـا بـذلك الحـادث فأرسـلت مـن بغـداد وفـدا للتحقيق برئاسة سعيد قزاز (المفتش الإداري في وزارة الداخليـة) ومحمـد صـالح حمـام مفتش الشرطة وهاشم جواد ممثل من وزارة الشؤون الاجتماعيـة. وحـين نـزل الوفـد في دار ضيافة اللواء، اتجهت التظاهرات في ١٣ تمـوز ١٩٤٦ نحـو مقر إقامـة الوفـد وطالـب المتظـاهرون بمقابلتـه فسـمح لعـدد مـن العمـال بتقـديم مطـالبهم الـتي اقتصـرت علـى إطـلاق سـرح العمـال الـذين تم تـوقيفهم خـلال الأحـداث وان تقـوم هيئـة خاصـة بإجـراء التحقيق في حادثة كاووربـاغي، ومعاقبـة المسـببين وقبـول الشـركة لمطالـب العمـال[120]. تمكـن الوفـد مـن التـأثير في العمـال بعـد مطالبتـه لهـم بـالعودة إلى العمـل والتـزام الهـدوء والسكينة، وفي ١٤ تموز عاد عـدد مـن العمـال الى العمـل، وفي اليـوم التـالي اجتمـع الوفـد مع مدير الشركة لبحث المطالب التي تقدم بها العمـال، وتم التوصـل إلى نتـائج مرضـية عـاد العمـال علـى أثرهـا إلى أعمـالهم يـوم ١٦ تمـوز[121]، وقـد قـدم القـزاز وحمـام تقريـراً مسهباً عن تطورات الأحـداث في كركـوك أشـارا فيـه إلى إن هيبـة الحكومـة ومنزلتهـا عنـد النـاس قـد تـدنت إلى حـد كـبير نتيجـة الأعمـال الـتي قـام بهـا العمـال المضـربون، الـذين استطاعوا كسب عطف الجمهور، كما أشارا إلى تقصير مدير شرطة اللـواء لعـدم قيادتـه القوة بنفسه. واشتمل التقرير على عدة مقترحات منها، قيام الحكومة بمفاتحة الجهات المختصـة في الشـركة للوصـول إلى قـرار حـول زيـادة أجـور العمـال والقيـام بمـنح عوائـل

---

١١٩ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٤٣٨.

١٢٠ المصدر نفسه، ص٤٣٨-٤٣٩.

١٢١ م.و.د، رقم الملفة ١٧/كركوك/٦،ع/ اضطراب عمال شركة نفط العراق، بلا موضـوع، مـن تقريـر المفـتش الاداري سـعيد قـزاز ومفـتش الشـرطة محمـد صـالح حمـام في ٢٠ تمـوز ١٩٤٦، نقـلا عـن: جعفـر عبـاس حميدي، المصدر السابق،ص٤٤٠-٤٤٢.

القتلى تعويضا لا يقل عن (٢٥٠) ديناراً لكل قتيل وتعويض عوائل الجرحى بـ(١٠٠) دينار لكل جريح، ونقل المعاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الأحداث[١٢٢].

وبعد أن اقتنعت وزارة الداخلية بمضمون التقرير الذي أشار إلى تقصير المسؤولين الإداريين، طلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك عبد الرزاق فتاح والمعاونين سعيد عبد الغني وهاشم محمد امين، إلا أن السلطات الإدارية في كركوك أوضحت بان هذا الإجراء سوف يشجع العمال على تكرار مثل تلك الأعمال، وحين غضت السلطات النظر عن تلك القضية ولم تعاقب المقصرين، قدم وزير الداخلية عبد الوهاب القصاب استقالته في ١٧ آب ١٩٤٦[١٢٣].

في ٢١ أيلول ١٩٤٦ أصبح سعيد قزاز متصرفاً للواء الكوت[(١٢٤)]، وقد بذل جهوداً مهمة في تذليل الصعوبات التي اعترضت سبل العمل في اللواء، من خلال مطالبة وزارة الداخلية (شعبة المحاسبة) بمخصصات إضافية تصرف لخدمات التعليم داخل اللواء، فاستطاع الحصول على (١١٩) ديناراً[١٢٥]، أضيفت إلى تخصيصات القرطاسية[١٢٦]، فضلاً عن تحرير عدة كتب تناول فيها الأوضاع على الحدود بين العراق وإيران ونشاط الإيرانيين في مكافحة حزب توده[١٢٧]. كما وافق على جمع مبالغ محددة تحت إشراف لجان لمساعدة المتعففين من الأسرة التعليمية، وإكساء الطلاب الفقراء داخل اللواء، وتسهيل نشاطات طلاب المدارس ودوراتهم الرياضية[١٢٨].

---

١٢٢ المصدر نفسه، ص٤٤١-٤٤٢.

١٢٣ أشار وزير الداخلية عبد الوهاب القصاب إلى أن الحكومة أرادت سحب يد المقصرين في حادث كاوورباغي، إلا إن السفارة البريطانية اعترضت على ذلك فصرف النظر عن القضية، انظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص١٢٠.

١٢٤ جداول كبار موظفي الدولة، لسنة ١٩٤٦، ص١٢.

١٢٥ م.و.د، رقم الملفة ٢٠/م/٢٣، بلا عنوان،م/ ميزانية الإدارة العامة للواء الكوت ١٩٤٥-١٩٤٦، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١٤٨٨٦ في ٧ تشرين اول ١٩٤٦، إلى متصرفية لواء الكوت.

١٢٦ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء الكوت، ذي العدد ١٤٦٦٣، في ١٥ تشرين اول ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١٢٧ م.و.د، رقم الملفة ٦١/٦/١٠٠/٢ قسم، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء الكوت، ذي العدد ٣٨٠، في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١٢٨ د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية – الديوان، ١٠٣٥٨/٣٢٠٥٠، إكتتابات واسط، كتب متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية، ذوات الاعداد:(١٨٧١٠، في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٦، و١٠٦، ص١٣٢)، (٧٧٣ في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٧، و١٠٤، ص١٢٨)،= (٣٥٦٣، في ٢٣ آذار ١٩٤٧،

في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨، نقل إلى متصرفية لواء كركوك[١٢٩]، وكان بعيداً عن الأحداث التي كانت فيها المظاهرات الشعبية تجتاح بعض المناطق احتجاجاً على حكومة صالح جبر التي أقدمت على عقد معاهدة مع بريطانيا سميت بمعاهدة بورتسموث[١٣٠]، وتكشف الوثائق عن جولات متعددة لسعيد قزاز في أقضية ونواحي اللواء لمتابعة شؤونها[١٣١].

دوره في متصرفية لواء الموصل:

نقل سعيد قزاز في ١٣ حزيران ١٩٤٩، إلى متصرفية لواء الموصل[١٣٢] (محافظة نينوى)، وجاء نقله بعد إزدياد نشاط الحركة الشيوعية في اللواء المذكور، فضلاً عن تدهور وضع الموظفين، وتفاقم دور الإقطاع واصطدام حاجات العيش بالحرمان، هذا ما تناوله تقرير المفتش الإداري للواء الموصل (عبد المجيد علاوي)[١٣٣]، الذي أشار في كتاب آخر إلى وجود بعض المحاذير في إرسال المواد البريدية إلى أوروبا وتركيا من بريد وبرق الموصل مباشرةً نظراً إلى أن الأحوال السياسية في البلقان وايطاليا (عدا أقسام معينة) يجري تسييرها ضمن مصالح الكتلة

و٩٢، ص١١٤)، (٤١٠٠، في ٣١ آذار ١٩٤٧، و٩١، ص١١٣)، (٤٩٣٠، في ١٥ نيسان ١٩٤٧، و٨٩، ص١١١).

١٢٩ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص٩.

١٣٠ نضال البعث، القطر العراقي ١٩٥٣–١٩٨٥،ج٥، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦، ص٥٣؛ دي غوري، المصدر السابق، ص٢٦٢.

١٣١ م.و.د، رقم الملفة ٢٠/د/٣١، بلا عنوان، بلا موضوع، (احتوت الملفة على عدد من الكتب تؤكد صرف مخصصات لجولات سعيد قزاز خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩).

١٣٢ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الوزاري ذي العدد ٨٣٠٨٧ في ١٣ حزيران ١٩٤٩، ص٩.

١٣٣ م. و.د، رقم الملفة ٢٩/ م ل/١،ع/ دعايات لواء الموصل، م/ الحركات الشيوعية في لواء الموصل، صورة الفقرة المقتبسة من تقرير المفتش الإداري عبد المجيد علاوي، المرقم ٧، في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨، إلى وزارة الداخلية، وكتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد س/ ٧٥ في ١٢ شباط ١٩٤٩، إلى وزارة الداخلية.

الشيوعية[١٣٤]. وقد قوبل نقل سعيد قزاز بارتياح السكان لما عرف عنه من الحنكة والنزاهة والإخلاص[١٣٥]، وكان لتعيينه هذا نتائج ايجابية، فما أن وصل الموصل حتى زار دوائر الحكومة وَشُعَبِها متفقداً سير الأعمال فيها، وأبدى توجيهاته للموظفين وحثهم على انجاز المعاملات والتمسك بالحق والعدالة وتطبيق القوانين والأنظمة بكل دقة[١٣٦]، ولم تقتصر جولاته التفتيشية على مدينة الموصل بل شملت بقية أقضية ونواحي اللواء يرافقه مدير شرطة اللواء عبد الجبار فهمي للوقوف وبشكل مباشر على احتياجات اللواء. وقد كتب مندوب جريدة "فتى العراق" عن جولاته في أقضية اللواء، بأنه كان ((يجامل الشيخ الكبير والطفل الصغير ويداعب الشرطي في مخفره ويلاطف الفرّاش في دائرته، فحيّا الله الرجال العاملين بجدٍ وإخلاص))[١٣٧]. كما انه لم يتحرج من مشاركة المواطنين في مزاحهم أوقات فراغهم، فكان يذهب إلى نادي المحامين فيلتقي ببعض الأصدقاء والمعارف. وأعتاد على حضور أفراح أبناء الموصل أيام الربيع في ضواحي المدينة، ويشارك الحضور سمرهم وأحاديثهم[١٣٨]. كما أولى اهتماماً بالثقافة من خلال إضافة كتباً قيمة وبلغات مختلفة إلى خزانته الخاصة في مكتبة الأمير غازي العامة في الموصل[١٣٩]، تأكيداً لولعه بالعلم والمعرفة وتشجيعاً منه لذوي البر والمتمكنين للإسهام بدعم الثقافة في اللواء، وأبدى اهتماماً بدور الأيتام، فوزع مبلغاً من المال على أفراد الميتم الإسلامي وأخذ على عاتقه زيارة اللاجئين الفلسطينيين بعد أن استقرت أعداد منهم في لواء الموصل مستفسراً عن أحوالهم[١٤٠].

أهتم سعيد قزاز بشكاوى المواطنين فأتخذ التدابير اللازمة بحق ذوي النفوذ والمتسلطين تحقيقاً لإجراءات الأمن والنظام الداخلي، فظهر له بأن الحالة السائدة في قضاء عقره تستوجب الاهتمام لوجود محمود آغا الزيباري وإخلاله بالأمن

---

١٣٤ م.و.د، رقم الملفة ١٢/٤٣/٥٢ قسم،ع/ الجرائد والمطابع، م/ مراقبة الرسائل، صورة كتاب المفتش الإداري عبد المجيد علاوي، ذي العدد ٥٣، في ١٣ حزيران ١٩٤٩، إلى وزارة الداخلية.

١٣٥ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٤، في ٣٠ حزيران ١٩٤٩.

١٣٦ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٦، في ٧ تموز ١٩٤٩.

١٣٧ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٨، في ١٤ تموز ١٩٤٩.

١٣٨ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ١٩ شباط ١٩٩٩. (كان سعيد قزاز يحضر إلى الخيمة التي تنصبها عائلة السيد يوسف أيام الربيع).

١٣٩ جريدة فتى العرب، العدد ٣، في ٢٧ شباط ١٩٥١.

١٤٠ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٤٢، في ٣١ تموز ١٩٤٩.

مع أتباعه وعدد غير قليل من اللاجئين الترك العاملين تحت أمرته في أقضية عقره والعمادية ودهوك والشيخان، فقرر سعيد قزاز اعتقال الزيباري، وكان بالإمكان إلقاء القبض عليه في مركز اللواء، لكنهُ فضل أن يكون ذلك في منطقة نفوذه وأمام أنظار عشيرته، اجتناباً لحمل الناس على الاعتقاد أن الحكومة لا تستطيع القبض على رؤوس العشائر إلا في مركز اللواء[١٤١]، فألقي القبض في قضاء عقره على كل من الأغوات محمود الزيباري (نائب عقره) وأخيه أحمد الزيباري وصديق شوش وسيقوا إلى الموصل مخفورين وتم توقيفهم في السجن، وقد شعر سكان عقره بالاطمئنان بعد إن استتب الأمن إثر عملية الاعتقال[١٤٢].

أعتبر وزير الدفاع شاكر الوادي خلال اجتماع ضم القزاز وحضره نائب رئيس الوزراء، عملية إلقاء القبض على الأغوات مجازفة، وقد أكد سعيد قزاز صحة الإجراء الذي اتخذه وأدى إلى استتباب الأمن وانه يقدر خطورة العمل، وان هناك حالات لا يجد فيها المسؤول مجالاً للمشورة وعليه أن يعمل فوراً ويتحمل تبعة عمله مهما تكن العاقبة. كما قدم اعتذاره لعدم إخبار وزير الداخلية[١٤٣]. وبعد إطلاع وزير الدفاع على المذكرة التي تضمنت رأيه في عملية إلقاء القبض أكد بأنه لا ينتقد عملية إلقاء القبض على الشيوخ الأغوات وان الذي انتقده هو الأسلوب الاستفزازي للعملية[١٤٤]، وكان من المحتمل أن تتطور عملية إلقاء القبض تلك، إلا أن خبرة سعيد قزاز في المنطقة الشمالية وجرأته في اتخاذ القرارات أعطى نتائج إيجابية وبشكل لم يعرض فيه الحكومة إلى المتاعب وإثارة المشاكل.

---

١٤١ م.و.د، رقم الملفة ١٧/م ل/٢٩، ع/ الأمن العام في لواء الموصل، م/ الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها، صورة من الاجتماع المنعقد في ديوان نائب رئيس الوزراء في تمام الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٦ آب ١٩٤٩.

١٤٢ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٤٠، في ٢١ تموز ١٩٤٩.

١٤٣ م.و.د.، رقم الملفة ١٧/م ل/٢٩،ع/ الأمن العام في لواء الموصل، م/الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها، صورة من الاجتماع المنعقد في ديوان نائب رئيس الوزراء في تمام الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٦ آب ١٩٤٩.

١٤٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الدفاع السري المرقم ٥٦٠/٩/٢٠٥/٥، في ٢٥، أيلول ١٩٤٩، حول فقرة في محضر اجتماع، إلى وزارة الداخلية.

ويرى سعيد قزاز أن من واجبه الدفاع عن حريات المواطنين الذين لم يقم الدليل الكافي لأدانتهم، فوجه كتاباً إلى قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق مطالباً بإعادة حرية بعض المحتجزين من الموصليين على وفق أحكام القانون العرفي، مؤكداً أن ذلك من واجبه بوصفه متصرفاً للواء[١٤٥]، إلا إن القيادة وعدت بأنها ستعيد النظر بقضايا المحتجزين متى ما توفرت لديها المعلومات من الجهات المختصة بشأنهم[١٤٦]. وكان لسعيد قزاز أساليب جريئة في معالجة المشاكل التي تعترض عمله[١٤٧] ومواقف أكدت حزمه وشجاعته التي لم يتخل عنها طيلة حياته، حتى وهو في أكثر المواقف تأزماً وحراجة، كما سنرى من سياق البحث.

أخذ (ديوالي الدوسكي)[١٤٨] منذ أن قتل والده في ساحة متصرفية الموصل في ٢٢ أيلول ١٩٤٧[١٤٩] يعمل على إثارة الفوضى وإرباك الأمن في المنطقة، فلجأ إلى قطع الطريق العام في منطقة دهوك وكان في حينه قضاء تابع إلى لواء الموصل، وبمساعدة أتباعه المسلحين اخذ يفرض الاتاوات على المارة ويثير الفوضى والعصيان على الحكومة، وعلى اثر ذلك توجه سعيد قزاز إلى منطقة دهوك[١٥٠]، وأمر مأمور مخفر الشرطة بإحضار الدوسكي بأية طريقة وإلا سيضطر إلى فصله مع عدد

---

١٤٥ م.و.د، رقم الملفة ٥/٨/٢٥،ع/الحركات، م/ أحكام المجلس العرفي العسكري للمنطقة الثانية في لواء الموصل، صورة كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد س/٣٦٥ في ٢٥ أيلول ١٩٤٩، إلى قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق.

١٤٦ المصدر نفسه، كتاب قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق (بغداد)، ذي العدد ق.ق.ع.٩٩ في ٢٩ أيلول ١٩٤٩، إلى متصرفية لواء الموصل.

١٤٧ يروى عن السيد عبد الباسط يونس (صحفي من أهالي الموصل) في حديثه عن سعيد قزاز بأن الأخير أستطاع أن يفرق تظاهرة تقدر بالمئات قادها عدنان جلميران، بطريقة شخصية جريئة دون اللجوء إلى تدخل الشرطة. مقابلة مع ياسين الحسيني في ١٥ شباط ١٩٩٩.

١٤٨ ديوالي سعيد اغا الدوسكي: من عشيرة الدوسكية في دهوك والتي تتصل بالعمادية، إنتخب نائبا عن دهوك بعد مقتل والده على يد سليم بيسفكي في ٢٢ أيلول ١٩٤٧.

١٤٩ م.و. د، رقم الملفة ٦٣/٤/٩٠،ع/الشخصيات الكردية، م/سعيد اغا الدوسكي،كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد م خ/٢٠٤٩، في ٢٤ أيلول ١٩٤٧، إلى سكرتير مجلس الوزراء؛ عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٢، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٤٧، ص١٩٩.

١٥٠ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٩٢٤.

من أفراد الشرطة[١٥١]، فلم يبقى أمامه سوى بذل كل ما في وسعه لجلب الدوسكي، وتم بالفعل إلقاء القبض عليه واقتيد مخفوراً إلى المتصرفية[١٥٢]. وبتاريخ ٣١ تشرين أول ١٩٥٠، قررت متصرفية لواء الموصل إلزام الدوسكي بدفع خمسة آلاف دينار ومئتي بندقية صالحة للأستعمال الى دائرة الشرطة، للحد من أعماله في الإخلال بالامن لمدة ثلاثة سنوات على وفق المادة (٤٣) من نظام دعاوى العشائر. وفي حالة امتناعه يحبس حبساً بسيطاً للمدة المذكورة على وفق المادة (٤٧) من النظام المشار إليه[١٥٣]، مع إصدار حكم على أخيه وأبن عمه اقترن بمصادقة وزارة الداخلية[١٥٤].

في عام ١٩٥٠ زار القزاز الولايات المتحدة الأمريكية على حساب منحة الاختصاصيين[١٥٥]، ليتعرف على نظم الإدارة الديمقراطية[١٥٦]، وليكتسب خبرة في الأساليب الإدارية المتطورة. وقد وصل ديترويت في ولاية ميشيغن قادماً من شيكاغو يوم الاثنين ٤ أيلول١٩٥٠، وزار أثناء وجوده هناك المستر كنسلي (Kincely) مدير التعليم والمستر آرثر دوند ميان (A.D.Mean) ملاحظ المدارس، كما أنه أجتمع بالمستر ريشارد داثمان (R.Dathman) المدير الإداري لمجلس الوكالات الاجتماعية. وغادر إلى كلفلاند في أوهايو ليزور أهم المراكز الإدارية والتربوية فيها[١٥٧]، وقد عادَ وهو يحمل إعجاباً بالأساليب المتطورة المتبعة في الولايات المتحدة

---

١٥١ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون اول ١٩٩٨. (أكد الدكتور كمال السامرائي أن سعيد قزاز ذكر له تفاصيل هذه الحادثة في إحدى الجلسات التي جمعتهم معا).

١٥٢ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٩٢٤.

١٥٣ م. و.د، رقم الملفة ٥/١،ع/عشائر، بلا موضوع ، كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد ٢٨٤٨٣ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥١، إلى وزارة الداخلية.

١٥٤ تم تكليف أخيه رشيد بإعطاء تعهد بحسن السلوك وحفظ السلام، وبدفع (٢٠٠٠) ديناراً نقداً للخزينة، وتسليم (١٠٠) بندقية صالحة الى الشرطة وعند عدم الدفع يحبس مدة ثلاث سنوات ، وتكليف ابن عمهما حسن بإعطاء نفس التعهد ودفع (١٠٠٠) دينار نقداً وبعكسه يحبس لمدة سنة، لمزيد من التفاصيل، ينظر، جريدة فتى العرب، العدد ٣، في ٢٧ شباط ١٩٥١.

١٥٥ ولدمار غلمن، عراق نوري سعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨، ط١، مطابع مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥، ص١٦٨.

١٥٦ عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، المصدر السابق، ص١٧٥.

١٥٧ جريدة الزمان، العدد ٣٩٢١، ٨ أيلول ١٩٥٠.

الأمريكية[158] وأصبح يميل إلى التوجه الغربي، فكان توجههُ موضع رضا الوصي عبد الإله ونوري السعيد[159].

ومن الجدير بالذكر أن بعض اليزيديين حاول في ٥ آذار ١٩٥١ القيام بعصيان ضد الحكومة في سنجار، فكان لسعيد القزاز (متصرف الموصل) الدور في اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الموقف من خلال إعداد بعض الوحدات من الجيش والشرطة السيارة، أدت إلى استسلام داود الداود و ولده هادي والشيخ خلف الهرسكاني دون أن يراق دم[160].

وبالنظر لحسن خدمات سعيد قزاز وقيامه بواجبات وظيفته بكفاءة ممتازة، فأن وزارة الداخلية اقترحت ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح إليه من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية من النوع المدني[161]. وقد صدرت الإرادة الملكية بذلك الخصوص[162]، وعلى أثر ذلك نشر(محمود النحاس) معلم مدرسة سنجار الأولى أبيات من الشعر لمناسبة ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح إلى القزاز ومنها:

حبي وإجلالي لـه   يامن فؤادي حفـه
منذ صرت أشدو ذكره   حتى ملأت الخافقين
يامن زها في صدره   نورُ علا من شأنه
كل الملا أرخ بـه   فخر وسام الرافدين[163]

---

١٥٨ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٨.

١٥٩ مقابل مع نعمان ماهر الكنعاني، في ١٩ تشرين ألاول ١٩٩٨.

١٦٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص٢٢٨.

١٦١ م.و.د، رقم الملفة ٢/٤/٥١ قسم، ع/ الأوسمة والمكافآت، م/ وسام الرافدين، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ق. س/٦٧١، في ١٩ نيسان ١٩٥١، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

١٦٢ جريدة فتى العرب، العدد ٤٣، ١ تشرين الأول ١٩٥١.

١٦٣ جريدة فتى العرب، العدد٥١، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١.

وخلال المدة التي قضاها سعيد قزاز متصرفاً للواء الموصل ازدادت عمليات القبض على متجاوزي الحدود بطرق غير مشروع، فتم توقيفهم وأجريت معهم التحقيقات القانونية[١٦٤]، وكونه من المؤمنين بالتنظيم والعمل الجاد الذي يدخل في إطار التشريعات القانونية، فلم يتأخر عن حضور الاحتفالات التي تنظمها بعض فروع الأحزاب، ففي١٣كانون الأول ١٩٥١ حضر مع عدد من المسؤولين للمشاركة في احتفالية افتتاح مقر فرع حزب (الجبهة الشعبية المتحدة) في الموصل[١٦٥] كما عرف عن سعيد قزاز عدم تعاطفه مع رجال الإقطاع[١٦٦]. الذين بلغَ العشرات منهم أعضاء في مجلس الأمة فأزدادت سلطتهم على الفلاحين[١٦٧]. وعند صدور قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ لأعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف بدأ شيوخ شمر[١٦٨] بالتشبث لتأمين حصر توزيع الأراضي الأميرية في بادية الجزيرة الشمالية وفي قضاء سنجار وتلعفر والموصل على أعداد محدودة من أبناء عشيرة شمر، مما ولد استياءً لدى أبناء العشيرة فلجأ بعضهم إلى سعيد قزاز وبدأت مراجعاتهم لهُ مطالبين الحكومة بالتدخل، الأمر الذي أوجب على القزاز أن يحصي من خلال كتبهِ إلى وزارة الداخلية المساحات الواسعة لبعض شيوخ عشيرة شمر، مشيراً إلى أسفهِ لما يلقاه الشيوخ من مساعدات من قبل رؤساء التسوية ومحكمة استئناف التسوية في الموصل وبعض الجهات العليا في العاصمة وحرمان الآلاف من المحتاجين ممن هم في أشد الحاجة إلى تلك الأراضي، منبهاً الوزارة لما يحاك من دسائس لإفساد عملية توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين في اللواء، مؤكداً ضرورة تزويد أعضاء اللجنة التي سترسل إلى لواء الموصل

---

١٦٤ م.و.د، رقم الملفة ٧٨/٥٤ /١ قسم، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد س/١٣٦، في ١٨ أب ١٩٥١، إلى وزارة الداخلية مع صورة كتابي مديرية شرطة لواء الموصل بالعددين ٨٣٠١ و ٨٩١٣ في ١٥ و ٢٣ أب ١٩٥١ على متصرفية لواء الموصل.

١٦٥ جريدة نصير الحق، العدد ٧١٦، في ٢٠ كانون الاول ١٩٥١؛ عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد،١٩٩١، ص١٥٧.

١٦٦ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ٣ نيسان ١٩٩٩.

١٦٧ قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص٢٠٢، ٢٠٤.

١٦٨ تقسم عشيرة شمر الى قسمين: الأول شمر طوقه وتسكن جنوب العراق، والثاني شمر جربه وتقطن الجزيرة بين دجلة والفرات شمال العراق، وعائلة الياور هي العائلة الرئيسية في شمر جربه، وقد منحت عشائر شمر أراضي واسعة في العهد الملكي، للمزيد من التفاصيل، ينظر، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٤٣٣/ ٣١١، منهاج قرارات مجلس الوزراء، ٩ تموز ١٩٣٤ و٣٤، ص٩١؛ دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٣٥، ص٦٥٨.

((بتعليمات شديدة تنص على إلزامهم جانب الحق وقيامهم بانجاز الأعمال المودعة إليهم بدون السماح للوساطات غير المخلصة أن تعمل وتنجح))[١٦٩].

فضلاً عن ذلك فقد بذل القزاز جهوداً للسيطرة على النقص الحاصل في بعض الأدوية والعقاقير الطبية في اللواء من خلال شراء كميات منها لتلافي النقص[١٧٠]، وكان للتدابير السديدة التي اتخذها عام ١٩٥٢، الدور الفعال في معالجة أزمة ارتفاع أسعار الحنطة في اللواء بعد إن طلب ممثلو فرعي (حزب الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي) من سعيد قزاز التدخل لمعالجة الأزمة قبل تفاقمهما[١٧١] فأخذ على عاتقه منع تصدير الحنطة من الموصل، كما منع المصدرين من التجار شراء الحنطة وتصديرها، وبهذه الطريقة انتهت الأزمة ولاق تصرفه ذلك استحسان أغلب المواطنين في اللواء[١٧٢].

كما أثمرت جهود سعيد قزاز مع باقي رجال الإدارة في تحقيق الأمن والهدوء في أنحاء الموصل[١٧٣]، وتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين وبخاصة بعد ان تعرضت شبكة إسالة الماء إلى الغرق في تشرين الأول عام ١٩٥٢ جراء غفلة الحارس، فاتصل بشركة نفط عين زالة وطلب مساعدتها، فأوفدت عدداً من المهندسين الذين تمكنوا من اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الشبكة، فجرت عملية توزيع الماء على الدور لحين إصلاح المكائن في كركوك. ونشر سعيد قزاز بياناً في ٤ تشرين الأول ١٩٥٢ حول الحادث وأسبابه والتدابير المتخذة جراء ذلك، وأنهى بيانه بقوله ((إني أريد أن أُطمئن إخواني الموصليين الكرام بأني كنت ولم أزل أتوسل بكل وسيلة ممكنة لإزالة الصعوبات الموجودة، وأنني على اتصال دائم بمهندسي الكهرباء في شركتي عين زالة وكركوك لأجراء الإصلاحات النهائية للمكائن المعطلة، ورجائي أن يعاونوني بتوسيع

---

١٦٩ م.و.د، رقم الملفة ٢/٦٢/م ل/٦،ع منازعات الأراضي في لواء الموصل، م/ شيوخ شمر وقانون أعمار الأراضي الأميرية الصرفة، كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد س/ ١٧٤، في ١٢ كانون الأول١٩٥١، إلى وزارة الداخلية مع صورة كتاب يحصي عدد القطع ومجموعة المساحات التي يملكها شيوخ شمر من آل محمد في اقضية الموصل.

١٧٠ جريدة فتى العرب، العدد ٨٣، في ١٤ تموز ١٩٥٢.

١٧١ نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٢٧٥؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص١٦١.

١٧٢ جريدة فتى العرب، العدد٨٥، في ٢٨ تموز١٩٥٢.

١٧٣ جريدة العزة، العدد ٦٨٠، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

صبرهم وأناتهم حتى ننتهي الى ما يؤمن لهم الراحة التامة من هذه الجهة))[١٧٤]. وتعبيراً عن الاعتزاز بسعيد قزاز نشر حسين وصفي (نزيل الموصل) قصيدة بعنوان (قدوة في البلاد سعادة سعيد بك قزاز) مدحه فيها، ومن أبياتها:

تسامت بك الحدباء لازلت أهتف	لأنك في شعب العلا متصرف
ناغيت أبناء اللواء برحمة	عظمت بمجدك حيث عطفك يعرف
كسبت رضاء الهاشميين كلهم	ملوك وسادات كرام وأشرف
وأنت سعيد في اللواء سعادة	إلى بلد الحدباء فيها مكلف[١٧٥].

استمر سعيد قزاز في منصبه (متصرفاً) للواء الموصل حريصاً على أداء الواجب ولفترة غير قصيرة، قدم خلالها خدمات طيبة للمواطنين وعمل على استتاب الأمن والنظام[١٧٦].

وزارة الشؤون الاجتماعية:

شهد العراق خلال عام ١٩٥٢ أحداثاً مهمة، منها إبرام اتفاقات النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة وما رافقها من احتجاجات[١٧٧]، وازدياد مراقبة العناصر الشيوعية ومتابعة محاكماتهم[١٧٨]، كما أصبح نضال الطلبة والعمال من اجل حقوقهم ميزة واضحة للحركة الوطنية[١٧٩]، فبعد استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (١٧ آب ١٩٥٠–١٠ تموز ١٩٥٢) تسلم مصطفى العمري مقاليد

---

١٧٤ للمزيد من التفاصيل، عن بيان سعيد قزاز، ينظر، جريدة الزمان، العدد٤٥٦٣، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢.

١٧٥ جريدة نصير الحق، العدد ٧٢٠، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

١٧٦ جريدة الصاعقة، العدد ٧، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٧٧ جريدة صوت الناس، العدد٢٨٦، في ١٨ شباط ١٩٥٢؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٨، ص٢٥٥–٢٦١.

١٧٨ م.و.د، رقم الملفة ٢١/٩، ع/ المعارف، م/مخابرات متفرقة عن كلية الحقوق، كتاب متصرفية لواء بغداد السري، ذي العدد س/٢٦١، في ٣١ آذار ١٩٥٢، إلى وزارة الداخلية.

١٧٩ رياض رشيد ناجي، المصدر السابق، ص٢٩٠.

الحكم في ١٢ تموز ١٩٥٢[١٨٠]، الذي أجرى انتخابات جديدة لتأمين أكثرية مؤيدة في المجلس النيابي، وعلى أثر تطورات الأحداث في الساحة العربية[١٨١]. جاءت الأحداث الوطنية سلسلة مترابطة خلال تلك الحقبة، فأضرب عمال الميناء في البصرة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٢[١٨٢] مطالبين بحقوقهم المشروعة، وانتهى ذلك الإضراب بعد ثلاثة أيام بشروط تم الاتفاق عليها[١٨٣].

أصاب الإرباك وزارة العمري بعد المشادة الساخنة بين الوصي عبد الإله وطه الهاشمي في مؤتمر البلاط[١٨٤] فأزداد الوضع سوءاً، وخلال ذلك الجو المتوتر وقعت حادثة كلية الصيدلة والكيمياء، فأضرب الطلاب في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢[١٨٥] وأستمرت التظاهرات حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، ووقعت مصادمات مع الشرطة راحت ضحيتها عدد من المتظاهرين، ولأول مرة يرفع شعار الجمهورية وسقوط النظام الملكي[١٨٦]، وشملت المظاهرات مناطق عديدة من العراق، ومع تطور الأحداث رشح البلاط حكمت سليمان لرئاسة الوزارة الجديدة، إلا أنه خشي تحمل المسؤولية[١٨٧]، وأحبطت محاولة أخرى لتشكيل وزارة برئاسة جميل المدفعي[١٨٨].

---

١٨٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص٢٧١.

١٨١ قيام ثورة ٢٣ تموز في مصر، استقالة الرئيس اللبناني بشارة الخوري في ١٨ أيلول، للمزيد من التفاصيل، ينظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٨، ص٢٧٦–٢٧٧.

١٨٢ جريدة العالم العربي، العدد ٧٣٧١، في ٢٤ آب ١٩٥٢.

١٨٣ جريدة العالم العربي، العدد ٧٣٧٤، في ٢٧ آب ١٩٥٢.

١٨٤ عقد المؤتمر في البلاط الملكي في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وحضره رؤساء الأحزاب وبعض رؤساء الوزارات السابقين، تحدث الوصي خلاله حديثاً صارماً وانتهى المؤتمر بالمشاجرة للمزيد من التفاصيل، ينظر، كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٥٥؛ محمد حسن سلمان، صفحات من حياة الدكتور محمد حسن سلمان، ط١،الدار العربية للموسوعات، لبنان، ١٩٨٥ ص٢٤٧.

١٨٥ محمد مهدي كبه، المصدر السباق، ص٣٤٥؛ عبد الرزاق الحسني، ج٨، ص٣١٢؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٨٦ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٥٧١؛ جريدة صوت الأهالي، العدد٤١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٨٧ رياض رشيد ناجي، المصدر السابق، ص٣٢٤.

١٨٨ خليل كنة، العراق أمسه وغده، ط١، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٦، ص١٥٣؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٣٤٧.

قدم مصطفى العمري استقالته فقبلت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، غير إن الاستقالة لم تمنع التظاهرات من الاستمرار، فاتجهت النية لتكليف نوري السعيد[١٨٩]، إلا إن الوصي عبد الإله وجد ضرورة الاستعانة بالجيش فأستقر الرأي على تكليف رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود[١٩٠]، الأمر الذي يعد مغامرة أريد بها السيطرة على الوضع بكل قوة.

أبدى رئيس الوزراء الجديد رغبته بتعيين سعيد قزاز وزيراً للداخلية، إلا إن سير الأحداث جعلتهُ يحتفظ بوزارتي (الداخلية والدفاع) لنفسه وكالة[١٩١]. أصدرت الوزارة عدة مراسيم وقرارات منها إعلان الأحكام العرفية وإلغاء إجازات الأحزاب وتعطيل الصحف وتم إلقاء القبض على عدد من قادة الأحزاب وعدد من السياسيين، كما أصدرت مرسوماً للانتخاب المباشر[١٩٢]، وفي ٢١ كانون الأول ١٩٥٢ استقال وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى من منصبه، فعين سعيد قزاز بالمنصب ذاته[١٩٣] بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٨٧١ في٢٢ كانون أول ١٩٥٢[١٩٤].

تناولت الصحافة إستيزار القزاز، وتمنت له جريدة الصاعقة النجاح في خدمة بلاده، مشيرةً إلى تضاعف مسؤولياته بحيث أصبحت مسؤوليات إدارية

(١٨٩ خليل كنة، المصدر السابق، ص١٥٣؛ علي الشرقي، الأحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ص١٧١.

١٩٠ نور الدين محمود: ولد في الموصل سنة ١٨٩٩، انتمى إلى الجيش العراقي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢١، شغل عدة مناصب حتى عهد إليه برئاسة الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، بقي في الحكم لغاية ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢، عين عضواً في مجلس الأعيان، توفي ببغداد في ٢٣ آذار ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل، ينظر، مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٢٣٢.

١٩١ مذكرات أحمد مختار بابان، أخر رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي، إعداد وتقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد، (معد للطبع)، الموضوع التاسع: شذرات من ذكرياتي، ص١٧.

١٩٢ نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد،١٩٩٠، ص٦٧؛ خليل كنه، المصدر السابق، ص١٥٥.

١٩٣ جريدة العزة، العدد٧٣١، في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٢؛ جريدة الزمان، العدد٤٦١٥، في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٢؛ محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية، ١٩٦٠، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص٢٤١.

١٩٤ م.ت.ع.، الأضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص١٠؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٨، ص٣٣٣.

وسياسية في آن واحد[195]، كما نشرت جريدة الزمان مقالاً تحت عنوان (معالي الأستاذ القزاز) بقلم اكرم وهبي من كركوك، أشار فيه الى الصفات الحسنة التي يتحلى بها القزاز تحيطها هالة من الخلق الفاضل والاستقامة الفذة والأدب الرائع مذكراً بسيرته الادارية السابقة، واصفاً اياه بـ((الإداري المصلح))، فلا يكاد يحل في مكان الا وسرت فيه موجة من الاصلاح والتعمير وسجل لـ((رئيس الوزراء هذا الكسب المظفر لاختياره لهذه الشخصية الفذة في مثل هذه الظروف التي تتطلب المزيد من العقول النيرة والأيادي النظيفة...))[196]، ومما لا شك فيه إن اختيار سعيد قزاز للمنصب الوزاري لأول مرة، قد جاء في ظل ظروف سياسية غير مستقرة عاشها العراق حتمت على رئيس الوزراء إختيارهُ في مثل تلك الظروف.

نشط سعيد قزاز (وزير الشؤون الاجتماعية) منذ توليه الوزارة، ونشطت معه دوائر وزارته في إصدار وتوزيع البيانات عن المشاريع المختلفة[197] وترددت بعض الإشاعات حول إسناد وزارة الداخلية بالوكالة إليه[198]. ويبدو إن قصر مدة الوزارة قد حال دون ذلك. واستطاعت وزارة نور الدين محمود أن تفرض الأمن والنظام بالقوة، حتى وجد البلاط أن من غير الحكمة استمرار إبقاء رجل عسكري على رأس السلطة، وقبل أن يشكل جميل المدفعي الوزارة البديلة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، استقال سعيد قزاز من منصبه بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٣[199]، بعد إن أصبح أمر استقالة وزارة نور الدين محمود في حكم المؤكد. أما رأي القزاز في الوزارة التي استوزرته فكان مغايراً لما يراه بعضهم وبخاصة المعارضين حينذاك، إذا صرح أمام مجلس النواب إن وزارة نور الدين محمود جاءت إلى الحكم على غير رغبتها وفي ليلة سادة فيها الفوضى وتعرضت فيها حياة الأفراد للخطر نتيجة الحركات المعارضة، مؤكداً أن تلك الوزارة أنقذت العراق من كارثة، وبعدما قامت بمهمتها أجرت الانتخابات النيابية بموجب

---

١٩٥ جريدة الصاعقة، العدد١٣، في ٢ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٦ جريدة الزمان، العدد، ٤٦٢٣، في ٣١ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٧ اكرم نشأت إبراهيم، مآسي ومهازل للحقيقة والتأريخ من أحداث الماضي القريب، الشركة الشرقية للطبع، بغداد، ١٩٦٢، ص٧.

١٩٨ جريدة الزمان، العدد ٤٦٢٠، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٩ م.ت.ع، الأضبارة التقاعدية، كتاب وزارة المالية، ذي العدد٤٢٣٣، في ١٥ آذار ١٩٥٣، إلى متصرفية لواء البصرة.

أسس جديدة أرادها الشعب[٢٠٠]. إن آراء سعيد قزاز هذه لفتت الأنظار إليه وأصبح فيما بعد من العناصر التي يعتمد عليها نوري السعيد إعتماداً كلياً[٢٠١].

أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية:

ظلت ملكية ميناء البصرة موضع بحث بين الحكومتين العراقية والبريطانية منذ عام١٩٢٢، وعلى الرغم من أن المادة العاشرة من الاتفاقية المالية المحلقة بمعاهدة عام ١٩٢٤ قضت بتسليم ميناء البصرة إلى شركة تديرها بالأمانة تدعى أمانة الميناء على شروط توافق عليها الحكومة البريطانية[٢٠٢]. إلا أن الميناء بقي عراقياً بالاسم فقط، فازدادت انتقادات الأحزاب الوطنية والصحافة والنواب لتلك الحالة التي أصبح فيها الميناء مؤسسة لها من حق التصرف مالا تملكهُ أي دائرة عراقية[٢٠٣]. وكان لمدير الموانئ العراقية،البريطاني الجنسية السير جون وورد (J.Woord) دور خطير خلال التجاء الأمير عبد الإله إلى البصرة في أوائل نيسان عام ١٩٤١[٢٠٤].

بعد استقالة وزارة نور الدين محمود في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ شهد البلاط الملكي نشاطاً لتصفية الجو السياسي، فعهد الوصي عبد الإله إلى نصرت الفارسي (أحد أعضاء حزب الجبهة الشعبية) لتأليف الوزارة، ولم يكد الفارسي يمضي شوطاً في مداولاته لتأليف الوزارة الجديدة[٢٠٥] إستطاع على أثرها أن يقنع بعض العناصر بالتعاون معه كان سعيد قزاز من بينهم، حتى فوجئ باعتذار خليل كنه وعبد الوهاب المرجان[٢٠٦]. كما أصطدم ببعض العقبات الأخرى التي ترجع إلى الخلاف

---

٢٠٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثالثة، في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص٤١.

٢٠١ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٧.

٢٠٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص٣٨-٣٩.

٢٠٣ جريدة صوت الناس، العددان ٢٨٨و٣١٢، في ٢٥ شباط و٩ مايس ١٩٥٢.

٢٠٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص١١٨.

٢٠٥ جريدة الزمان، العدد٤٦٤٧، في ٢٨ كانون الثاني١٩٥٣؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٦٩.

٢٠٦ خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط١، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧٩، ص٨١.

بين أعضاء حزب الجبهة الشعبية المتحدة حول الاشتراك في الوزارة[٢٠٧] فلم يجد الفارسي بُداً من أن يعتذر عن تأليف الوزارة.

برز أسم جميل المدفعي لتأليف الوزارة، الذي لم يصطدم بالعقبات التي اعترضت طريق الفارسي، فألف وزارته السادسة في٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣. وضمن اشتراك عددٍ من رؤساء الوزارات السابقين[٢٠٨]، لكنها واجهت سلسلة من الإضرابات الواسعة، كما قوبلت ببعض المعارضة في مجلس النواب[٢٠٩].

تمكنت الحكومة العراقية بعد جهود حثيثة من دفع الديون التي لم تسددها واردات الميناء!، فتم التصديق على اتفاقية نقل ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية وبطريقة لا تخلو من شروط. بموجب قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٢[٢١٠]، ووضعت الأسس الأولية المباشرة بإحلال العراقيين تدريجياً محل الأجانب، كما جرت محاولات لاختيار أحد العراقيين الكفاة مديراً عاماً للميناء، واتجهت النية في بادئ الأمر إلى مظفر أحمد، مدير عام جمعية التمور، لأشغال هذا المنصب[٢١١]. كما شكلت لجان لدراسة صلاحيات مدير الموانئ العام وتحديدها بالشكل الذي يتفق والقوانين والأنظمة المرعية[٢١٢]. فضلاً عن الأمور الإدارية والقانونية الأخرى، كما أستمر استخدام وتعيين الأجانب بعقود في مديرية الموانئ العامة[٢١٣].

وبناءً على قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته الرابعة عشر المنعقدة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٣، وصدور الإرادة الملكية المرقمة (١٣٤) المؤرخة في ٩ شباط ١٩٥٣،

---

٢٠٧ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣–١٩٥٨، ط، ١٩٨٠، ص٣٥.

٢٠٨ جريدة الزمان، العدد ٤٦٤٨، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٣؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢–١٩٥٣، الجلسة الثانية في ٢ شباط ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد،١٩٥٣، ص٨.

٢٠٩ أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥٢.

٢١٠ جريدة الزمان، العدد٤٧٠١، في ١ نيسان ١٩٥٣.

٢١١ جريدة العالم العربي، ٧٣٦٥، في ١٦ آب ١٩٥٢.

٢١٢ جريدة الزمان، العدد٤٥٢٦، في٦ أيلول ١٩٥٢.

٢١٣ م.و.د، رقم الملفة ٤/٧٥/٥٣ قسم، ع/ الموظفين المستخدمين، بلا موضوع، كتاب المقر العام لمديرية الموانئ العامة– البصرة، ذي العدد ٢٤١، في ١٣ شباط ١٩٥٥، إلى وزارة المواصلات والأشغال؛ جريدة الزمان، العددان ٤٥٤٢ و ٤٦٢٦، في ٢٤ أيلول ١٩٥٢ و٤ كانون الثاني١٩٥٣.

تم تعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموانئ العراقية براتب قدره (١٠٠) دينار شهرياً مع مخصصات مقدارها (٦٠) ديناراً[٢١٤]، ليكون أول عراقي يعين في تلك المؤسسة المهمة[٢١٥]. وقد أشار النائب علي حيدر سليمان في إحدى جلسات مجلس النواب، إلى إن الحكومة العراقية قد ألحت على سعيد قزاز ((بأن يقبل مديرية الميناء كي لا يخرج عن نطاق الخدمة العامة في البلاد))[٢١٦]. وكانت تلك المؤسسة تابعة الى وزارة المواصلات والأشغال التي كان يشغلها عبد الوهاب المرجان في وزارة جميل المدفعي السادسة، فباشر القزاز بوظيفته ابتداءاً من ١٥ شباط ١٩٥٣[٢١٧].

بعد إن تسلم القزاز مهام منصبه الجديد، طلب في ١٢ آذار ١٩٥٣، اعتبار خدماته من الخدمات التابعة إلى أحكام قانون التقاعد المهني، إذ أن مديرية الموانئ العامة آنذاك لم تكن خاضعة لأحكام القانون العمومي وأحكام التقاعد المدني[٢١٨]. وقد أخذ طلبه بنظر الاعتبار، كونه مستكملاً للشروط المطلوبة في المادة (١٤-أ) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ المعدل[٢١٩].

حدث أن أصدر وزير المواصلات والأشغال عبد الوهاب المرجان، أمراً يقضي بتعيين إبراهيم الراضي مديراً للحسابات في مديرية الموانئ العامة، على الرغم من اعتراض المدير العام على تعيينه، وقد عد□ سعيد قزاز ذلك مساً بشخصيته وطلب من إبراهيم الراضي الذي وصل البصرة العودة إلى بغداد. ويذكر الصحفي المعروف

---

٢١٤ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ١٣١٣، في ١٤ شباط ١٩٥٣، إلى المقر العام لمديرية الموانئ العامة.

٢١٥ شاكر علي التكريتي، مذكراتي وذكرياتي... هذه، ج١، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٧٧، ص٩٦؛ جريدة الزمان، العدد ٤٦٥٦، في ٨ شباط ١٩٥٣.

٢١٦ محاضر مجلس النواب،الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الخامسة عشر في ٢ نيسان ١٩٥٣، ص٢٣٣.

٢١٧ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، كتاب المقر العام لمديرية الموانئ العامة - البصرة، ذي العدد ق ٢/٢، في ١٦ شباط ١٩٥٣، وأمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ١٥٨٥، في ٢٢ شباط ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

٢١٨ المصدر نفسه، صورة طلب سعيد قزاز، ذي العدد ٢٥٣٣، في ١٢ آذار ١٩٥٣، إلى وزير المواصلات والأشغال.

٢١٩ المصدر نفسه، كتاب وزارة المالية، ذي العدد ٥٠١٥، في ٣١ آذار ١٩٥٣. إلى مديرية المحاسبات العامة.

شاكر علي التكريتي الذي التقى في حينه مع سعيد قزاز[٢٢٠]، إن القزاز طلب من الراضي أن ينقل تحياته إلى وزير المواصلات والأشغال عبد الوهاب المرجان، ويطرح عليه السؤال التالي: تُرى ! لو كان (وورد)– البريطاني– ما يزال مديراً عاماً فهل يجرؤ ويتجاوز السيد عبد الوهاب المرجان على تعيينك في هذه الوظيفة قبل أخذ موافقته؟[٢٢١]. ولم يكتف سعيد قزاز بذلك، بل أرسل استقالته برقياً وهذا نصها:

((المواصلات: بغداد، عندما طلبتم معاليكم إليّ إبداء الرأي عن تعيين إبراهيم الراضي ضابط حسابات أقدم في مديرية الموانئ، بينت لكم المحذور من مثل هذا التعيين بسبب عدم خبرة هذا الشخص في اعمال أهم فرع في هذه المديرية، وتأثيره السيئ على نظامها. وعلاوة على معروضاتي الشفهية طلبت من مدير عام وزارتكم بيان هذه الحقيقة إليكم منعاً من إجراء التعيين المطلوب. فعلى الرغم من بسط هذه الحقائق لمعاليكم فأن تعيين هذا الشخص لغرض حزبي معناه عدم الثقة بشخصي، أو عدم المبالاة بآرائي لتمشية هذه المديرية على أساس صحيح، لذلك لست مستعداً لتحمل المسؤولية وأقدم استقالتي من وضيفتي الحالية راجياً قبولها وتعيين من تنسبون لتسليم مهام المديرية.

البصرة– ٢٠/آذار ١٩٥٣– سعيد قزاز))[٢٢٢].

قبل الوزير الاستقالة وكلف المستر آر. سي. كلت (R. C.Kelt) مدير المهندسين في مديرية الموانئ العراقية بمهام المدير العام وكالة[٢٢٣]، وقد غادر سعيد قزاز وظيفته في ٦ نيسان ١٩٥٣، وباشر كلت بمنصبه الجديد وكالة[٢٢٤]، مما أدى إلى

---

٢٢٠ بعد أن قرأ سعيد قزاز الفصل الأول من المقال الذي نشره التكريتي في جريدة الصاعقة عن أسباب استقالة مدير الميناء العام والذي أشار فيه إلى أن أسباب الاستقالة لازالت غير واضحة، وبعد إن شاع الموضع بين المسؤولين والمثقفين وفي داخل مجلس الامة، إتصل القزاز بالتكريتي هاتفياً في إدارة الجريدة وجرى لقاء بينهما في فندق سمير أميس ببغداد ليطلعهُ على تفاصيل الفصل الثاني من الموضع بصورة كاملة. للمزيد من التفاصيل، ينظر، شاكر علي التكريتي " تمثيلية قصيرة ذات فصلين"، جريدة الصاعقة، العدد٣٦، في ٦ أيار ١٩٥٣.

٢٢١ مقابلة مع شاكر علي التكريتي في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

٢٢٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٢٨.

٢٢٣ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ٢٨٣٨، في ٣٠ آذار ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة؛ جريدة الزمان، العدد ٤٧٠٧، في ١٠ نيسان ١٩٥٣.

٢٢٤ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ٣١٥٢، في ٩ نيسان ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

حدوث أزمة[225]. فقد أشار النائب علي حيدر سليمان في اجتماع مجلس النواب إلى أن إبعاد سعيد قزاز من الدوائر الحكومية هو بمثابة محاولة لإبعاد العناصر الصالحة والكفوءة من دوائر الدولة، وإذا ما أستمر الأمر كذلك فقد يأتي يوم لا تجد في الدولة عنصراً كفوءاً. وقد اعترض وزير المواصلات والأشغال على النائب مؤكداً عدم مسؤوليته عن استقالة القزاز، مشيراً إلى الشخص الذي لم يوافق القزاز على تعيينه كان نائباً سابقاً وله خبرة في الأعمال الحكومية ومن بيت كريم، وسبق له إن مارس وظائف مالية وهو من حملة شهادة الحقوق[226]. وأضاف ((إن قبول استقالة السيد سعيد قزاز من مديرية الموانئ العامة لا يختلف عن قبول استقالة أي موظف أخر وهي أمور إدارية تعود للوزارة نفسها))[227]، وكانت جريدة الصاعقة من بين الصحف التي اهتمت بنشر تفاصيل ذلك الخلاف في أكثر من عدد مؤكدة معارضتها للمرجان وبخاصة عندما تذرع بما أسماه بـ((هيبة الحكم)) في الموافقة على استقالة القزاز، وتساءلت ((أين كان معاليه من هيبة الحكم عندما كان الانكليز يسيطرون على شؤون الميناء، وكان المدير العام الانكليزي هو الحاكم بأمره الذي يتصرف بالميناء دون رقيب وحسيب، وكان وزراء الأشغال والمواصلات بما فيهم معالي السيد (مرجان) لا يقدمون ولا يؤخرون))[228].

شعر الوزير المرجان بوجود رغبة ملحة لإعادة القزاز إلى منصبه، فتقدم بإستقالته إلى رئيس الوزراء، الذي قبل الأستقالة وأسند وزارة المواصلات والإشغال بالوكالة إلى وزير الاقتصاد الدكتور ضياء جعفر[229]. وفي ١٦ حزيران ١٩٥٣ صدرت الإرادة الملكية برقم(٥٤١) الخاصة بتعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموانئ العراقية[230]، بعد إن استمع مجلس الوزراء في جلسته الثامنة والستين المنعقدة بتاريخ ١٦حزيران

---

٢٢٥ شاكر علي التكريتي، المصدر السابق، ص٩٧.

٢٢٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، جلسة الخامسة عشر في ٢ نيسان ١٩٥٣، ص٢٣٣.

٢٢٧ جريدة الزمان، العدد ٤٧٠٢، في ٣ نيسان ١٩٥٣.

٢٢٨ جريدة الصاعقة، العددان ٣٦ و٣٨، في ٦ أيار ١٩٥٣، ٢٧ حزيران ١٩٥٣.

٢٢٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٢٨-٢٩.

٢٣٠ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٥٤١)، في ١٦ حزيران ١٩٥٣.

١٩٥٣ إلى الإيضاحات التي أدلى بها (خليل كنه) وكيل وزارة المواصلات والأشغال[٢٣١]، كما أنيطت أعمال مديرية الملاحة العامة بمدير الموانئ العراقية العام سعيد قزاز بالإضافة إلى أعمال وظيفته الأصلية[٢٣٢].

باشر سعيد قزاز مجدداً بأعمال وظيفته بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٣[٢٣٣]، وتمكن من تحقيق الكثير من الإصلاحات[٢٣٤]. فقد ازدادت خدمات الميناء الجوي في البصرة كما سجلت حركة الطائرات في ميناء المعقل الجوي نشاطاً محسوساً، واستمرت عمليات صيانة الطرق وتطهير الأنهر، كما أزداد عدد البواخر التي وصلت ميناء البصرة خلال شهر تموز وقد بلغت(٥٤) باخرة شحن وغادرته (٤٩) باخرة[٢٣٥]. وقد بقي سعيد قزاز يزاول وضيفته مديراً عاماً للموانئ العراقية حتى ١٨ أيلول ١٩٥٣، إذ عين وزيراً للداخلية.

---

٢٣١ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٣٣٩٧، في ١٨ حزيران ١٩٥٣، إلى وزارة المواصلات والأشغال.

٢٣٢ المصدر نفسهُ، أمر وزارة المواصلات والأشغال، العدد غير واضح، في ٢٠ حزيران ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

٢٣٣ المصدر نفسهُ، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد٥٥٤٤، في ٢٥ حزيران ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

٢٣٤ عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، المصدر السابق، ص١٧٥.

٢٣٥ جريدة الشعب العدد ٢٦١٢، في ٢ أيلول ١٩٥٣. (تقرير مديرية الموانئ العامة لشهر تموز ١٩٥٣).

الفصل الثاني

نشاط سعيد قزاز السياسي

(١٩ أيلول١٩٥٣-١٧حزيران ١٩٥٤)

* سعيد قزاز وزيراً للداخلية
* موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣
* دوره في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤
* دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤

سعيد قزاز وزيراً للداخلية:

بعد مرحلة تصاعد فيها السخط الشعبي، إتجه البلاط الملكي على ما يبدو إلى إحداث بعض التغيير السياسي في الحكومة لإظهار عهد الملك فيصل الثاني الذي توج ملكاً في ٢ مايس ١٩٥٣ بمظهر جديد، فعهد إلى محمد فاضل الجمالي بتأليف وزارة جديدة في ١٧ أيلول ١٩٥٣[٢٣٦]. خلفاً لوزارة جميل المدفعي، وقد ضمت الوزارة الجديدة عدداً من العناصر الشابة والمثقفة[٢٣٧]، منهم أحد عشر وزيراً جديداً وخمسة وزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة وهم من أعضاء حزبي الجبهة الشعبية والاتحاد الدستوري[٢٣٨].

وتجدر الإشارة إلى أن خمسة من الوزراء فضلاً عن رئيس الوزراء (الجمالي) كانوا من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت[٢٣٩] وقد ذكر السفير البريطاني في برقية سرية بعثها إلى وزير خارجيته انتوني آيدن (A. Eden) في ١١ كانون الثاني ١٩٥٤، أن تشكيل الوزارة يشكل مرحلة جديدة في تاريخ العراق، فالشباب يتسمون بالحزم، وهم أكثر ميلاً للعمل الجاد وأقل فساداً وأعمق اهتماماً بالإصلاح[٢٤٠].

طلب الجمالي من سعيد قزاز الاشتراك بوزارته فأعتذر أول مرة[٢٤١]، لأسباب شخصية كما يذكر[٢٤٢]، وكانت مشاركة سعيد قزاز في الوزارة ضرورية بوصفه

---

٢٣٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص١٤-١٥؛ جريدة الشعب، العدد ٢٦٢٨ في ١٨ أيلول ١٩٥٣.

٢٣٧ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان ١٩٧٥، ص٥٧٧؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص٢٦٦.

٢٣٨ جريدة الشعب، العدد ٢٦٢٨، ١٨ أيلول ١٩٥٣.

٢٣٩ جريدة الشعب، العدد ٢٦٦٩، في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٣.

240 (F.O., 371-110986, Tel. From British Embassy, Baghdad to Antony Eden, No. 11 – 1016 – 1 – 54 January 11, 1954.

نقلاً عن: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص١٧١.

٢٤١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٦، ص٥٢.

شخصية مرموقة ومعروفة من الناحية الإدارية، وحين لم يتمكن من إقناعه إتصل ببعض زملائه وعدد من رجال البلاط الملكي لإقناعه[٢٤٣].

ويذكر السيد جوهر عزيز دزه يي[٢٤٤]، إنَّ ولي العهد (عبد الإله) إتصل بسعيد قزاز وطلب منه قبول المنصب وأن لا يكون ضده، فتأخر بالرد عليه رغبة منه في منصبه القديم (مدير الموانئ) الذي يساعده على تجاوز ظروفه المادية الصعبة[٢٤٥] وكشف لنا السيد غازي عبد المجيد علاوي الأسباب التي أدت إلى إعتذار سعيد قزاز عن قبول منصب وزير الداخلية، بعد أن كان القزاز يشغل منصب مدير عام الموانئ العراقية، والمعروف أن لذلك المنصب (مدير عام الموانئ) إمتيازات تفوق إمتيازات الوزير وحتى رئيس الوزراء في حينه، وذلك لوجود دار سكن وراتب جيد وسيارة خاصة بالمدير العام وهذه الامتيازات لم تكن تمنح للوزير في ذلك الوقت، والمعروف عن سعيد قزاز إنه كان نزيهاً نظيفاً لا يملك حتى دار سكن، ولهذا إعتذر عن المشاركة في الوزارة في بداية الأمر، وأضاف السيد غازي نقلاً عن والده عبد المجيد علاوي (أحد وزراء العهد الملكي) والذي كان حينذاك عضواً إجرائياً في مجلس الإعمار، أنه بعد الانتهاء من الاجتماع الاعتيادي لمجلس الإعمار وبحضور أغلب أعضاء المجلس بمن فيهم نائب رئيسه طه الهاشمي وكل من جلال بابان وعبد الجبار الجلبي، الذين كانوا جالسين في غرفة الاجتماع، جاء نوري السعيد وذكر لهم بأن البلاط كلفه بإقناع سعيد قزاز ليكون في وزارة فاضل الجمالي، فأتصل السعيد بالقزاز هاتفياً طالباً منه قبول المنصب لعدد من الاعتبارات، وبعد المكالمة التفت السعيد إلى الحاضرين مشيراً إلى أن سعيد قزاز إعتذر معللاً ذلك بأنه لا يمتلك دار سكن وسيارة، وأن وظيفته الحالية

---

٢٤٢ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثالثة في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، ص٤٣.

٢٤٣ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٢ شباط ١٩٩٩.

٢٤٤ جوهر عزيز دزه يي: ولد سنة ١٩٢٥ في قضاء مخمور التابع للواء أربيل، اكمل دراسته الإعدادية عام ١٩٤٢، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٧، مارس المحاماة ثم عين قاضياً في كويسنجق عام ١٩٤٩، تنقل قاضياً في عدة مناطق، أصبح عضو لجنة قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، ثم شارك في لجنة تمثل القانون ضمن اللجنة المركزية التي شكلها مجلس الوزراء بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، طلب أحالته على التقاعد عام ١٩٧٦ بعد أن كان عضو محكمة التمييز الكبرى. مقابلة معه في ١١ أيار ١٩٩٩.

٢٤٥ مقابلة مع جوهر عزيز دزه يي، في ١١ أيار ١٩٩٩. (يذكر دزه يي بأن القزاز أخبره شخصياً بتفاصيل الاتصال مع ولي العهد عبد الإله).

توفرهما له وأن لا يفكر بتركها. فأقترح عبد المجيد علاوي على نوري السعيد أن يعطي للقزاز داراً من دور ضباط السكك في بغداد وتجهيزه بسيارة من سيارات مديرة الشرطة العامة إذا كان هذا هو السبب الرئيسي لرفضه المشاركة بالوزارة، فعاد نوري السعيد مجدداً للاتصال به عارضاً عليه الامتيازات التي عرضها عبد المجيد علاوي مؤكداً له أن تكليفه بالاشتراك في الوزارة إنما هي برغبة من البلاط الملكي، فلم يتردد سعيد قزاز عن الموافقة[٢٤٦]، فأسندت له وزارة الداخلية في ١٩ أيلول ١٩٥٣، وصدرت الإدارة الملكية بذلك[٢٤٧].

تعد وزارة الداخلية واحدة من أهم وزارات الدولة أن لم تكن أهمها على الإطلاق إذ ترتبط بها أجهزة الأمن والشرطة وهي المسؤولة عن متابعة نشاطات العناصر المعادية للحكومة، كما ترتبط بها مديرية العشائر العامة، وهي الوزارة التي تمنح إمتيازات الصحف وإجازات الأحزاب السياسية[٢٤٨].

كان في مقدمة أعمال سعيد قزاز ضمن برنامج وزارة الجمالي إلغاء الأحكام العرفية، وقد ألغيت في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٥٣[٢٤٩]، تلك الأحكام التي أعلنت في عهد وزارة نور الدين محمود (العسكرية) عام ١٩٥٢، وكذلك أعادة الحريات العامة للشعب وإرجاع الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي.

في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٣، بعث محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال بمذكرة إلى سعيد قزاز أكد فيها أن إغلاق الصحف هو إجراء غير قانوني وأن الصحف

---

٢٤٦ بعد أن عَلِمَ السيد غازي عبد المجيد علاوي من خلال جريدة الإتحاد بوجود مشروع إعداد رسالة جامعية عن المرحوم سعيد قزاز، عَقّبَ على الخبر مشكوراً بهذه المعلومات القيمة، للمزيد من التفاصيل، ينظر، جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٢، في ٢٩ حزيران ١٩٩٩.

٢٤٧ م.ت.ع. الاضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٤٩٣٦، في ١٩ أيلول ١٩٥٣؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص١٥.

٢٤٨ د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٣٤٦٨، أسماء الوزراء والوجوه والأعيان، (مكونات وزارة الداخلية)، و٢٩، ص٣٥.

٢٤٩ جريدة صوت الأهلي، العدد ١، في ٦ تشرين الأول ١٩٥٣؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٥٥.

الحزبية تعد من ملكية الحزب ولابد من السماح لها بالصدور على وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة (١٤) من مرسوم الأدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والتي نصت على ((الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهييج الخواطر وإثارة الفتن أو مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام العام سواء كانت معدة للنشر أم للتوزيع أم للعرض على الأنظار أم للبيع أم لم تكن لغرض من هذه الأغراض))[٢٥٠]، وقرار ديوان التفسير الخاص المنعقد في ٣٠ أيلول ١٩٥٣[(٢٥١)]. كما ذكر محمد مهدي كبة إن إصدار جرائد الحزب[(٢٥٢)] ((لا يحتاج إلى موافقة جديدة أو امتياز جديد...))[٢٥٣].

درس سعيد قزاز مع المختصين في وزارته تلك القضية في ضوء القوانين والأنظمة، وخاطب رئاسة ديوان مجلس الوزراء مؤكداً أن وزارة الداخلية ((تؤيد ما ذهب إليه الرئيس الحزب من جواز إصدارها دون الحصول على امتياز جديد لها، فنرجو التفضل بتأييدنا بذلك))[٢٥٤]، وقد أيد مجلس الوزراء رأي القزاز[٢٥٥]، الذي أبلغ بدوره رئيس حزب الاستقلال بذلك[٢٥٦].

---

٢٥٠ م.و.د، رقم الملف ١٩٢/٥٣/ قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، مطالعة (مصدر الداخلية) حول مذكرة رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة؛ للمزيد من التفاصيل عن مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، ينظر، جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٢٠، في ١٤ مايس ١٩٣٥.

٢٥١ لمزيد من التفاصيل، ينظر، ديوان التفسير الخاص، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٥٦-٥٧.

٢٥٢ جريدة لواء الاستقلال التي تصدر في بغداد، جريدة النضال التي تصدر في الموصل، جريدة صوت الفرات التي تصدر في الحلة وجريدة صوت الناس التي تصدر في البصرة.

٢٥٣ م.و.د، رقم الملفة ١٩٢/٥٣/ قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، مذكرة السيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى وزير الداخلية.

٢٥٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ٢٢٩٠، في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٢٥٥ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ٥٧١٣، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٢٥٦ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٢٣١٤، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى السيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال.

ومن الإجراءات المهمة التي إتخذها سعيد قزاز، إلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، حتى أن العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة)[٢٥٧] ذات النهج الماركسي صدر في تشرين الثاني من عام ١٩٥٣، وتضاعف النشاط الصحفي على المستوى الرسمي والشخصي، وتم استحصال بعض الامتيازات من وزير الداخلية لأصدار صحف سياسية، وتشير المراجع إلى أن الوزارة أجازت عدداً من الصحف منها: الجريدة، الحقيقة، السياسة، الشباب، الصحافة، صوت الإسلام، الغد، صوت الأهالي، النضال، الوعي، العمل، وأجازت الوزارة أيضاً مجلات عديدة منها، البيان الجديد، صدى المستقبل، الرسالة الجديدة، في العاصمة بغداد وخارجها[٢٥٨]، ويشير الصحفي شاكر علي التكريتي إلى أن الوزارة أجازت كذلك إمتياز لإصدار صحيفة أسبوعية سياسية في مدينة تكريت حصل عليه السيد غالب إبراهيم المحامي[٢٥٩]، كما عممت وزارة الداخلية منشوراً على متصرفي الألوية والمدراء العامين التابعين لها كافة لتقديم تقارير عن مصادر ثرواتهم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التبليغ[٢٦٠]، وجرى الاهتمام بالشرطة العراقية للأرتقاء بها من حيث الكفاءة والتنظيم[٢٦١]، لتكن ركناً من الأركان التي أسهمت في المحافظة على النظام والحد من النشاطات المعادية للحكومة.

أن كل ما تقدم يكشف لنا الجهود التي بذلها سعيد قزاز بعد تسلمه مهام وزارة الداخلية، غير أن إبعاد الوجوه القديمة أمثال نوري السعيد وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وغيرهم من رجال الجيل الأول عن وزارة الجمالي تلك، قد جعل شيئاً من الفجوة بينهم وبين الوزارة فقد إعترض السويدي عليها مدعياً أن أعمالهم لم تكن منسجمة ومنسقة، مشيراً إلى أن تعاوناً قد حصل بين الجمالي وسعيد قزاز وعبد

---

٢٥٧ للمزيد من التفاصيل عن مجلة الثقافة الجديدة راجع، إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص١٧٩، ١٤١.

٢٥٨ زاهدة إبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، الكويت، ١٩٨٢، الصفحات، ٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٨، ٣٢٢، ٣٤٠، ٤١٤.

٢٥٩ شاكر علي التكريتي، المصدر السابق، ص٩٧.

٢٦٠ جريدة الجريدة، العدد ٢٧، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٣.

٢٦١ محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، بغداد، ١٩٥٤، ص١٤.

الكريم الأزري وصديقهم صالح جبر للاهتمام بقضية سورية أكثر من الاهتمام بالأمور الداخلية، مؤكداً أن حوادث سورية كانت نتيجة تعاون جرى بين سعيد قزاز والأزري، من دون أن يحاط الجمالي علماً بالكثير من التفاصيل[٢٦٢]، ومن جانب أخر كان الجمالي يعتقد أن نوري السعيد كان حريصاً على أن يتم الاتحاد العراقي – السوري على يده[٢٦٣].

رشح سعيد قزاز نفسه للنيابة التي شغرت في كركوك باستقالة السيد فاضل الطالباني لقبوله الوظيفة العامة[٢٦٤]، وحدد يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٥٣ موعداً لإجراء الانتخابات، ولعدم تقدم أي شخص للترشيح أصبح القزاز نائباً بالتزكية عن لواء كركوك[٢٦٥].

موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣

مارست القوى الوطنية في عهد وزارة الجمالي نشاطاً بين صفوف العمال واتسعت مطالبهم بإعادة تنظيماتهم العمالية، فنشبت بعض الإضرابات وتركزت في عدد من المشاريع الحكومية التي تخضع لإدارات أجنبية. وتميزت تلك الإضرابات بدقة التنظيم والإعداد، كما ألف العمال لجان خاصة لتوجيه تلك الإضرابات.

في تشرين الأول ١٩٥٣، أضرب عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام، وتمكنوا من الحصول على مطالبهم، وفي ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه

---

٢٦٢ توفيق السويدي، مذكراتي (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية)، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٢٦، ٥٣٣.

٢٦٣ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٧٦.

٢٦٤ يقر الدستور العراقي مبدأ عدم الجمع بين التمثيل البرلماني والوظيفة العامة، مع العلم بأن هناك استثناءات لهذه القاعدة، أحدهما يتعلق بالوظائف السياسية وهي وظيفة الوزير، وثانيهما يخصالوظائف الوقتية. للمزيد من التفاصيل، ينظر، محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤، ص٢٦٨.

٢٦٥ حاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص١٤؛ جريدة الشعب، العدد ٢٦٥٩، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣.

أضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام[٢٦٦]، وعمال ميناء الفاو في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٣ بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطرد الكيفي[٢٦٧]، ونتيجة الظروف التي ترتبت على تلك الأحداث سافر سعيد قزاز إلى البصرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، وكان قد سبقه إليها وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن[٢٦٨]، وتمت السيطرة على الأحداث وأعتبر الإضراب منتهياً، وأشارت أحدى الصحف إلى الجهود التي بذلها القزاز في المحافظة على الأمن وعودة العمال إلى العمل[٢٦٩].

كان لنجاح إضراب عمال الميناء وتحقيق مطالبهم أثره في تشجيع العمال على الإضراب في البصرة، ففي الخامس من كانون الأول ١٩٥٣، أعلن عمال شركة نفط البصرة الإضراب عن العمل، لاختلافهم مع الشرطة حول المطالب التي كانوا يطالبون بها، وفي مقدمتها زيادة الأجور وحرية ممارسة التنظيم النقابي وتقليل ساعات العمل ومنع الطرد الكيفي وتوفير وسائط النقل وإعادة العمال المفصولين وغير ذلك[٢٧٠].

بدأ الإضراب في مدينة الزبير ثم أمتد إلى البصرة في ساعة متأخرة من اليوم نفسه[٢٧١]، وجرت مفاوضات خلال اليومين التاليين بين ممثلي العمال وإدارة الشركة لم تسفر عن أي نتيجة، وفي تلك الظروف أطلق مولي (Molly)، أحد الرعايا البريطانيين العاملين في الشركة النار من بندقيته فأصاب أحد العمال، الأمر الذي أدى إلى هياجهم فنظمت إضرابات عمالية وطلابية ساندت عمال النفط[٢٧٢]، وبعد ازدياد حدة الإضرابات قرر وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن السفر إلى البصرة لمعالجة الموقف المتأزم وإنهاء الإضراب، وعند وصوله أجتمع مع رؤساء العمال

٢٦٦ سعاد خيري، المصدر السابق، ص٢٠٢؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص٦٧.

٢٦٧ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٥، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣

٢٦٨ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٤، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٣؛ جريدة الأسرار، العدد ٢٣٠، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣.

٢٦٩ جريدة الأسرار، العدد ٢٣١، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣.

٢٧٠ جريدة صوت الأهالي، العدد ٥٤، في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ٣٥٥.

٢٧١ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٨١، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٤.

٢٧٢ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٨٣.

المضربين الذين قدموا له مذكرة بمطالبهم فسعت الحكومة العراقية ممثلة بوزير الشؤون الاجتماعية للتوسط لدى الشركة ومفاتحتها بضرورة أعطاء العمال حقوقهم المشروعة، وبعد يومين تمت الاستجابة لمطالب العمال المهمة، باستثناء المطلب الخاص برفع الأجور الذي وعدت الشركة بدراسته[٢٧٣].

عاد وزير الشؤون الاجتماعية إلى بغداد، فأصدرت الحكومة بياناً رسمياً في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، أكدت فيه اهتمام الحكومة بإضراب عمال شركة النفط، وأشارت إلى الجهود المبذولة في سبيل إنهائه عن طريق الاجتماع بالعمال وممثلي الشركة، وإلى المطالب التي قدمها العمال، وموافقة الشركة على عدد منها ودراسة البعض الأخر[٢٧٤].

استمر العمال بإضرابهم بفعل تحريض بعض الجماعات ((التي كانت تلعب من وراء الستار)) كما وصفها سعيد قزاز، متهماً إياها بأنها ((أيادي شيوعية))[٢٧٥]. تحول الإضراب فيما بعد إلى مظاهرات طافت مدينة البصرة، ردد المتظاهرون خلالها هتافات تنادي بسقوط حكومة الجمالي[٢٧٦]، وهتفوا بحياة (إتحاد العمال العالمي) و(السلام العالمي) و(إتحاد الطلبة العالمي)[٢٧٧]. وهي واجهات شيوعية عالمية، وإزاء تطور الأحداث في البصرة واستمرار الإضراب، طلبت الحكومة من وزير الداخلية سعيد قزاز، التوجه إلى البصرة للأشراف بنفسه على الوضع واتخاذ التدابير التي يجدها ضرورية لصيانة الأمن والنظام[٢٧٨] وصل القزاز إلى البصرة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، بعد أن دخل الإضراب يومه العاشر، وجوبه وصوله بحملة إعلامية مضادة، فقد شنت صحيفة (الجريدة) حملة ضد القزاز محذرة من اندفاعه، واصفة أسلوبه بأنه

---

٢٧٣ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٤.

٢٧٤ ينظر، نصالبيان في جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٠، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٥٤، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة الشعب، العدد ٢٧٠١، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٧٥ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٦٨.

٢٧٦ جريدة الجريدة، العدد ٦٦، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٧٧ عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٥٤٩.

٢٧٨ جريدة الشعب، العدد ٢٧٠١، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣.

ذو طابع بدائي في معالجة المشاكل ويميل إلى الشدة، مؤكدة حق العمال في اللجوء إلى الإضراب[٢٧٩].

أشار القزاز في وصفه لحالة المدينة عند وصوله إليها، بأن الإرهاب والفزع كانا يسودانها مما أضعف إيمان أهاليها بقوة القانون وقدرة السلطة على تحقيق الأمن. وأرجع ذلك إلى وجود منظمة عمالية هدفها أضعاف هيبة الحكومة وخلق الفوضى في البلد[٢٨٠]. وكان القزاز قد قابل فور وصوله البصرة وفداً يمثل العمال المضربين وأوضح له بأن هدفه تنفيذ القانون، وتدارس مع الوفد مطالب العمال كما قابل وفداً أخر من العمال في ليلة ١٤-١٥ كانون الأول ١٩٥٣، يرغب في العودة إلى العمل، مطالباً بتأمين الحماية لأعضائه وعوائلهم من المسيطرين على الإضراب في البصرة[٢٨١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سعيد قزاز اجتمع في مطار البصرة في مديرية الشرطة في الساعة الخامسة من مساء يوم الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٥٣ وأمر بـ((تفريق أي تجمهر يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل القانونية))[٢٨٢]، وذلك لحماية العمال الراغبين بالاشتغال، وإنهاء الحالة التي تهدد الأمن.

اتخذت السلطات المحلية بعض التدابير الأمنية المشددة، فألقت القبض على عدد من قادة العمال وبعض رجال الحركة في البصرة، بتهمة التحريض على الإضراب والإخلال بالأمن العام[٢٨٣]، وفي صباح اليوم الثاني توترت الحالة بشكل يوحي بالخطر مما أدى إلى حدوث اصطدام بين المضربين والشرطة تخلله أطلاق عيارات نارية على المتظاهرين[٢٨٤]، فأصيب بعضهم وتوفي أحدهم متأثراً بجارحه وسادت موجة من

---

٢٧٩ جريدة الجريدة، العدد ٦٤، في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٠ محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٧٥.

٢٨١ جعفر عبادي حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص٧١.

٢٨٢ من الفقرة الأخيرة الواردة في التقرير الموجه إلى مدير شرطة لواء البصرة بتاريخ ١٥ كانون الأول، وللمزيد من التفاصيل ينظر، محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٩٧٢.

٢٨٣ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧٥.

٢٨٤ نضال البعث، المصدر السابق، ص٤٣.

الإرهــاب[٢٨٥]، فضــلاً عــن وقــوع عــدد مــن الإصــابات بــين أفــراد الشــرطة أدخلــوا المستشفى[٢٨٦].

زار سعيد قزاز المصابين متفقداً حالتهم واستحسن فعل الشرطة، وأعطى خمسة وعشرين ديناراً لشراء الفاكهة وتوزيعها عليهم[٢٨٧]، وفي تلك الأثناء وجهت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة نداءاً إلى الجماهير بزيادة التآزر ومحذرة من سعيد قزاز ووصفته بأبشع الأوصاف[٢٨٨].

أصدرت الحكومة بياناً أخر تناول تلك الأحداث، محذرة من تفاقم الوضع، ولغرض حماية أرواح السكان، وممتلكاتهم، استعانت السلطة الإدارية في البصرة بقوات عسكرية للسيطرة على الموقف وتفريق المتظاهرين، فتم ذلك بسلام[٢٨٩].

عاد سعيد قزاز إلى بغداد مساء يوم الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩٥٣، وتوجه عند وصوله إلى مجلس الوزراء الذي كان منعقداً منذ ساعات وعرض عليه تفاصيل الأحداث وتطوراتها التي أدت إلى سيادة القلق بين الناس، وأشار إلى أن استمرار الحالة دون اتخاذ إجراءات عاجلة قد يؤدي إلى تدهور الموقف، وأصر على ضرورة إعلان الأحكام العرفية في البصرة قبل حدوث ما لا تحمد عقباه. وحاول رئيس الوزراء (الجمالي) أن يقلل من قلق القزاز وإصراره على طلب إعلان الأحكام العرفية، فهدد الأخير بالاستقالة من منصبه[٢٩٠]، وفي ضوء إصرار القزاز على رأيه، قرر مجلس الوزراء إعلان الأحكام العرفية في البصرة[٢٩١]، وتمت موافقة الملك على قرار المجلس في

---

٢٨٥ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٦ جريدة الزمان، العدد ٤٩١١، ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٧ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٩٧٢.

٢٨٨ ينظر، نصالنداء الذي وجهته اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة، عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٥٥٠.

٢٨٩ جريدة الزمان، العدد ٤٩١١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦١، في ١٦ كانون الأول، ١٩٥٣.

٢٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٦٩.

٢٩١ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٦٦٥، قرارات مجلس الوزراء في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣، و٣٤، ص٦٣.

اليوم نفسه[٢٩٢]، وأذيع بذلك بيان تناقلته الصحف المحلية، وأعتبر بعضهم ذلك الإجراء إذلالاً للشعب[٢٩٣].

على أثر إعلان الأحكام العرفية، قررت وزارة الدفاع تعيين العقيد الركن (أحمد محمد يحيى) قائداً للقوات العسكرية في لواء البصرة، وصدرت الإدارة الملكية بتعيين حاكمين في المجلس العرفي العسكري وآخر عضواً إضافياً[٢٩٤].

في جلسة مجلس الوزراء الخامسة والأربعين بعد المائة المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩٥٣، تلي كتاب وزارة الداخلية التي اقترحت فيه تعطيل بعض الصحف التي دأبت على نشر مقالات وأخبار ((على نحو من شأنه الإخلال بالأمن وسلامة الدولة، فهي لا تكف عن استفزاز الطلاب والعمال وحثهم على الإضراب والمظاهرات، وتواصل الطعن في شرعية الحكومة وأجهزتها الإدارية والسياسية باستمرار وعلى صورة لا يمكن الاستمرار على السكوت عنها...))[٢٩٥]. وقد جاء ذلك الاقتراح بناءاً على كتاب التحقيقات الجنائية في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، الذي زعم أن الشيوعيين يسعون لاستغلال حوادث الإضراب في كل من بغداد والبصرة، وأن اتصالات جرت بين الطلاب الشيوعيين والطلاب القوميين لحمل الاخيرين على الإضراب، كما اجتمع الطلاب في كلية الصيدلة و((علقوا في الحانوت قصاصات جرائد الجريدة وصوت الأهالي، حول إضراب العمال في البصرة وعمال السكائر وخاصة منها المقالات الافتتاحية التي هي تأييد لموقف العمال في إضرابهم هذا وحملة ضد الحكومة وتشجيع خفي للعمال...))[٢٩٦].

عقد سعيد قزاز يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٣ مؤتمراً صحفياً تناول فيه الأحداث التي وقعت في لواء البصرة الخاصة بالإضراب، وأكد بما لا يقبل الشك وجود حركة شيوعية منظمة ترمي إلى خلق الفوضى وإحداث التخريب في المدينة، وإنه عالج

---

٢٩٢ المصدر السابق، و٣٣، ص٦١.

٢٩٣ عبد المجيد الونداوي، من يوم إلى يوم، منشورات دار الطليعة، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٥٤، ص٣٠.

٢٩٤ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٩٥ م.و.د، رقم الملفة ١٩٢/٥٣/ قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق. س/٢٧٠٩، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى مجلس الوزراء.

٢٩٦ المصدر نفسه، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (السري للغاية)، ذي العدد ٧٣٦٤، في ١٤كانون الأول ١٩٥٣. إلى وزارة الداخلية.

الأمر وأتخذ التدابير الضرورية لذلك من موقع المسؤولية وأوضح أن ((القضية ليست عبارة عن إضراب عمال الشركة ووجود مطالب معينة لهم، وإنما وراء الحركة أيدي مغرضة تقصد إثارة الفوضى والتخريب وتحدي السلطة الحكومية وقد برزت مآرب هذه الفئة المفسدة في الهتافات التي كانوا يصيحون بها... فمن أبشع ما هتفوا به (ليحيا الاتحاد العربي الإسرائيلي) وهو عنوان يقدر الرأي العام العراقي خطورته...))[٢٩٧]، ثم أشار إلى أن وزارته اتخذت قراراً بتعطيل تسع صحف لمدة سنة واحدة[٢٩٨]. كما ألغى وزير الداخلية إجازة جريدة (فتى العراق) الموصلية في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، لتطرقها إلى مواضيع سياسية بحتة، في حين أن الإجازة الممنوحة لها هي لإصدار جريدة أدبية[٢٩٩]. وفي اليوم التالي (١٧ كانون الأول ١٩٥٣)، أصدر ديوان مجلس الوزراء قراراً بتعطيل الصحف المعنية واقترن ذلك بمصادقة الملك[٣٠٠].

من الملاحظ أن وزارة الداخلية لم تتوقف خلال تلك المرحلة عن منح إجازات جديدة لإصدار جرائد سياسية، ففي الوقت الذي أغلقت فيه عدداً من الصحف، أجازت للسيد نصّار حسين الصباح في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إمتيازاً لإصدار جريدة يومية سياسية بإسم (اللحظة) تصدر في بغداد[٣٠١]، وفي اليوم ذاته أجازت الوزارة لكل من الدكتور المحامي عباس حلمي الجلبي بإصدار جريدة يومية سياسية باسم (السياسي الجديد) تصدر في بغداد[٣٠٢]، والسيد مراد سعيد مراد لإصدار مجلة

---

٢٩٧ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣ < جريدة الشعب، العدد ٢٧٠٣، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٩٨ الصحف التي عطلت بموجب ذلك القرار هي: الآراء، النداء، الجبل، الميثاق، الجريدة، النضال، الدفاع، العزة، الأخبار. م.و.د، رقم الملفة ١٩٢/٥٣/ قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري، ذي العدد ٦٨٥٨، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٢٩٩ م.و.د، رقم الملفة ٥/٤٤/(٦)، ع/ الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٩٧، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٠ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٦٦٥، قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، و٣٤، ص٦٠.

٣٠١ م.و.د، رقم الملفة ٥/٤٤/(٦)، ع/ الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزراة الداخلية.

٣٠٢ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨٣، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

أسبوعية رياضية باسم (الشعلة الرياضية) في الموصل[٣٠٣]، كما منح السيد عدنان عزت علي في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إجازة لإصدار جريدة يومية سياسية في بغداد باسم (الإخلاص)[٣٠٤].

كان للإضراب انعكاس على الرأي العام وبخاصة الأحزاب المعارضة إذ وقفت تلك الأحزاب إلى جانب العمال المضربين دون أن تعير أهمية للطابع السياسي للإضراب ولدور الشيوعيين في التحريض عليه[٣٠٥]. فقد انتقدت جريدة (صوت الأهالي)، سعيد قزاز وأشارت إلى عدم وجود المبرر الدستوري لإعلان الأحكام العرفية، وواصلت نشر برقيات التأييد المساندة للإضراب[٣٠٦]. كما نشرت جريدة (لواء الاستقلال) أخبار الإضراب وحمّلت سعيد قزاز عواقب تلك الأحداث متهمة إياه بارتباطه بالشركات الأجنبية[٣٠٧]. وأخذت حملات الحزبين (الاستقلال والوطني الديمقراطي) في العراق تتصاعد في معارضة حكومة الجمالي، وهاجما سعيد قزاز لاستخدامه العنف ضد العمال في البصرة وإعلان الأحكام العرفية[٣٠٨]. وذلك من خلال جريدتي الحزبين[٣٠٩]، فأحال مجلس الوزراء كلا الجريدتين إلى المحاكم الجزائية، لنشرهما أنباء مبالغ فيها عن حوادث البصرة، كما أحيل مدير جريدة (نداء الأهالي) لسان حال فروع الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة إلى المجلس العرفي للسبب ذاته[٣١٠]. أما حزب الجبهة الشعبية فقد سحب وزيريه من الوزارة، وهما وزير الشؤون

---

٣٠٣ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨٢، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٣٠٤ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩١٠٩، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٣٠٥ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧٦.

٣٠٦ جريدة صوت الأهالي، الأعداد ٥٦ و٥٧ و٦١ و٦٤، في ١٠ و١١ و١٦ و٢٠ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٧ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٨١، في ١٨ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٨ إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق– النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢–١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بدون تاريخ وطبعة، ص١٨٥–١٨٦.

٣٠٩ (لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال، و(صوت الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي.

٣١٠ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦–١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص٣٤٧.

الاجتماعية (حسن عبد الرحمن) ووزير الاقتصاد (عبد الرحمن الجليلي)، اللذان قدما استقالتهما فقبلها الجمالي[٣١١].

وفي مجلس النواب كان لأحداث البصرة صداها، فقد طلب النائب عبد الرزاق الشيخلي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٥٣، تأليف لجنة تحقيق يشترك فيها نواب من المعارضة وآخرون مؤيدون للحكومة للتحقيق في الحوادث التي وقعت هناك[٣١٢]، إلا إن مقترحه لم يحظ بموافقة الأكثرية، وتحدث الجمالي مدافعاً عن موقف حكومته بالإشارة إلى أن الحكومة عاملت العمال معاملة طيبة، زاعماً أن ((ما قامت به الحكومة في البصرة سوى واجب بسيط من واجباتها في حماية أرواح الناس من تعديات اللذين يريدون مصادرة حريات الناس...))[٣١٣].

اعترض بعض النواب في المجلس على تصرفات وزير الداخلية سعيد قزاز حول سعيه لإعلان الأحكام العرفية في البصرة، ورد القزاز على تلك الاعتراضات موضحاً إن الأحكام العرفية لم تكن رواية تتسلى بها الحكومة، أو أن وزير الداخلية لا عمل له إلا التحري عن منطقة فيعلن فيها الأحكام العرفية، وأكد أن الحكومة عملت منذ توليها زمام المسؤولية على إلغاء الحكام العرفية[٣١٤]، وإطلاق الحريات العامة وإلغاء الرقابة على الصحف، وذكر أنه:

((في الساعة التي أخذت القلم بيدي لأوقع على الإرادة الملكية السامية بإلغاء الأحكام العرفية، رفعت رأسي وناجيت ربي بحضور فخامة رئيس الوزراء ومعالي

---

٣١١ لواء الاستقلال، العدد ١٧٧٣، في ٨ كانون الثاني ١٩٥٤؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٧٤.

٣١٢ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الإجماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الخامسة في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٣، ص٥١.

٣١٣ المصدر نفسه، ص٥٢.

٣١٤ الأحكام العرفية كانت معلنة في العاصمة بغداد، منذ عهد وزارة نور الدين محمود العسكرية (١٩٥٢)، وألغيت في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى (١٩٥٣) وكان سعيد قزاز أحد الموقعين على إلغائها بصفته وزير الداخلية.

وزير العدلية، وقلت يا إلهي لا تجعل من نصيبي يوماً أن أوقع على إعلان الأحكام العرفية في هذا البلد..، إن من سوء حظي لم يمض أكثر من سبعين يوماً حتى ظهرت ونشطت فئة شريرة دأبت على أن تخرج على النظام وتتعدى على حريات الأفراد وتعرض حياتهم وأموالهم للخطر... فلم يكن للحكومة بُد من الالتجاء إلى إجراء خاص لتجنب سفك الدماء وفي سبيل صيانة حرية الفرد التي هي من أقدس واجبات الحكومة))[٣١٥].

وأشار إلى أنه ليس من عشاق الأحكام العرفية وله قلب رحيم يشفق على الفقراء مذكراً بالأعمال التي قام بها في لواء الموصل لمدة ثلاثة سنوات في سبيل محاربة الظلم وخدمة البؤَساء[٣١٦].

كان القزاز يرى ضرورة إبقاء الأحكام العرفية معلنة حتى تمر ذكرى الوثبة في ٢٧ كانون الثاني بسلام. وحينما تحقق الأمن وانتهت الأمور إلى ما أرادت الحكومة، استصدرت الوزارة الإرادة الملكية بناءاً على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع، ووافق عليه مجلس الوزراء، بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة بصورة مؤقتة في لواء البصرة وذلك في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٤[٣١٧]، ولابد من الإشارة إلى أن سعيد قزاز كان محقاً في بعض ما قاله، فالإضراب كان بتحريض من اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة ومن الذين تضامنوا مع الحزب، وإن أجور العمال في الشركة كانت أعلى من أجور العمال في القطاعات الأخرى[٣١٨]. وإن الإجراء الذي اتخذه كان ضد الشيوعية ولم يكن ضد العمال. ومن غير المستبعد أن يكون إصراره على إعلان

---

٣١٥ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٣، ص١٢٥.

٣١٦ المصدر نفسه، ص١٢٥.

٣١٧ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٧٥.

٣١٨ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٥٥٤.

الأحكام العرفية عملاً اقتنع به، لتفادي الأضرار التي تنجم من جراء تطور الأحداث، وهذا ما حدث جراء استمرار الإضراب لعدة أيام، ولنا أن نذكر أن القزاز بصفته وزيراً للداخلية، أمر بوضع خطة أمن بغداد في نهاية عام ١٩٥٣، التي جرت عليها عدت تعديلات، لشعوره بضرورة المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم[٣١٩]، ومن أهدافها:

١. تحقيق الأمن في بغداد وضواحيها أثناء وقوع الاضطرابات.
٢. تنظيم وتوحيد العمل للسيطرة على الوضع حسب تطوره وتوزيع المهام على قطاعات الأمن في العاصمة.

وكانت الخطة مقسمة على ثلاث مراحل، هي:

- المرحلة الأولى: ويرمز لها (حكيم) تكون فيها الشرطة كافة بالإنذار التام، وتوزع الأسلحة وأدوات تفريق التظاهرات ومحافظة الأمن على أفرادها ووضع محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع.
- المرحلة الثانية: ويرمز لها (رشيد)، تنفذ بأمر المتصرف عندما يرى ظهور بوادر اضطراب تخل بالأمن العام، وعندها توزع القوات في أماكنها المخصصة وتضاعف الدوريات والحراسات في الأماكن المهمة، ويتحول متصرف بغداد إلى مقر القيادة (غرفة السيطرة) في مديرية شرطة بغداد، تجهز بالهواتف والخرائط للتوجيه وإصدار الأوامر لمعالجة الوضع إذا اقتضى الأمر.
- المرحلة الثالثة: ويرمز لها (سعد)، تنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث تصادم مع الشرطة، فيتم وضع قوات الشرطة جميعها وطلاب مدارس الشرطة في الإنذار ويتصل المتصرف عند تنفيذ هذه المرحلة بآمر موقع بغداد العسكري ويحيطه علماً بالموقف ليتخذ الإجراءات اللازمة بشأن المعونة التي

---

٣١٩ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٨٦٨.

يقدمها الجيش للشرطة عند الضرورة، مع استمرار الاتصال لمعرفة الموقف بين الحين والآخر، ويطلب المتصرف ضابط ارتباط من الجيش إلى مقره[٣٢٠].

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٤ قدم الجمالي استقالة وزارته، إذ إن عدداً من وزرائه لم يستطيعوا الاستمرار في مناصبهم لعدم حصولهم على عضوية مجلس النواب أو الأعيان بعد ستة أشهر من إستيزارهم، فقدموا استقالاتهم بموجب أحكام المادة (٦٤) من الدستور[٣٢١]، فتضامن معهم رئيس الوزراء وقدم استقالتهُ.

دورهُ في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤:

كُلف محمد فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة مرة أخرى في ٨ آذار ١٩٥٤[٣٢٢]، واحتفظ القزاز بوزارة الداخلية. وقد شهدت هذه الوزارة حدوث واحد من أخطر الفيضانات التي هددت مدينة بغداد في العصر الحديث، فقد ارتفعت مناسيب نهر دجلة بسبب هطول أمطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٥٤، في عقرة والسليمانية، مع سقوط كميات من الثلوج قرب الحدود الإيرانية بلغ ارتفاعها بحدود (٣٣) سنتمتراً[٣٢٣]، واستفسرت صحيفة (الأسرار) في مقال لها بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٤ عن التدابير التي اتخذتها الوزارة لإيقاف طغيان المياه المرتقب[٣٢٤]، وفي مجلس الأعيان وجه العين نصرت الفارسي سؤالاً إلى وزير الزراعة (عبد الغني الدلي) حول استعدادات الوزارة في حالة

---

٣٢٠ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات..، ص١٦٠؛ عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الثالث، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٦، ص١١٩.

٣٢١ تنصالمادة (٦٤) من الدستور العراقي على ما يلي: ((... والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه أكثر من (٦) أشهر ما لم يُعَيَن عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة)). للمزيد من التفاصيل، ينظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٧٨.

٣٢٢ للمزيد من التفاصيل، ينظر، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٣٤٦٨، أسماء وزراء (وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية)، في ٨ آذار ١٩٥٤، و٤، ص٧؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص٦١٠.

٣٢٣ جريدة الزمان، العدد ٤٩٢٩، في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

٣٢٤ جريدة الأسرار، العدد ٢٦٣، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٤.

حدوث فيضانات مبكرة وبمقاييس خطرة وما هي التدابير العراقية لهذا الغرض[٣٢٥]، وقد أجاب الدلي بأن الحكومة طلبت من المختصين في مجلس الأعمار التعاون لاتخاذ أفضل التدابير لمواجهة الفيضان، وذلك بتقوية السداد الضعيفة وتحديد واجبات موظفي الري والإدارة والمراقبة وغيرها من التدابير[٣٢٦].

وخلال يومي ٢٢ و٢٣ آذار ١٩٥٤ تجاوز مستوى المياه حد منسوب الفيضان الخطر[٣٢٧]، وفي ٢٤ آذار ١٩٥٤ استمع مجلس الوزراء بحضور رئيسه الجمالي إلى إيضاحات قدمها عبد المجيد عباس وزير الزراعة (وكالة)، تعلقت بالإجراءات التي ستتخذ في حالة ارتفاع مناسيب نهر دجلة، وخول المجلس مديرية الري العامة صلاحيات أحداث فتحات (كسرات) في السدود والمواقع التي تجدها ضرورية للتخفيف من خطر الفيضان[٣٢٨].

أصبح واضحاً من خلال البلاغات الرسمية حول ارتفاع مناسيب نهر دجلة، الخطر المحدق بالعاصمة بغداد وغيرها من المدن العراقية، وقد استمر ارتفاع مناسيب روافد نهر دجلة إلى مستوى لم يسبق تسجيله في السنين الماضية، وشُلت حركة المواصلات بسبب قطع الطرق التي غمرتها المياه وبات الآلاف بلا مأوى[٣٢٩]، فتألفت عدد من اللجان لمساعدة منكوبي الفيضان[٣٣٠].

---

٣٢٥ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة في ٢٠ شباط ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص٣٥-٣٦.

٣٢٦ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة في ٢٠ شباط ١٩٥٤، ص٣٦؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص٦٢١.

٣٢٧ أحمد سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٦٥، ص٥٧٣.

٣٢٨ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٢١١/٥٦٢٧ موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء، في ٢٤ آذار ١٩٥٤، و٥٤، ص٩٠.

٣٢٩ جريدة الأيام، العدد ٢٩، في ٢٦ آذار ١٩٥٤.

٣٣٠ جريدة الأيام، العدد ٣٠ في ٢٨ آذار ١٩٥٤.

استمرت الحكومة في زيادة استعداداتها لمعالجة تلك المشكلة، وتقرر إحداث فتحات (كسرات) في نهري دجلة وديالى[٣٣١]، لم تكن لتضح حداً للخطر المحدق، فتدخل الجيش لمساعدة الشرطة وأبناء الشعب لحراسة السدود ووضعت قطعات الجيش في مدينة بغداد بحالة إنذار[٣٣٢]، وسهر آلاف الرجال على السدود لمنع المياه من اختراقها[٣٣٣]، وفي ٢٦ آذار ١٩٤٥، أكدت البيانات الصادرة من مديرية الري إحداث فتحات أخرى على نهر دجلة[٣٣٤]، وتم ترحيل سكان الصرائف الذين يقطنون خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد إلى أراضي السباق القديم (بغداد الجديدة الحالية)[٣٣٥].

كان سعيد قزاز يعمل بدأبٍ وجد ((فكان يتنقل في ساعة الشدة وفي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره في وزارة الداخلية))[٣٣٦]، مشيداً بعزيمة الرجال العاملين على حماية السداد[٣٣٧]. وبقيت بغداد مهددة بالخطر على الرغم من كل الجهود المبذولة للسيطرة على الفيضان[٣٣٨]، وفي الوقت الذي أخذ فيه بعض الوزراء ينقل أمتعته وأثاثه إلى الجانب الغربي من بغداد[٣٣٩]، واصل سعيد قزاز تنقلاته بين المناطق المختلفة داخل العاصمة ((فكان ينتقل من تل محمد حتى الصليخ في سيارته ليتابع الأعمال القائمة على السداد الشرقية، فكان يبقى حتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على

---

٣٣١ تم إحداث الفتحات على نهر دجلة في منطقة (الرفيع) قرب الطارمية في الجبهة اليمنى من نهر دجلة، و(اليهودية) و(الداودية) على الجهة اليسرى، أما نهر ديالى فكانت الفتحة في منطقة= =(الخفاجي) من الجهة اليسرى، لمزيد من التفاصيل ينظر، أحمد فوزي، المصدر السابق، ص١٨١.

٣٣٢ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩؛ جريدة الأسرار، العدد ٣٣٥، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

٣٣٣ مقابلة مع فيصل فهمي سعيد في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٣٤ في (أبو جحاش) من الجانب الأيمن للنهر، جنوب بغداد، و(الفريجات) من الجانب الأيسر منه شمال بغداد. جريدة الزمان، العدد ٤٩٩٧، في ٢٧ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الأسرار، العدد ٣٣٢، في ٢٦ آذار ١٩٥٤؛ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٥٧٤-٥٧٥.

٣٣٥ جريدة الزمان، العدد ٤٩٩٧، في ٢٧ آذار ١٩٥٤؛ أحمد فوزي، المصدر السابق، ص١٨١.

٣٣٦ جريدة الأيام، العدد ٣٥، في ٢ نيسان ١٩٥٤.

٣٣٧ جريدة الأسرار، العدد ٣٣٣، في ٢٨ آذار ١٩٥٤؛ مقابلة مع فيصل فهمي سعيد في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٣٨ جريدة نصير الحق، العدد ٧٧٩، في ٣ نيسان ١٩٥٤.

٣٣٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة العاشرة في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص١٧٦.

أعمال المكافحة والإنقاذ))[340]، وقد استطاع من خلال عمله المستمر إنقاذ موظفي الزراعة في الزعفرانية الذين كادت المياه أن تبتلعهم لولا الهمة التي قام بها القزاز من خلال إرساله الزوارق البخارية على وجه السرعة لانتشالهم، فأشارت جريدة الأيام إلى ذلك العمل بأنه ((نعمة تذكر له على الدوام))[341].

وكانت ليلة التاسع والعشرين من آذار، أسوأ وأخطر ليلة عاشتها مدينة بغداد، عندما أخذ الخطر يهددها من نهر دجلة ومن المياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب، فلا يحول بينها وبين الكارثة سوى سدة (ناظم باشا) التي تحيط ببغداد من الناحية الشرقية، وهي سدة ترابية أكلت منها عوامل التعرية الكثير، ولم يعد بالإمكان الاعتماد عليها كثيراً، فصدرت الأوامر مساء يوم ٢٩ آذار بفتح ثغرات في السداد المحيطة بمدينة (بغداد الجديدة)، للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية[342]. وعلى الرغم من تلك الإجراء فقد تسربت المياه إلى الكثير من الدور والمؤسسات الحكومية، وتحولت بعض المساحات القريبة من نهر دجلة إلى بحيرة يصعب تجاوزها[343].

في الساعة العاشرة من مساء تلك الليلة، اجتمع أعضاء الوزارة وعدد من رؤساء الوزراء السابقين وأعضاء من مجلسي الأعيان والنواب وكبار المسؤولين في بناية مديرية الري العامة بدعوةٍ من رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي[344]، وتم إستعراض الحالة الراهنة وبعد مناقشات مستفيضة للموقف اتخذت الأكثرية قراراً خطيراً بإخلاء سكان الرصافة إلى جانب الكرخ[345]، وكان صالح جبر (أحد رؤساء الوزراء السابقين) ممن حضر الاجتماع، قد أشار إلى أن نخوة أهل الكرخ تسمح بإيواء سبعة عوائل في كل دار من دورهم،

---

٣٤٠ جريدة الأيام، العدد ٣٩، في ٨ نيسان ١٩٥٤.

٣٤١ جريدة الأيام، العدد ٣٥، في ٢ نيسان ١٩٥٤.

٣٤٢ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٥٧٧-٥٨٠.

٣٤٣ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٨٢.

٣٤٤ أحمد فوزي، المصدر السابق، ص١٨٤.

٣٤٥ للمزيد من التفاصيل عن قرار الإخلاء، ينظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٨٢؛ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٥٨٠.

وأكد العين صادق البصام ضرورة إخلاء الرصافة[٣٤٦]، وإذا ما علمنا أن الرصافة كانت تضم أكثر من (٧٥٠) ألف نسمة، فبإمكاننا أن نتصور خطورة القرار. وبعد مناقشات طويلة وجه سعيد قزاز سؤالاً إلى المهندس الري البريطاني أف. أس. هاردي (F.S. Hardi)[٣٤٧]، الذي كان هو الأخر متحمساً لعملية الإخلاء فيما إذا كان يدرك درجة الخطر المحدق بالعاصمة ؟. فأجاب المهندس بأن الخطر قد يبلغ (٩٥٪)، وهنا أعلن سعيد قزاز أنه يخالف قرار الإخلاء بشدة، مع أن أكثر المسؤولين كانوا يميلون إلى الإخلاء، متحملاً المسؤولية بكل رباطة جأش، في الوقت الذي كان خطر الفيضان قد بلغ أوجه[٣٤٨].

كانت معارضة سعيد قزاز تلك مبنية على تبريرات منطقية، إذ كان يرى إن إخلاء جانب الرصافة يؤدي إلى:

أ- حدوث أعمال سلب ونهب.

ب- إهمال الحفاظ على السدود بعد أن ينسحب المحافظون عليها، بينما المواجهة في تلك الظروف هي الأجدر والأسلم مع احتمال فشل التخلية[٣٤٩].

ج- عدم إنجاز الإخلاء في مدة قصيرة، ذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور، قد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند إعلان قرار الإخلاء، فضلاً عن حوادث المرور التي ستقع أثناء الإخلاء[٣٥٠].

أكد سعيد قزاز للمهندس البريطاني الذي قد لا يهمه نجاة العاصمة، بأنه على خطأ كبير وأنه (أي سعيد قزاز) يخالف قرار الإخلاء وكل من يؤيده سواء رئيس الوزراء أو الوزراء، وأنه يتحمل عواقب إصراره هذا، وكونه وزيراً للداخلية تحتم عليه المسؤولية عدم الأخذ بهذا القرار[٣٥١].

---

٣٤٦ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٨٣.

٣٤٧ كان هاردي يشغل منصب مدير الري العام أثناء حدوث الفيضان.

٣٤٨ مقابلة مع نعمان ماهر الكنعاني، في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٩.

٣٤٩ مقابلة مع صلاح عبد الوهاب، في ٣ شباط ١٩٩٩.

٣٥٠ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٢ شباط ١٩٩٩.

٣٥١ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

حين وصل ولي العهد (عبد الإله) إلى مقر الاجتماع، وجد نفسه بين قرار الإخلاء الذي اتخذ بالأكثرية وقرار وزير الداخلية (سعيد قزاز) المعارض له، ويذكر الصحفي شاكر علي التكريتي، الذي تعرف على تفاصيل ذلك الاجتماع في حينه، إن سعيد قزاز أكد مجدداً أمام ولي العهد بأنه مسؤول أمام الله في تحمل مسؤولية عدم إخلاء الرصافة وحذر من مخاطر الإخلاء وأنه لا يتحمل عواقب مثل ذلك الإجراء[٣٥٢]، وبعد مناقشات عرضت فيها آراء مختلفة استقر الرأي على مضاعفة الجهود والعناية بالسداد من جميع الأطراف العسكرية والأمنية والشعبية، وباشرت وزارة الدفاع باتخاذ سلسلة من الإجراءات لدرء خطر الفيضان[٣٥٣]، وتم استقدام فوج عسكري من الموصل بدأ يعمل لتقوية السداد والمشاركة في حماية السدة الشرقية[٣٥٤]، وتجمعت القطعات العسكرية لإنجاز مهمة الدفاع عن العاصمة وكان من بينها اللواء التاسع عشر الذي كان بأمرة الزعيم عبد الكريم قاسم[٣٥٥].

قضى سعيد قزاز الليلة الأخيرة يتفقد سير الأعمال ويحث المسؤولين والمهندسين على التفاني لحماية العاصمة[٣٥٦]، وقد صرف النظر عن إخلاء الرصافة واستمر العمل لمجابهة الاحتمالات المتوقعة في كل آن، وأعلن سعيد قزاز بياناً أهاب فيه بالمواطنين التزام الهدوء والشعور بالمسؤولية في أداء الواجب في تلك اللحظات الحرجة، وألقى البيان بنبرات حزينة قابلها الناس بالوجوم والترقب والأمل وجاء في البيان:

((مواطنيّ الأعزاء...

إنتشرت في الساعة الماضية أخبار مقلقة للسكان حول حدوث بعض الكسرات في سداد مدينة بغداد. إن هذه الأخبار لا صحة لها، ولم تحدث أي كسرة بفضل الله حتى

---

٣٥٢ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

٣٥٣ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

٣٥٤ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٥٩٥-٥٩٩؛ أحمد فوزي، المصدر السابق، ص١٨٨.

٣٥٥ خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير – عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج٦، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص٩٥.

٣٥٦ جريدة الشعب، العدد ٢٨٨١، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

هذه الساعة، لا أريد أن أقلل من أهمية الخطر المحدق بمدينة بغداد هذه الليلة، ولكن أود أن أطمن مواطنيّ الأعزاء بأن كل الجهود ممكنة في وسع البشر لدرء الأخطار والأضرار عن المدينة قد اتخذت. وأن أبناءكم المخلصين من أفراد الجيش والشرطة ومن منتسبي الدوائر المسؤولة باذلين أقصى جهودهم لمحافظة العاصمة وتخفيف الضغط عن سدادها، ومن واجب كل مواطن أن يبادر إلى مساعدة أقرب زمرة إليه بكل الوسائل الممكنة وأن يحصل على المعلومات الصحيحة من الدوائر الرسمية المختصة، فعلينا جميعاً أن نجتاز هذه المرحلة العسيرة بسلام وسنجتازها إن شاء الله. وقانا الله من كل شر وحفظ بلادنا العزيزة بعنايته الربانية))[٣٥٧].

وتجدر الإشارة إلى أن سعيد قزاز أكد للمؤرخ العراقي السيد عبد الرزاق الحسني، أن العناصر الشيوعية لم تستغل الفيضان لإرباك الوضع وتزيد من الطين بله، ولو أنها فعلت ذلك لأثرت في سير الأعمال بشكل واضح[٣٥٨].

إن الجهود التي بذلتها الوزارة والخطوة الجريئة التي اتخذها سعيد قزاز والعناية الإلهية التي رافقت تلك الجهود، دفعت ببعض الشخصيات الوطنية للإشادة بدور سعيد قزاز مكبرين فيه شجاعته التي أنقذ بها العاصمة[٣٥٩]، فتحدث النائب توفيق السمعاني بهذا الصدد قائلاً ((إن العقول التي قررت البيان ﴿بيان الإخلاء﴾ لا تصلح لهذه المسؤولية لأنه قرر أشد وقعاً على الناس من الفيضان، ولكن أعلن في هذا المجلس أن أُكبر في معالي وزير الداخلية هذه الرجولة التي أنقذ بها العاصمة والمملكة من الخطر، وأُكبر كل مسؤول شارك معالي وزير الداخلية في رفض هذا القرار...))[٣٦٠].

وتعقيباً على ما تداوله النواب خلال اجتماع المجلس، أكد سعيد قزاز أن خبر مخالفته لرأي الأكثرية غير صحيح وأشار بتواضع إلى أن جهة فنية تقدمت باقتراح لإخلاء جزئي للرصافة ولما عرض الاقتراح تمت مناقشته وأتخذ قراراً بالإجماع، لذلك فإننا لم

---

٣٥٧ جريدة الشعب، العدد ٢٨٨٠، في ٢٩ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الزمان، العدد ٥٠٠٠، في ٣٠ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الإنقاذ، العدد ٥٨٧، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

٣٥٨ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٨٣.

٣٥٩ كان كامل الجادرجي من بين المعجبين بموقف القزاز من الفيضان، وكان يثني على موقفه المشرف هذا. مقابلة مع نصير كامل الجادرجي، في ٢ آذار ١٩٩٩.

٣٦٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣- ١٩٥٤، الجلسة التاسعة والعشرين في ٢٠ نيسان ١٩٥٤، ص٦٣٨.

نختلف بشأن مكافحة الفيضان[٣٦١]. ويبدو إن سعيد قزاز أراد قطع الطريق على المعارضة التي تمادت في طعن الوزارة ورئيسها، فضلاً عن أنه لم يكن من أولئك الذين يسعون للمجد والشهرة ((بل يريد دائماً وأبداً أن يكون خلف الستار))[٣٦٢]، وقد قدّرت الإحصاءات الرسمية خسائر العراق من جرّاء الفيضان بما لا يقل عن (٢٠) مليون دينار[٣٦٣]، ولم تقتصر هذه الخسائر على بغداد فحسب، بل تعرضت باقي ألوية العراق إلى أضرار مماثلة مثل ألوية العمارة (ميسان) والبصرة والكوت (واسط) وديالى والمنتفك (ذي قار)، وتألفت لجنة رسمية لإغاثة منكوبي الفيضان[٣٦٤]، من وزير الشؤون الاجتماعية وأمين العاصمة والمتصرف وممثل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهلال الأحمر وغرفة تجارة بغداد[٣٦٥]، كما تقدمت بعض الدول العربية والصديقة والهيئات والمنظمات ببعض المساعدات للمنكوبين من جراء الفيضان[٣٦٦].

يتضح مما تقدم إن لسعيد قزاز دوراً مهماً في درء خطر الفيضان ووضع حد لمعاناة الشعب النفسية فقال فيه الأستاذ الشيخ جلال الحنفي قصيدة بعنوان (تحية) جاء فيها:

((أسعيد لو تجد النفوس خيارا ... لحنت عليك من الوفاء إطارا

فلأنت منقذ أمةٍ من محنةٍ ... كادت تكلفها أذىً وخسارا

أيام أجمعت الخطوب رهيبةً ... إن تطمس الأعيان والأثارا

أسعيد يا مولى الجميل تحيةً ... تستوعب التقدير والأكبارا

حق على بغداد وهي وفية ... أن لا تضيع جهدك الجبارا

---

٣٦١ المصدر نفسه، ص٦٣٩.

٣٦٢ جريدة الأيام، العدد ٣٩، في ٨ نيسان ١٩٥٤.

٣٦٣ جريدة نصير الحق، العدد ٧٨١، في ١٧ نيسان ١٩٥٤.

٣٦٤ م.و.د، رقم الملفة ١/٥/٧/٢٥، ع/ الفيضان في لواء المنتفك ١٩٥٤، بلا موضوع، تم مشاهدة عدد من الاسترحامات المقدمة من مواطني لواء المنتفك إلى وزير الداخلية سعيد قزاز يطلبوا فيها شمولهم بالتعويضات التي تخصصها الحكومة للمتضررين، مما يدل على سعة الأضرار والدمار الذي خلفه الفيضان، وكان القزاز في دوره يؤكد على مطالعة المتصرف وبيان عمل لجان الإغاثة في اللواء.

٣٦٥ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة العاشرة في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، ص١٧٦.

٣٦٦ جريدة اليقظة، العدد ١٩٤٧، في ١٤ تموز ١٩٥٤.

قد كان موقف المحجل رائعاً سحر العقول وأدهش الأفكارا

وأثار في التاريخ لهفة باحثٍ يتعشق الأحداث والأخبارا

يروي إلى الأجيال أروع ما يرى ويمجد الأخبار والأسرارا))[٣٦٧]

أما المرحوم الدكتور أحمد سوسه صاحب كتاب (فيضانات بغداد) فكتب الآتي:

((والآن وقد أصبح هذا الحادث ملكاً للتاريخ فالواجب يقتضي بأن لا ننسى الموقف الجريء الذي أتخذه المرحوم سعيد قزاز في هذا الحادث في حينه بإصراره على عدم الأخذ بالرأي القائل بإخلاء المدينة، ذلك الموقف الرهيب الذي احتضنته العناية الإلهية، فكان له الفضل في إنقاذ بغداد من محنتها الكبرى. وإذا رجعنا إلى التاريخ نجد إن هذا ما كان يفعله الحاكمون في مثل هذه الظروف في الأزمنة المنصرمة، حيث كانوا يمنعون السكان من مغادرة أماكنهم في الجانب الشرقي من المدينة في حالة الفيضان الخَطِر، وذلك لما تتوقعه السلطات من انتشار الفوضى والارتباك بين الناس فيما لو سمح للسكان بمغادرة أماكنهم والانتقال إلى الجانب الأخر، هذا فضلاً عما يتركه الانتقال من أثر في تثبيط عزيمة المدافعين وتقاعسهم عن العمل فيتركون البلد تحت رحمة الفيضان الجارف، ومن أمثلة ذلك أن الرشيد عندما حدث فيضان خطير في سنة ست وثمانين ومائة للهجرة (٨٠٣م)، منع الناس من العبور إلى الجانب الغربي من المدينة))[٣٦٨].

دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤:

استقالت وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤، بسبب خلافات نشأت بين الجمالي ونوري السعيد حول سن قانون الأحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية عن (العناصر الهدامة) ورغبة الجمالي في تشريع قوانين الإصلاح الزراعي، أما السبب المباشر الذي ادعاه الجمالي حسب قوله هو اختلافه مع نوري

---

٣٦٧ جلال الحنفي، بقايا ديوان، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٣-٢٤.

٣٦٨ أحمد سوسه، المصدر السابق، ص٥٨٣-٥٨٤.

السعيد في سياسته حول الاتحاد مع سوريا[٣٦٩]، وأشار في طلب استقالته إلى أن الظروف المحيطة لا تساعده في تأدية واجبه القومي والوطني[٣٧٠].

أسندت الوزارة إلى أرشد العمري الذي وافق على تشكيل وزارة أخذت على عاتقها إجراء انتخابات نيابية، فألف وزارته في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، ووقع اختياره على سعيد قزاز ليكون وزيراً للداخلية، والواضح أن السمعة الجيدة التي نالها القزاز ودوره في درء خطر الفيضان كان وراء اختياره هذا، وقررت الوزارة الجديدة حل المجلس النيابي والمباشرة بإجراء انتخابات جديدة، وفي الثالث من مايس أعلنت وزارة الداخلية بياناً حددت فيه يوم الأربعاء الموافق التاسع من حزيران من عام ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية[٣٧١].

أبدت الأحزاب السياسية استعدادها لخوض الانتخابات[٣٧٢]، ويذكر خليل كنه إن لقاءً قد تم بين ولي العهد (عبد الإله) ونوري السعيد في دار الأخير تمخض عنه دعوة الهيئة العليا لحزب الاتحاد الدستوري وطلب السعيد الاستعداد لخوض الانتخابات والسعي للاجتماع بوزير الداخلية سعيد قزاز للإطلاع على طريقة سير الانتخابات الجديدة ومدى المقاومة التي تجابه الحزب. ويضيف كنه: ((غير أني أقول الحق أن السيد سعيد قزاز على ولائه لنوري السعيد كان حريصاً على واجبه كوزير للداخلية، ولذلك لم يكشف النقاب عن الخطة ﴿الانتخابية﴾. غير أني استطعت معرفة خطوطها العريضة))[٣٧٣].

صرح سعيد قزاز لمراسل محطة إذاعة الشرق الأدنى في بغداد، بأن خطة الحكومة هي التزام جانب الحياد المطلق خلال المعركة الانتخابية[٣٧٤]. كما أصدر تعليمات مشددة إلى متصرفيات الألوية كافة لضمان سير الانتخابات بصورة سليمة، ومنع بموجب تلك التعليمات أي موظف إداري مسؤول عن إجراء الانتخابات ترشيح

---

٣٦٩ مذكرات ولدمار غلمن، السفير الأمريكي في بغداد، نقلاً عن نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ١٩٦٩، ص٢٢٢.

٣٧٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٩٦.

٣٧١ جريدة اليقظة، العدد ١٨٨٧، في ٤ أيار ١٩٥٤.

٣٧٢ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧٩.

٣٧٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص١٦٩.

٣٧٤ نوري جعفر، وقائع تزوير انتخابات النواب في القرنة لمصلحة السيدين حميد الحمود وأحمد النقيب، مطبعة دار القدس، بغداد، ١٩٥٤، ص٥.

نفسه عن المنطقة الانتخابية المسؤول عنها، كما منع أيضاً نقل رجال الإدارة من مراكزهم إلى مراكز أخرى خلال فترة الانتخابات، وحتم بقاءهم في مراكز وظائفهم وشدد في تعليماته التي أصدرها إلى موظفي الإدارة بلزوم التمسك بمبدأ عدم التدخل ضد أو لمصلحة أي مرشح[٣٧٥]. ويذكر السيد طاهر الحيدري[٣٧٦] عن تلك الانتخابات ((كنت مدير ناحية الحويجة التابعة إلى لواء كركوك فاتصل بي المتصرف رشيد نجيب، وذكر لي بأن هناك تعليمات وردت من سعيد بك يؤكد فيها عدم التدخل في الانتخابات ويرغب بحيادها)). كما أشار الحيدري إلى أن المرشح ناظم العاصي، مع عدد من جماعته قد خيموا قرب الناحية في السعي للتأثير على الانتخابات، وحين علم سعيد قزاز بذلك أوعز بالقبض عليه وإرساله مخفور إلى كركوك للتحقيق معه وأخذت منه الضمانات التي تلزمه بعدم تكرار ذلك[٣٧٧].

وخلال سير الأحداث جرى الاتفاق في مايس عام ١٩٥٤ بين الأحزاب على تأليف جبهة وطنية لخوض الانتخابات[٣٧٨]، ووقع ميثاق الجبهة ممثلو حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال وممثلو المحامين والأطباء والعمال والشباب والفلاحين والطلبة[٣٧٩]. كما قرر حزب الجبهة الشعبية الاشتراك في الانتخابات دون الانضمام إلى الجبهة الوطنية وذلك لاعتراضه إلى إشراك منظمات غير رسمية وغير مجازة في الجبهة[٣٨٠].

---

٣٧٥ جريدة نصير الحق، العدد ١٧٨٤، في ٨ أيار ١٩٥٤. (ورد عدد الجريدة بهذا الشكل بعد أن كان تسلسل الأعداد حتى يوم السبت الموافق ١٠ نيسان ١٩٥٤ هو (٧٨٠) وأصبح العدد في ١٧ نيسان ١٩٥٤ هو (١٧٨١) واستمر على ذلك دون الإشارة إلى سبب ذلك التغيير).

٣٧٦ طاهر شاهباز حيدر الحيدري: ولد في أربيل سنة ١٩٢٤، خريج كلية الحقوق سنة ١٩٤٦، عمل في المحاماة في بداية تخرج، ثم عين ملاحظ إدارة في كركوك، شغل مناصب إدارية متنوعة= =حتى أصبح مدير ناحية سنة ١٩٥٣، ثم قائممقام فيما بعد، عين مدير الديوان العام في ٧ أيار ١٩٧٠ التابع إلى وزارة شؤون الشمال الملغاة، تقاعد من الخدمة في أيلول ١٩٧٣. مقابلة معه في ١٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٧٧ مقابلة مع طاهر الحيدري في ١٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٧٨ عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجمهوري في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، منشورات دار الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٥٧)، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٣٠، ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص٨٦.

٣٧٩ جريدة صوت الأهالي، العدد ١٨٧، في ١٦ مايس ١٩٥٤؛ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦٣٤.

٣٨٠ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.

كانت الجهود التي بذلها سعيد قزاز من خلال سعيه للحفاظ على سلامة وحرية الانتخابات قد حققت مشاركة القوى الوطنية فيها وكانت الحملة الانتخابية تسير بشكل أفضل مما كانت عليه الانتخابات السابقة. وقد ساعد على ذلك إجراء الانتخابات على مرحلة واحدة وليس على مرحلتين[٣٨١]. كما أشار كامل الجادرجي إلى أن هذه الانتخابات تمتاز بطابع خاص، إذ لم يخض العراق انتخابات بالمفهوم الصحيح قبل هذا التاريخ[٣٨٢]، وعلى الرغم من الجهود والتوجيهات فقد دلت الأحداث حينذاك على أن الانتخابات لم تخل من التداخلات وأكدت ذلك الانتقادات التي وجهتها الجبهة الوطنية إلى وزير الداخلية سعيد قزاز[٣٨٣]، إذ استنكرت التدخلات الحكومية في الانتخابات وانتقدت فيها حكومة أرشد العمري، ودعت إلى وضع حد للتداخلات غير المشروعة[٣٨٤]، كما تقدم السيد عبد الجبار الجومرد (النائب المعارض)، الذي تهيأ لخوض الانتخابات بصفته مستقلاً ببرقية إلى سعيد قزاز يطلعه فيها على تصرفات متصرف لواء الموصل (أحمد زكي المدرس) بمساندة خصومه من المرشحين[٣٨٥].

وفي هذا الجانب يذكر نجيب الصائغ أنه ليس للحكومة إمكانية التأثير على أصوات الناخبين في مدينة الموصل، إلا إنها تتدخل بصورة سافرة في نواحي وقرى اللواء[٣٨٦]. ومما تجدر الإشارة إليه أن التدخلات التي جرت في ناحية القرنة التابعة للواء البصرة بدأت منذ بداية التمهيد للانتخابات فأشار أحد المشاركين فيها إلى أن التزوير وقع بشكل سافر[٣٨٧]، ويشير (متصرف لواء ديالى) نعيم ممتاز الدفتري، إلى أن سعيد قزاز طالب في أحد اللقاءات التي جرت بينهما بضرورة فوز النواب السابقين في الانتخابات[٣٨٨]، وقد نفى سعيد قزاز إدعاءات الدفتري أمام محكمة الشعب[٣٨٩].

---

٣٨١ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦٣٤.

٣٨٢ جريدة صوت الأهالي، العدد ١٩٠، في ١٩ مايس ١٩٥٤.

٣٨٣ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٩٦؛ رياض عبود رزوقي، انتخابات حزيران عام ١٩٥٤ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص١٦٤.

٣٨٤ جريدة صوت الأهالي، العدد ٢٠٦، في ٩ حزيران ١٩٥٤.

٣٨٥ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص١٢٠.

٣٨٦ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٧٨.

٣٨٧ نوري جعفر، المصدر السابق، ص٧، ١٢.

٣٨٨ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٨٥٤-٣٨٥٥.

ومهما يكن من أمر فأن الادعاءات في موضوع تدخل القزاز المباشر لصالح بعض المرشحين في انتخابات عام ١٩٥٤ قد قيل فيه الكثير وتضاربت فيه الأقوال، ويبدو أن الحكومة إذا ما وجدت أن سير الانتخابات يسير لصالحها فأنها لا تمتنع عن التدخل وإنما تحث على سير الانتخابات لأن العبرة في النتيجة[٣٩٠].

ظهرت تجمعات سياسية في بعض المناطق تؤازر مرشحيها في الانتخابات، تحول بعضها إلى مظاهرات، مما أوجب على وزارة الداخلية توزيع أفراد الشرطة على مراكز الانتخابات والتدخل لحماية المواطنين وممتلكاتهم[٣٩١]، وفي صباح يوم الأربعاء ٩ حزيران ١٩٥٤، أخذت أعداد من الشرطة تساند اللجان الانتخابية وكانت المنافسة شديدة بين المرشحين، وقد أكد سعيد قزاز ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفادي وقوع الاضطراب، وإن الحكومة ستلتزم الحياد حيال الانتخابات وأعرب عن أمله في أن تمر الانتخابات بهدوء وسلام[٣٩٢]. وكان خليل كنه آنذاك ينقل أحداث سير الانتخابات إلى نوري السعيد الذي كان في لندن[٣٩٣]، وكشفت الرسائل التي كان السعيد يبعثها إلى كنه عن قلقه الشديد، فطلب من كنه أن يتصل بولي العهد (عبد الإله) وبعض السياسيين الكبار منهم وزير الداخلية سعيد قزاز ويوضح لهم المشاكل التي قد تحصل في المستقبل إذا ما فشل حزب الاتحاد الدستوري في المحافظة على عدد مقاعده في المجلس، ولم يؤثر ذلك على فعالية الانتخابات التي يتنافس من خلال (٣٠٠) مرشح للحصول على (١٠٠) مقعد نيابي من أصل (١٣٥) مقعد فاز الباقون منهم بالتزكية[٣٩٤].

اختلف سعيد قزاز مع رئيس الوزراء أرشد العمري حول الطريقة التي يجب أن تجري بها الانتخابات، ويعود السبب في ذلك الاختلاف إلى رغبة القزاز بأن تجري الانتخابات في جميع أنحاء العراق في يوم واحد، في الوقت الذي كان فيه العمري يرغب

---

٣٨٩ المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٨٥٥.

٣٩٠ المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٨٤٦ (شهادة فاضل بابان أمام المحكمة).

٣٩١ غلمن، المصدر نفسه، ص١٨.

٣٩٢ جريدة اليقظة، العدد ١٩١٧، في ١٠ حزيران ١٩٥٤.

٣٩٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص١٦٩.

٣٩٤ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات..، ص٩٢-٩٣.

في جعل مواعيد الانتخابات في أيام مختلفة لضمان تنفيذ الخطة المرسومة لها[395]، مما جعل العمري يدير الأمور حسب ما أراد منه البلاط متظاهراً بالحياد[396].

جرت الانتخابات في موعدها المحدد في جميع أنحاء العراق، عدا بعض المناطق التي أعيدت فيها الانتخابات يوم ١٩ حزيران ١٩٥٤[397]، وقد أسفرت نتائجها عن فوز حزب الاتحاد الدستوري في (٥١) مقعداً، وحزب الأمة الاشتراكي بـ(٢١) مقعداً، وحزب الجبهة الوطنية بـ(١٠) مقاعد، والمستقلين بـ(٥٣) مقعداً بعضهم كان موالي للبلاط والبعض الآخر من عناصر وطنية منتمية إلى حزب الجبهة الشعبية[398]. وعدَّ بعضهم نتائج الانتخابات نجاحاً للعناصر المحافظة التي لا تعارض سياسات الدول الغربية[399]، فعادت الأغلبية من المستقلين وحزب الاتحاد الدستوري تحتل مقاعدها في مجلس النواب العراقي[400].

وحول ما يتعلق بتلك الانتخابات لا نستطيع القول بأن الجهود التي بذلها سعيد قزاز استطاعت أن تجعل الانتخابات حرة وبشكل ديمقراطي بمعنى الكلمة، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء (أرشد العمري) قد صرح إلى مندوب جريدة أخبار اليوم المصرية، أن الانتخابات التي أجريت كانت أعدل وأصح انتخابات جرت في تاريخ العراق، وأن الحكومة التزمت جانب الحياد التام فيها[401]. فقد اعترضت على هذا الكلام بعض الصحف المعارضة، مؤكدة أن هذه الانتخابات كانت بعيدة عن العدل، وأن تدخل الحكومة كان سافراً ومكشوفاً[402]. كما أعلن صالح جبر (رئيس حزب الأمة الاشتراكي) أنه سيصدر كتاباً (أسوداً) عن الانتخابات[403]. ويشير كاركتاكوس إلى أن الانتخابات

---

٣٩٥ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ حزيران ١٩٩٩.

٣٩٦ علي الشرقي، المصدر السابق، ص١٧٢.

٣٩٧ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٠٩.

٣٩٨ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص٩٣.

٣٩٩ عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٣٧.

٤٠٠ صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٥٤-١٩٥٨، العراق. سوريا. لبنان، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧، ص٧٥.

٤٠١ لمزيد من التفاصيل، ينظر، جريدة الزمان، العدد ٥٠٦٠، في ١٤ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٢ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٩٠١، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٣ جريدة السياسة، العدد ١٤٢، في ١٥ تموز ١٩٥٤.

النيابية في المملكة العراقية كانت على الدوام عرضة للتزوير وأداة لتجمع عدد من الشخصيات والمتنفذين وثيقي الصلة بالبلاط والحكومة والسفارة البريطانية[٤٠٤].

ومهما يكن من أمر فإن خلافات حدثت بين سعيد قزاز وبعض الوزراء بشأن سير الانتخابات في بعض المناطق الانتخابية ومنها طوزخورماتو والهندية[٤٠٥]، قدم على أثرها سعيد قزاز استقالته في ١٢ حزيران ١٩٥٤، والتي ذكر فيها أنه أمضى أربع سنوات من العمل المرهق في دوائر الدولة، وأن وضعه الصحي لا يساعده على الاستمرار[٤٠٦]. وبعد يومين من تقديم الاستقالة صدرت الإدارة الملكية بقبولها[٤٠٧]. وتم تعيين فخري الطبقجلي وزيراً للداخلية بالوكالة[٤٠٨]. ومنح القزاز راتباً تقاعدياً قدره (٥٧,٧٥٠) ديناراً[٤٠٩]. وفي ١٠ تموز ١٩٥٤ أيدت وزارة الداخلية براءة ذمته من أموال الدولة[٤١٠].

---

٤٠٤ كاركتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، بدون سنة طبع، ص٣٦.

٤٠٥ جريدة اليقظة، العدد ١٩٢٠،في ١٤ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٦ ينظر، النصالكامل لإستقالة سعيد قزاز، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٦٦.

٤٠٧ م.ت.ع، الأضبارة التقاعدية، صورة الإرادة الملكية المرقمة ٤٩١، في ١٤ حزيران ١٩٥٤، بقبول استقالة سعيد قزاز من منصب وزير الداخلية؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٣١، في ١٨ تموز ١٩٥٤.

٤٠٨ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٢٨١٧، في ١٤ حزيران ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية؛ جريدة صدى الأخبار، العدد ٧٣، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب وزارة المالية، ذي العدد ٩٢٨٥، في ٥ تموز ١٩٥٤، إلى مديرية التقاعد العامة.

٤١٠ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٩٧١٦، في ١٠ تموز ١٩٥٤، إلى مديرية الخزينة المركزية.

الفصل الثالث

دوره في وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة

(٣ آب ١٩٥٤–٨ حزيران ١٩٥٧)

* انضمامه الى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة
* القزاز ومراسيم الوزارة
* القزاز والإدارة الداخلية

أ. الانتخابات

ب. نظام نوط الإنقاذ

ج. الأحزاب

د. الصحافة

هـ . البارزانيين

و. قضية الشيخ الخالصي

* دوره في السياسة الخارجية العراقية
* دوره في وزارة السعيد الثالثة عشرة

أ. مؤتمر المحامين العرب

ب. القزاز وحزب المؤتمر الوطني

ج. موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦

* القزاز والعلاقات السياسية العراقية – المصرية
* دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي

انضمامه إلى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة:

بعد قبول إستقالة سعيد قزاز من منصبه الوزاري توجه إلى السليمانية (مسقط رأسه)[٤١١]، تاركاً العمل السياسي الذي واجه من خلاله عبر السنين الأربع المنصرمة مواقف حرجة ومعقدة، كما لاحظنا.

وخلال مدة ابتعاد القزاز عن وزارة الداخلية اجري تغيير إداري في هيكلها، إذ ألحقت بها (مديرية السجون العامة) وذلك في ٢٢ حزيران ١٩٥٤ بعد إن كانت تابعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى هروب ثلاثة من الشيوعيين المسجونين في سجن بعقوبة (مركز لواء ديالى)[٤١٢]، وقد أبدى القزاز فيما بعد رأيه بأفضلية إلحاق هذه المديرية ((بوزارة العدلية باعتبار أن الشخص الموجود في السجن هو محكوم عليه من قبل المحاكم))[٤١٣].

أما على الصعيد السياسي فقد حدثت تطورات اوجبتها ظروف تلك المرحلة الهامة من تاريخ العراق، فقد قدم ارشد العمري استقالة وزارته في ١٧ حزيران ١٩٥٤[٤١٤]، فسعت القوة المهيمنة على السلطة آنذاك إلى إعادة نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة، لاعتقادها بأنه الوحيد القادر على تنفيذ المخططات السياسية لتلك المرحلة[٤١٥]، ويشير السفير البريطاني ج.تروتبيك (J. Trout Beck) في استعراضه لأحداث العراق السياسية لعام ١٩٥٣، إلى نوري السعيد ((بدونه وهو على قمة السلم الإداري سيتدهور الحال))[٤١٦]، هذا فضلاً عن نشاط الحركة الوطنية الذي بدأ يتصاعد وكان ذلك التصاعد يثير انزعاج

---

٤١١ جريدة اليقظة، العدد ١٩٢١، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤١٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٠٧.

٤١٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة عشرة في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، مطبعة الحكومة بغداد، ١٩٥٥، ص٢٤٥.

٤١٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١١٨.

٤١٥ محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩، ص٢١٧.

٤١٦ محمد عبد الحسين الدعمي، "صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام ١٩٥٤"، مجلة آفاق عربية، العدد ٤، بغداد، ١٩٨٩، ص٥١.

ولـي العهـد (عبـد الإلـه)[٤١٧]، ممـا حـدا بـه إلى أن يتوجـه إلى بـاريس تحـت اسـم مسـتعار هـو العقيـد هاشـم ليلتقـي بنـوري السـعيد في ١٢ و١٥ تمـوز ١٩٥٤[٤١٨]، ويكلفـه بتشـكيل الـوزارة الجديـدة، غير إن السـعيد وضـع شـروطاً لـذلك التكليـف، بعـد إن شـعر بـأن كفـة الميـزان قـد مالت إليه، ومـن هـذه الشـروط حـل المجلـس النيـابي تحـت ذريعـة اسـتفتاء الشـعب لمعرفـة رأيه بالسياسة الـتي سـتنتهجها وزارتـه[٤١٩]، وان تطلـق يـده باختيـار وزرائـه[٤٢٠]. وكانـت أولى أهداف السعيد التخلص من التشكيلة التي ضمها المجلس النيابي الأخير[٤٢١].

عـاد نـوري السـعيد إلى بغـداد بعـد الموافقـة علـى شـروطه، وجـرت مـداولات لتأليف الوزارة[٤٢٢]، وتم تعطيل المجلس النيـابي بعـد إن عقـد اجتماعـه الأول والأخير في ٢٦ تموز ١٩٥٤، وفي اليوم التالي صدرت الإرادة الملكيـة بتعطيلـه حتـى نهايـة تشـرين الثاني من العام نفسـه[٤٢٣]، وقبلـت اسـتقالة ارشـد العمـري في ٣ آب ١٩٥٤، أي بعـد أكثـر من ستة أسابيع من تقديم استقالته، وفي اليوم نفسه شكل نوري السعيد وزارته الثانيـة عشـرة. وقـد ضـمت ثمـان حقائـب وزاريـة لحـزب الاتحـاد الدسـتوري (حـزب نـوري السـعيد)، وثمـان حقائـب أخـرى تم إسـنادها إلى العناصـر المسـتقلة المواليـة لنـوري السعيد وكان سعيد قزاز احد الوزراء المستقلين الذي أُسند إليه وزارة الداخليـة، فقطـع راتبـه التقاعـدي اعتبـاراً مـن ٣ آب ١٩٥٤[٤٢٤]، وهـو تـاريخ إسـناد وزارة الداخليـة إليـه ليصبح راتبه (١٥٠) ديناراً[٤٢٥].

---

٤١٧ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٧٥.

٤١٨ مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٨٠.

٤١٩ عبـد الـرزاق الحسـني، المصـدر السـابق، ج٩، ص١٢١-١٢٢. نصرسـالة نـوري السـعيد إلى الملـك فيصـل الثاني في ٣١ تموز ١٩٥٤.

٤٢٠ علي الشرقي، المصدر السابق، ص١٧١.

٤٢١ محكمـة الشـعب، ج٣، بغـداد، ١٩٥٩، ص١١٦١-١١٦٢. رسـالة محمـد فاضـل الجمـالي إلى الملـك فيصـل الثاني في ٢٣ حزيران ١٩٥٤.

٤٢٢ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص,٢٦٧.

٤٢٣ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦٣٧.

٤٢٤ م.ت.ع، الاضـبارة التقاعديـة، كتـاب مديريـة التقاعـد العامـة، ذي العـدد ١١٩٨٤، في ٥ أيلـول ١٩٥٤، إلى مميزية الخزينة المركزية.

٤٢٥ المصدر نفسه، دفتر الخدمة، ص١٢.

ومن الجدير بالذكر إن سعيد قزاز كان خارج العراق حينما تم ضمه للوزارة، فاسند المنصب الوزاري إلى خليل كنه (وكالة) مدة غياب سعيد قزاز عن العراق[٤٢٦]، وقبل التطرق إلى دور سعيد قزاز في هذه الوزارة، نجد من المهم أن ننوه إلى إن السعيد (حسبما نعتقد) قد وقع اختياره على القزاز لإشغال منصب وزير الداخلية بالنظر لتشاطر الرجلين للآراء والتوجهات ذاتها، فمن المعلوم أن سعيد قزاز بدا معجباً بالتجربة الغربية على اثر زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وبدأ يميل إلى التوجه الغربي وبات توجهه ذلك يرضي نوري السعيد وعبد الإله كما أوضحنا ذلك[٤٢٧]، ومنذ ذلك الحين أصبح سعيد قزاز يشارك نوري السعيد مخاوفه من تأثير النشاط الشيوعي في العراق، وتطورت العلاقة بين الرجلين، فكان سعيد قزاز صديقاً لنوري سعيد وموضع ثقته العالية، وهذا دفع بالأخير لان يضع على عاتق سعيد قزاز مسؤوليات ثقيلة بعد أن اعتمد عليه، تقبلها سعيد قزاز أثناء تسلمه منصب وزارة الداخلية[٤٢٨]، حتى اخذ نوري السعيد يكلفه شخصياً بالرد على النواب داخل المجلس عندما توجه بعض الأسئلة إلى رئيس الوزراء[٤٢٩]. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نغفل سبباً مهما من اختياره ذلك المنصب الا وهو التفاني والإخلاص في أداء واجباته خلال المدة السابقة ودوره في درء خطر الفيضان عام ١٩٥٤، والكفاءة العالية التي أبداها في تولي شؤون الوزارة، وقد وصفه السفير البريطاني السير جون تروتبيك الذي غادر العراق أواخر عام ١٩٥٤ في تقريره السنوي على انه ((موظف كفء ظهر من بين الموظفين المدنيين أدار وزارة الداخلية...))[٤٣٠]، فضلاً عن أن السعيد كان من نمط الرجال الذين يؤثرون بمعيتهم، فقد وصف كاركتاكوس سيطرة السعيد على وزرائه بأنها ((عظيمة

---

٤٢٦ جريدة اليقظة، العدد ١٩٦٦، في ٥ آب ١٩٥٤.

٤٢٧ ينظر، الفصل الأول من الدراسة، ص٦٥.

٤٢٨ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨.

٤٢٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة والعشرون، في ٢٥ شباط ١٩٥٤، ص٥٢٩.

٤٣٠ ينظر، التقرير السنوي للسفارة البريطانية المرقم:

F.O., 371/12/640, 1016/1/1956, No. 16, 11/1/1955

نقلاً عن: مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص٢١٦.

ومدهشة تشبه سيطرة المنوم المغناطسي على وسيطه))[٤٣١]. وفي ٢٤ آب ١٩٥٤ عاد سعيد قزاز قادماً من لندن فبيروت إلى بغداد. أي بعد واحد وعشرين يوماً من تشكيل الوزارة، وكان باستقباله عدداً من الوزراء وكبار موظفي الدولة ولفيف من الأصدقاء[٤٣٢].

القزاز ومراسيم الوزارة:

قبل عودة سعيد قزاز إلى العراق، كان نوري السعيد قد انتهج سياسة استفزت المعارضة[٤٣٣]، إذ اقدم على حل المجلس النيابي في اليوم نفسه الذي تم فيه تشكيل الوزارة، وأغلق العديد من الصحف والمجلات المعارضة وحل الأحزاب السياسية، أما ابرز تلك الإجراءات جميعها فهي إصدار سلسلة من المراسيم الملكية التي كانت موجهة ضد المعارضة وبشكل خاص الحركة الشيوعية في العراق.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المراسيم تم الاتفاق عليها بين خليل كنه وزير الداخلية (وكالة) ونوري السعيد، في الوقت الذي كان القزاز خارج العراق، فقد اقترح كنه في برقية مؤرخة في ٦ آب ١٩٥٤ تعديل قانون العقوبات البغدادي ليتسنى معاقبة أنصار السلام باعتبارهم شيوعيين، كما وأتفق مع نوري السعيد في تهيئة عدد من المراسيم تسنها وزارة العدلية لاعتقادهم بان تلك الإجراءات ستساعد على تحقيق الاستقرار في العراق[٤٣٤]. وعلى هذا الأساس تم إصدار هذه المراسيم، ومن المهم أن أتطرق إليها خدمة لإغراض الدراسة.

- المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادية رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، الذي اعتبر ترويج أو تحبيذ أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية – الإباحية – الشيوعية وما يماثلها، والتي ترمي إلى تغير

---

٤٣١ كاركتاكوس، المصدر السابق، ص٤٣.

٤٣٢ جريدة نصير الحق، العدد ١٧٩٩، في ٢٨ آب ١٩٥٤.

٤٣٣ نوري عبد الرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٠، ص٨٨.

٤٣٤ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٠٥-١٠٦.

نظام الحكم جرماً يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام إذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة[٤٣٥]. فأصدرت الوزارة مرسوما يقضي بإضافة الفقرة التالية ((سواءاً كان ذلك مباشرةً أم بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور، تحت ستار أي اسم كان: كأنصار الإسلام، الشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك))[٤٣٦].

- المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤، وهو مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية وأحكامها الذي تضمن إسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، وخول وزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية، فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك. والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده[٤٣٧]. وقد استند هذا المرسوم إلى المادة (١٥) من قانون الجنسية رقم (٢٤) لسنة ١٩٢٤، الذي سمح لوزير الداخلية بإسقاط الجنسية عن العراقي الذي يقبل خدمة ملكية أو عسكرية لدى دولة أجنبية[٤٣٨].
- المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤، الذي صدر في ٢٢ آب ١٩٥٤، وهو مرسوم النقابات العام، وقد جاء في مادته الأولى أن ((لمجلس الوزراء بناءاً على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام والنظام العام أو يسبب إقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الاسس والمبادئ التي أسست من اجلها))[٤٣٩]. واستثنى المرسوم النقابات المؤسسة حسب أحكام قانون نقابات العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦، وذلك لان عبارة (المؤسسة وفق قانونها الخاص) يراد بها النقابات المؤسسة بقانون خاص كنقابة المحامين وغيرها[٤٤٠].

---

٤٣٥ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٦، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٦ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٥٥، في ١٤ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٧ المصدر نفسه.

٤٣٨ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٦، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٩ م.و.د، رقم الملفة ٧٩/١٦، ع/ الامور العدلية والقضائية، م/ مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤، صورة مرسوم النقابات العام.

٤٤٠ المصدر نفسه، كتاب وزارة العدلية، ذي العدد ل ١٧/٩٧، في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤. إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

ظهرت الوزارة السعيدية بوجه سيء أمام القوى المعارضة، كما ازداد نفوذ السعيد وقويت مكانته، وكانت تلك القرارات الصارمة دليل على وجود توتر في البلاد[٤٤١]، ولابد من الإشارة إلى أن سعيد قزاز على الرغم من عدم وجوده داخل العراق حينما صدرت تلك المراسيم، إلا انه كان حريصاً على تطبيقها حينما باشر بمزاولة مهامه الوزارية، وبناءاً على صدور مرسوم إسقاط الجنسية العراقية فقد اصدر القزاز في ١ أيلول ١٩٥٤ بياناً أعلن فيه للراغب في نبذ الشيوعية مراجعة اقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها لتقديم تعهد خطي بنبذ المبدأ، وجاء في البيان:

((تمشياً مع الخطة التي رسمتها الحكومة لها وإذاعتها في البيان الذي ألقاه فخامة رئيس الوزراء يوم تأليف الوزارة الحالية، فقد أصدرت الحكومة مرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، بإسقاط جنسية من حكم علية بجريمة الشيوعية ونحوها من الجرائم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، وحرصاً على فائدة من سبق أن حُكم عليه بإحدى الجرائم وفقاً للذيل المذكور، فان الحكومة راغبة في إفساح المجال له بمنحة فرصة كافية للاحتفاظ بجنسيته وبقاءه مواطناً صالحاً إذا هو اظهر رغبته الأكيدة في نبذ الشيوعية وغيرها من المبادئ التي تتعارض مع نظام الحكم القائم والقوانين السائدة في البلاد وذلك بمراجعته اقرب مركز شرطة في المنطقة التي يقيم فيها وإعطاءه تعهداً خطياً بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه على أن تتم هذه المراجعة خلال شهر واحد، وان كان المشمول بهذا البيان مقيما خارج العراق فعليه مراجعة القنصلية العراقية في المحل الذي يقيم فيه خلال مدة شهرين من تاريخ هذا البيان))[٤٤٢].

كما صرح سعيد قزاز في ٧ أيلول ١٩٥٤، بأن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات لتنفيذ مرسوم إسقاط الجنسية وشدد على تنفيذ هذا المرسوم بكل دقة وأمانة، وانه سيطلب من المحكومين بجرائم الشيوعية سواء انهوا محكومياتهم أم لم

---

٤٤١ ميشيل أيونيدس، فرق... تخسر ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص١٤٢.

٤٤٢ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٥، في ٢ أيلول ١٩٥٤.

ينهوها توقيع التعهد المطلوب وحينئذ يعتبر الموقع عليه من المواطنين الصالحين، وأكد إن الإجراءات القانونية ستتخذ بحق المحكومين الذين يمتنعون عن تقديم التعهد بعد نفاذ المدة المحددة[٤٤٣].

جوبهت تلك الإجراءات باستنكار الأحزاب الوطنية المعارضة، فقد هاجم حزب البعث العربي الاشتراكي الوزارة واتهمها بتعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد[٤٤٤]، وطالب حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال بإسقاط الوزارة التي ضربت الحقوق الطبيعية للإنسان[٤٤٥]، واحتج حزب الأمة الاشتراكي على تلك المراسيم أيضاً[٤٤٦].

سارع بعضهم بإعلان براءته[٤٤٧] من الشيوعية، وصرح سعيد قزاز إن زهاء (٣٠٠) شخص قدموا تعهدات بنبذها[٤٤٨]،كما أسقطت جنسية الآخرين ومنهم عزيز شريف وعدنان الراوي والدكتور صفاء جميل حافظ وكاظم السماوي وكامل قزانجي وتوفيق منير، وكان الأربعة الأولون خارج العراق عند صدور المرسوم[٤٤٩]. أما كامل قزانجي وتوفيق منير فقد نفيا فيما بعد إلى تركيا[٤٥٠]. وعلى اثر تنفيذ إجراءات مرسوم إسقاط الجنسية، تقدم المحامون العراقيون بشكوى ضد الحكومة العراقية إلى سكرتارية الأمم المتحدة محتجين على تلك الأعمال التي قامت بها الحكومة معتبرين التشريعات (المراسيم) الثلاثة على إنها تخالف ميراث الفلسفة القانونية للإنسان[٤٥١]،

---

٤٤٣ جريد الزمان، العدد ٥١٣٠، في ٧ أيلول ١٩٥٤.

٤٤٤ نضال البعث، المصدر السابق، ص٧٢.

٤٤٥ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٠٨-١٠٩.

٤٤٦ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٣٨.

٤٤٧ كانت بعض البراءات تنشر في الصحف المحلية، وتم ملاحظة البعض منها.

٤٤٨ للمزيد من التفاصيل عن تصريح سعيد قزاز، ينظر، جريدة الزمان، العدد ٥١٤٠، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٤٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ج٩، ص١٣٥.

٤٥٠ ينظر شهادة كامل قازانجي، محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٨٢٧.

٤٥١ م.و.د، رقم الملفة ٥٤/٦١، م/ السياسة الخارجية، ع/ الشكوى المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة بخصوصمعاملة الحكومة العراقية للعناصر الشيوعية، كتاب الممثلية العراقية الدائمة =لدى الأمم المتحدة- نيويورك (سري ومستعجل)، ذي العدد ٢٩٠/٦/٨، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، إلى وزارة الخارجية (بغداد)، مع صورة الشكوى المقدمة في ٢٠ أيلول ١٩٥٤ وباللغتين العربية والانكليزية.

غير إن الحكومة العراقية كانت عازمة عل تنفيذ قراراتها فعقدت اتفاقية مع الحكومة التركية بشان المسقطة عنهم الجنسية ليتم تسليمهم إليها ثم إبعادهم بعد ذلك عن طريق الحدود التركية– البلغارية[٤٥٢].

على الرغم من الاعتراضات الشديدة وحملة الاستنكار التي شنتها المعارضة ضد تلك المراسيم، استمرت الحكومة على ذات النهج باستكمال سياستها، فاستصدرت عدداً من المراسيم الأخرى، وهي:

- مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، في ٢٢ أيلول ١٩٥٤، حددت فيه شروط تأسيس الجمعيات وطرق إنشائها وحلها والأسباب الموجبة لهذا المرسوم[٤٥٣].
- مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤، خول فيه وزير الداخلية إلغاء إجازات المجلات والصحف كافة سياسية كانت أم غير سياسية، والحصول على امتيازات جديدة يجري تزكية طالبها سلفا[٤٥٤].
- مرسوم تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤، الصادر في ١٢تشرين الأول/١٩٥٤، والذي خول وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع وإعطاء الموظف الإداري حق تفريق المظاهرات إذا أخلت بالأمن والنظام العام أو رددت هتافات ضد النظام أو يحملون لافتات معادية لنظام الحكم[٤٥٥].

وقد دافع سيعد قزاز عن تلك المراسيم في مجلس النواب، إذا أوضح في الجلسة السادسة والثلاثين، إن مرسوم إسقاط الجنسية ليس فيه مخالفة للقانون الأساسي وإن أحكامه مستنده إلى قانون العقوبات البغدادي وقانون الجنسية وقانون الإقامة، كما عدَّ المرسوم حماية للوطن من الذين يضعون مصلحة دولة أجنبية على مصلحة دولتهم، وأكد أن المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار[٤٥٦]. وسبق إن عقب داخل المجلس

---

٤٥٢ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة العراقية في طهران، جريدة كيهان الإيرانية، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٤، ٣٨، ص٦٧.

٤٥٣ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٦٧، في ٢٢ أيلول ١٩٥٤؛ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٣، في ٢٤ أيلول ١٩٥٤.

٤٥٤ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٨٠، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٤.

٤٥٥ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص١٣٧.

٤٥٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع اعتيادي لسنة ١٩٥٤–١٩٥٥، الجلسة السادسة والثلاثين في ١٥ أيار ١٩٥٥، ص٦٩٣.

على عبارة (وما شاكل ذلك) في المرسوم فأوضح ((أن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعا لإفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوءها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل... وتخفي وراءها الدعوة إلى الشيوعية))[٤٥٧]. وصرح سعيد قزاز بشمول قانون إسقاط الجنسية الشيوعيين والصهاينة وحملة المبادئ الهدامة[٤٥٨].

وعلى الرغم من ازدياد المعرضة اتخذت الحكومة إجراءات مشددة إزاءها، فأسقطت الجنسية عن عشرة من الشيوعيين وقد سبق للمحاكم إن أدانت البعض منهم لاعتناقهم الشيوعية[٤٥٩]. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥ صدر بيان رسمي عن مديرية الدعاية العامة يؤكد قرار مجلس الوزراء في ٣ تشرين الأول ١٩٥٥، بإسقاط الجنسية عن كل من: توفيق منير وأكرم حسين محمد وبهاء الدين الشيخ نوري وجاسم حمودي الزبيدي وزكي خيري وكامل قزانجي وصادق جعفر الفلاحي وكامل صالح السامرائي ومحمد عبد اللطيف محمد وعلي الشيخ حسين الساعدي، وذلك استناداً إلى المادة الأولى من مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤[٤٦٠].

ويمكن القول أن تلك الإجراءات وازدياد مطاردة الشرطة المتلاحقة لعناصر الحزب الشيوعي قد أضعفته مما يجعل الوضع في غير صالحه في العامين ١٩٥٤ – ١٩٥٥[٤٦١]، إذ كانت إجراءات سعيد قزاز منسجمة تمام مع ما يطمح إليه نوري السعيد، نظراً للموقف التضامني الذي اتخذه القزاز إلى جانب السعيد في محاربة الشيوعية وإتباع أساليب الشدة ضدها والتي كان القزاز يقصد من خلال تنفيذها بدقة القضاء على العناصر الشيوعية[٤٦٢].

---

٤٥٧ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع اعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة السادسة في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص٧٤.

٤٥٨ جريدة الزمان، العدد ٥٢٢٩، في ٣ كانون الثاني ١٩٥٥.

٤٥٩ جريدة اليقظة، العدد ٢٣١٦، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥.

٤٦٠ للمزيد من التفاصيل عن البيان، ينظر، جريدة الزمان، العدد ٥٤٦١، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص١٧٧.

٤٦١ حنا بطاطو، العراق – الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، ١٩٩٢، ص٣٤٧، ٣٥٢.

٤٦٢ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

وتتضارب الآراء حول مواقف سعيد قزاز الشخصية من العناصر الشيوعية، فيلقي البعض منهم باللائمة عليه بوصفه من الذين يتحملون جزءاً من أخطاء تلك المرحلة فيذكر علي الشيخ حسين الساعدي[٤٦٣]، إن الحكومة اشتطت في إسقاط الجنسية عن المواطنين الذين ذاقت ذرعاً بمعارضهم لسياسة الأحلاف الاستعمارية، فأسقطت الجنسية عني ولم أكن محكوماً حينها بالمادة الخاصة بالشيوعيين، وقد بلغت بذلك وأنا بداخل السجن لكوني لم أنبذ الشيوعية. ويضيف الساعدي، استدعاني سعيد قزاز إلى مكتبة، وبعد أن استفسر عن وضعي الخاص اخبرني بان مجلس الوزراء أعاد النظر بقراره السابق وأعادَ الجنسية العراقية إلي، وطلب مني أن أغير من توجهاتي، وعند خروجي من مكتبهُ طلب إلى بعض رجال الأمن أن لا يعترضوا طريقي بعد مشاهدته لهم وهم يطلبون مني تقديم تعهد بالمحافظة على الأمن، فيستطرد الساعدي فيصف القزاز بأنه واحد من (تكنوقراط) النظام الذين خدموا بشكل مبدع وبعيداً عن دماثة خلقه فانه يمثل الرمز الأكمل لدموية النظام الإقطاعي الكولونيالي البائد في العراق[٤٦٤].

ويرى آخرون إن سعيد قزاز لم يكن متعصباً ضد العناصر الشيوعية التي لم يكن لها دور فعال في تلك الفترة أو عندما تثبت حسن نيتها، فيذكر أحمد زرنك بأنه على الرغم من كره سعيد قزاز للشيوعية، إلا إنه كان مهذباً مع العناصر المرتبطة بها، ويعلل ذلك لحسن أخلاقه وتعامله الطيب، ويشير زرنك إلى حسن عثمان وهو شيوعي ممنوع من السفر بأنه لجأ إلى القزاز ليطلب منه السماح له بالسفر إلى خارج العراق، فطلب سعيد قزاز على اثر مقابلته له من بهجة العطية (مدير التحقيقات الجنائية)

---

٤٦٣ علي الشيخ حسين الساعدي: ولد في خانقين التابعة للواء ديالى في ٢ أيار ١٩٣٥، تخرج من الإعدادية سنة ١٩٥٦، تعرض للاعتقال عدة مرات، حكم عليه بالإعدام ثم برأت ذمته في ٣١ آب ١٩٥٥، أسقطت عنه الجنسية العراقية في تشرين الأول ١٩٥٥، أعيدت إليه بقرار من ديوان التفسير القانوني (التابع إلى وزارة العدلية)، نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من بولونيا عام ١٩٦٦، عاد إلى الوطن سنة ١٩٦٧. عمل عضو هيئة تدريسية في جامعة البصرة حتى عام ١٩٧٧، متقاعد حالياً. مقابله معه في ٥ أيار ١٩٩٩.

٤٦٤ مقابلة مع علي الشيخ حسين الساعدي، في ١٩ أيار ١٩٩٩.

الإسراع في إتباع الطرق القانونية للسماح له بالسفر وأثبتت التحقيقات حسن نية حسن عثمان فتم السماح له بالسفر[٤٦٥].

القزاز والإدارة الداخلية:

أ- الانتخابات:

استكمل القزاز ما بدأه كنه في التهيئة للانتخابات النيابية، فقد سبق وأن حدد خليل كنه يوم ١٢ أيلول ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات في أنحاء العراق كافة[٤٦٦]، وذلك لضمان الأكثرية المؤيدة للإجراءات المزمع تنفيذها والتخلص من المعارضة. ونظرا للإجراءات التعسفية التي اتبعتها الحكومة في سياستها الداخلية، فقد قاطعت بعض الأحزاب الوطنية الانتخابات الجديدة[٤٦٧]، واشترك في هذه الانتخابات حزب الاستقلال وبعض أعضاء حزب الجبهة الشعبية بعد انشقاقه وتجميد أعماله[٤٦٨].

تنافس في الانتخابات الجديدة (٣٧) مرشحا للحصول على (٢٢) مقعداً نيابياً في أربعة ألوية فقط هي بغداد، البصرة، الدليم، السليمانية، أما الألوية الأخرى فقد فاز مرشحوها بالتزكية وكان القزاز من بين الوزراء الذين خاضوا المعركة الانتخابية عن مركز السليمانية، متنافساً مع علي كمال وإبراهيم احمد[٤٦٩]. وكان الوضع غير مستقر في لواء السليمانية فحدث إضراب عام في ١٣ أيلول ١٩٥٤ احتجاجاً على سير الانتخابات في اللواء، وتجدد الإضراب يوم ١٦ أيلول مما أدى إلى تدخل قوات الأمن لمنع المظاهرات ووقع عدد من القتلى والجرحى من الجانبين[٤٧٠]، وتم إلقاء القبض على ستة من المتظاهرين سيقوا إلى المحاكم بعد استتباب الوضع العام[٤٧١].

انتهت الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة كالعادة، إذ كانت الوزارة عازمة منذ البداية على إبعاد أي معارضة حقيقية عن المجلس النيابي ففاز بالتزكية (١٢١)

---

٤٦٥ مقابلة مع احمد زرنك، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٤٦٦ جريدة اليقظة، العدد ١٩٧٢، ١٧ آب ١٩٥٤.

٤٦٧ هناء العمري، "حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار"، مجلة آفاق عربية، العدد ٨، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٤-٤٥.

٤٦٨ جريدة الزمان، العدد ٥١١٦، في ٢٢ آب ١٩٥٤.

٤٦٩ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٣، في ١٢ أيلول ١٩٥٤.

٤٧٠ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٩٧٧، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٧١ جريدة الحوادث، العدد ٣٥٠٤، في ٢١ أيلول ١٩٥٤.

نائبا من أصل (١٣٥) مقعداً، أما الباقون ففازوا بالانتخابات وكان منهم (١٢) مستقلاً و(٢) من حزب الاستقلال، فاستقال محمد مهدي كبة من النيابة، أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من الحزب مفضلا النيابة[٤٧٢]. وكان سعيد قزاز ممن فاز عن السليمانية في المجلس[٤٧٣].

ب- نظام نوط الإنقاذ[٤٧٤]:

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ صدر نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤[(٤٧٥)]، وفي ٢٧ حزيران ١٩٥٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) الخاصة بمنح نوط الإنقاذ للمساهمين في مكافحة الفيضان الأخير من العراقيين والأجانب[٤٧٦]. وتولت وزارة الداخلية القيام بالإعداد لمنح هذا النوط لمستحقيه من المساهمين[٤٧٧]، وقد اعترض سعيد قزاز على صيغة منح النوط بعد الاطلاع على القوائم التي تضمنت أسماء المساهمين في مكافحة الفيضان لخلوها من أسماء الآهلين الذين كانوا جنباً إلى جنب مع قوات الجيش وأفراد الشرطة التي تم منحها هذا النوط[٤٧٨]. وقد استفسرت وزارة الداخلية عن سبب ذلك الاستثناء مؤكدة إن مساهمة المواطنين ((لا تقل عن مساهمة الموظفين، حيث إنهم بذلوا جهود جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع))[٤٧٩]. ومما يدل على التزام القزاز بتطبيق القانون أزداد عدد الطلبات

---

٤٧٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٤٦.

٤٧٣ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٤، في ١٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٧٤ للمزيد من التفاصيل عن أوصاف نوط الإنقاذ، ينظر، كمال السامرائي، حديث الثمانين سيرة وذكريات، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦، ص٢٣٦.

٤٧٥ احمد فوزي، المصدر السابق، ص١٩١.

٤٧٦ د.و.ك، ملفات وزارة الداخلية، ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣، شارة الفيضان، نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢)، في ٢٧ حزيران ١٩٥٥، و١١٧، ص١٩٨.

٤٧٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١١٠٢٠، في ٢١ تموز ١٨٥٥، إلى كافة المتصرفيات والمديريات التابعة للوزارة، بناءا على كتاب وزارة الدفاع المرقم ذي العدد د/٢١٣٥/١/٤٧، في ١٨ تموز ١٩٥٥، و١١٧، ص١٩٨.

٤٧٨ المصدر نفسه، كتاب مديرية الشرطة العامة، ذي العدد ٧٢٤٨، في ٢٧ شباط ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية، و٦٢، ص٧٠.

٤٧٩ د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣، شارة الفيضان، نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤، كتاب وزارة الداخلية (بدون رقم وتاريخ)، و٥٦، ص٦٤.

الموجهة إليه شخصياً ومن بعض الذين ساهموا في مكافحة الفيضان دون أن تدرج أسمائهم ضمن تلك القوائم، راجين فيها شمولهم في ذلك النوط[٤٨٠]. ليعمل بعدها القزاز على درج أسماء المستحقين[٤٨١]. لينال كل صاحب حق حقه.

ج- الأحزاب:

ضمن سياسة وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، هيأ السعيد الأجواء لتقويض دور الأحزاب المعارضة والتمهيد لإلغاء الحياة الديمقراطية، فعمد إلى حل حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يرأسه[٤٨٢]. وتم إبطال إجازة الحزب الوطني الديمقراطي بدعوى (ثبوت علاقة اليهود القوية به)[٤٨٣]، وعطلت إجازة جريدة الحزب (صوت الأهالي) وسيق مديرها المحامي (عباس حسن جمعة) إلى المحاكمة بدعوى قذف الرئيس التركي جلال بايار. ثم أفرج عنه لعدم ثبوت الأدلة ضده[٤٨٤]، وفي ٢ أيلول ١٩٥٤ اصدر مجلس الوزراء أمراً بتعطيل جريدة الحزب (صوت الأهالي) لمدة سنة كاملة، بعد الاستماع إلى إيضاحات وزير الداخلية بحجة استمرارها في نشر معلومات فيها خطر على الأمن العام[٤٨٥]. وأكد سعيد قزاز بان الحزب الوطني الديمقراطي يقوم ببث الفوضى بين الناس ويدعوهم للقيام بأعمال مخلة بالأمن والاستقرار ومقاومة الحكومة، ثم أشار إلى إن ما تنشره جريدة صوت الأهالي من بيانات وأراء وكتب ورسائل دليل واضح على صحة زعمه[٤٨٦]. كما وافق سعيد قزاز على إعادة (مطبعة

---

٤٨٠ المصدر نفسه، عريضة المفتش الإحصائي بوزارة المعارف (رشيد شلبي) في ٤ شباط ١٩٥٦، إلى وزير الداخلية سعيد قزاز، و٦٦، ص٧٥.

٤٨١ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٢٧١٨في ٢٤ شباط ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع، و٦٥، ص٧٤.

٤٨٢ جريدة الحوادث، العدد ٣٤٦٥، في ٤ آب ١٩٥٤.

٤٨٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص١٧٣.

٤٨٤ م.و.د، رقم الملفة ٦٦/٥٣، ع/جريدة صوت الأهالي، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ٢٠٧٨٣، في ١٤ تموز ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٤٨٥ المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء، ذي العدد ٤٢١٧، في ٢ أيلول ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٤٨٦ جريدة صدى الأخبار، العدد ١٣٩، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

الأهـالي) إلى كامـل الجـادرجي باعتبارهـا ملكـاً خاصـاً لـه ولـيس للحـزب الـذي حلتـه الحكومة[487].

حاول أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحصول على إجازة جديدة لإعادة تشـكيل حـزبهم، فتقـدموا إلى وزيـر الداخليـة (سـعيد قـزان) بطلـب في ٧ تشـرين الأول ١٩٥٤ لهذا الغرض، إلا إن طلبهم رد على اعتبار إن أسباب حل الحزب ما زالت قائمة، وحين لجا قادة الحزب إلى تمييز قرار وزير الداخلية لدى مجلس الوزراء أيد المجلس قرار رد الطلب[488].

وخلال تلك المدة استطاعت الوزارة التأثير على الأحزاب السياسية من خلال بعض المناورات التي قام بها رئيس الوزراء وكان من بين تلك الأحزاب حزب الجبهة الشعبية الـذي كـان يرأسـه القطـب المعـارض محمـد رضـا الشـبيبي الـذي قـام بـدوره بتعطيـل نشـاط الحـزب السياسـي[489]. وكـذلك انشـق حـزب الأمـة الاشـتراكي علـى نفسه[490].

إلحاقـاً بالمرسـوم المـرقم (١٩) لسـنة ١٩٥٤ الخـاص بتأسـيس الجمعيـات وطـرق إنشاءها وحلها، اصدر سعيد قزاز بياناً صباح يوم الثلاثاء ٢٨ أيلول ١٩٥٤، أشار فيه إلى إلغاء جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي المجازة في إنحاء العراق كافة، وأشار في بيانه إلى إن الراغبين من القائمين بشؤون تلك الجمعيات والنوادي إذا ما أرادوا في الاستمرار في تحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها مؤسساتهم فعليهم تقديم طلبات جديدة إلى وزارة الداخلية، وكان القرار قد شمل النوادي والجمعيات كافة بما فيها الجمعيات والنوادي المجازة من قبل وزارة الداخلية والـتي لم يـرد ذكرهـا[491]. وكـان القـزاز قـد عهـد الى السـيد (كامـل أمـين) ملاحـظ الحـدود بـإدارة الشـعبة الـتي تم فتحهـا مـن قبـل الـوزارة في يـوم ٢٥ أيلـول ١٩٥٤، لتنظـيم

---

٤٨٧ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٩، في ١٩ أيلول ١٩٥٤.

٤٨٨ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٩٠؛ عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣.

٤٨٩ جريدة الزمان، العدد ٥١١٦، في ٢٢ آب ١٩٥٤.

٤٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٢٦.

٤٩١ للمزيد من التفاصيل، ينظر، نصبيان سعيد قزاز، جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٧، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

وتنسيق طلبات تأسيس الجمعيات والنوادي، وان الوزارة قد نظمت استمارات خاصة لذلك الغرض على أن يترك للوزارة أمر تقرير إجابة الطلب أو عدمه[٤٩٢]. وكانت هناك أكثر من (٤٥٨) جمعية ونادي يشملها الإلغاء في (١٤) لواءً[٤٩٣]، فأغلقت (٢٢٤) جمعية ونادي في (١٣) لواءاً، ما عدا (٢٤٦) جمعية ونادي في لواء بغداد[٤٩٤].

واستمراراً للمواجهة بين الحكومة والحزب الشيوعي، فقد أعلنت عناصره في سجن الموقف ببغداد إضراباً، احتجاجاً على الأعمال (الاستفزازية) ضد السجناء وعوائلهم أثناء الزيارات[٤٩٥]، وعلق مدير السجون العام (طاهر محمد الزبيدي) مفنداً إضراب الشيوعيين بكتاب رفعه إلى سعيد قزاز أشار فيه إلى أن المضربين كانوا من حملة الأفكار الهدامة، ولم يكن هناك أي منع للزيارات النظامية ولم يقع أي اعتداء عليهم، وأكد إن هذه العناصر كانت تطالب بمطالب لا تتفق مع القانون ونظام السجون شأنها شأن المساجين الشيوعيين الموجودين في سجن نقرة السلمان[٤٩٦] وبعقوبة[٤٩٧] وبعد انتهاء الإضراب في ٢٣ نيسان ١٩٥٥[٤٩٨]، اصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً في أواخر نيسان ندد فيه بالتصرفات اللاإنسانية تجاه السجناء، واصفاً (الزبيدي) بالجزار، وإختتم الحزب بيانه بعبارة تهكمية

---

٤٩٢ جريدة الزمان، العدد٥١٤٦، في ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٣ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٨، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٤ جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٨، في ٣٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٥ م.و.د، رقم الملفة ٣/٤٨/١٥ قسم، ع/السجون، م/ العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين، صورة عريضة ذوي السجناء، بدون رقم وتاريخ، الى ديوان مجلس الوزراء.

٤٩٦ يقع سجن نقرة السلمان في جنوب العراق (غرب مدينة السماوة)، كان في الأصل قلعة عسكرية شيدت بعد الحرب العالمية الأولى لردع هجمات العناصر المتسللة من الأراضي السعودية، ولمكافحة التهريب.اتخذ سجنا للشيوعيين والصهاينة بعد عام ١٩٤٨، قررت وزارة الداخلية إلغائه في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتسليم البناية إلى مديرية البادية الجنوبية، وتوزيع السجناء على السجون الأخرى. نفذ قرار الإلغاء في ٧ أيار ١٩٥٧، تم إعادة فتحة في عهد عبد الكريم قاسم بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٩، ثم الغي بعد قيام ثورة ١٧–٣٠ تموز ١٩٦٨. م.و.د، رقم المفلة ٥/٤٥/١٥ قسم، ع/السجون، م/ السجون في نقرة السلمان، كتاب وزارة الداخلية السري، ذي العدد ١٣٦٠ في ٧ أيار ١٩٥٧، وكتاب مديرية السجون العامة، ذي العدد ن/٣٠/٤٤/في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٩.

٤٩٧ م.و.د رقم الملفة ١٥/ ٣/٤٨ قسم، ع/السجون، م/ العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين، كتاب مديرية السجون العامة (السري)، ذي العدد س/٣٨٧/٣٠/٢، في ١٤ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٤٩٨ المصدر نفسه، كتاب مديرية السجون العامة (السري والمستعجل)، ذي العدد ٤٢٠، في ٢٥ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

شديدة اللهجة ((الموت للخونة، العصابة المتآمرة على حرية الوطن، عصابة نوري السعيد– فيصل))[499].

وخلال الأشهر الأخيرة من وزارة السعيد الثانية عشرة قدم جماعة حزب التحرير[500]، طلباً إلى سعيد قزاز (وزير الداخلية) في ٩ تشرين الأول ١٩٥٥، للسماح لهم بمزاولة العمل العلني وأرفق مع الطلب منهاج الحزب الذي يدعو إلى استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية، وبعد دراسة ذلك الطلب رفضت الوزارة إجازة الحزب في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥، مشيرة إلى أن فكرته ذات روح ثورية انقلابية وقد سبق لمؤسسيه أن قاموا بأعمال من شانها بث روح التفرقة بين صفوف الشعب، فاستنكرت الهيئة المؤسسة رفض طلبها وهاجمت في بيان لها أعمال الحكومة التي أدت إلى تعطيل الحياة الحزبية واستمر الحزب بمزاولة نشاطه بصورة سرية مقتصراً على الخطب في الجوامع حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[501].

د– الصحافة:

خول المرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ وزير الداخلية صلاحية إلغاء إجازات الصحف والمجلات كافة ومنح امتيازاتها مجدداً ضمن إطار نهج الحكومة، وبذلك أصبح سعيد قزاز مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن تلك الإجراءات، وتنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات[502]، اصدر سعيد قزاز بياناً عن وزارة الداخلية في١٢ كانون الأول ١٩٥٤، ألغى بموجبه الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، على أن يحصل أصحابها على امتيازات جديدة بعد تقديم طلباتهم إلى وزارة الداخلية، وأجاز القزاز

---

٤٩٩ المصدر نفسه، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول إضراب السجناء السياسيين في سجن بغداد.

٥٠٠ وهم كل من إبراهيم مكي الواعظ، حسين احمد الحاج صالح، عبد الله احمد سامي الدبوني، عبد العزيز عبد اللطيف البدري، عبد الغني محمد الحاج حسين، خالد أمين الخضار ومحمد هادي عبد الله.

٥٠١ للمزيد من التفاصيل عن حزب التحرير، ينظر، عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٠٠–٢٠١؛ جعفر عباس حمدي، التطورات والاتجاهات...، ص٢٣٤–٢٣٥.

٥٠٢ نصت المادة (٤١) من مرسوم المطبوعات على أن ((تلغى إجازات الصحف والمجلات كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة١٩٣٣، وتعديله رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤. بعد مضي (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ نفاذ *(نفاد)* هذا المرسوم، ويشمل الإلغاء إجازات الصحف والمجلات المعطلة والمتوقفة عن النشر لأي سبب كان)). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص,١٣٧

سبع صحف في بغداد بينها جريدة واحدة باللغة الانكليزية[٥٠٣]. وهذا لا يعني إن حملة إغلاق الصحف وتعطيلها قد بدأت بعد هذا التاريخ، ففي ١٤ آب ١٩٥٤ قررت وزارة الداخلية إلغاء امتياز خمس عشرة جريدة ومجلة تصدر في بغداد بين أدبية وسياسية. كما قرر مجلس الوزراء في ٢٩ آب من العام نفسه تعطيل ثماني عشرة جريدة سياسية لمدة سنة[٥٠٤]، وفي ٤ أيلول ١٩٥٤ تقدمت مديرية شرطة لواء بغداد بطلب يحث المسؤولين في وزارة الداخلية على اتخاذ إجراءات مشددة تجاه جريدة (صوت الأهالي) المعطلة، (لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي) والعاملين فيها، بعد إن انتشر في الأسواق المحلية (الملحق الأدبي)[٥٠٥]، العائد للجريدة مؤرخا بتاريخ (١ أيلول ١٩٥٤)، مدعية بان مقالاته تحمل أفكاراً ومبادئ شيوعية ويسارية[٥٠٦]، إلا أن وزير الداخلية (سعيد قزاز) أشار بكتاب بعث به إلى متصرفية لواء بغداد إلى إن صدور الملحق المذكور جاء قبل التبليغ بالتعطيل ولأجله ((فلا داعي لاتخاذ إجراء ما))[٥٠٧]، وفي ٢٣ أيلول ١٩٥٤ تم تعطيل تسع عشرة جريدة لمدة سنة واحدة[٥٠٨].

وقد كان سعيد قزاز عنيفاً وحازماً في رده أمام مجلس النواب حول استفسارات تتعلق بموضوع إلغاء امتيازات الصحف، فقد أكد أن الحكومة فكرت بإصلاح وضع الصحافة وتوجيهها بعد أن ((كان عدد الصحف في بغداد (١٩٤) صحيفة كان يصدر منها (٣٦) صحيفة وكل شخص كان يطالع الصحف في ذلك الوقت يرى اتجاهات مختلفة لإفساد الجيل وإفساد الطلاب والاشتراك في الحركات السياسية وترك مدارسهم، واتجاه آخر هو أن الأشخاص الذين اعتبروا الصحافة للارتزاق ولم يضعوا حدا لإطماعهم ومآربهم...))[٥٠٩]، ودافع عن موقف الحكومة باتخاذها مثل هذا الإجراء، مشبهاً الصحافة

---

٥٠٣ الصحف هي: الزمان، الحوادث، الشعب، الحرية، اليقظة، الأخبار، العراق تايمز (باللغة الانكليزية). جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات...، ص١١٢.

٥٠٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٦٨.

٥٠٥ استطعت الحصول على نسخة من هذا الملحق. (الباحث)

٥٠٦ م.و.د، رقم الملفة ٦٦/٥٣، ع/جريدة صوت الأهالي، بلا موضوع، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد، ذي العدد ٢٢٥١، في ٤ أيلول ١٩٥٤، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٠٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ق.س/٢٧٨٥، في ٧ أيلول ١٩٥٤، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٠٨ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ١٦٨.

٥٠٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشرة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٢٤٧-٢٤٨.

المعارضة بـ(الصحافة الصفراء) التي سمحت لنفسها أن تبث بين طلاب المدارس روح الإرهاب والتهديد والتفرقة فأفسدت الجيل [٥١٠].

وحين عادت الصحف المجازة إلى الصدور ادعت مديرية التحقيقات الجنائية أن بعض الصحف (الشعب، الأخبار)، أخذت تنشر أخباراً عن مداهمة رجال الأمن لأوكار الشيوعيين وان بعض الناشرين لهذه الأخبار هم من الشيوعيين أمثال زكي عبد الرحمن السعدون المحرر في جريدة الشعب والمحرر منير رزوق والمحامي المترجم عطا الشيخلي العاملين في جريدة الأخبار، وذكر التقرير إن الغرض من ذلك قد يكون تنبيه العناصر الشيوعية لتحتاط لنفسها وبذلك يكون مثل نشر تلك الأخبار حجر عثرة أمام التحقيق وسبيلاً لإفلات المجرمين [٥١١]، مما حدا بمديرية الشرطة العامة إلى تقديم اقتراح إلى سعيد قزاز تؤكد فيه ضرورة تنسيب ضابطاً للاستعلامات في مقر هذه الدائرة ليكون وسيطاً بين وحدات الشرطة (المركز) وبين مخابري الصحف لتزويدهم بمعلومات عن الجرائم [٥١٢]. وقبل البت في الموضوع إتصل سعيد قزاز بمدير الرقابة مدحت الجادر للتحقيق بالموضوع بصورة مباشرة فتداول مدير الرقابة مع ممثلي الصحف المحلية بخصوص ذلك الموضوع، ورفع مطالعة بالأمر إلى سعيد قزاز في ٢٥ أيلول ١٩٥٥، أكد فيها إن ممثلي الصحف يأخذون أخبار الجرائم من مراكز الشرطة وأقوال الناس وكلا المصدرين لا يزودان الصحف بأخبار دقيقة، ولهذا ترد الأخبار مشحونة بالأخطاء والمبالغات، وأكد رغبة ممثلي الصحف بوجود ضابط للاستعلامات قادراً على إسداء المعلومات عن تلك الجرائم وأشار إلى ضرورة أن يكون ذلك الضابط على درجة من الثقافة الأدبية والقانونية وان يكون هناك ضباط استعلامات يرجع إليهم الصحفيون في المساء أيضاً وليس في أوقات الدوام فقط [٥١٣]، ووجه سعيد قزاز بشان تعيين ضابط شرطة خاص بالاستعلامات شريطة عدم التفريط

---

٥١٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤–١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشرة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٢٦١.

٥١١ م.و.د، رقم الملفة ١٤٦/٥٣، ع/الصحف والمجلات، م/ جريدة الشعب كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (السري)، ذي العدد ٨٤٨٨، في ٤ أيلول ١٩٥٥، إلى مديرية الشرطة العامة

٥١٢ م.و.د، رقم المفة ٢٠٩/٥٣، ع/الجرائد والمطابع، م/ نشر أنباء الجرائم في الصحف، كتاب مديرية الشرطة العامة(السري)، ذي العدد ٥١٨٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٥١٣ المصدر نفسه، تقرير مدحت الجادر في ٢٥ أيلول ١٩٥٥ إلى سعيد قزاز (وزير الداخلية).

ببعض عناصر الشرطة الكفوءة وعدم المساس بـ((الملاك الموجود أو طلب مبالغ إضافية على إعتمادات ميزانية المديرية لهذا الغرض))[٥١٤].

وأجاب وجيه يونس مدير الشرطة العام في ٢٦ أيلول ١٩٥٤، بأنه سيتم تنسيب ضابط حقوقي للقيام بالمهمة دون تكليف الميزانية بأي إضافة كانت[٥١٥]. إن تمت الموافقة على هذا الإجراء سمح سعيد قزاز باتخاذ الإجراءات القانونية بحق محرري الصحف الذين يستمرون بنشر أخبار تتضمن معلومات عن أوكار الشيوعيين[٥١٦] وفق المادتين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤[٥١٧]، الذي استمر العمل به حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

هـ- البارزانيون:

سبق للحكومة العراقية إن أبعدت عددا من البارزانيين إلى مدينة البصرة وصادرت أملاكهم بسبب الحركات العسكرية التي وقعت عام ١٩٤٥، وقد اعد سعيد قزاز في عام ١٩٥٤ مشروع قانون يقضي بإعادة أملاك البارزانيين المصادرة، فحظي بموافقة مجلس الوزراء، وأشار سعيد قزاز إلى أن المحكمة العسكرية سبق لها وان قضت بأحكام مختلفة ضد جماعة البارزانيين عام ١٩٤٥، وتمت مصادرة أملاكهم، وبعد سنوات رأفت الحكومة بحالهم فأعفتهم مما تبقى لهم من مدة محكوميتهم[٥١٨].

استقر عدد من البارزانيين المنفين مع عوائلهم في مدينة البصرة منذ عام ١٩٤٧ وبعد مرور تسعة سنوات تقدموا بطلب إلى سعيد قزاز يرجون فيه نقلهم إلى

---

٥١٤ المصدر نفسه، هامش سعيد قزاز على أصل تقرير (مدير الرقابة) مدحت الجادر.

٥١٥ المصدر نفسه، كتاب (وجيه يونس) مدير الشرطة العام، العدد/ بلا، في ٢٦ أيلول ١٩٥٥، إلى سعيد قزاز وزير الداخلية.

٥١٦ م.و.د، رقم الملفة ١٤٦/٥٣، ع/ الصحف والمجلات، م/جريدة الشعب كتاب وزارة الداخلية ذي العدد ق.س/٣٤٤٧، في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥١٧ م.و.د.، رقم الملفة ٢٠٩/٥٣،ع/ الجرائد والمطابع، م/ نشر أنباء الجرائم في الصحف، نصوصالمادتين ٢٢ و٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤.

٥١٨ جريدة الزمان، العدد ٥١٦٣، في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٤.

بغداد مدعين بان مناخ المدينة قد اثر فيهم (أثراً سيئاً) وان أمراضاً فتاكة بدأت تنتاب أطفالهم[٥١٩]، وقد وافق سعيد قزاز على طلبهم بعد الاطلاع عليه[٥٢٠].

و- قضية الشيخ الخالصي:

في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين السلطة الحاكمة والشيوعيين، حصلت خلافات بين الشيخ محمد الخالصي[٥٢١] من جهة وبعض المجتهدين من جهة أخرى لأسباب فقهية، وقد حرص سعيد قزاز على أن لا يستغل الشيوعيين هذه الخلافات للإخلال بالأمن العام، خاصة وان هذه الخلافات قد تزامنت مع أربعينية الحسين (عليه السلام) خلال شهر أيلول عام ١٩٥٥، والتي من شعائرها انطلاق مواكب العزاء من المشهد الكاظمي في بغداد إلى مدينة كربلاء، وتشير مديرية التحقيقات الجنائية إلى انه مع اقتراب موعد يوم الزيارة أخذت ((بعض الأوساط الكاظمية تتنبأ بوقوع اعتداء على جماعة المومـا إليه ﴿الخالصي﴾ إذا حاول السفر إلى كربلاء))، وتضيف مديرية التحقيقات الجنائية في التقرير ذاته، إن الخالصي وجماعته قد علموا بالأمر وأوجسوا خيفة من الزيارة[٥٢٢].

وكانت التحوطات الأمنية من قبل متصرف لواء كربلاء (حسين السعد) الذي طلب من ناحيته تعزيز إمكانياته في توطيد الأمن والمحافظة على سلامة الزوار للمراقد المقدسة[٥٢٣]، فلجا القزاز الى تجهيز المتصرفية بثلاث سيارات مسلحة مع ثلاث سرايا من القوة السيارة وإيصالها إلى اللواء قبل يوم من موعد الزيارة. كما اتخذ قراراً جريئاً ليتفادى فيه وقوع ما يعكر الأمن فقد أمر متصرف لواء بغداد بعدم السماح

---

٥١٩ م.و.د، رقم الملفة ٦/١٦/٥٥ قسم، ع/المهاجرة، م/ إبعاد عوائل الشيوخ البارزانيين، صورة عريضة عدد من البارزانيين إلى وزير الداخلية، المرفقة بكتاب متصرفية لواء البصرة ذي العدد ٧/٥/٥٥٢، في ٢٥ نيسان ١٩٥٦، إلى مديرية شرطة لواء البصرة.

٥٢٠ المصدر نفسه هامش وزير الداخلية (سعيد قزاز) على صورة الطلب المؤرخ في ٢٥ نيسان ١٩٥٦.

٥٢١ هو الشيخ محمد الخالصي ابن المجتهد الأكبر مهدي الخالصي، من أكثر علماء العشرينات السياسيين حيوية. للمزيد من التفاصيل، ينظر، حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني، ص٣٨١.

٥٢٢ م.و.د، رقم الملفة ١٧/كربلاء/٣/(١)، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية، ذي العدد ٩٠٦٢، في ١٩ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٥٢٣ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء كربلاء (السري)، ذي العدد س/ ٣٨٢، في ١٩ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

لمواكب أهالي الكاظمية بالذهاب إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين، سواء كان منظمو المواكب من جماعة الخالصي أم الخالصي نفسه أم خصومه[٥٢٤]. ونتيجة لتلك الإجراءات والتحوطات مرت تلك المناسبة الدينية بسلام دون وقوع حوادث تخل بالأمن العام[٥٢٥].

دوره في السياسة الخارجية العراقية:

فضلاً عن اعتماد نوري السعيد على سعيد قزاز بإدارة الشؤون الداخلية فانه أيضاً كان يعتمد عليه في الأمور التي تتعلق بعلاقات العراق الخارجية، وذلك للخبرة المتراكمة التي اكتسبها خلال خدمته الطويلة في السلك الوظيفي، فضلاً عن جديته وكفاءته العالية وإلمامه باللغة الانكليزية، ولما كان القزاز قد اكتسب خبرة طويلة في قضية الحدود مع إيران خلال مسؤولياته الإدارية فقد كلفه نوري السعيد بالاتصال بالمسؤولين الإيرانيين لإيجاد حلول مناسبة لمشاكل الحدود[٥٢٦].

كان نوري السعيد يرمي من خلال إجراء مباحثات مع الجانب الإيراني إلى حسم قضايا قديمة معلقة تخص الحدود بين البلدين وفض الأمور المتعلقة بالمخافر الحدودية بين الطرفين ومشاكل المياه والتجاوزات على الحدود، مما لا يأتلف والقوانين الدولية[٥٢٧].

وكانت إيران طيلة المدة الماضية تحاول التحلل من التزاماتها القانونية بما يحقق مصالحها[٥٢٨]، كما كثرت النشاطات الشيوعية المعادية لكلا النظامين على

---

٥٢٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/٣١٦٤، في ٢٢ أيلول ١٩٥٥، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٢٥ المصدر نفسه، برقية متصرفية لواء كربلاء، بالعدد ٦٠٣٢، التاريخ غير واضح، إلى وزارة الداخلية.

٥٢٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤–١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشر في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٢٥٥–٢٦٣.

٥٢٧ م.و.د، رقم الملفة ١٤/٦/٦١، ع/العلاقات السياسية بين العراق وإيران، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (شعبة المخابرات السرية)، ذي العدد س/٨٠٦ في ٢٥ نيسان ١٩٣٣، إلى وزارة الخارجية.

٥٢٨ خالد العزي، أضواء على التطور، ص٦٨.

الحدود المشتركة[٥٢٩]. وظهرت محاولات إيرانية خلال عام ١٩٥٤ لإقامة صلات مع إسرائيل[٥٣٠].

وتشير الوثائق إلى أن الحكومة الإيرانية عن طريق وزير خارجيتها، أبلغت السفير العراقي في طهران (عبد الأمير الازري) بأنها ستعيد النظر في علاقاتها السياسية مع العراق وستتحالف مع إسرائيل وإنها ستلجأ إلى قطع المياه عن الأراضي العراقية المتاخمة لإيران، ((والقيام بأعمال أخرى مضرة بالعراق))[٥٣١]. وحول توتر العلاقات بين العراق وإيران خلال تلك المرحلة اتهمت صحيفة (مردرون) الإيرانية، الملحق العسكري الإيراني في (بغداد) بأنه كان وراء هذا التوتر كونه من مؤيدي سياسة مصدق[٥٣٢]، إن كل ما تقدم دفع بالحكومة العراقية إلى السعي لتخفيف حدة ذلك التوتر، فإختارة سعيد قزاز ليمثل العراق في مفاوضات تهدف إلى تحسين العلاقات وحسم القضايا المعلقة بين الجانبين.

صدرت الإرادة الملكية في ٢٨ أيلول ١٩٥٤ بإسناد منصب وزارة الداخلية (وكالة) إلى وزير المعارف خليل كنه مدة غياب سعيد قزاز عن العراق[٥٣٣]، فغادر القزاز بغداد قاصداً طهران صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٩ أيلول ١٩٥٤[٥٣٤]، على رأس وفد ضم عدد من المسؤولين في الحكومة العراقية كان من بينهم بهجة العطية، مدير التحقيقات الجنائية، بعد أن خولت وزارة الخارجية سعيد قزاز البحث في القضايا التي تم التذاكر بها مع المسؤولين

---

٥٢٩ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص٩٣-٩٤.

٥٣٠ م.و.د، رقم الملفة ١٠/٧٥/٦/٦١ قسم ع/ السياسة الخارجية مع إيران، بلا موضوع، كتاب وزارة الخارجية (الدائرة السياسية) الشعبة الشرقية (السري)، ذي العدد ش/١٢٣١٢/٤/٤٨/٤٨، في ٣٠ أيار ١٩٥٤، إلى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٥٣١ م.و.د، رقم الملفة ١٤/٦/٦١، ع/ العلاقات السياسية بين العراق وإيران، بلا موضوع، صورة برقية السفير العراقي في طهران (عبد الأمير الازري) بدون عدد وتاريخ، إلى وزير خارجية المملكة العراقية.

٥٣٢ م.و.د، رقم الملفة ١٠/٧٥/٦/٦١ قسم ع/ السياسة الخارجية مع إيران، بلا موضوع، كتاب السفارة العراقية في طهران، ذي العدد س/٦٤٣، في ٢٩ أيلول ١٩٥٣، إلى وزارة الخارجية العراقية، (احتوى على تعريب ما جاء في جريدة مردروز الإيرانية) العدد ٢، في ٢٦ أيلول ١٩٥٣.

٥٣٣ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٨١، في ١١ تشرين الأول ١٩٥٤، الإرادة الملكية المرقمة (٨٤٣) في ٢٨ أيلول ١٩٥٤.

٥٣٤ جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٨، في ٣٠ أيلول ١٩٥٤.

الإيرانيين، ومن بينها قضايا الحدود وتردد العشائر بين البلدين وقضايا مياه مندلي وزرباطية[٥٣٥].

جرت محادثات بين الجانبين العراقي والإيراني حول تلك القضايا، فضلاً عن تدارس اتفاقية عام ١٩٣٧ بين الجانبين ومناقشة رسوم السمات للزوار، التي خفضت إلى ربع دينار بعد إن كانت ديناراً واحداً. كما تضمنت تسهيلات أخرى، وتم عقد اتفاقية خاصة بالطلبة الدارسين في كلا البلدين، وأشار سعيد قزاز في حديث صحفي نشر بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤ إلى انه لن يتطرق إلى المواثيق الدفاعية والمسائل العسكرية معرباً عن عدم أحقيته بالتدخل في هذه الأمور[٥٣٦].

وكان للمحادثات التي أجراها القزاز في طهران والتي التقى خلالها بشاه إيران محمد رضا بهلوي، تأثير محسوس على تسوية الخلافات بين الدولتين وعلى توطيد الصلات بين الطرفين وتم الاتفاق على مكافحة الشيوعية[٥٣٧]، وتبودلت المعلومات عن العناصر الشيوعية النشطة بين البلدين، وزود سعيد قزاز بمعلومات وافية عنها بعد أن أثبتت الوثائق التي تم العثور عليها لدى الرئيس الأول (قراكوزلو) رئيس فرع حزب تودة في مناطق النفط جنوب إيران التعاون الوثيق بين الشيوعيين الإيرانيين والكويتيين والعراقيين[٥٣٨]. وحول موضوع مكافحة الشيوعية صرح سعيد قزاز لجريدة (خواندنيها) الإيرانية ((إن التفاهم بين العراق وإيران بشان مكافحة الشيوعية كان موجودا منذ القدم وكنا نتعاون معاً في هذا الباب عن كثب، إلا انه قد جرت محادثات في أسلوب المكافحة))[٥٣٩].

ومما تجدر الإشارة إليه إن اتفاقاً تم من خلال تلك المباحثات على مد ونصب أسلاك شائكة في بعض المناطق على الحدود الإيرانية وتم إرسال وفدين إلى المناطق الحدودية لتسوية القضايا المعلقة وعقد الاتفاقيات الخاصة بين الطرفين[٥٤٠]، وأكد وزير

---

٥٣٥ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٨، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

٥٣٦ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، ترجمة قصاصات الصحف الإيرانية، جريدة خواندبنها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و٢٦، ص٤٨.

٥٣٧ المصدر نفسه، جريدة (ستارة) الإيرانية، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤، وجريدة (هفتكي) الإيرانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣١، ص٥٧.

٥٣٨ المصدر نفسه، مجلة (طهران مصور) الايرانية الاسبوعية في ٨ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٣٢، ٥٩.

٥٣٩ المصدر نفسه، جريدة خواندنيها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و ٢٦، ص٤٨.

٥٤٠ المصدر نفسه، جريد خواندنيها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و ٢٦، ص٤٨.

خارجية إيران (عبد الله انتظام) ضرورة صدور بلاغ يتضمن قضيتين مهمتين، الأولى تتعلق بشؤون الحدود التي لها مساس بالعشائر الساكنة قرب حدود الدولتين والثانية تخص التعاون بشان مكافحة المخلين بالنظام العام[٥٤١].

عاد سعيد قزاز إلى بغداد يوم الأربعاء الموافق ٦ تشرين الأول ١٩٥٤، بعد أن أنهى محادثاته بنجاح[٥٤٢] وقد استقبله عند وصوله إلى بغداد وكيل رئيس الوزراء وعدد آخر من الوزراء، وشارك أعضاء السفارة الإيرانية باستقباله، وقدم سعيد قزاز تقريره المفصل عن محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين إلى مجلس الوزراء[٥٤٣]. وأشارت صحيفة (بيكار زندكي) الإيرانية إلى أن القزاز قد ضمن تقريره إلى مجلس الوزراء، المحادثات التي أجرها في إيران بشان التعاون بين العراق وإيران للتنكيل بالشيوعيين[٥٤٤]. وحول تلك الزيارة صرح سعيد قزاز إلى صحيفة الزمان العراقية أن روح التفاهم قد سادت جميع المحادثات التي دارت بينه وبين المسؤولين الإيرانيين في زيارته الأخيرة[٥٤٥].

عدّت زيارة سعيد قزاز من الزيارات الناجحة خلال تلك الحقبة، وقد رحب مجلس النواب العراقي بالجهود الساعية لتعزيز الروابط بين البلدين[٥٤٦]. وأثبتت الحكومة العراقية حسن نيتها اتجاه إيران، حتى إن السفير الإيراني في بغداد (حسين قدسي نخعي)، أشاد بالجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في تسوية الخلافات بين البلدين من خلال التسهيلات المقدمة إلى الزوار الإيرانيين والمساعدات التي يبديها الموظفون العراقيون للسفارة الإيرانية في بغداد وتشكيل لجان بشان المحادثات الخاصة بالخلافات على الحدود لوضع الحلول المناسبة، كما أكد السفير إن انضمام

---

٥٤١ المصدر نفسه، جريدة فرمان الإيرانية، في ٦ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٢، ص٥٦.

٥٤٢ جريدة اليقظة، العدد ٢٠١٤، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤؛ جريدة الزمان، ٥١٥٥، العدد في ٨ تشرين الاول ١٩٥٤.

٥٤٣ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، ترجمة قصاصات الصحف الإيرانية، جريدة كيهان الإيرانية، في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٢ ص,٥٨

٥٤٤ المصدر نفسه، جريدة (بيكار زندكي) الإيرانية، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٤ و٥٢، ص٩٥.

٥٤٥ جريدة الزمان، العدد ٥١٦٣، في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٤.

٥٤٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشر في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص٢٦٣.

إيـران إلى ميثـاق بغـداد[٥٤٧] لـه وقـع حسـن للغايـة ((وان انضـمام إيـران إلى هـذا الميثـاق سيؤدي إلى اتساع نطاق نفوذ إيران الثقافي والأدبي في هذه الأقطار الأمر الـذي سـيؤدي بالنتيجة إلى تعزيز حسن التفاهم بين الشعوب المتجاورة))[٥٤٨].

وعلى الرغم من كل تلك النجاحات التي تحققت خلال زيارة القزاز إلى إيـران، إلا انه وجه المسؤولين باستمرار مراقبة الحـدود مع إيـران، وخـصصـت سيارة مسـلحة تقوم بالتجوال في بعض المنـاطق الحـدوديـة الجنوبيـة مـن العـراق للحيلولـة دون تسـرب العناصر غير المرغوب فيها، كما وان الزوارق النهرية قائمة بالمهمة نفسها[٥٤٩].

وحرصاً من سعيد قزاز على إبـداء حسـن نيـة الحكومـة العراقيـة اتجـاه الجـارة إيران، كان يقابل أية مبادرة حسنة منها بعمل يسـاعد علـى إحـلال التفـاهم والاسـتقرار الـداخلي، فاصـدر في ٢٢ شـباط ١٩٥٦، بيانـاً أكـد فيـه التـزام العـراق بمبـدأ المقابلـة بالمثل بعد أن وافقت السلطات الإيرانية على السماح لسلطاتها الإدارية بقبـول مـا يـرد إليها من القنصليات العراقية في إيران من أوراق قضائية عن المحاكم العراقية وإرسـالها إلى الجهات القضائية الإيرانية للتبليغ، وكان بيان سعيد قزاز مستنداً إلى موافقـة وزارة العدلية العراقية في ١٣ شباط ١٩٥٦[٥٥٠].

---

٥٤٧ أعلنت نصوصالميثاق في ٢٦ شباط ١٩٥٥، في كل من بغداد وأنقرة، وانضمت إليه بريطانيا في ٥ نيسان ١٩٥٥ ثـم تبعتها الباكستان في ٢٣ أيلـول ١٩٥٥ وإيـران في ٣ تشـرين الثـاني مـن العـام نفسـه، وأصـبحت الولايات المتحدة مرتبطة كمراقب لبعض لجان الميثـاق، غير أن بعض الـدول العربيـة كمصـر وسـورية أبدتا معارضة له، عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ج٩، ص٢١٥.

٥٤٨ م.و.د، رقـم الملفـة ١٤/٦/٦١، ع/ العلاقـات السياسـية بـين العـراق وإيـران، م/بـلا موضـوع، كتـاب وزارة الخارجيـة (السـري)، ذي العـدد ٣٣٨٢٢/٦/٧٤١/٧٤١، في ٥ كـانون الأول ١٩٥٥، والـذي يحتـوي علـى صـورة كتـاب السـفارة العراقيـة في طهـران ذي العـدد ٧٥٣/١/١/٧ في ١٢ تشـرين الثـاني ١٩٥٥، المتضـمن تصـريحات (حسـين قدسـي نخعي) السفير الإيراني في بغداد لمراسلي جريدتي (اطلاعات و كيهان) الإيرانيتين.

٥٤٩ م.و.د، رقم الملفة ٢١/٤/أي ١٣، ع/المخافر العراقية الواقعة في لـواء البصـرة، بـلا موضـوع، كتـاب مديريـة الشرطة العامة، ذي العدد ٦٤٧٠ في ١٩ كانون الأول ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٥٥٠ بيـان وزيـر الداخليـة سـعيد قـزاز، ذي العـدد ٣١٢ في ٢٢ شـبـاط ١٩٥٦، فـؤاد الـراوي، المصـدر السـابق، ص٢٦٨.

ويمكن القول بان مشاكل الحدود مع إيران قد أخذت مجالاً في الفعاليات السياسية العراقية، فكان سعيد قزاز احد السياسيين العراقيين القلائل في التاريخ المعاصر ممن ساهم بشكل مباشر في تذليل بعض تلك المشاكل والعمل على تصفية الأجواء بين البلدين خدمة للصالح العام، وتجنبا لما قد يحصل من ملابسات لا تخدم المنطقة والقضايا العربية والتي كانت إيران تسعى لإثارتها بين الحين والأخر.

ومن الإسهامات الأخرى لسعيد قزاز على الصعيد الخارجي، ترؤسه وفداً رسميا إلى تركيا، للتداول مع المسؤولين الترك في شؤون تنفيذ البروتوكول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بين العراق وتركيا سنة ١٩٤٦، وكان سعيد قزاز قد غادر إلى أنقرة في ١١ آب ١٩٥٥، على رأس وفد رسمي ضم عدداً من المسؤولين العراقيين من بينهم مدير التحقيقات الجنائية بهجة العطية، وقد اسند منصب وزارة الداخلية إلى وزير المواصلات والأشغال العامة صائب صالح الجبوري، مدة غياب سعيد قزاز خارج العراق[٥٥١]. وعلق سعيد قزاز على هذه الزيارة بقوله سبق للحكومة العراقية إن عقدت مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ((ومما تنص عليه المادة السادسة منها عقد اتفاق بين الحكومتين بشأن التعاون المتقابل في أمور الأمن، وان المادة العاشرة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة تنص على اتفاق الطرفين في تبادل المعلومات والأنباء الخاصة بالدعايات المضرة والمبادئ الهدامة الممنوعة وفقاً لقوانين البلدين...))[٥٥٢]. كما صرح القزاز في أنقرة لمراسل جريدة (ترجمان) التركية التي تصدر في استانبول عن بعض لأعمال التي قام بها والتي تخص تنفيذ البروتوكول المتعلق بمعاهدة الصداقة لعام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا، وأشار إلى تبادل المعلومات بين البلدين عن المبادئ الهدامة والممنوعة، مؤكداً انه سيغادر انقره إلى استانبول ومنها إلى العاصمة الفنلندية (هلسنكي) مع بعثة قوامها (١٢) شخصاً للاشتراك في

---

٥٥١ جريدة الزمان، العدد ٥٤٠٧ في ٩ آب ١٩٥٥.

٥٥٢ المصدر نفسه.

مؤتمر وحدة البرلمانات الدولية[٥٥٣]، الذي رأسه وزير المعارف خليل كنه واستعرض الوفد في ذلك الاجتماع سياسة العراق من نواحي متعددة منها موقف العراق اتجاه المشاكل العربية والعالمية، والوضع العربي (الإسرائيلي) والاتفاقية العراقية التركية[٥٥٤]. عاد بعدها سعيد قزاز إلى بغداد ظهر يوم الأحد الموافق ٥ أيلول ١٩٥٥، بعد إن اشترك في المؤتمر البرلماني المنعقد في العاصمة الفنلندية هلسنكي مع بعض أعضاء الوفد البرلماني العراقي[٥٥٥].

وفي حزيران عام ١٩٥٧ شارك سعيد قزاز في اجتماعات (ميثاق بغداد) المنعقدة في العاصمة الباكستانية (كراتشي) ضمن الوفد الذي ترأسه نوري السعيد وضم فضلاً عن سعيد قزاز كل من فاضل الجمالي وتوفيق السويدي وبرهان الدين باش أعيان، وأسندت وزارة الداخلية (وكالة) إلى صالح الجبوري وزير المواصلات والأشغال مدة غياب سعيد قزاز عن العراق[٥٥٦]. وكان ابرز نتائج تلك الاجتماعات حصول العراق على (٥٠) طائرة من طائرات الحلف البالغة (١٥٠) طائرة، ووزع الباقي على باكستان وإيران وتركيا[٥٥٧].

وقد عاد الوفد إلى بغداد في ٦ حزيران ١٩٥٧[٥٥٨]. وأشارت صحيفة الزمان إلى ورود دعوه إلى سعيد قزاز من الحكومة الهولندية لزيارة هولندا للوقوف على المشاريع الإنشائية والتنظيمات الإدارية فيها، وكان من المنتظر أن يقوم سعيد قزاز بالزيارة خلال شهر تموز عام ١٩٥٧[٥٥٩]. إلا أن استقالة الوزراء في ١٩ حزيران ١٩٥٧ حالت دون ذلك.

---

٥٥٣ المصدر نفسه.

٥٥٤ للمزيد من التفاصيل، ينظر، خطاب خليل كنه في مؤتمر هلسنكي، جريدة الأخبار، العدد ٤١٣٦، في ٢ أيلول ١٩٥٥.

٥٥٥ جريدة الزمان، العدد ٥٤٣٠، في ٦ أيلول ١٩٥٥.

٥٥٦ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٠٨-٣٠٩.

٥٥٧ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص٦٧؛ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٠٩.

٥٥٨ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٦٧.

٥٥٩ جريدة الزمان، العدد ٥٩٦٤، في ١٠ حزيران ١٩٥٧.

دوره في وزارة السعيد الثالثة عشر:

في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، قدم نوري السعيد استقالته، فعهد إليه الملك بإعادة تأليفها[٥٦٠]، فألفها في اليوم ذاته بعد إجراء تعديلات طفيفة على هيئتها[٥٦١]، وقد احتفظ القزاز بوزارة الداخلية.

استمر القزاز في التزامه بتطبيق القانون باقتناع تام ولا نجد تغييراً يذكر في نهجه، ويشير الدكتور كمال السامرائي إلى أن اتجاهه هذا يتجسد من خلال احترامه للقانون والنظام، وان قرارات نوري السعيد في تلك المرحلة تمثل رأي الحكومة، وعليه فان القزاز كان مقتنعا بتلك القرارات ويرى ضرورة إتباعها واحترامها لأنها في صالح البلد (حسب اعتقاده)، واعتبر أية معارضة لهذه القوانين والقرارات مخالفة تستحق العقوبة[٥٦٢]. ولم تتوقف الدوائر الأمنية الداخلية عن تقديم المقترحات والتحقيقات إلى المراجع المختصة بشان العناصر الشيوعية ومتابعتها بالشكل الذي يعيق عملها[٥٦٣].

أ- مؤتمر المحامين العرب:

كان الثالث من آذار عام ١٩٥٦ موعداً لانعقاد مؤتمر المحامين العرب الثاني في القاهرة، وقد رغب عدد من المحامين العراقيين في الاشتراك في هذا المؤتمر، وترافق مع هذا الموعد تأزم واضح في العلاقات العراقية- المصرية، فرفضت الحكومة العراقية سفر لفيف منهم إلى القاهرة، وبناءً على هذا الإجراء أصدرت نقابة المحامين العراقيين بياناً إلى الشعب العراقي في ٢٣ شباط ١٩٥٦، بينت فيه قرار اللجنة الإدارية لنقابة

---

٥٦٠ جريدة البلاد، العدد ٤٥٢٣، في ١٨ كانون الأول ١٩٥٥.

٥٦١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٦؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص٢٨٦.

٥٦٢ مقابلة مع كمال السامرائي، في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.

٥٦٣ م.و.د، رقم الملفة٩/بغداد/٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (الشعبة الخاصة) ذي العدد ١٢٣٦٠، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

المحامين بعدم الاشتراك في المؤتمر لمنع الحكومة سفر عدد كبير من المحامين[564] كما ابلغ نقيب المحامين العراقيين (حسين جميل) نقابة المحامين في القاهرة بعدم الاشتراك لمنع الحكومة العراقية عدد من المحامين من السفر، وكان بعضهم أعضاء في مجلس النقابة ومحاضرين في المؤتمر[565].

تلقت نقابة المحامين العراقيين برقية من نقابة محامي مصر تسجل فيها لمحامي العراق موقفهم العربي هذا وتأسف لحرمانهم من الاشتراك في المؤتمر[566]. ومما تجدر الإشارة إليه إن سكرتارية المكتب الدائم للمؤتمر في القاهرة رفضت مشاركة النواب المحامين العراقيين[567]، الذين رغبوا بالمشاركة في المؤتمر مشيرة إلى أنها لا تقبل ((اتصالاً عن غير طريق نقابة المحامين في العراق))[568]، مما أحرج الحكومة العراقية، وعلى اثر هذا أدلى القزاز بتصريح بيّن فيه الأسباب التي أدت إلى اتخاذ مجلس الوزراء في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٣ قراراً بعدم السماح للمحكومين بجرائم الشيوعية والذين تتوفر ضدهم الأدلة لدى دوائر الأمن من السفر إلى الخارج، إلا لغرض الدراسة والمعالجة الطبية، وأضاف إن الدوائر المختصة ((امتنعت بناءاً على الأسباب المذكورة آنفاً منح جوازات السفر أو تجديدها لتسعة عشر محامياً من مجموع المحامين في العراق البالغ عددهم حوالي الـ(١٠٠٠)، وقد توافر لدى دوائر الأمن عنهم معلومات لا تشجع على السماح لهم بمغادرة العراق حذراً من أن يزاولوا نشاطاً يضر بمصلحة البلاد))[569].

اعترض نائب البصرة (حسن عبد الرحمن) على بيان سعيد قزاز مؤكداً إن المنع الذي حصل لبعض أعضاء الهيئة الإدارية لنقابة المحامين في العراق مخالفة

---

٥٦٤ جريدة الزمان، العدد ٥٥٧٥، في ٢٤ شباط ١٩٥٦؛ محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٩٥.

٥٦٥ كتاب المؤتمر الثاني للمحامين العرب، مطبعة حجازي، مصر، ١٩٥٦، ص٣٥.

٥٦٦ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٩.

٥٦٧ وهم كل من عبد الكريم كنه، محمود بابان، شاكر ماهر، إبراهيم الحمداني، علا الدين الوسواسي ومحمد مهدي الوهاب.

٥٦٨ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٩.

٥٦٩ انظر، نصالبيان الذي أدلى به سعيد القزاز، جريدة الزمان، العدد ٥٥٧٩، في ٢٨ شباط ١٩٥٦.

صـريحة لأحكـام القـانون الأساسـي، وان مـن الممكـن معاقبـة العراقـي الـذي يرتكـب جريمـة خـارج العـراق بنـاءاً علـى التعـديل الأخـير لقـانون العقوبـات، وأكـد إن النقابـة تقدمت بمذكرة إلى وزارة العدل بتاريخ العاشـر مـن آذار ١٩٥٦ حاولـت فيهـا إزالـة سـوء التفـاهم بينهـا وبـين وزارة الداخليـة، إلا إن الـدوائر الأمنيـة لم تـرد علـى ذلـك[٥٧٠]، وردا على هـذا التعليـق أجـاب القـزاز إن ((العمـل الـذي قامـت بـه الحكومـة كـان منطقيـاً تمـام الانطباق مع القوانين المرعية وانـه لا يخـالف أحكـام الدسـتور، ولـو كـان معـالي النـائب المحترم يمارس السلطة وهو مسؤول في الحكم لما تـردد في قبـول اتخـاذ الحكومـة لتلـك الإجراءات))[٥٧١]، واكتفى المؤرخ العراقي المعـروف عبـد الـرزاق الحسـني بـالتعليق علـى هذه الحادثة بقولـه إن ((السياسـة لعبـت دوراً رئيسـياً لخلـق الأسـباب الـتي تحـول دون اجتمـاع محـامي العـراق بـإخوانهم المحـامين العـرب خشـية افتضـاح مـا يجـري في العراق))[٥٧٢].

ب- القزاز وحزب المؤتمر الوطني:

بعـد إن خلـت السـاحة مـن الأحـزاب السياسـية علـى اثـر صـدور مرسـوم الجمعيـات رقـم (١٩) لسـنة ١٩٥٤، جـرت الاتصـالات بـين أعضـاء الحـزبين المـنحلين (الـوطني الـديمقراطي والاسـتقلال) لتـأليف أول حـزب سياسـي بموجـب مرسـوم الجمعيـات وباسـم (حـزب المـؤتمر الـوطني) وذلـك في ١٦ حزيـران ١٩٥٦[٥٧٣]، تمهيـداً لتكوين الجبهة الوطنية[٥٧٤]. ومن منهاج هـذا الحـزب السـعي إلى تحريـر الأقطـار العربيـة المناضـلة في سـبيل اسـتقلالها، وتطـوير الجامعـة العربيـة علـى أُسـس تلـبي مصـالح العـرب، والعمـل علـى إيجـاد وضـع سياسـي يضـمن تطبيـق أحكـام القـانون الأساسـي،

---

٥٧٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة والأربعين في ٢٣ أيار ١٩٥٦، ص٧١٧.

٥٧١ المصدر نفسه، ص٧١٧.

٥٧٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص١١.

٥٧٣ جريدة الأخبار، العددان ٤٣٧٦ و٤٣٧٧ في ١٦و١٧ حزيران ١٩٥٦.

٥٧٤ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦٤٥.

وأبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي والعمل على تعزيز التعاون بين المواطنين باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعدّ العرب والكرد شركاء في هذا الوطن[٥٧٥].

قام فائق السامرائي وحسين جميل في ١٦ حزيران ١٩٥٦ بتقديم طلب الهيئة المؤسسة للحزب إلى وزير الداخلية سعيد قزاز فأحاله بدوره إلى الجهات المختصة للتحقيق عن طالبي التأسيس، وبعد مداولات أجرتها الجهات المختصة أجابت في ٧ تموز ١٩٥٦ بان المصلحة العامة تتطلب رد الطلب وعدم الموافقة على إنشاء هذا الحزب والذي سبق لأعضائه أن خرجوا عن الأهداف المقررة. كما إن أسباب حل كلا الحزبين المؤتلفين في حزب (المؤتمر الوطني) هذا لا تزال قائمة، وقدمت الجهات المختصة كشفاً تفصيلياً بالمعلومات الخاصة بمقدمي الطلب إلى سعيد قزاز[٥٧٦].

بعث سعيد قزاز بعد إن وردته هذه المعلومات كتاباً إلى طالبي تأسيس الحزب متضمنا رفض الطلب وعدم السماح بإجازة الحزب[٥٧٧]، مؤكداً فيه أن منهاج الحزب بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله، مشيراً إلى أن في المادة الخامسة من منهاجهُ اتهام ضمني للسلطات القائمة بعدم تطبيق القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد، فضلا عن إن المادة السادسة منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم[٥٧٨]، وكرر سعيد قزاز ما سبق إن أشار إليه في الكتاب المرسل إلى طالبي التأسيس خلال مؤتمر صحفي عقده في ديوان وزارة الداخلية، حضره مدير التوجيه العام (خليل إبراهيم) ومندوبو الصحف المحلية ومراسلو وكالات الأنباء، موضحاً الأسباب التي دعت الحكومة إلى سحب إجازة الحزب الوطني

٥٧٥ للمزيد من التفاصيل عن منهاج الحزب، ينظر، جريدة الحرية، العدد ٦١٠، في ١٧ حزيران ١٩٥٦؛ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٦٤٦-٦٤٧؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص٤٣٤. (وردت كذلك كلمة شركاء في الدستور المؤقت الذي أعلن بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان ورودها خطأ واضح، إذ إن من حق الشريك أن ينهي الشراكة، وواقع الحال ليس كذلك بين العرب والكرد في العراق).

٥٧٦ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٩٢؛ إبراهيم الجبوري، المصدر السابق، ص٢٧٣.

٥٧٧ ينظر، نصكتاب سعيد قزاز، ذي العدد ١٠٨٤٥، في ٩ تموز ١٩٥٦. محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص٤٣٥.

٥٧٨ جريدة الشعب، العدد ٣٥٦٥، في ١٠ تموز ١٩٥٦؛ جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٨، في ١٠ تموز ١٩٥٦.

الديمقراطي في٢ أيلول ١٩٥٤، وأكد أن الوزارة استناداً إلى قانون الجمعيات الجديدة قد أجازت (٣٢٦) جمعية في مختلف انحاء القطر وهذا دليل على إن الحكومة تسعى لتشجيع كل نشاط جماعي لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة، ولكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام الذين يريدون استغلال هذا النشاط لإغراضهم. وأشار إلى بعض مواد منهاج الحزب التي كانت من أسباب رفض الطلب، وأضاف إلى أن جميع المخلصين يحرصون على تجنيب العراق عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التي عانى من نتائجها المؤلمة سنين طويلة، وأن تنصرف الجهود إلى مواصلة هذه الحركة الإنشائية القائمة الآن في البلاد، ومن أجل الأهداف التي تفرضها المصلحة العامة[٥٧٩].

لم يقتنع طالبو تأسيس الحزب بصحة الرأي الذي أبداه سعيد قزاز، فقدموا طلباً تمييزياً إلى مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦[٥٨٠]. شككوا فيه بأقوال سعيد قزاز، وأوضحوا إن مصلحة العراق لا تكون عن طريق الأحلاف الاستعمارية التي أدت إلى عزل العراق عن الأقطار العربية[٥٨١]، كما ناقشت اللائحة التمييزية بصورة مسهبة قرار وزير الداخلية، وتطرقت إلى السياستين الداخلية والخارجية[٥٨٢]، وبعدها أدرك أصحاب الطلب بان مجلس الوزراء سيؤيد قرار سعيد قزاز فتشبثوا بمختلف الوسائل لتأخير عرض الطلب على مجلس الوزراء ونجحوا في هذا العمل مما مكن أقطاب الحزبين من استعمال اسم الحزب في نشاطاتهم السياسية اللاحقة[٥٨٣].

ج- موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦:

بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، دخل الشعب العربي وعلى امتداد قومي واسع في مواجهة وطنية مع الاستعمار، متضامناً مع الشعب العربي في مصر، وفي ٦ آب ١٩٥٦ اصدر رئيس الوزراء (نوري السعيد) بياناً أشار فيه إلى خطورة إسرائيل على

٥٧٩ جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٨، في ١٠ تموز ١٩٥٦؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص٤٣٦؛ فاضل حسين، المصدر، ص٣٦٩.

٥٨٠ للمزيد من التفاصيل عن لائحة تمييز قرار وزير الداخلية، ينظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ج١٠، ص٣٣-٣٦.

٥٨١ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص.١٩٣

٥٨٢ جريدة الشعب، العدد ٣٥٧١، في ١٧ تموز ١٩٥٦.

٥٨٣ فاضل حسين، المصدر السابق، ص٣٧٤.

العرب مؤكدا إن التأميم حق من حقوق الدول، وان الحكومة العراقية إلى جانب مصر فيما يضمن كرامتها[٥٨٤]، إلا إن المعارضة لم تطمئن الى نيات نوري السعيد في هذا البيان، فدعت الأحزاب الوطنية والمنظمات المهنية إلى الإضراب العام يوم ١٦ آب من العام نفسه للإعراب عن تأييد مصر ومواجهة المخططات التي كانت تعد في مؤتمر لندن[٥٨٥]، فاضطربت بغداد ومناطق مختلفة من أنحاء القطر كالموصل والرمادي والحلة[٥٨٦]، وكان لحزب البعث العربي الاشتراكي دور فعال في قيادة انتفاضة الشعب انتصاراً لمصر، وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقلت بعض قادة الحركة الوطنية[٥٨٧].

واستعداداً لمواجهة المد الثوري قامت الحكومة بعد عودة نوري السعيد من لندن في أوائل آب ١٩٥٦، بوضع خطة للجيش العراقي مماثلة لخطة امن بغداد التي أسهم سعيد قزاز في إعدادها نهاية عام ١٩٥٣[٥٨٨]. ويشير الدكتور مؤيد الونداوي إلى إن بريطانيا أصبحت مطمئنة على الوضع الداخلي في العراق والذي يمكن السيطرة عليه، بعد أن تسلمت تأكيدات من سعيد قزاز بهذا الشأن، والذي اخذ يحث بريطانيا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد مصر، لان نجاح عملية التأميم ستؤدي في المستقبل إلى زوال النظام السياسي في العراق، فضلاً عن زوال النفوذ البريطاني ذاته من منطقة الشرق الأوسط[٥٨٩]. غير إن الإجراءات المشددة لم تقلل من شدة الإضراب الذي عبر عن الروح القومية التضامنية مع الشعب العربي.

---

٥٨٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ج١٠، ص٩٥، لم يكن ذلك البيان سوى ذراً للرماد في العيون، فان نوري السعيد كان يرى ضرورة إفشال قرار التأميم وأيد دعوة بريطانيا لضرب عبد الناصر. للمزيد من التفاصيل، ينظر، علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية – البريطانية، ص٢٢٩-٢٤٤.

٥٨٥ المؤتمر الذي دعت إليه بريطانيا العديد من الدول للاجتماع في لندن، لتنظيم الملاحة عبر قناة السويس في ١٦ آب ١٩٥٦، اعتذرت مصر عن حضور ذلك المؤتمر، للمزيد من التفاصيل، ينظر، صالح محمد العابد "انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦"، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد ١٩٩٠، ص٢٨٥.

٥٨٦ سعاد خيري، المصدر السابق، ص٢٨٥.

٥٨٧ نضال البعث، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

٥٨٨ للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثاني من الدراسة، ص٥٩.

٥٨٩ مؤيد إبراهيم الونداوي، من ملفة السويس "حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦"، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٦.

استدعى سعيد قزاز مدير الشرطة العام (وجيه يونس) يوم ٣ أيلول ١٩٥٦ وابلغه أن عسكرياً سيحل محله، نظراً للظروف التي يتوقعها نوري السعيد والتي من المحتمل أن تستجد في سورية والعراق نتيجة هجوم تدبره بريطانيا على السويس[٥٩٠].

وفي اليوم التالي أحيل وجيه يونس على التقاعد، وقد وجه له القزاز كتاب شكر للخدمات التي قدمها والجهود التي بذلها في رفع مستوى الشرطة العراقية[٥٩١]. كما خاطب القزاز وزارة الدفاع لإسناد مديرية الشرطة العامة (وكالة) إلى أمير اللواء الركن (عباس علي غالب)[٥٩٢]، فوافقت الوزارة على ذلك الطلب في ٦ أيلول ١٩٥٦[٥٩٣]، وباشر أعماله في ٨ أيلول من نفس العام[٥٩٤].

أدى نجاح الإضراب في ١٦ آب ١٩٥٦ رغم محاولات السيطرة عليه إلى تشجيع الشعب للقيام بإضرابات أخرى كان أوسعها ذلك الذي حدث في مدينة الموصل والذي بدأ به تجّار الأغنام في ٢٨ آب ١٩٥٦، احتجاجاً على رسوم البلدية المضافة على ذبح الأغنام، ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من العام نفسه، فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ١٩٥٦ ليشمل أقضية ونواحي اللواء منها تلعفر وسنجار وزاخو والعمادية ولتأزم الموقف وافقت البلدية على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً[٥٩٥]. واستعانت السلطة المحلية برجال الدين فاصدر مفتي الموصل (محمد حبيب العبيدي) بياناً طالب فيه إنهاء الإضراب كونه يلحق الضرر بالضعفاء والمساكين[٥٩٦]. وللوقوف على الوضع هناك غادر سعيد قزاز قاصداً الموصل في صباح يوم ٨ أيلول ١٩٥٦[٥٩٧]. وأصدرت مديرية التوجيه والإذاعة العامة بياناً أكدت فيه

---

٥٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٩٦.

٥٩١ جريدة الشعب، العدد ٣٦١١، في ٥ أيلول ١٩٥٦.

٥٩٢ م.و.د، رقم الملفة ٤-١٤٢٩، ع/عباس علي غالب، كتاب وزارة الداخلية (السري) ذي العدد ق.س/٢٤٤٥، في ٦ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع.

٥٩٣ المصدر نفسه، كتاب وزارة الدفاع، ذي العدد د/٤١/٤١/٣٢٨، في ٦ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٥٩٤ المصدر نفسه، أمر وزارة الداخلية، ذي العدد ١٤٣١٨، في ١٠ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع.

٥٩٥ نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص٤٥٧.

٥٩٦ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٤٢.

٥٩٧ جريدة الشعب، العدد ٣٦١٤، في ٩ أيلول ١٩٥٦.

تطبيق قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٢، وإعلان حالة الإضراب غير الاعتيادي في لواء الموصل[٥٩٨]، ولجأت الحكومة إلى إصدار مرسوم الطوارئ رقم لسنة ١٩٥٦، الذي منح رئيس الوزراء صلاحيات لصيانة الأمن من خلال فرض الرقابة على الصحف والمجلات والكتب واعتقال الأشخاص المشتبه بهم مهما كانت صفاتهم ووظائفهم وغيرها من الصلاحيات[٥٩٩]، كما أشارت جريدة الحوادث إلى العنف والتخريب الذي ساد اللواء من جراء أعمال بعض الجماعات الذين القوا الرعب في قلوب المواطنين فتسببوا في تعطيل الحركة الاقتصادية وشل المصالح الشعبية[٦٠٠]، وحين وصل سعيد قزاز إلى الموصل في ٨ أيلول ١٩٥٦ كان الإضراب قد انتهى[٦٠١]، إلا انه عمل على اتخاذ جميع الإجراءات الفورية لتهدئة الوضع العام وعودة المضربين إلى مزاولة أعمالهم حتى أخذت الحالة تعود إلى مجراها الطبيعي وساد الأمن والنظام مجدداً في اللواء[٦٠٢]، وبعد إجراء التحقيقات أصدرت مديرية التوجيه والإذاعة العامة بياناً وصفت فيه المحرضين على الإضراب في مدينة الموصل بأنهم من ذوي الميول الهدامة، فانصاع القصابون لهم فتوسع الإضراب ليشمل بعض أصحاب المصالح الأخرى[٦٠٣]. وتجدر الإشارة إلى انه القي القبض على عدد من المشتبه بهم من أهالي الموصل، كان من بينهم محامون ونواب سابقون[٦٠٤]، أُبعِدَ بعضهم إلى سجن نقرة السلمان. وبعد إن انتهت حالة التوتر في الموصل توجه القزاز إلى سرسنك لغرض الراحة بعد أن أثمرت جهوده في تحقيق ما تصبو إليه الحكومة[٦٠٥].

وكان للقزاز موقف خاص يكشف عن بعد نظره تجاه الإضراب في الموصل، إذ يذكر يوسف الحاج الياس بان الزعيم الركن (سعدي علي) كان قائدا للقوات العسكرية

---

٥٩٨ جريدة الزمان، العدد ٥٧٣٥، في ٩ أيلول ١٩٥٦.

٥٩٩ للمزيد من التفاصيل عن مرسوم الطوارئ، ينظر، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٨٣٦٢، في ١٠ أيلول ١٩٥٦؛ جريدة الشعب العدد ٣٦١٥، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٠ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠١ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٥٦، ص١٧٧.

٦٠٢ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٣ سعاد خيري، المصدر السابق، ص٢٧٦.

٦٠٤ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠١، في ١١ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٥ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٤، في ١٤ أيلول ١٩٥٦.

للمنطقة العرفية الثانية في كركوك وقد تلقى برقية من وزارة الدفاع تطالبه فيها بسوق عدد أخر من المشتبه بهم من لواء الموصل إلى المجلس العرفي لمحاكمتهم بتهمة إحداث الفوضى، وحين علم القزاز بهذا الأمر أجرى اتصالاته الفورية بنوري السعيد رئيس الوزراء ليعلمه بان مثل هذا الإجراء سيساعد على إرباك الوضع في البلاد وربما تتجدد الاضطرابات في الموصل، وإزاء ما تقدم به سعيد قزاز لم ير الرجل الذي امتاز ببعد نظره (السعيد) بدأ من الموافقة تجنباً للمشاكل[٦٠٦]. واستمر العمل بقانون الأمن رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٢، في لواء الموصل لغاية ٢٧ أيلول ١٩٥٦ حين قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل به والعفو عن المبعدين، وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦ تم إعادتهم إلى لواء الموصل[٦٠٧].

تولى سعيد قزاز فضلاً عن منصبه، منصب وزير المعارف (وكالة) في ١٩ أيلول ١٩٥٦ مدة غياب خليل كنه عن العراق[٦٠٨]، فقد سافر الأخير إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ أيلول على رأس وفد لحضور مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي الذي يعقد في واشنطن في ٢٤ من الشهر نفسه[٦٠٩].

وفي ٩ تشرين الأول ١٩٥٦ حدثت اضطرابات في مدينة السليمانية لمناسبة تشييع الشيخ (محمود الحفيد) الزعيم الكردي المشهور، بعد إن أراد الجمهور الغفير إطلاق صراح نجله الشيخ لطيف، الذي كان موقوفاً في سجن المدينة، فلم توافق السلطات المحلية على ذلك، فهاجم عدد منهم باب السجن قاصدين كسره[٦١٠]، فاصطدموا بالشرطة وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، واستطاعت الشرطة أن تلقي القبض على عدد منهم وتفرق الباقي في يوم واحد[٦١١]. وحين علم القزاز بما جرى في السليمانية أمر بإجراء تحقيق حول الحادث نتج عنه فصل مدير شرطة اللواء، وأشار القزاز إلى هذا الأمر أمام محكمة الشعب إذ ذكر بان صلة صداقة تربطه بالشيخ محمود وانه زاره في المستشفى حينما كان مريضاً،

---

٦٠٦ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٦٠٧ نمير طه ياسين، المصدر السابق، ص٢٩٩.

٦٠٨ جريدة الشعب، العدد ٣٦٢٤، في ٢٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٦٥.

٦١٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٧٧؛ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦١١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٦٦.

وعندما علم بوفاته كان من بين الذين اشتركوا في تشييع جنازته إلى محل بعيد عن بغداد، وابرق برقيات التعازي إلى أبنائه[٦١٢].

تجددت الاضطرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر، وهب الطلاب يحتجون وفي طليعتهم أساتذتهم خلال شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. ووصف السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت (M. Raet) في تقريره السنوي لعام ١٩٥٦ بأن التظاهرات جاءت ((تحت تحريض من إذاعة القاهرة ومن مصادر شيوعية))[٦١٣]. وساهم الزعماء الوطنيون في الانتفاضة وقدموا العرائض والمذكرات إلى الملك محتجين على موقف الحكومة من العدوان، وأدت تلك المظاهرات إلى الاصطدام برجال الشرطة ووقوع عدد من الجرحى[٦١٤]، وتجاوزت الشرطة الحد عندما طلب إليها تفريق المتظاهرين[٦١٥]، وأعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش لمساعدة الشرطة وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن، ولاستمرار التظاهرات الطلابية أمر سعيد قزاز في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ بصفته وزيراً للمعارف (وكالة) تأجيل الدراسة لمدة أسبوع من التاريخ أعلاه في الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية[٦١٦]، وبعد زيادة حدة الانتفاضة في بغداد وباقي مناطق العراق الأخرى، قررت وزارة المعارف في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ تأجيل الدراسة لأجل غير مسمى[٦١٧].

---

٦١٢ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٩٧١.

٦١٣ مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير...، ص٢٣٠.

٦١٤ سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٥١.

٦١٥ خليل كنه، المصدر السابق، ص٢١٨.

٦١٦ م.و.د، رقم الملفة ٩-بغداد- ٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة المعارف، بالعددين ٣٩٠٣ و ٣٩٠٤، في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى عمادات الكليات والمعاهد العليا كافة ومدير المعارف.

٦١٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة المعارف، ذي العدد ٤٠١٩، في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى عمادات الكليات والمعاهد العليا كافة.

وقد علق القزاز أمام مجلس النواب إن رجال الشرطة لم يحملوا سلاحاً خلال الأيام الأولى للإضراب، بل أنهم زودوا بالعصي، وكانت ((لديهم أوامر مشددة بعدم استعمال النار في أي وضع ومهما كانت الحالة))[٦١٨].

لجأت السلطات الحكومية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى امتصاص حدة التوتر، فأصدرت وزارة المعارف تستأنف فيه الدراسة في الكليات والمعاهد العليا الموجودة في بغداد وضواحيها إبتداءاً من يوم السبت ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، ووافقت عليه وزارة الداخلية بعد اخذ رأي سعيد قزاز[٦١٩]، إلا أن قيادة القوات العسكرية في بغداد لم توافق على هذا القرار مشيرة إلى انه يؤدي إلى رفع خطة (رشيد) بوقت واحد، وان مثل هذا الإجراء لا يخلو عن كثير من المحاذير[٦٢٠].

استمر الطلاب في التظاهر والاعتصام داخل كلياتهم ومدارسهم مما أدى إلى عدم تمكن الشرطة من تفريقهم، لذا طلبت قيادة القوات العسكرية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦ تأجيل الدراسة إلى إشعار أخر وإبقاء خطة (رشيد) نافذة المفعول[٦٢١]، فعطلت المدارس في ذلك اليوم.

اتسعت تلك التظاهرات مما أدى إلى تطبيق المرحلة الثالثة من خطة امن بغداد (سعد) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، بطلب من سعيد قزاز وبموافقة قائد القوات العسكرية ووزارة الدفاع[٦٢٢]، وشهدت النجف في ٢٤ تشرين الثاني يوماً دامياً أدى إلى أن يتسلم الجيش إدارة الأمن في المدينة[٦٢٣].

ونتيجة للإجراءات المشددة تم اعتقال أعداد كبيرة من الطلبة من مختلف أنحاء العراق، سيقوا إلى المجالس العرفية التي تشكلت في العديد من المناطق وصدرت أحكام

---

٦١٨ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٧٧؛ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦١٩ م.و.د، رقم الملفة ٩-بغداد – ٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة المعارف، ذي العدد ١٤/١/١٩٦٤، في٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦. وكتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ١٥٤٥، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٦٢٠ المصدر نفسه، كتاب قيادة القوات العسكرية المنطقة الأولى (بغداد)، ذي العدد ق.ع/ ٥/٤٥ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية

٦٢١ المصدر نفسه.

٦٢٢ محكمة الشعب، ج٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص٢٩٧٤-٢٩٧٥.

٦٢٣ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص١٧٢.

مختلفة بحقهم، فطرد بعضهم وفصل البعض الآخر وحكم بالسجن على آخرين، ولم يقتصر الطرد على الطلاب بل شملت الطالبات ممن كان لهن دور في التحريض على الإضراب[٦٢٤]. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ تم اعتقال عدد من رجال الحركة الوطنية ممن أسهموا في الأحداث منهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق عبد الكريم السامرائي وحسين جميل تمهيداً لسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري[٦٢٥].

وقد ألقى خليل كنه تبعه ذلك العمل على ولي العهد (عبد الإله) الذي اجتمع مع نوري السعيد في تلك الليلة وبحضوره، وطلب منه اتخاذ الإجراءات لوضع حد لتلك الأحوال والمحافظة على الأمن، فاستجاب السعيد لرأي البلاط، وعقد اجتماعاً في دار احمد مختار بابان حضره سعيد قزاز، فصدرت الأوامر بالاعتقال[٦٢٦]، وفي ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ حكم المجلس العرفي العسكري لمنطقة بغداد بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات على كامل الجادرجي[٦٢٧]، وعلى كل من محمد صديق شنشل وفائق عبد الكريم السامرائي بالمراقبة لمدة سنة[٦٢٨]، وعلي حسين جميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لمدة سنة، وابعد بعد ذلك محمد صديق شنشل إلى قلعة دزه في أقصى الشمال الشرقي، كما ابعد فائق عبد الكريم السامرائي إلى حلبجة على الحدود العراقية – الإيرانية ليقضيا مدة مراقبتهما هناك[٦٢٩].

وشهدت الموصل مظاهرات صاخبة كان لحزب البعث العربي الاشتراكي دور فيها من خلال المساهمة الفعالة وإصدار المنشورات حثت الموصليين على التوسع بالإضراب والتنديد بميثاق بغداد والاستعمار[٦٣٠].

---

٦٢٤ م.و.د، رقم الملفة ٤٥/٩/قسم ٤، ع/التربية، م/الطلاب المفصولون، كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ٤٠٩، في ٣ آذار ١٩٥٧، إلى مديرية شرطة لواء بغداد.

٦٢٥ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص٣٧١.

٦٢٦ خليل كنه، المصدر السابق، ص٢٢٦.

٦٢٧ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

٦٢٨ كتاب رئاسة المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى (بغداد) ذي العدد ع/ ٢٩٤/٥٦/١١٦، في ١٩ كانون الأول ١٩٥٦، المحفوظ في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه بتاريخ ٧ تموز ١٩٩٩.

٦٢٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص١١٨.

٦٣٠ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

كانت (الحي) من بين المدن التي استفزها العدوان الثلاثي على مصر، والحوادث التي وقعت في مدينة النجف، وكانت المدينة آنذاك تشكو من تسلط الإقطاع عليها فخيم جو من التوتر على المدينة، وأشار حنا بطاطو إلى أن الشيوعية قد تسللت إلى البلدة وصار الناس متهورين إلى درجة عدم الاكتراث بالحكومة والقانون[٦٣١]، فتمكن الجمهور من استلام السلطة في المدينة لمدة قصيرة، فأرسلت الحكومة قوات من الشرطة داهمتها بعد أن ضربت بالمدافع[٦٣٢]، وعلق القزاز أمام مجلس النواب حول أحداث مدينة الحي بان الحكومة اتخذت جميع الإجراءات الممكنة لمنع الأمور المؤسفة ولكن دون جدوى، ولكنه شخصياً قام بتشبثات دامت أكثر من عشرة أيام مع بعض الأشخاص (مسؤولين في الدولة وغير مسؤولين) لمنع وقوع ما هو مؤسف، كما أرسل أشخاصاً لهم مكانه عند سكان الحي وخولهم بان يتكلموا باسم رئيس الوزراء لنصحهم، غير أن تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة مرضية، كما أكد بان الشيوعيين قاموا ((باحتلال السوق واحتلال دائرة البريد وطردوا موظفيها واتجاه هذه الحالة كان على الحكومة أن تسعى لإعادة الأمن فوقع قتيلان وجرح اثنان من السكان فضلاً عن مقتل شرطي وجرح (١٢) آخرون))[٦٣٣].

ومهما يكن من أمر فقد كان للموقف الصارم الذي اتخذه سعيد قزاز الدور في الحد من التوتر والاضطراب واعتبر سعيد قزاز كل الإجراءات المتخذة من مقتضيات المصلحة العامة وضرورية للحفاظ على سلامة الوطن في تلك الأحوال الاستثنائية[٦٣٤]. استؤنفت الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس كافة في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٦، واتخذت إجراءات مشددة بحق الطلاب المضربين، وسيق البعض منهم لخدمة العلم[٦٣٥].

عمدت وزارة الداخلية إلى تصفية حساب الشيوعيين والحد من تأثير الشيوعية بعد تلك الأحداث، فترجم كراس (حقائق عن المنظمات الدولية للجبهة

---

٦٣١ حنا بطاطو، العراق– الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٢، ص٦٣.

٦٣٢ نوري عبد الرزاق حسين، المصدر السابق، ص١١٨–١١٩.

٦٣٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦–١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٧٧؛ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦٣٤ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦٣٥ م.و.د، رقم الملفة ٤٥/٩/قسم ٤، ع/ التربية، م/ الطلاب المفصولين كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ٤٠٠، في ٢ آذار ١٩٥٧، إلى مديرية شرطة لواء بغداد.

الشيوعية)[٦٣٦]، وتم توزيعه على المراجع المختصة ليساعد في مكافحة الشيوعية ومروجيها وذلك في ١٤ نيسان ١٩٥٧[٦٣٧]، وقد ألغيت الأحكام العرفية في نهاية ا أيار ١٩٥٧ قبل أن يقدم نوري السعيد استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧.

القزاز والعلاقات العراقية- المصرية:

تميزت العلاقات العراقية- المصرية خلال مدة وزارتي السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة بالتوتر الملحوظ ولأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها النهج الذي اختطته ثورة ١٩٥٢ في مصر والمقتضيات السياسية التي دفعت بنوري السعيد لإقامة ميثاق بغداد الذي عارضته مصر، فتمخض ذلك التوتر عن تفاقم الحملة الإعلامية المصرية بما عرف عنها من دعاية ضد حكومة نوري السعيد، ونشطت السفارة المصرية في إثارة الأوضاع الداخلية في العراق، مما أدى إلى تزايد متابعة الجهات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية لتلك النشاطات وتحركات العاملين في السفارة، وعلى اثر ذلك أصدرت وزارة الداخلية كتاباً يجيز اتخاذ التحقيقات القانونية ضد بعض منتسبي السفارة المصرية[٦٣٨]، لترويجهم عدداً من الكتب والمجلات المصرية الممنوعة[٦٣٩]، وواصلت محطات الإذاعة المصرية تهجماتها على الحكومة العراقية ومنها صوت العرب وصوت العراق الحر قاصدةً إهانة نوري السعيد وإثارة الرأي العام في العراق، فاعتبرت الحكومة العراقية ذلك موقفاً عدائياً وأعربت عن أملها في أن

636 Facts About International Communist, Front or Ganisations Revised Edition, March, 1955.

المحفوظ في م.و.د، رقم الملفة ٢١٢/٥٣، بلا عنوان، بلا موضوع.

٦٣٧ م.و.د، رقم الملفة ٢١٢/٥٣، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٩٥، في ١٤ نيسان ١٩٥٧ إلى مديرية الشرطة العامة.

٦٣٨ م.و.د، رقم الملفة ٥٧/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/سلوك اعضاء الممثليات، كتاب مديرية الشرطة العامة، ذي العدد ١٣٤٠، في ٧ شباط ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية. وكتاب وزارة الداخلية ذي العدد ق.س/ ١٤٧٨، في ١٤ نيسان ١٩٥٥، إلى مديرية الشرطة العامة

٦٣٩ المصدر نفسه، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية، ذي العدد ١٢٣٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية، (أخذت السفارة المصرية بتوزيع مجلة -الكاتب- المصرية على كل من يدخل السفارة، فضلاً عن تكليف بعض مستخدميها بتوزيع المجلة على كل من يصادفهم، وكانت تلك المجلة تحتوي على دعاية لرجال الثورة المصرية وفي الوقت نفسه تحتوي على دعاية سيئة للحكومة العراقية).

يمتنع المسؤولون في مصر عن هذا الأسلوب الذي يعكر العلاقات الأخوية بين العرب[٦٤٠]، ولم تتوانَ الحكومة العراقية عن اتخاذ الإجراءات للرد على هجمات القاهرة[٦٤١]، إذ أخذت مديرية التوجيه والإذاعة العامة مقابلة تلك الحملة الإعلامية المصرية بالمثل، بعد إن لاحظت وجود مغالطة وتهرب من الإجابة الصريحة عن الاستفسارات والمذكرات الرسمية العراقية بهذا الشأن فظهرت إذاعة صوت (مصر الحرية) التي أخذت تواصل حملاتها الإعلامية على نظام الحكم في مصر. كما أخذت بعض الصحف العراقية التعرض لرجال الثورة المصرية ومنها صحيفتي الحوادث والزمان[٦٤٢].

تبودلت صور المذكرات بين السفارة العراقية في القاهرة ووزارة الخارجية المصرية بصدد تلك التجاوزات[٦٤٣]، وأبدت وزارة الخارجية العراقية وجهة نظرها لوزارة الداخلية في إيقاف الهجمات الإعلامية في الصحف والإذاعات العراقية ضد مصر مفضلة أن لا ينحدر الإعلام العراقي إلى المستوى الذي وصلت إليه الإذاعة والصحافة المصرية[٦٤٤]. إلا أن وسائل الإعلام المصرية استمرت بحملتها الدعائية ضد الحكومة العراقية، وازدادت حدتها عندما قامت مديرية التحقيقات الجنائية بإلقاء القبض على الساعي في السفارة المصرية ببغداد (محمد علي عيسى) في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥[٦٤٥]، وتمت محاكمته بتهمة تكوينه اتفاقاً جنائياً لغرض ارتكاب جرائم التخريب والإخلال بالأمن فحكم عليه في ٩ شباط ١٩٥٦ بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وصدقت محكمة التمييز قرار الحكم في ٢٩ شباط من العام نفسه[٦٤٦].

---

٦٤٠ م.و.د، رقم المفة ٥/٣/٦١، ع/ السياسة الخارجية مع مصر، م/ العلاقات السياسية بين مصر والعراق، البيان الرسمي لمديرية التوجيه والإذاعة العامة– بغداد، ذي العدد ١٧٠٦، في ٥ أيار١٩٥٥.

٦٤١ غلمن، المصدر السابق، ص٧٦.

٦٤٢ م.و.د، رقم الملفة ٥/٣/٦١، ع/السياسة الخارجية مع مصر، م/ العلاقات السياسية بين مصر والعراق، تقرير السفارة العراقية في القاهرة، ذي العدد ١٠/٢/٣٧٠، في ٢٧ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الخارجية العراقية.

٦٤٣ المصدر نفسه، مذكرة السفارة العراقية في القاهرة، ذي العدد ٧/٣/٤٣٢، في ١٤ أيار ١٩٥٥. وصورة مذكرة وزارة الخارجية المصرية، العدد/ بلا، في ١٦ أيار ١٩٥٥.

٦٤٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية (السري)، ذي العدد ١٢٤٦٢/١٤/٢٨٨/٢٨٨، في ١٦ أيار ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٦٤٥ م.و.د، رقم المفة ٥٧/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثليات، معلومات خاصة من مديرية التحقيقات الجنائية حول إلقاء القبض على المصري (محمد علي عيسى).

٦٤٦ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (١٩١)، في ٣ آذار ١٩٥٦.

نتيجة الاهتمام الذي بدا واضحاً من قبل الحكومة المصرية ورئيسها جمال عبد الناصر بتلك القضية[٦٤٧]، صدرت الإرادة الملكية بإعفاء محمد علي عيسى عما تبقى من محكوميته في ٣ آذار ١٩٥٦[٦٤٨]، فاتخذ القزاز الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإرادة بالتعاون مع وزير العدلية عبد الجبار التكرلي، وتم إبعاده عن العراق[٦٤٩].

وفي حديث للقزاز أمام مجلس النواب العراقي رداً على بعض التساؤلات التي تتعلق بأمن وسلامة البلاد، كشف النقاب عن أعمال إرهابية تغذيها إحدى الدول الشقيقة وبأسلوبين خارجي وداخلي[٦٥٠]، وبخاصة بعد أن تبلورت فكرة عقد ميثاق بغداد، وأشارَ القزاز في حديثة إلى اهتمام العالم الشيوعي بأمر ميثاق بغداد، استناداً إلى ما جاء على لسان السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي (خروشيف) أمام مجلس السوفيت الأعلى، قائلا ((إن كل من يعمل ضد ميثاق بغداد يتلقى كل تأييد ومساعدة من الحكومة السوفيتية))[٦٥١]. كما أوضح القزاز وبشكل مفصل عثور الجهات الأمنية على قنابل موقوتة ووقوع بعض الإنفجارات في مناطق متفرقة من بغداد منها الانفجار الذي وقع عند جدار السفارة التركية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥، والانفجار الآخر الذي وقع عند جدار بناية القصر الأبيض في ليلة الأول من شباط ١٩٥٥، مما استدعى استنفار رجال الشرطة والتحقيقات لمواصلة جهودهم ومعرفة هوية الفاعلين حتى توصلوا إلى وجود زمرة[٦٥٢] تم إلقاء القبض عليها والتحقيق معها بإشراف المحقق العدلي[٦٥٣]، فأدانتها محكمة الجزاء الكبرى في بغداد وحكمت على أعضائها في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥بالاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات على وفق المادة (٦٣) من

٦٤٧ المصدر نفسه، كتاب شرطة لواء بغداد (السري)، ذي العدد ٢٩٥، في ١ شباط ١٩٥٦، إلى متصرفية لواء بغداد.

٦٤٨ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (١٩١)، في ٣ آذار ١٩٥٦.

٦٤٩ المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد (السري)، ذي العدد ٦٣٦، في ٣ آذار ١٩٥٦، إلى مدير شرطة الإقامة.

٦٥٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة التاسعة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص١٢٨.

٦٥١ جريدة الزمان، العدد ٥٥٤١، في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٢ تكونت تلك الزمرة من: إسماعيل خليل كاظم، يوسف سعيد، عدنان عبد، أزهر إبراهيم.

٦٥٣ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص٢٩.

قانون العقوبات البغدادي ومصادرة الأسلحة والسيارات التي كانت بحوزتهم، واثبت التحقيق بأنهم يعملون كجمعية لاغتيال كبار رجال السياسة في العراق بدعم خارجي من خلال ما ضبط بحوزتهم من مستندات خطية ومبالغ بالعملة المصرية (جنيهات)، فضلاً عن ذلك أشار سعيد قزاز إلى اكتشاف جماعة أخرى تعمل بالمضمار نفسه، القي القبض عليها في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٥، على الحدود العراقية الأردنية، وكانت تتكون من صبحي عاشور فلسطيني الجنسية وسليم خليفة وهو فلسطيني يقيم في بغداد، ودلت التحقيقات على تورط احد مستخدمي دولة شقيقة في بغداد كان مصدر توجيه هذه الزمرة، كما أكد في حديثه أن الحكومة العراقية مع حرصها الشديد على دوام صلتها الودية مع الدول الشقيقة والصديقة والمجاورة لها كافة، لا تهمل واجبها في صيانة الأمن الداخلي وسلامة العراق مهما كلفها الأمر[٦٥٤].

وبعد أسبوع من حديثه هذا أمام مجلس النواب تحدث القزاز أمام مجلس الأعيان رداً على ملاحظات العين صالح جبر، حول الحديث المذكور، معرباً عن اعتقاده بان تصريحه كان عملاً صحيحاً باعتباره مسؤولاً عن الأمن الداخلي بعد أن كثرت الإشاعات والتي كان بعضها بقصد تشويش الأذهان وإثارة الرأي العام[٦٥٥].

احتجت الحكومة المصرية على هذه الاتهامات، وصرح متحدث رسمي مصري لمندوب الإذاعة المصرية بان وزير الخارجية المصرية محمود فوزي أرسل خطاباً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦، بخصوص بيان سعيد قزاز الأخير واصفاً تلك التصريحات بأنها اتهامات لمصر ومشككاً في مسألة إلقاء القبض على الساعي في السفارة المصرية محمد علي عيسى وإبعاد الملحق العسكري المصري كمال الحناوي من بغداد[٦٥٦]، ومهما يكن من أمر فقد كان لإطلاق سراح الساعي محمد علي عيسى في ٣ آذار ١٩٥٦ أثر في تخفيف حدة التوتر بين الحكومتين.

---

٦٥٤ جريدة الزمان، العدد ٥٥٣٦، في ٩ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٥ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥–١٩٥٦، الجلسة الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٩؛ جريدة البلاد، العدد ٤٥٤٧، في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٦ م.و.د، رقم الملفة ٥٧/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثيلات، مقتبسات متفرقة، نقلاً عن راديو القاهرة، مساء يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٦.

دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي:

توافرت في سعيد قزاز مؤهلات عديدة مثل قوة الشخصية وسعة الأفق وجاذبيته للجمهور مما جعل (مايكل رايت) سفير بريطانيا في العراق لا يستبعد نجاح سعيد قزاز في تسنم مناصب أعلى في المستقبل[٦٥٧]، ومما لاشك فيه إن وزارة الداخلية هي من بين أهم الوزارات في الدولة، وإن إدارتها تحتاج إلى كفاءة عالية نظراً لعلاقتها الوثيقة بالحريات العامة من جهة وحفظ أرواح المواطنين وممتلكاتهم من جهة أخرى، ولا يتمكن من إدارتها بكفاءة عالية ونجاح إلا إداريون كفؤون وبارزون وفي الوقت ذاته حازمون قادرون على اتخاذ القرار الجريء في الوقت المناسب.

ومثلما كان القزاز مقتنعاً بما يفعل باتجاه تخليص شعبة وبلاده من الشيوعية[٦٥٨]، كان يرى ضرورة تطوير مناطق العراق من الناحيتين الاجتماعية والثقافية[٦٥٩]. وقد اهتمت وزارة الداخلية بناءً على توجيهاته بفتح طرق المواصلات في مناطق عديدة من البلاد لأهميتها في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تنظيم الحدائق وبناء وترميم بعض المشاريع التربوية، ورصد المبالغ لإنشاء دور سكنية في أماكن مختلفة من العراق بالتعاون مع وزارة الموصلات والأشغال[٦٦٠].

وكان سعيد قزاز يطمح إلى تحقيق مقترحات جديدة تهدف إلى رفع الكفاءة في كافة الدوائر التابعة لوزارة الداخلية عن طريق الاستفادة من الخبراء المستخدمين، ومن بين تلك المقترحات توزيع حصص المنح للبلديات على أساس نسبة عدد نفوسها على عكس ما كان متبعا في السابق والتي كانت على أساس إفراز حصة

---

657 F. O. , 371/ 134198 , British Embassy , Baghdad , 22 April , 1958.
نقلاً عن: وليد محمد سعيد الاعظمي "موقف بريطانيا من المعارضة الوطنية في العراق ١٩٥٨"، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٢.

٦٥٨ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٩.

٦٥٩ مقابلة مع طاهر الحيدري، في ١٣/٤/١٩٩٩.

٦٦٠ للمزيد من التفاصيل عن الأعمال الخدمية، ينظر: أقوال سعيد قزاز في مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة السابعة في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣، ص٨١-٨٢.

ضخمة إلى أمانة العاصمة وبعض البلديات الكبيرة بحيث لم يكن بوسع البلديات في النواحي والاقضية الأخرى أن تنال نصيباً كافياً من المنح[٦٦١].

وقد وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدم بها القزاز بالمبالغ التي تحتاج إليها المشاريع الخدمية، فرصد المجلس مبلغاً قدره خمسة ملايين دينار لمشاريع الماء والكهرباء[٦٦٢]، وفي عام ١٩٥٦ قرر مجلس الأعمار الموافقة على إقراض وزارة الداخلية مبلغا لا يزيد على مليوني دينار سنوياً ولمدة عشرين عاما للإسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية[٦٦٣]، فأسهمت الوزارة بتحسين الخدمات للمواطنين من خلال شراء أدوات كهربائية جديدة، لزيادة الطاقة الكهربائية في المناطق التي تشكو من نقص في الطاقة. وإجراء مناقصة بين الشركات الهندسية الكبيرة ذات الخبرة بالمشاريع العامة حول بعض مشاريع الماء منها مشرع (الغماس) و(الشنافية) لإيصال الماء العذب إلى المواطنين[٦٦٤]. كما قدم القزاز اقتراحاً إلى وزارة المعارف لزيادة عدد البعثات الفنية لتامين مهندسين فنيين عراقيين لإدارة مشاريع الماء والكهرباء التابعة للبلديات بدلاً من المهندسين الأجانب الذين يعد استخدامهم إجراءاً مؤقتا ريثما تتوفر الأيدي الفنية العراقية لتحل محلها، فضلاً عن فتح دورات تدريبية لموظفي هذه المشاريع لتنمية مداركهم الفنية ضمن اختصاصاتهم[٦٦٥].

واهتم القزاز باختيار العناصر الكفوءة والمناسبة لإدارة البلديات وذلك من خلال الانتخابات التي تجري مرة كل سنتين بموجب قانون البلديات، وأكد أمام مجلس النواب بأنه لن يتردد عن إلغاء تلك الانتخابات وإجراء انتخابات أخرى إذا ما وردت عرائض إلى وزارة الداخلية تطعن فيها[٦٦٦].

---

٦٦١ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٠، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٦٦٢ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٣، في ٢٤ أيلول ١٩٥٤؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية عشرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٤، ص٢١٩-٢٢٢.

٦٦٣ جريدة الزمان، العدد ٥٧٥٦، في ٣ تشرين الأول ١٩٥٦.

٦٦٤ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٩، في ١٩ أيلول ١٩٥٤.

٦٦٥ جريدة الأخبار، العدد ٤٣٤٥، في ٨ أيار ١٩٥٦.

٦٦٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة عشر، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٤٦.

ومن جملة المقترحات التي كان القزاز يطمح إلى تحقيقها، فكرة إنشاء مشروع المركز المدني والمركز الحكومي في بغداد، مؤكداً إن ((الدول الأوروبية والأمريكية قد التفتت إلى مثل هذه المشاريع وأصبح لديها مبانٍ تجمع المؤسسات ذات الخدمة العامة وتهدف إلى تيسير أعمال المواطنين))[٦٦٧]، مشيراً إلى نية إنشاء المركز المدني في جانب الرصافة لجمع المباني الرسمية وشبه الرسمية التي تؤدى فيها الخدمات للمواطنين منها المحاكم والمتصرفية والمكتبة العامة ودوائر الشرطة والنفوس ومصلحة إسالة الماء ومصلحة المجاري ومصلحة نقل الركاب ومديرية الصحة العامة. أما الثاني فيقام في الكرخ وتشيد عليه الوزارات والدوائر العامة الأخرى، ولأجل تحقيق هذا الغرض أشار القزاز إلى إن اتصالاً سيجري مع الوزارات والدوائر الحكومية لمعرفة الاحتياجات وتقدير المساحات كما أكد على أن مجلس الأعمار قد وافق على المشروع وسيدخل ضمن الخطة الخمسية[٦٦٨].

وكان يرى ضرورة متابعة الأعمال ومشاهدتها بنفسه إذ كان كثير التردد والمتابعة في تفقد شؤون الألوية الإدارية والوقوف على احتياجاتها[٦٦٩]، وخلال جولاته تلك كان يتابع افتتاح المشاريع الخدمية ويضع حجر الأساس لإنشاء المدارس والمشاريع العمرانية[٦٧٠] والوقوف على ما تحرزه تلك المشاريع من تقدم لاسيما مشاريع الماء والكهرباء وكذلك كان يزود الجهات المختصة بالإرشادات والإيضاحات المتعلقة بتطبيق قانون واردات البلديات الذي استحدث آنذاك وبعض القوانين الأخرى[٦٧١]، وفضلاً عن ذلك كان عمله الإداري لا يمنعه من الاهتمام برعاية العلم والثقافة، فكانت المؤسسة الثقافية من بين المؤسسات العامة التي يحرص عليها خلال زياراته للألوية وغالبا ما يتبرع بمبالغ لدعم النشاطات الطلابية المتنوعة[٦٧٢].

وحين ألحقت مديرية السجون العامة بوزارة الداخلية (كما اشرنا إلى ذلك سابقاً) سعى القزاز إلى جعل تلك السجون مؤسسات تهذيب وإصلاح، وحرص على إدخال بعض الإصلاحات في سجن بغداد وبعض السجون الأخرى من خلال إنشاء جامع

---

٦٦٧ جريدة الزمان، العدد ٥٤١٠، في ١٣ آب ١٩٥٥.

٦٦٨ جريدة الزمان، العدد ٥٤١٠، في ١٣ آب ١٩٥٥.

٦٦٩ جريدة البلاد، العددان ٤٤٧٦ و ٤٤٩٧، في ١٩ تشرين الأول و٢١ تشرين الثاني ١٩٥٥.

٦٧٠ جريدة الشعب، العدد ٣٥٥٨، في ٢ تموز ١٩٥٦.

٦٧١ جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٠، في ١ تموز ١٩٥٦.

٦٧٢ جريدة البلاد، العدد ٤٥٠١، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٥.

في سجن بغداد وجلب بعض المكائن لرفع كفاءة المصانع في السجون وإيجاد مكتبة خاصة للسجناء[٦٧٣].

وبعد أن توسعت الأعمال العمرانية والإنشائية في مختلف الميادين، طالب بزيادة حصة وزارة الداخلية من الطلبة في البعثات التي ترسلها وزارة المعارف لكي تناط بهم المشاريع الخدمية في جميع الألوية العراقية خدمة للصالح العام[٦٧٤]، وهذا لا يمنع استمرار رعاية سعيد قزاز للدورات التدريبية للموظفين والإداريين التابعين للوزارة والتي تهدف إلى رفع المستوى الثقافي والعلمي والإداري للجهاز الحكومي وإيجاد عناصر نافعة للبلاد تعمل ((على النهوض بأعباء الخدمة العامة بحرص شديد ونزاهة وخلق))[٦٧٥].

وضمن إطار الخطة التي رسمها القزاز لوزارة الداخلية لتمكين متصرفي الألوية من تصريف الشؤون العامة بالسرعة الممكنة وعدم إفساح المجال لتأخير معاملات المواطنين فقد اصدر سعيد قزاز تعليمات خول فيها المتصرفين صلاحيات واسعة في الأمور الإدارية والمالية التي تخص البلديات والإدارة المحلية، كما منح صلاحيات لمجالس البلديات وموظفي لجان الماء والكهرباء بشكل يتناسب وما تقتضيه مهامهم[٦٧٦]. وفي هذا الصدد أشار القزاز إلى أن لديه صلاحيات وإذا ما اقتضت المصلحة العامة أن ينقلها الى المتصرفين فانه لا يتردد في ذلك[٦٧٧].

وفي إطار السعي لإسكان البدو الرحل وحملهم على الاستقرار، شرعت الحكومة العراقية خلال العقد الخامس من القرن العشرين بتوزيع نطاق حفر الآبار الارتوازية في البادية العراقية، وقد اضطلعت مديرية العشائر العامة (شعبة الإسكان والأراضي) في وزارة الداخلية بمهمة متابعة تطبيق نظام الوزارة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣، الذي تضمن

---

٦٧٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثلاثين في ٢٣ آذار ١٩٥٥، ص٦٢٦.

٦٧٤ جريدة البلاد، العدد ٤٥٣٤، في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٥.

٦٧٥ جريدة الزمان، العدد ٥٥٣٠، في ٢ كانون الثاني ١٩٥٦؛ جريدة البلاد، العدد ٤٥٣٦، في ٢ كانون الثاني ١٩٥٦. (من حديث سعيد قزاز في ختام الدورة التدريبية للموظفين الإداريين).

٦٧٦ جريدة الزمان، العدد ٥٤٤٩، في ٢٨ أيلول ١٩٥٥.

٦٧٧ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة عشر في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٢٤٣-٢٤٤.

القيام بإسكان العشائر وتوطينها[٦٧٨]، وكان سعيد قزاز يتابع عمل المديرية وشعبها في حل المشاكل التي تعترض عملها، فضلاً عن اتصاله الدائم بشيوخ العشائر لغرض تذليل الصعاب التي تعترضهم في هذا الاتجاه[٦٧٩].

ويذكر جوهر عزيز دزه يي بأنه عرف القزاز إدارياً من نوع خاص له طرق حديثة و (عجيبة) في معالجة المشاكل التي تربك الوضع الداخلي، وعاد في حديثه إلى أوائل عام ١٩٥٦ عندما كان يشغل منصب قاضي طوزخورماتو إذ زاره القزاز في احد الأيام وتحدث معه حول ظاهرة التهريب (القجغ) التي ازدادت في تلك الفترة بشكل يصعب السيطرة عليها، بسبب تساهل الشرطة من جانب وإصرار المتجاوزين من جانب آخر، مما دفع القزاز إلى إيجاد حل لتلك المشكلة، إذ كلف احد أفراد الشرطة (بشكل غير رسمي) بفرض أتاوه باهظة يصعب على المتجاوزين دفعها بصورة مستمرة، مما ساعد على اضمحلال تلك الظاهرة بشكل ملحوظ في تلك المنطقة[٦٨٠].

إن التزام القزاز باحترام القوانين والأنظمة انعكس على توجيهاته لدوائر وزارته، إذ كان يؤكد دوماً على ضرورة عدم جواز التدخلات غير القانونية لمسؤولي الوزارة الإداريين خارج إطار عملهم[٦٨١]، وكثيراً ما كان القزاز يتخذ الإجراءات المناسبة حين ترد إليه مخاطبات من بعض الوزراء في شأن ذلك النوع من التجاوزات[٦٨٢].

وتؤكد السيدة لميس بنت السيد محمود صبحي الدفتري[٦٨٣]، وزوجة الباحث التاريخي المعروف الأستاذ (خيري أمين العمري) بان القزاز كان عادلاً في أحقية موظفيه

---

٦٧٨ تم حفر ثلاثة آبار في (الهبارية) وثلاثة أُخرى في (الشنانة) من البادية الشمالية، كما تم حفر عدة آبار في (كور الحصن) و(الشبكة) من البادية الجنوبية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص١٧١، ٢٥٦.

٦٧٩ المصدر نفسه، ص٢٣٧، ٢٥٩.

٦٨٠ مقابلة مع جوهر عزيز دزه يي، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٦٨١ م.و.د، رقم الملفة ١/سليمانية/١، ع/ الإدارة، م/ الإدارة العامة في لواء السليمانية، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/ ١٩٧٦، في ٨ تموز ١٩٥٦. إلى متصرفية لواء السليمانية.

٦٨٢ المصدر نفسه، صورة كتاب مجلس الأعمار المرقم س/٣٣٤، في ٧ تموز ١٩٥٦، إلى سعيد قزاز؛ رقم الملفة ٧٥١/٥/٦٤، ع/موظفي الدولة العراقية، بلا موضوع، كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، العدد/ بلا، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، إلى سعيد قزاز.

٦٨٣ محمود صبحي الدفتري: من رجال السياسة والأدب البارزين في العراق، ولد في بغداد عام ١٨٨٩، درس الحقوق فيها ونال شهادتها عام ١٩١١، انتمي إلى حزب الاتحاد والترقي، شغل وظائف عدة منها مدير مدرسة الحقوق ومدير عام للطابو، انتخب عضواً في مجلس النواب، انتمى إلى حزب الشعب، أصبح

لإشغال المناصب الإدارية بما يتناسب مع مؤهلاتهم وقابلياتهم واضعاً مقتضيات المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وتضيف السيدة لميس بأن القزاز رفض يوماً طلباً من والدها بخصوص ترقية احد الموظفين على سبيل المساعدة على الرغم من العلاقة الوطيدة بين القزاز ووالدها[٦٨٤].

وتحت إشراف سعيد قزاز تألفت لجنة خاصة تضم عدداً من كبار موظفي الداخلية، أعدت لائحة استحداث مديرية عامة للأمن تضم أربع مديريات للشرطة هي التحقيقات الجنائية والإقامة والسفر والجنسية والتحريات الفنية[٦٨٥]. وأشار القزاز أمام مجلس الأعيان إلى تشعب أعمال مديرية الشرطة العامة الأمر الذي أدى إلى استحداث مديرية الأمن العامة منفصلة عن مديرية الشرطة العامة وتكون مرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة[٦٨٦]، كما تم اختيار بهجة العطية، معاون مدير الشرطة العام مديراً عاماً لمديرية الأمن العامة[٦٨٧]. كما قدم سعيد قزاز إلى مجلس الوزراء مشروعا لتشكيل إدارة الدفاع المدني تابعة إلى وزارة الداخلية لتتولى أعمال الدفاع المدني في حالة السلم والطوارئ[٦٨٨].

دعم سعيد قزاز بشكل مباشر جهاز الشرطة ورفع مستوى الجهاز الإداري فيه بكل أمانة وإخلاص، انطلاقاً من إيمانه بان الأمن والنظام هو روح المجتمع وكيان الدولة وان القانون فوق كل شيء، وتدل الإحصائيات على انخفاض جرائم القتل والسرقات بشكل واضح خلال المدة التي تولى فيها وزارة الداخلية، وقد أشار سعيد قزاز أمام مجلس النواب إلى أن مجموع جرائم القتل في لواء بغداد خلال سنة ١٩٥٥ قد بلغت (١٥٩٦) جريمة بينما انخفضت عام ١٩٥٦ إلى (١٤٥٥) جريمة، وبلغت جرائم السرقات في سنة ١٩٥٥

وزيراً للعدلية عام ١٩٣٨، وفي العام التالي وزيرا للمالية (وكالة)، اسند إليه نوري السعيد وزارة الخارجية ١٩٤٣، أصبح عيناً في مجلس الأعيان، توفي عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل، ينظر، علاء جاسم محمد الحربي، "محمود صبحي الدفتري"، جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٧، في ٣ آب ١٩٩٩.

٦٨٤ مقابلة مع السيدة لميس محمود صبحي الدفتري، في ٢٤ آذار ١٩٩٩.

٦٨٥ جريدة الزمان، العدد ٥٨٤٩، في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٧.

٦٨٦ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة الخامسة في ١٤ آذار ١٩٥٧، ص٧٠.

٦٨٧ جريدة الزمان، العدد ٥٩٢٥، في ٢٢ نيسان ١٩٥٧.

٦٨٨ جريدة الحوادث، العدد ٤١٥٤، في ١٤ تشرن الثاني ١٩٥٦.

(١٤١٥) سـرقة وانخفضـت إلى (١٣٦١) في سـنة ١٩٥٦[٦٨٩]، كمـا ازدادت أعـداد الشـرطة وارتفعت كفاءة قوى الأمن خلال عام ١٩٥٧ بفضل المساعدات التي حصلت عليها وزارة الداخلية من خارج البلاد خصوصا المساعدات الأمريكية والبريطانية[٦٩٠]. وتم إيفاد عدد من ضباط الشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة والتدريب على بعض الأعمال الأمنية[٦٩١]، كما كانت هناك بعض المهام السرية التي يكلف بها رجال التحقيقات الجنائية خارج البلاد[٦٩٢]، وقد عد المعارضون ذلك مؤشراً سلبياً، إذ إن الاهتمام بالأمن جزء من حماية النظام والدفاع عنه، ويذكر كاركتاكوس أن ميزانية الأمن كانت أكثر من ميزانية المعارف[٦٩٣]. واسهم القزاز في إرسال عدد من المتصرفين لزيارة الباكستان والهند للوقوف على مشاريع الإصلاح الريفي هناك لزيادة خبرتهم الإدارية والمهنية[٦٩٤].

ولم تكن مشاغل القزاز الإدارية ومتابعاته التي اشرنا إليها تمنعه من أن يكون للنشاط الرياضي نصيب من اهتماماته، فكان يحضر الحفلات التي تقيمها الفرق الرياضية المحلية[٦٩٥]، ويساهم في توزيع الهدايا والكؤوس على المشاركين في البطولات[٦٩٦].

---

٦٨٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص١٥٧.

٦٩٠ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٧.

٦٩١ م.و.د، رقم الملفة ٩٣/٥٢/ ٣ قسم، ع/الموظفون العراقيون، م/لائحة قانون تنسيق الجهاز الحكومي، كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٥٣٦٩، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٦٩٢ م.و.د، رقم المفة ٧٥١/٥/٦٤، ع/ موظفي الدولة العراقية، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (السري والمستعجل جداً)، ذي العدد ق.س/بلا، في ٢٣ شباط ١٩٥٧، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٦٩٣ كاركتاكوس، المصدر السابق، ص٥٣.

٦٩٤ وهم عباس البلداوي، رشيد نجيب، ممتاز العمري، مشكور أبو طبيخ وإسماعيل حقي، ينظر، جريدة الزمان، العدد ٥٩٣٢، في ٣٠ نيسان ١٩٥٧.

٦٩٥ جريدة البلاد، العدد ٤٥٤٧، في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٩٦ جريدة الزمان، العدد ٥٨٥٤، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٧.

الفصل الرابع

سعيد قزاز والتطورات السياسية في العراق من عام ١٩٥٨ حتى إعدامه عام ١٩٥٩

* دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز
* سعيد قزاز في المعتقل
* المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)
* القزاز أمام المحكمة
* قرار الحكم
* الأيام الأخيرة للقزاز
* ردود الفعل لإعدام القزاز

دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز:

بعد أن تعرضت وزارتا نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة الى الانتقادات والاحتجاجات الشديدة من الداخل والخارج[٦٩٧]، قرر البلاط الملكي استبدال السعيد بغيره من الساسة المخضرمين، فقدم نوري السعيد استقالة وزارته الثالثة عشرة في ٨ حزيران١٩٥٧، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة علي جودة الايوبي في ٢٠حزيران ١٩٥٧، وقد شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة الجديدة (سامي فتاح). وبعد مضي اقل من خمسة اشهر على تشكيل هذه الوزارة، استقالت في ١٦تشرين الثاني ١٩٥٧ لعدم تمكن علي جودة الايوبي من حل المجلس النيابي[٦٩٨].

عهد الى عبد الوهاب المرجان بتاليف وزارته الاولى في ١٥كانون الاول ١٩٥٧، وسبق لمرجان ان انتخب رئيساً لمجلس النواب في الاول من الشهر نفسه، وعلى اثر تكليفه بتشكيل الوزارة انتخب خليل كنة لرئاسة المجلس خلفاً له. وخلال تلك المدة كان سعيد قزاز نائباً عن لواء السليمانية، وقد أثبت خلال مدة نيابته بأنه خير معبر عن أماني اللواء وحاجاته، ووقف في المجلس مشيراً الى نكبة السيول في السليمانية[٦٩٩]، واستجابة الجمهور لمساعدة المنكوبين والتي كانت ذات أثر فعّال وسريع في الوقت نفسه[٧٠٠]. كما طالب الحكومة بتقديم معونة مالية الى بلدية السليمانية لتمكينها من استئناف واجبها تجاه السكان المتضررين[٧٠١].

---

٦٩٧ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق،ج١٠، ص١٣٠ .

٦٩٨ المصدر نفسه، ص١٨١-١٨٢ .

٦٩٩ تعرضت السليمانية في ٨تشرين الأول ١٩٥٧، الى موجة من سيول تدفقت من الجبال على شرقي المدينة وتركت آثار التخريب في منازلها وشوارعها وراح جراء ذلك عدد من القتلى والجرحى، قُدرت الخسائر انذاك بمليون دينار عراقي، للمزيد من التفاصيل، ينظر، المصدر نفسه، ص١٦٣.

٧٠٠ جريدة الزمان، العدد ٦١٥٩، في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ .

٧٠١ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨، الجلسة الخامسة عشر، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨، ص٢٥٧-٢٥٨.

في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧ أقام محمد صديق شنشل دعوة قضائية ضد سعيد قزاز فضلاً عن وظيفته (السابقة) وزيراً للداخلية، مطالباً بالتعويض عمّا لحقه من ضرر[٧٠٢]، بعد أن اعتقد بأن الإجراءات التي اتخذت بحقه وزميله (فائق عبد الكريم السامرائي) في ٢١ كانون الاول ١٩٥٦ بنفيه الى قلعة دزه والسامرائي الى حلبجة[٧٠٣]، قد تجاوزت الإجراءات الرسمية وذلك لكون المادة (٢٩) من قانون العقوبات البغدادي قد افترضت رقابة (الشرطة) كعقوبة تبعية باعتبارها ((تدبيراً احتياطياً... ولما كان معنى المادة المذكورة لا يرمي إلى نفي الأشخاص مباشرة وانما يرمي الى تقرير حق الحكومة بتعيين أماكن تمنع الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة من الإقامة فيها، وإبقاء حق الأشخاص في حرية التنقل من مكان إلى أخر ضمن القيود الواردة في المادة (٢٩) فيما عدا ذلك من الأمكنة))[٧٠٤]. وأوكل سعيد قزاز المحامي (إبراهيم الراشد) للمثول أمام محكمة بداءة بغداد للمرافعة، وفي ٢٦ ايار١٩٥٨ كانت نتيجة الدعوة الرد، إذا اعتبرت المحكمة الإجراءات المتخذة قد ((تمت في ظل الأحكام العرفية المعلنة في البلاد وليس للمحاكم المدنية حق في القرارات والإجراءات والأحكام الصادرة من المجلس العرفي حتى بعد إعادة العمل في القوانين والأنظمة المدنية))[٧٠٥].

وخلال تلك المدة شهد العراق حماساً جماهيرياً بفعل التغيرات الجذرية التي حدثت في الأوضاع السياسية العربية، انعكست على الوضع الداخلي في العراق، اذ قامت الوحدة بين مصر وسورية، وأعلن رسمياً عن قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤شباط ١٩٥٨، أي بعد عشرة ايام من إعلان الجمهورية العربية المتحدة[٧٠٦].

---

٧٠٢ صورة الدعوى المقدمة من المحامي محمد صديق شنشل الى حاكم بداءة بغداد في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧، المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز١٩٩٩.

٧٠٣ راجع الفصل الثالث من الدراسة، ص١٦٣.

٧٠٤ صورة الدعوى المقدمة من المحامي محمد صديق شنشل الى حاكم بداءة بغداد في ١٧كانون الأول ١٩٥٧ المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز١٩٩٩.

٧٠٥ كتاب محكمة بداءة بغداد، رقم الدعوى ١٩٥٧/٣٤٤٤، في ٢٦ ايار ١٩٥٨ محفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز ١٩٩٩.

٧٠٦ جريدة الزمان، العدد ٦١٧٢، في ١٥ شباط ١٩٥٨.

شعر المسئولون بضرورة عودة نوري السعيد الى الحكم بعد تلك التطورات، ذلك لترصين الإجراءات الضرورية واستكمالها خلال المدة اللاحقة، علـى الرغم من ان السعيد لم يكن متحمساً للاتحاد مع الأردن، وكان ينظر إليها بمثابة عبء اقتصادي على العراق[٧٠٧].

قدم عبد الوهاب المرجان استقالة حكومته في الثاني من آذار عام ١٩٥٨، وأُسندت الوزارة الى نوري السعيد الذي اختار اعضاء وزارته وعرضهم على الملك فصدرت الإرادة الملكية بذلك[٧٠٨]، وبعودة السعيد الى رئاسة الوزراء عاد القزاز لاشغال منصب وزير الداخلية.

رحب القزاز بالاتحاد الهاشمي مشيراً إلى انه خطوة مباركة لخير أُمة العرب، ((وما من عربي مخلص لقوميته الا ويهفو إلى كل إتحاد عربي يقرّب بين أبناء الوطن الواحد... وإني لعظيم التفاؤل باليوم الذي ستتحدد به أمة العرب، وهذا اليوم آتٍ عن قريب بإذنه تعالى))[٧٠٩].

ومن بين الأعمال التي إستهل بها مهامه الوزارية السماح بإقامة السباقات الخيرية التي يخصص ريعها لمساعدة اللجان والجمعيات الخيرية ومنها لجنة إغاثة منكوبي السيول في خانقين والسعدية وجمعية أخوان الرفق بالفقير وجمعية مكافحة السل في العراق وغيرها[٧١٠].

وكما عهدنا القزاز صريحاً صادقاً في التعامل مع المحيطين به وعلى مختلف مستوياتهم[٧١١]، وجريئا في اتخاذ القرارات تجاه الأجانب الذين يسلكون سلوكاً مريباً من خلال ما تثبته الأدلة القانونية ضدهم، وكان هذا واضحاً بمعالجته لشكوى

---

٧٠٧ غلمن، المصدر السابق، ص٣٦٤.

٧٠٨ م.ت.ع.، الإضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد (غير واضح)، في ٤ اذار ١٩٥٨. (الارادة الملكية المرقمة ١٢٤ في ٣ آذار ١٩٥٨).

٧٠٩ جريدة الزمان، العدد ٦١٨٤، في ٤اذار ١٩٥٨.

٧١٠ م.و.د.، رقم الملفة ٣٤١/٢٠، ع/ السياق العمومي، م/ مديرية الجمعيات، كتابي وزارة الداخلية بالعددين ٤٨٩١و٥١٧٦، في ١٦ و٢٢آذار ١٩٥٨.

٧١١ طالب مشتاق، اوراق ايامي، ج١، ط٢، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٤٩، ٥٦٠.

المواطنة الامريكية لوني ارنولت (L. Arnolt)، في ٢٠اذار ١٩٥٨، والتي أخبرته فيها عن الطريقة غير اللائقة (من وجهة نظرها) التي تم إخراجها من العراق مع ابنتها جنفياف (Gnefyaf) في ٥ آذار ١٩٥٨[٧١٢]، مؤكدة لسعيد قزاز علاقتها بالرئيس الامريكي (ديوايت ايزنهاور) (D. Eisenhaur)[٧١٣].كانت وزارة الخارجية قد تولت مخاطبة وزارة الداخلية حول هذا الموضوع[٧١٤]، وبعد اطلاع القزاز على رأي مديرية الأمن العامة في ٢٦ اذار ١٩٥٨[٧١٥]، اشار الى ان ((ما دعى هذه الوزارة ﴿ الداخلية ﴾ الى تقرير أمر إخراج اليهودية الأمريكية موضوعة البحث وإبنتها من العراق هو سلوكهما المريب الذي كان يشير الى احتمال انهما يعملان كجاسوستين لصالح إسرائيل))[٧١٦].

وبناءاً على صدور الإرادة الملكية المرقمة (١٦٠) في ٢٧ آذار ١٩٥٨، القاضية بحل مجلس النواب، اصدر سعيد قزاز بيانا حدد فيه الاثنين المصادف ٥ آيار١٩٥٨ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية في العراق[٧١٧]، وقد رشح القزاز عن لواء السليمانية في الانتخابات القادمة، ودفع التامينات القانونية للترشيح[٧١٨].

---

٧١٢ م.و.د.، رقم الملفة ١٥/٥٤/قسم ١٥، بلا عنوان، بلا موضوع، صورة الشكوى الموجهة من (مسز لوني أرنولت)، نيويورك، ٢١. آن، واي، ريجينت ٤٩٤٠/٤، في ٢٠اذار١٩٥٨، إلى سعيد قزاز.

٧١٣ المصدر نفسه، صورة رسالة لوني ارنولت الى الرئيس الأمريكي ديوايت ايزنهاور، في ٤كانون الثاني ١٩٥٧، تضمنت هذه الرسالة استغراب (لوني آرنولت) لعدم اهتمام الصحافة الأمريكية بتصريح نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) الذي نشر في جريدة التايمز العراقية في ٢٥كانون الأول ١٩٥٦ والمتضمن تهنئة الشعب الأمريكي بمناسبة أعياد الميلاد، وتناولت أيضا نشاطاتها في =دراسة الحالة الاقتصادية في العراق ورفع التقارير إلى السفارة الأمريكية، وقد أرفقت هذه الرسالة مع الشكوى الموجهة إلى سعيد قزاز.

٧١٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية، ذي العدد/٩٦٩/٧٢/٧٢/١٠٠، في ١٥ اذار ١٩٥٨، الى وزارة الداخلية.

٧١٥ المصدر نفسه، كتاب مديرية الأمن العامة (الشعبة الخاصة)، ذي العدد ش.خ./ع٨٩٢٣/١٣٣، في ٢٦اذار ١٩٥٨، الى وزارة الداخلية.

٧١٦ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/٧٥٩، في ٥ نيسان ١٩٥٨، الى وزارة الخارجية.

٧١٧ جريدة العمل، العدد ٩٠، في ٣٠اذار١٩٥٨.

٧١٨ جريدة الزمان، العدد ٦٢١٥، في١١نيسان١٩٥٨.

حث سعيد قزاز بعض العناصر المعارضة للاشتراك في الانتخابات[٧١٩]، بعد أن قاطعها السياسيون المعارضون من خلال بيان أصدروه في ٥ نيسان ١٩٥٨ موجهاً الى الشعب العراقي[٧٢٠]، وفي صباح يوم الخامس من آيار، عقد القزاز مؤتمراً صحفياً في دار الإذاعة، حضره جمع غفير من الصحفيين العراقيين والأجانب ومراسلو الوكالات، وأجاب على عدد من الأسئلة التي تتعلق بموضوع الانتخابات وطريقة سيرها، مؤكداً أحقية النائب في عقد الاجتماعات والقاء الخطب وعمل الوسائل الدعائية كافة عدا الاذاعة لأنها مؤسسة حكومية بحت لا تستعمل للإغراض الخاصة، واستطرد من خلال إجابته على الأسئلة بأن عدد من المرشحين قد بلغ (٣٠٠) مرشح فاز منهم (١١٨) بالتزكية من مجموع (١٤٨) نائباً، وأشار إلى إنه في حالة زيادة عدد المرشحين على العدد المطلوب في أي منطقة انتخابية، تجري فيها الانتخابات حسب الأصول المتبعة، اما اذا كان عدد المتقدمين بالقدر المطلوب فهؤلاء يعتبرون نواباً فائزين بالتزكية، كما ذكر ان عدد ((عدد النواب الذين فازوا بالتزكية هذا العام هو أقل من عدد الذين فازوا بالتزكية في انتخابات سنة ١٩٥٢و١٩٥...))[٧٢١]، إلا أن الانتخابات لم تكن بأفضل من التي سبقتها إذ لم تخلُ من التلاعب[٧٢٢]. فقد ذكر عبد الله بكر بشهادته في قضية (محمد فاضل الجمالي) أمام محكمة الشعب بأن نوري السعيد وسعيد قزاز قد أعدوا قائمة باسماء المرشحين عرضوها على الملك وولي العهد وتم الاتفاق عليها[٧٢٣]، وفي الوقت ذاته يذكر فاضل بابان (متصرف لواء الحلة آنذاك) بان سعيد قزاز كان على اتصال دائم بمتصرفي الألوية للاستفسار عن سير الانتخابات وأكد عدم اعتراض القزاز على أي من المرشحين الجدد[٧٢٤].

بعد انتهاء الانتخابات إجتمع مجلس النواب في ١٠ايار ١٩٥٨، وانتخب عبد الوهاب المرجان لرئاسة المجلس، وتمت المصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي

٧١٩ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص١٨٥.

٧٢٠ فاضل حسين، المصدر السابق، ص٣٩٥.

٧٢١ ينظر، نصحديث سعيد قزاز، جريدة الزمان، العدد ٦٢٣٤، في ٦ايار ١٩٥٨.

٧٢٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٢١٧؛ فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، مطبعة السندباد، بغداد، ١٩٨٤، ص١٨٥.

٧٢٣ محكمة الشعب، ج٣، ص١٠٢٣.

٧٢٤ المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٨٤٦.

بعد يومين من اجتماع المجلس وكانت هناك جفوة بين عدد من الوزراء بضمنهم سعيد قزاز من جهة وخليل كنه من جهة اخرى، أبعدت الأخير عن رئاسة المجلس[٧٢٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشادات الكلامية بين القزاز وكنه قد احتدت خلال جلسات مجلس النواب، فقد شن خليل كنه في خطابه هجوماً على السلطة الحاكمة فوصفها بالأنانية والانتهازية والجبن[٧٢٦]، وركز كنه هجومه على سعيد قزاز وإستخدم عبارات نابية بحقه، ويذكر احمد مختار بابان بأنه بعد أن ((فُسح المجال لوزير الداخلية سعيد قزاز ليرد على كنه بجواب يستحقه وكان جواب القزاز قوياً فند فيه كل بيانات خليل كنه، ومن جملة ما قاله القزاز أن خليل كنه كان هو السبب الأساسي لنفرة الرأي العام من وزارة نوري السعيد، فهو شخص مكروه من العموم...))[٧٢٧]، فكانت جلسة على ما يبدو غير مريحة بسبب تلك المداخلات وكان ((الجميع غير مرتاحين وبصورة خاصة من تحامل خليل كنه على سعيد قزاز الذي إضطر للرد عليه))[٧٢٨].

والملاحظ أن سبب الخلاف كما بدا لنا هو عدم اختيار خليل كنه لرئاسة مجلس النواب بعد أن وعده نوري السعيد بذلك[٧٢٩]، وكان سعيد قزاز احد الذين لم ينتخبوا كنه لرئاسة المجلس بعد أن أسَرَ السعيد له ولاصحابه بذلك، وتم إنتخاب عبد الوهاب المرجان لرئاسة المجلس، فلم يفِ السعيد بوعده لكنه[٧٣٠]. الذي اظهر استياءه ونفوره، ويضيف احمد مختار بابان بأن خلافاً وقع بين خليل كنه وسعيد قزاز حول الانتخابات الأخيرة ((لأنه ﴿كنه﴾ كان يريد أن يفرض آراءه على الدولة لمساعدة عدد من أصدقائه الذين كان يرغب أن يصبحوا نواباً، ولكن لم ينجح احد منهم)). كما اعترض أيضا على فصل متصرف لواء ديالى (نجم الدين صائب) الذي

---

٧٢٥ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠،ص٢١٥.

٧٢٦ خليل كنه، المصدر السابق، ص٢٩٣؛ خليل كنه، خطاب معالي الأستاذ خليل كنه، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٩آيار١٩٥٨، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٨، ص٧.

٧٢٧ مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع السابع: ملاحظات عن اخر وزارة في العهد الملكي وعلاقتي بخليل كنه، ص٨.

٧٢٨ المصدر نفسه، ص٨-٩.

٧٢٩ خليل كنه، العراق...، ص٢٨٩.

٧٣٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج١٠، ص٢١٤.

ورد أسمهُ مع عدد من الموظفين الذين فصلوا بموجب القانون. وجراء ذلك ظهر خليل كنه في الحال الذي ظهر علية أمام المجلس[٧٣١].

قدم السعيد استقالة وزارته في ١٤آيار ١٩٥٨، ليؤلف الوزارة الاتحادية في ١٩آيار١٩٥٨، وتم اختيار احمد مختار بابان لتأليف الوزارة العراقية في ظل الاتحاد الهاشمي وذلك في ١٩آيار١٩٥٨، فاختار من جنابة (١٤) وزيراً، احتفظ سعيد قزاز بحقيبة الداخلية مع ثلاثة وزراء آخرين من دون حقائب وزارية[٧٣٢].

واصل القزاز إدارة الشؤون الداخلية مؤكداً أهمية مشاريع الإدارة المحلية ودعم لجان البلديات لتسهيل مهمتها في تقديم الخدمات للمواطنين[٧٣٣]، كما أوعز بصرف (٢٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين في لواء البصرة جراء الحرائق التي نشبت مؤخراً في اللواء. وقد جاءت أضرارها بشكل واضح على سكان صرائف البصرة ((فأوعز معاليه بضرورة صرف المساعدات لهم وتزويد أطفالهم بالملابس والمواد الغذائية وتأمين نقلهم مع أمتعتهم إلى الأماكن الجديدة التي أُعدت لسكناهم))[٧٣٤].

في الأيام التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التقى نزهت عزيز بسعيد قزاز، لطلب المساعدة لابقاء خدمته داخل العاصمة بغداد حينما كان طالباً في كلية الأركان، إلا أن القزاز اعتذر عن ذلك مدعياً بأن تسهيل هذا الأمر سيحمله جميلاً لابد من رده الى وزير الدفاع وقد لا يستطيع ذلك، كما وجه النصح الى (نزهت) بضرورة تحمل المسؤولية وخدمة الوطن كما يقتضي الأمر، وأبدى استعداده لرعاية عائلته إذا ما احتاجت الى ذلك، ويشير نزهت عزيز القزاز إلى انه وجد (سعيد) على غير عادته ولدى الاستفسار عن ذلك أجابه ((إن بقاء الأوضاع على ما هي علية دون معالجة سوف يمهد الى حدوث انفجار في البلاد))[٧٣٥]، وما هي إلا أيام تلت ذلك اللقاء حتى قامت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ لتنهي الحكم الملكي في العراق، الذي دام حوالي سبعة وثلاثين عاماً،

---

٧٣١ مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع السابع: ملاحظات عن آخر وزارة في العهد الملكي وعلاقتي بخليل كنه، ص١١.

٧٣٢ المصدر نفسه، ص١.

٧٣٣ جريدة العمل، العدد ١٥٦، في ٢٠حزيران١٩٥٨.

٧٣٤ جريدة العمل، العدد ١٥٧، في ٢٢حزيران ١٩٥٨.

٧٣٥ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦تموز ١٩٩٩.

وعلى اثر ذلك سيق آخر وزير داخلية لذلك النظام الى السجن ليقف بعد ذلك في قفص الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

سعيد قزاز في المعتقل:

في صباح يوم ١٤تموز ١٩٥٨، أُعلنت الثورة ضد النظام الملكي. وقد اتصل بعض الأقرباء والأصدقاء الموجودين في بغداد بسعيد قزاز مؤكدين استعدادهم لإخراجه من بغداد خفيةً، إلا انه آثر البقاء مع تأكيده بأنه خدم العراق والعراقيين بشرف وإخلاص ولا يوجد ما يوحي بالقلق على وضعه[٧٣٦].

اتصل سعيد قزاز هاتفياً من داره بمتصرف لواء بغداد ومدير الاستخبارات العسكرية ليبدي استعداده للحضور متى شاؤا، وبعد ساعتين جاءت سيارة عسكرية تقل عدداً من الجنود تحت إمرة ضابط اقتادوه إلى ديوان وزارة الدفاع للتحقيق معه[٧٣٧]، ويكون بذلك من بين الأوائل الذين تم اعتقالهم بعد الثورة[٧٣٨]، وأكد القزاز بأن الذي حمله على إتباع طريقة مراجعة السلطات العسكرية من تلقاء نفسه لقناعته بأنه خدم وطنه بصدق وإخلاص وانه لم يرتكب شيئاً يستوجب الهروب من العدالة، مشيراً إلى انه كان مقتنعاً بما ((أعلنته قادة الثورة في البداية من إنها ثورة على الأوضاع السابقة وإنها ليست ثورة حقد وإنتقام، بل إنها سوف تحاسب الذين تعتبرهم سيئين لوطنهم وتحاكمهم محاكمة عادلة أصولية))[٧٣٩]. وتمت مواجهته للزعيم عبد الكريم قاسم يوم ١٥تموز١٩٥٨، الذي تربطه معرفة سابقة به عندما كان متصرف لواء كركوك وكان عبد الكريم قاسم يشغل منصباً عسكرياً في قيادة الفرقة الثانية، فبين له القزاز بأنه يتحمل بدوره مسؤولية أعماله أمام هيئة يؤلفها لمحاسبة المقصرين. وفي المقابل اكدد له قاسم بأنه صديقه وان الأوضاع تتطلب حجزه لمدة من الزمن[٧٤٠]، وبعد أن عرضَ على هيئة التحقيق في وزارة الدفاع نقل الى معتقل أبي غريب ليكون اول النزلاء في ذلك المعتقل من أقطاب العهد الملكي بعد الإطاحة به.

---

٧٣٦ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٢٠تشرين الأول ١٩٩٩.

٧٣٧ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠٠٩.

٧٣٨ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٨.

٧٣٩ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠١٠.

٧٤٠ المصدر نفسه، ص٤٠١٠-٤٠١١.

تعرض سعيد قزاز الى الشتائم والتهديد بالموت منذ اليوم الاول لدخوله المعتقل، إلا انه تمسك بالشجاعة والصبر بشهادة العديد ممن كانوا معه داخل المعتقل، فلم يترك مجالاً للذين ينهالون عليه بالشتائم والتهديد دون رد يستحقوه[741].

فيذكر الصحفي يونس بحري الذي كان معتقلاً معه في أبي غريب بأن توفيق السويدي قد أشار إلى أن أقطاب العهد الملكي كانوا تحت تصرف عبد الإله ونوري السعيد وما هم ((سوى أحجار شطرنج ينقلانها حيث ومتى يريدان))، فأثار ذلك القزاز وهب واقفاً ينظرُ بغضب الى توفيق السويدي وقال بحدة وإصرار ((هذا كذب وافتراء بالنسبة لي ولبعض الوزراء الذين اعرفهم وتعرفهم أنت جيداً مثلي، فأنا عندما اضطلع بالمسؤولية لا اعرف عبد الإله ولا نوري، بل اعرف واجبي ومسؤوليتي)). وأشار إلى انه المسئول الأول عن أعماله وأعمال المرتبطين به والذين يعملون بإمرته[742]، وقد اثبت هذا الموقف الشجاع أمام محكمة الشعب عندما تقدم شاهداً في قضية اللواء الركن (عباس علي غالب)، اذ رد في جوابة عن سؤال لرئيس المحكمة حول إرسال ضابط شرطة للخدمة في محمية (عدن) بأنه هو الذي أمر عباس علي غالب في أن يتحرى عن ضابط متقاعد للخدمة في إحدى محميات الخليج، لمشاركة بقية العناصر العربية من مصريين ولبنانيين في خدمة أجزاء من البلاد العربية، واضاف القزاز ((اذا توجد في القضية جريمة قانونية فهي جريمتي، وليس جريمة عباس علي غالب))[743].

ويشير العميد المهندس رجب عبد الحميد الذي أصبح مسؤولاً عن إدارة معسكري الرشيد والرستمية بعد قيام الثورة حول زيارته إلى معتقل أبي غريب بعد ايام قليلة من اعتقال أقطاب العهد الملكي في مقابلة مع الدكتور كمال مظهر احمد، إن لشدة ما تعرض له القزاز من مضايقات ومعاملة غير حسنة فقد لجا إلى تغطية شبابيك الغرفة التي وضع فيها مع زملائه ومنهم احمد مختار بابان وعلي حيدر الركابي، بقطع من الصفيح لتفادي سماع الكلمات النابية التي كان يسمعهم إياها بعض المتطفلين مما جعل الوضع داخل الزنزانة فوق طاقة البشر ! بسبب حر تموز الخانق[744].

---

741 يونس بحري، سبعة أشهر في سجون بغداد، ط١، بيروت، ١٩٦٠، ص١٨.

742 المصدر نفسه، ص٢٩-٣٠.

743 محكمة الشعب، ج٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص٢٥٨٥.

744 مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص٥.

حافظ سعيد قزاز داخل المعتقل على اتزانه بشكل يعبر عن ثقته العالية بالنفس، وبمبدئية جديرة بالتقدير، فقد سجل عبد الكريم الأزري الذي شاركه المصير في السجن ملاحظة عميقة الأثر عنه حين قال ((إن السجون والمعتقلات هي الأماكن التي تتكشف فيها حقائق الأشخاص ناصعة، وهناك يظهر المرء على حقيقته، سعيد قزاز كان يتميز بشجاعة نادرة، كان عملاقاً في الشجاعة، وكان يعزوها إلى قناعته الوجدانية بكل عمل قام به وكل إجراء اتخذه ونفذه، وكم من مرة قال لي ما اتخذتُ قراراً ولا نفذتُ إجراءاً إلا بعد الاقتناع التام بصحته))[٧٤٥].

وبعد نقل المعتقلين إلى سجن الموقف العام المجاور للسجن المركزي في بغداد[٧٤٦]، أُدخل القزاز في إحدى الغرف الكبيرة يشاركه فيها عدد من المعتقلين منهم احمد مختار بابان ومحمد فاضل الجمالي وتوفيق السويدي وبهجت العطية وغيرهم[٧٤٧]. وكان القزاز في حالة لا يُحسد عليها نتيجة المضايقات غير اللائقة التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله، فتغيرت ملامحه بعض الشيء على الرغم مما يظهره من قوة وكبرياء ورباطة جأش في تلك الظروف الحرجة، وكان يطلب من بعض الأقرباء عدم تكرار الزيارة متذرعاً بمشقة الزيارة وحراجة الموقف، إلا أن الحقيقة هو انه كان يتحرج من أن يراه الآخرون وهو على هذه الحالة[٧٤٨]. ويشير السيد شاكر علي التكريتي الى أن القزاز حينما علم بنبأ العفو عن الملا مصطفى البارزاني علق بقوله أن الملا مصطفى سيعمل على تهيئة الجو للقيام بعمل سياسي عند عودته إلى كردستان العراق[٧٤٩].

عَلِمَ سعيد قزاز بان عدداً من زوجات وأولاد المعتقلين من أقطاب العهد الملكي قد قابلوا عبد الكريم قاسم لطلب العفو والرأفة لذويهم بما في ذلك زوجتيّ احمد مختار بابان وغازي الداغستاني[٧٥٠]، فكتب إلى والدته وزوجته رسالة أرسلها من السجن الذي أودع به،

---

٨٤٥ عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ج١، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٠٤-٣٠٥.
٧٤٦ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٢٩.
٨٤٧ يونس بحري، المصدر السابق، ص٥٤.
٧٤٨ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦تموز١٩٩٩.
٧٤٩ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، ٦نيسان١٩٩٩.
٧٥٠ مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص٦.

وحسبما ورد في التقرير الأسبوعي لآمر السجن إلى آمرية الاستخبارات العسكرية جاء فيه ((إن لكل اجل كتاب وما مقدّر جارٍ، واني سأُعدم لا محال لان الشيوعيين سوف لا يتركونني حياً، ولكن سألاقي وجه ربي ناصع الجبين وبوجه ابيض لأنني لم ارتكب أي معصية أو خطيئة وإنما قمتُ بواجبي ومسؤولياتي طبقاً للقانون، إنني ارفض رفضاً قاطعاً أن تطرقا باب أي مسؤول، وإذا سمعت إنكما قمتما بذلك سوف ارفض ان ألقاكما أو أعفو عنكما لا في الدنيا ولا في الآخرة))[٧٥١].

---

٧٥١ خليل إبراهيم حسين، عبد السلام محمد عارف ماله وما عليه، من أسرار ثورة ١٤ تموز (كتاب مخطوط)، ص٢٠٨.

المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب):

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) في ٢٠ تموز ١٩٥٨، بموجب المرسوم الجمهوري رقم (١٨)، الذي نص على تعيين (فاضل عباس المهداوي)[٧٥٢] رئيساً للمحكمة العسكرية العليا الخاصة وتعيين المقدم الركن (ماجد محمد امين)[٧٥٣] والمقدم فتاح سعيد الشالي والمقدم عبد الهادي الراوي، والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي أعضاء للمحكمة، فيما عين الرئيس الأول كامل حسين الشماع عضواً احتياطياً[٧٥٤].

وبعد اقل من شهر أضيف المقدم الحقوقي شاكر محمود السلام إلى أعضاء المحكمة، وباستثناء الأخير كان ماجد محمد أمين الذي رقيّ إلى رتبة عقيد بعد الثورة، الوحيد من بين هؤلاء درس في كلية الحقوق وقد أصبح مدعياً عاماً للمحكمة[٧٥٥].

وفي السابع من آب سنة ١٩٥٨، صدر القانون رقم (٧) بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم، وقد نصت المادة (٢٢) منه على أن أحكامه

---

٧٥٢ فاضل عباس المهداوي، ولد في بغداد عام ١٩١٥، تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩، كان أول تعيينه آمر فصيل في الفوج الثاني لواء الأول ببغداد، اشترك في انتفاضة نيسان– مايس ١٩٤١، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، عين بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ بمنصب آمر اللواء الأول، ثم اختير رئيساً للمحكمة العسكرية العليا الخاصة، أُعدم في التاسع من شباط عام ١٩٦٣، للمزيد من التفاصيل، ينظر، محمود فهمي درويش وآخرون المصدر السابق، ص٢٦٢؛ محكمة الشعب، ج١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص أ.

٧٥٣ ماجد محمد أمين: ولد في النعمانية لواء الكوت سنة ١٩٢٢، تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ صنف الهندسة، كان أول تعيين له في آمرية الهندسة السابعة، درس في كلية الحقوق وتخرج فيها سنة ١٩٥٣، وحين قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان ضابط ركن الحركات في مديرية الهندسة والأشغال العسكرية، رقيَ إلى رتبة عقيد بعد الثورة، قتل بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، ينظر، محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٢٦٣؛ محكمة الشعب، ج١، ص ز.

٧٥٤ جريدة الزمان، العدد ٦٢٩٦، في ٢٢تموز ١٩٥٨.

٧٥٥ اشترك بعضوية هيئة الادعاء لجلسات المحكمة السبع الأولى كل من الحاكم عبد الجليل حبيب ونائب المدعي العام مصطفى حسين الدوري، ثم أعيد تأليف الهيئة لتظم القاضيين غازي عبد الهادي وعبد المجيد سلام بالإضافة إلى ماجد محمد امين الذي أصبح مدعياً عاماً. مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص١.

تسري بأثر رجعي على الأفعال التي أُرتكبت منذ اليوم الأول من أيلول سنة ١٩٣٩[٧٥٦]. وقد بينت مواد القانون الأخرى التي تألفت من (٢٣) مادة كيفية تشكيل هيئة التحقيق الخاص والهيئة الاستشارية وهيئة الادعاء العام وواجبات كل من هذه الهيئات[٧٥٧]. وقد سميت بالمحكمة العسكرية نتيجة الطابع العسكري الذي كان يطغى على المحكمة وهيئاتها إلا أن قانونها وهيكلها العام كانا ينطويان عموماً على ما يضمن لها سلامة العمل وعدالة الحكم الذي لم يتحقق بسبب مجموعة من العوامل منها انحراف قطبيها الرئيسيين المهداوي وأمين مع التيار اليساري الذي ساد الشارع خصوصا في المرحلة الأولى من عمر المحكمة، فضلاً عن بقية أعضاء هيئة التحقيق الخاصة[٧٥٨].

تمتعت المحكمة بتقدير واسع من لدن بسطاء الناس، وكانت الصحافة تنشر محاضر الجلسات، فضلاً عن إذاعتها بالراديو ونقلها على شاشات التلفيزيون[٧٥٩]، كما اشتهرت باسم (محكمة المهداوي) نسبة إلى رئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي.

واتخذت المحكمة من قاعة اجتماعات مجلس النواب مقراً لها[٧٦٠]، وباشرت أعمالها في العاشرة من صباح يوم السبت الموافق السادس عشر من آب ١٩٥٨ بمحاكمة اللواء غازي الداغستاني[٧٦١]. ويذكر خليل كنه احد الذين مثلو أمام المهداوي بأن المحكمة كانت تغص ((بالشيوعيين والانتهازيين، يحملون الحبال ويلقون القصائد والخطب في مهاجمة المتهم))[٧٦٢]، فضجت المحكمة بالمهازل والإسفاف ولكن ((محاكمة سعيد قزاز كانت مهزلة المهازل وفي الدرك الأسفل من الإسفاف والابتذال))[٧٦٣].

---

٨٥٦ للمزيد من التفاصيل، ينظر، الوقائع العراقية، العدد ٨، في ٩ آب ١٩٥٨؛ محكمة الشعب، ج١، ص٨-١٣.

٧٥٧ للمزيد من التفاصيل عن الهيئات وتشكيلاتها، ينظر، محكمة الشعب ج١، ص١٤-١٩.

٧٥٨ مذكرات احمد مختار بابان...، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص٢.

٧٥٩ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص١١٠-١١١.

٧٦٠ غلمن، المصدر السابق، ص٣٤٥.

٧٦١ محكمة الشعب، ج ١، ص٢١؛ جريدة الزمان، العدد ٦٣١٦، في ١٦ آب ١٩٥٨.

٧٦٢ خليل كنه، العراق...، ص٣٤٨.

٧٦٣ أديث وائي، أيف. بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج١، بدون مكان وسنة طبع، هامش ص٣٨٠-٣٨١.

القزاز امام المحكمة:

أحيل سعيد قزاز إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة متهماً، بموجب أمر الإحالة المرقم (١١١) والمؤرخ في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة، ليحاكم بموجب الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من قانون العقوبات البغدادي (ق.ع.ب) والفقرتين (د.هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين، واحتفظت قضيته برقم ١٩٥٨/٧٠[٧٦٤]. كما أحيل القزاز أيضاً الى المحكمة ذاتها بموجب أمر الإحالة المرقم ق.ق.م/١١٨/٣٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ والصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقرة (هـ) من المادة(٢) من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن[٧٦٥]. واحتفظت قضيته هذه بالرقم ١٩٥٨/٧٣، وقد تم توحيد القضيتين لترابطهما وعلاقتهما بمتهم واحد وجعلهما قضية واحدة حملت الرقم ١٩٥٨/٧٠ (رقم القضية الاولى) وتمت محاكمته لأجلها بآن واحد[٧٦٦].

كان سعيد قزاز المتهم الثاني والعشرين من بين أقطاب العهد الملكي الذين مثلوا امام المحكمة وبدأت محاكمته في الساعة الخامسة مساء يوم السبت الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الاول إبراهيم عباس اللامي واستغرقت محاكمته سبعة جلسات (من الجلسة ٦٨ حتى الجلسة ٧٤). استمعت المحكمة خلالها إلى مطالعة هيئة الادعاء العام وشهادة الشهود وهم كل من عزيز شريف وتوفيق منير وكامل قزانجي، وفاضل بابان ونعيم ممتاز الدفتري وجاسم مخلص وميخائيل نعوم وسلطان أمين، وعبد الجبار فهمي ومحمد عبد العزيز وشاكر العاني وبهية مصطفى وعارف إسماعيل، وديوالي الدوسكي وباقر كمال الدين وصالح زكي المصلح وعبد الرزاق رجيب ومحمد حسن

---

٧٦٤ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠٣٢.

٧٦٥ م.و.ع.، رقم الملفة ١٥٩، رقم الفلم ٣٠٢٣، أمر إحالة المتهم سعيد قزاز من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم، ذي العدد ق.ق.م ١١٨/٣٤، في ٢٢تشرين الثاني ١٩٥٨، إلى رئيس المحكمة العليا الخاصة.

٧٦٦ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٧٩١.

صادق وداوود الاورفة لي وصالح علي وإبراهيم القاضي وحمدان حسن العلي وهاشم السيد طعمة وكرم علش ومحسن الحاج هويش ونظيمة رشيد وهبي ورحيم علي[٧٦٧].

واطلعت المحكمة على شهادات (٤٦) شاهد، لم تجد لديها متسعاً من الوقت للاستماع إلى شهاداتهم[٧٦٨]، ثم استمعت المحكمة إلى إفادة سعيد قزاز وناقشته حول التهم المسندة إليه والى وكيل المتهم المحامي صلاح الدين محمود، قررت بعدها ختام المرافعة[٧٦٩].

شغلت محاكمة سعيد قزاز ثماني وأربعين ومائتي صفحة من محاضر المحكمة المنشورة[٧٧٠]، وبذلك تكون واحدة من أطول المحاكمات لأقطاب العهد الملكي، التي شغلت العشر الأولى من المجلدات التي نشرتها المحكمة المذكورة.

كانت المطالعة التي ألقاها المدعي العام العسكري ماجد محمد أمين في مستهل محاكمة سعيد قزاز عبارة عن خطاب مشحون بالاتهامات والعبارات المتطرفة، مؤكداً من خلالها ارتباط القزاز بالاستعمار الغربي وتعاونه مع البلاط لهذا الغرض. وذكر انه كان خادماً مطيعاً من خدم الاستعمار... تربى منذ ان كان طفلاً في أحضان المستر (هولمن) و (لاين) و(جابمن) وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطاني في العراق[٧٧١]، كما أشار في مطالعته هذه إلى القزاز بأنه كان سوطاً مسلطاً بيد نوري السعيد يلهب ظهور المواطنين، وأن خياناته وصلت إلى حد يمكن تسجيلها في التاريخ[٧٧٢]. واسند الادعاء العام إلى سعيد قزاز الأفعال الإجرامية التالية:

أ- إصدار الأوامر إلى رجال الشرطة بإطلاق الرصاص على عمال شركة نفط البصرة في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣، فوقع عدد من القتلى والجرحى نتيجة ذلك،

---

٧٦٧ المصدر نفسه، ص٣٧٩١-٤٠٠٨.

٧٦٨ المصدر نفسه، ص٤٠٣٣.

٧٦٩ المصدر نفسه، ص٤٠٠٩-٤٠٣١.

٧٧٠ المصدر نفسه، ص٣٧٩١-٤٠٣٩.

٧٧١ المصدر نفسه، ص٣٧٩٣.

٧٧٢ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

وان فعل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة الثالثة من المادة (٢١٤) من ق.ع.ب.، بدلالة المادة (٥٣ و ٥٤) من القانون المذكور.

ب- التدخل في حرية الانتخابات العامة وتزويرها لمصلحة بعض الأفراد على حساب غيرهم بدلالة ما استندت عليه الهيئة التحقيقية الخاصة وشهادات الشهود، وان عمل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين رقم (٧) لسنة ١٩٥٨.

ج- التأثير في الروح المعنوية للشعب وإشاعة الرعب بين أفراده بإضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسة حقوقه من خلال اسناده شيوخ العشائر وكبار رجال الاقطاع وتشجيع المتصرفين ورجال الشرطة والمسؤولين على ادارة السجون العامة للقيام باعمال من شانها ان تبث الرعب والفزع بين افراد الشعب، ففي عهد وزارته هجمت عشائر عبد الله الياسين وبلاسم الياسين على مدينة الحي واباحتها وهجمت عشائر محمد الحبيب أمير ربيعة على مدينة النعمانية ثلاث ليالٍ متواليات وأطلقت النار على الجماهير، وضُربت جنازة الشيخ محمود في السليمانية بالرصاص كما قامت الشرطة بقتل وجرح عدد كبير من المواطنين في مظاهرات بغداد والنجف والسليمانية وجرى تعذيب المواطنين في دوائر مديرية الامن والسجون وان عمل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين رقم (٧) لسنة ١٩٥٨، وطلب الادعاء العام تجريمه بموجبها، كما طالب برأس سعيد قزاز[٧٧٣].

استمرت جلسات المحكمة للنظر في الاتهامات الموجهة ضد سعيد قزاز، وخلال استماع المحكمة لشهادات الشهود التي تضمنت تدخلات وتعليقات عديدة من قبل رئيس المحكمة فاضل عباس المهداوي، الذي كان يظهر شيئاً من الاحترام لبعض المتهمين ومنهم الجمالي واحمد مختار بابان، إلا في محاكمة سعيد قزاز فقد خرج عن طوره كثيراً وأخذ يكيل إليه الإهانات وينعته بكلمات لا تليق بالمقام[٧٧٤]، فنعته بالخائن والسفاح والوزير الدموي ووصمه بالعار ولم يقتصر ذلك على رئيس المحكمة

---

٧٧٣ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٧٩٧-٣٧٩٨.

٧٧٤ محمد حمدي الجعفري، محكمة المهداوي، أغرب المحاكمات السياسية في تأريخ العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص٧٦.

ولا على المدعي العام فحسب بل حتى من أفراد لا توجد لهم أي صفة رسمية[٧٧٥]، إلا أن سعيد قزاز لم يسكت على الإهانات ورد عليها وهو داخل قفص الاتهام ولم يظهر عليه الخوف، وسارع الى تنبيه رئيس المحكمة والزامه بوجوب الرعاية والاحترام وعدم استعمال الكلمات البذيئة[٧٧٦]، وكثيراً ما تدخل المدعي العام مع الرئيس في اهالة العبارات المتطرفة والكلمات غير اللائقة له[٧٧٧]. كما انحصر دور المواطنين الذين حضروا جلسات المحكمة بالهتافات[٧٧٨] التي تدعو الى اعدام سعيد قزاز والتلويح له بالحبال[٧٧٩]، وحضرت أعداد من المواطنين الكرد الذين لم ترق لهم أعمال القزاز سابقاً في بعض جلسات المحكمة تطالب بإعدامه[٧٨٠]. وكانت ردود أفعال الجمهور المعادية للقزاز داخل المحكمة مع ما اتبعه الرئيس والمدعي العام من نهج تجاهه قد فوت الفرصة الكافية في الدفاع بالشكل المتبع عليه قانوناً، فكانت هناك مقاطعات عديدة له أثناء سير المحاكمة وتصفيق وأشعار أثارت الحضور، كما اتضح موقف المحكمة غير الحيادي، كل ذلك جعل القزاز يقتنع بمصيره المحتوم.

وخلال شهادة المحامي عزيز شريف الشاهد الأول في قضية سعيد قزاز، رد القزاز على إهانات المهداوي بقوله ((أترجاك بصورة خاصة أن لا تهين كرامتي لأني لا أقبل أحد يهين كرامتي))[٧٨١]، وبذلك يكون القزاز قد اظهر شجاعة مميزة وعزم واثبت إنه ((متفوق بدرجة كبيرة بالنسبة للذين يحاكمونه في جميع الصفات الشخصية))[٧٨٢].

---

٧٧٥ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠١١.

٧٧٦ المصدر نفسه، ص٤٠١٢؛ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٧٧ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٧٨ انتقدت جريدة (اتحاد الشعب)، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، كثرة الهتافات داخل المحكمة على واجهات صفحاتها، مشيرةً إلى أن ترديد هذه الهتافات واستمرارها أثناء جلسات المحكمة لا علاقة لها بالمحكمة، للمزيد من التفاصيل، ينظر، جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٩٠، في ٤ أيلول ١٩٥٩.

٧٧٩ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٤، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٨٠ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٥، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٨١ محكمة الشعب، ج١٠، ص٣٨٠٧.

٧٨٢ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ٥٩/٢٥/١٤٠٩٠٧/٣٧١، رسالة السفير البريطاني همفري ترفيليان الى سيلوين لويد. (محفوظ في مكتبة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين).

وقد أشاد غلمن بشجاعة القزاز داخل المحكمة قائلاً: ((وقد راقبت محاكمته على «شاشة» التلفزيون ورأيته يقف منتصباً قوياً لساعات تحت وابل التهديدات والاتهامات والإهانات، فلم يعتذر ولم يطلب الرأفة))[٧٨٣].

ويشير السفير البريطاني في العراق آنذاك همفري ترفيليان[٧٨٤] (H. Trevelyan) في التقرير الذي رفعه الى وزارة خارجيتهُ إلى محاكمة القزاز بأنها كانت ((منازلة تثير السخرية))[٧٨٥].

بعد أن استكملت المحكمة استماعها لشهادة الشهود الذين كان اغلبهم من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي العراقي وبعضهم كان عائداً لتوه من المنفى[٧٨٦]، عادت المحكمة للانعقاد في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩، سمحَ رئيس المحكمة لسعيد قزاز بأن يلقي إفادته[٧٨٧]، والتي كانت بمثابة تحد واضح للمحكمة أكد فيها عدم حياديتها مشيراً إلى عدم استطاعته في مواجهة المحامي الذي أوكلهُ للدفاع عنه إلا بضعة دقائق في الجلسة الثانية، وأكد بأنه لا يتناول شهادات الشهود بالمناقشة لأنهم كانوا يوجهون ضده منذ البداية، ونفى القزاز معظم الشهادات مدعياً بأنها كانت ملفقة وتافهة[٧٨٨] وان الشاهد الوحيد (شاكر العاني) الذي أنصفه قد أثار غضب رئيس المحكمة والمدعي العام، وتمت إحالة الشاهد إلى المحكمة نفسها. ويذكر ترفيليان هذه الحادثة فيشير إلى أن الشاهد الوحيد الذي تكلم من غير تردد أو خوف واصفاً القزاز

٧٨٣ غلمن، المصدر السابق، ص١٦٨-١٦٩.

٧٨٤ همفري ترفيليان: ولد في انكلترا سنة ١٩٠٥، أكمل دراسته الجامعية في جامعة كامبردج، دخل الخدمة المدنية الهندية سنة ١٩٢٩، والخدمة السياسية سنة ١٩٣٢، انخرط في السلك الخارجي سنة ١٩٤٧، عين مستشاراً في بغداد سنة ١٩٤٨، تنقل في عدة وظائف في ألمانيا والصين ومصر، وفي أواخر عام ١٩٥٨ عين سفيراً لبلاده في العراق. محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص٣٠٧.

٧٨٥ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٣/٣٧١، برقية صادرة من بغداد بالرقم ١٠٢، في٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩، الى وزارة الخارجية البريطانية (محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٨٦ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٧/٣٧١، ١٠١٤/٢٥/٥٩، رسالة السفير همفري ترفيليان الى سلوين لويد. (محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٨٧ للمزيد من التفاصيل عن إفادة سعيد قزاز، ينظر، محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠٠٩-٤٠١٤.

٧٨٨ المصدر نفسه، ص٤٠١٢.

بأنه رجل ذو تفكير حكيم هو (شاكر العاني)[٧٨٩]، وتشير الوثائق التي استطعت الحصول عليها من وزارة الداخلية الى أن السيد شاكر العاني كان من بين الموظفين الذين تحوم حولهم الشبهات في شأن ترويج الدعايات ضد (الدولة البريطانية) حين كان حاكماً في لواء الموصل[٧٩٠]، وقد تم نفيه الى منطقة بدرة في لواء الكوت فيما بعد[٧٩١].

واستطرد القزاز مفنداً التهم التي وجهها إليه الادعاء العام بقوله:

((أولاً حضوري في البصرة يوم ١٩٥٣/١٢/١٥ لم يكن إلا لإنهاء حالة فوضى كانت تهدد الأمن العام وتهدد حريات المواطنين الذين كانوا يريدون مزاولة أعمالهم في شركة النفط وكسب أرزاقهم اليومية. وعلاقتي الشخصية في الحادثة الموضوعة البحث لا تتعدى عن الأشراف على أعمال الموظفين المحليين طبقاً لنصوص القوانين المرعية في تمكين الأفراد لممارسة حقهم المشروع في العمل ومنع تعديات الآخرين عليهم. وإذا حدثت إصابات فقد حدثت بين الطرفين واتخذت السلطة القضائية كافة الإجراءات المقتضية بشأنها، وفي هذا الموضوع استشهد بكل من وزير الداخلية الذي أصبح حاكماً عسكرياً من اليوم الثاني بعد إعلان الأحكام العرفية، وبرئيس أركان الجيش الحالي الذي تولى رئاسة المحكمة العسكرية في البصرة أثناء الأحكام العرفية فيما إذا كنت أنا مسبباً في حدوث هذه الاصابات. وأما الحوادث المؤسفة التي حدثت في النجف و الحي وبغداد بعد الاعتداء على مصر في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ فأن علاقتي الشخصية فيها لا تتعدى علاقة وزير من وزراء الحكومة القائمة آنذاك، وكل الأعمال الصادرة مني أثناء تلك الحوادث وبسببها، مطابقة للقوانين المرعية وإقتضتها سلامة الوطن العراقي في ذلك الحين. أما حادثة السليمانية بسبب نقل

---

٧٨٩ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٠١٤/٣٧١، ١٤٠٩٠٧، ٥٩/٢٥/١٤٠٩٠٧، رسالة السفير همفري ترفيليان الى سلوين لويد.(محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٩٠ م.و.د.، رقم الملفة ٥٠١/١٢/٦٣، ع/شخصيات عراقية، م/ شاكر العاني، كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد س/ ٥١، في ٣ آذار ١٩٤٠، إلى وزارة العدلية.

٧٩١ م.و.د.، رقم الملفة ٢/٣٥/١٧ قسم، ع/الأمن العام،م/ الأشخاصالخطرين الذين تقرر وضعهم تحت مراقبة الشرطة، صورة عريضة المبعد المحجوز في بدره شاكر محمود العاني، في ١٠ أيلول ١٩٥٠، الى وزير الداخلية.

جثمان المرحوم الشيخ محمود إليها، فقد سمعت بها بعد حدوثها بساعات من وكيل متصرف اللواء، واقتصرت أعمالي على تهدئة الوضع وترك الأمر إلى المحاكم النظامية لمعرفة المسببين ومعاقبتهم على ضوء التحقيقات التي جرت في حينها من قبل الحكام المدنيين. وأما ما نسب إلي من التدخل في أمور الانتخابات النيابية فأقول بصورة مختصرة بأن الشكوى في هذا الموضوع تأتي في أكثر الأحيان من الذين يحاولون إقناع المسؤولين في التدخل على حسابهم لعدم وجود رصيد لهم في المنطقة الانتخابية، وعندما يفشلون في الحصول على ما يريدون يكونون في مقدمة الباكين على حرية الانتخابات وتدخل الحكومة فيها. لذلك إنني تمكنت من تفنيد ادعاءات الشهود في هذا الصدد ولم يثبت وجود حادثة معينة ارتكبت أنا فيها مخالفة قانونية))[٧٩٢].

وإسترسل القزاز في دفاعه عن نفسهِ ليتكلم بلهجة قوية عنيفة قائلاً ((إنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى ولا ترهبني المشنقة وعندما أصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي))[٧٩٣].

وتعليقاً على العبارة الأخيرة التي قالها سعيد قزاز في المحكمة يشير الأستاذ ياسين الحسيني[٧٩٤] نقلاً عن العقيد المتقاعد صدّيق الصفار، الذي كان القزاز قد أَسرَ الأخير بأن المقصود بهذه العبارة هو وصفي طاهر، مرافق عبد الكريم قاسم آنذاك ومرافق نوري السعيد سابقاً[٧٩٥]، والذي كان حاضراً تلك الجلسة[٧٩٦].

---

٧٩٢ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠١٣-٤٠١٤.

٧٩٣ المصدر نفسه، ص٤٠١٤.

٧٩٤ ياسين الحسيني، من مواليد الموصل ١٩٣٢، عمل في الحقل السياسي منذ عام ١٩٥٤، قضى فترة أربعة سنوات لاجئاً سياسياً في الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، كتب عدة مقالات خلال فترة لجوئه السياسي كانت تذاع من إذاعة دمشق وإذاعة صوت العرب، عاد إلى العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شغل عدة مناصب في وزارة النفط العراقية، حالياً يعمل سكرتير تحرير في (بيت الحكمة). مقابلة معه، في ١٣ أيلول ١٩٩٩.

٧٩٥ مقابلة مع ياسين الحسيني، ٤ نيسان ١٩٩٩.

٧٩٦ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ٣٧١/ ١٤٠١٤،١٠٩٠٧/٢٥/٥٩، رسالة السفير البريطاني همفري ترفيليان الى سلوين لويد، (محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم).

وتناول القزاز في ختام كلمته موقفه مما قام به خلال سنوات عمله الوظيفي والسياسي مقيماً ذلك بقوله:

((أقف الآن بين يدي الله عز وجل لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلا بعدالة خالقه العظيم ولا إيمان له إلا بدينه الإسلامي الحنيف، أقف كعراقي قدم ثلاث وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدسة، أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني فخور بما قدمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات، فخور بأنني كافحت الشيوعية بدافع إسلاميتي ووظيفتي وتنفيذ لقانون لا يزال يعتبر من شريعة البلد، فخور بأنني كنت وزيراً فعالاً اعمل بوحي من ربي وعقل من رأسي وقلب في صدري، محذراً من شرور الشيوعية الدولية وأخطارها على وطني العزيز، وإذا أصابني شيء بنتيجة هذه المعركة فإنني أتقبلها بإيمان عظيم وسيكون لأهلي ولأقاربي الفخر بأنني أول شهيد في هذا الميدان))[٧٩٧].

واختتم القزاز دفاعه بقوله ((إنني لا أطلب الرحمة ولا الغفران من أي بشر كان بل أترك أمري الى الله وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين))[٧٩٨]. إنها الشجاعة التي ينبغي الإقرار بها لهذا الرجل. وبعد الاستماع لدفاع القزاز عن نفسه بدأت المحكمة بمناقشته واستطاع الرد على ما تقدم به رئيس المحكمة بجرأة وشجاعة. ثم ناقش المحامي الاتهامات التي وجهها المدعي العام إلى موكله وأشار إلى أن الأدلة لم تثبت إدانته[٧٩٩]. ومن بين ما أكده المحامي بأن هيئة التحقيق في وزارة الدفاع قد استفسرت من مديرية الشرطة العامة عما إذا كان سعيد قزاز قد أصدر أوامر أو تعليمات بخصوص إطلاق النار فجاء الرد بكتاب مديرية الشرطة العامة المرقم ٥٨٩٩، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨، وجاء في الفقرة الثانية من الكتاب المشار إليه ((لم تؤيد مديريات شرطة الألوية استلامها

---

٧٩٧ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠١٤.

٧٩٨ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٧، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٩٩ المصدر نفسه.

أوامر أو تعليمات صادرة من المتهم سعيد قزاز يخول بموجبها رجال الأمن إطلاق النار على المتظاهرين)). وذكر ايضاً تعليقاً بخصوص شهادة ديوالي الدوسكي اثبت فيه قول أحد المواطنين الذين كانوا يحضرون جلسات محاكمة القزاز والذي أشار إلى انه على الرغم من مطالبته بإعدام القزاز إلا أن له دوراً فعالاً عندما كان متصرفاً للواء الموصل في تخليص المواطنين من سطوة الديوالي[٨٠٠]، وفي الساعة الثانية عشرة والنصف رفعت الجلسة.

ولم يكن القزاز الوحيد ممن اتخذ موقفاً حازماً وجريئاً أمام محكمة الشعب، فقد كان للبعثيين الدور على تذكير المهداوي بمواقف الرجال وذلك خلال محاكمة سليم عيسى الزيبق[٨٠١]، فعلق رئيس المحكمة (المهداوي) على ذلك الموقف بقوله ((يعلم المواطنون الذين استمعوا إلى محاكمات رجال العهد المباد الخونة المجرمين، ان الذين كانوا بصلافة المتهم سليم عيسى الزيبق هو اللعين عدو الشعب وخائن الوطن سعيد قزاز الذي قال إنني أصعد المنصة عالياً ورجلي فوق الناس...))[٨٠٢]. هكذا فسرها المهداوي !، الذي لم ينس مقولة سعيد قزاز التي قصد بها الذين لا يستحقون الحياة.

قرار الحكم:

عادت المحكمة إلى الانعقاد في ٤ شباط ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وأصدرت أربعة أحكام على سعيد قزاز، نصت المادة الرابعة على تنفيذ العقوبات بالتداخل حسب المادة (٣٤) من ق.ع.ب. اعتباراً من تأريخ توقيفه في ١٥ تموز١٩٥٨، فضلاً عن خمس عقوبات تبعية أخرى[٨٠٣]، وكان القرار باتفاق الآراء وغير قابل للطعن (تمييزاً)،

---

٨٠٠ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠٢٧، ٤٠٢٩.

٨٠١ من البعثيين الذين شاركوا في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ مثل أمام محكمة الشعب في ١ كانون الاول ١٩٥٩، وكان له موقف جريء امام رئيس المحكمة وهو داخل قفصالاتهام. ينظر، إفاد سليم عيسى الزيبق، محكمة الشعب، ج٢٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢، ص٨٢٣١-٨٢٣٦.

٨٠٢ محكمة الشعب، ج٢٠، ص٨٢٦٧.

٨٠٣ المصدر نفسه، ج١٠، ص٤٠٣٩.

ولكنه يستوجب إستحصال موافقة القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذه، وفيما يلي نص قرار الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) على سعيد قزاز.

((تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ١٩٥٩/٢/٤ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي وأصدرت بأسم الشعب حكمها الأتي:

حكمت المحكمة على المجرم سعيد قزاز:

أولاً. بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من ق.ع.ب.

ثانياً. بالحبس الشديد لمدة عشر سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون المذكور.

ثالثاً. بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور.

رابعاً. تنفذ العقوبات بالتداخل حسب أحكام المادة (٣٤) من ق.ع.ب. اعتباراً من تأريخ توقيفه المصادف ١٩٥٨/٧/١٥.

وحكمت عليه ايضاً بالعقوبات التبعية التالية وذلك لحرمانه لمدة عشر سنوات وفق احكام المادة (٥) من قانون معاقبة المتآمرين:

١. من عضوية مجلس الأمة (الملغي).
٢. من عضوية مجالس الأمانة والبلديات والمجالس الإدارية.
٣. من التوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف.
٤. من الانتماء إلى الأحزاب.
٥. من ممارسة الصحافة.

صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علناً))[٨٠٤].

---

٨٠٤ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، مذكرة أمر بالسجن صادرة عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ذي العدد ق٨١/١٤/١، في ٨ شباط ١٩٥٩، إلى مدير سجن بغداد؛ محكمة الشعب، ج١٠، ص٤٠٣٩.

وقد علق الأستاذ شاكر علي التكريتي على مواقف الرجال أمام محكمة الشعب بقوله ((أمام محكمة المهداوي وقف الرجال وأشباه الرجال... أما الرجال فقد كان طريقهم الى أعواد المشانق وأما أشباه الرجال قد هتفوا بعدالة محكمة المهداوي))[٨٠٥]، كما أشار حسين جميل بان محاكمة القزاز لم تكن عادلة وان قرار إعدامه كان غير عادل من محكمة افتقرت عنصر الحياد[٨٠٦]، وذكر السيد نصير كامل الجادرجي بأن والده أكد له بأن موقف سعيد قزاز من الفيضان عام ١٩٥٤ وحده يشفع إليه، ومبرراً لعدم إصدار حكم الإعدام بحقه[٨٠٧].

وأكد السيد ياسين الحسيني الذي كان مهتماً بمحاكمة القزاز باعتماده على مقابلة عدد من المختصين في مجال القضاء منهم المحامي عبد القادر الدبوني والمحامي محمود الجلبي بأن قرار الحكم على سعيد قزاز كان متعسفاً وظالماً، لا بل مستهدفاً حياة القزاز بقصد مسبق مع كون الرجل بريء من كل التهم المنسوبة إليه لذا يمكننا القول أن سعيد قزاز أُعدم بتهم باطلة وهو بريء منها، مما يقتضي النظر بعين الاعتبار لإعادة محاكمته وإصدار القرار القضائي العادل بما يتناسب مع التهم الحقيقية في القضية[٨٠٨].

لقد ترك قرار حكم الإعدام أصداء في الأوساط البريطانية فقد وجه (دبليو.اي. لاين) رسالة الى (دبليو. دبليو. هكس بيج)، أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني متسائلاً حول إمكانية الضغط على الحكومة العراقية لإنقاذ حياة سعيد قزاز[٨٠٩]، وفي ضوء هذه الرسالة الموجهة الى بروفومو الممثل البريطاني لشؤون المستعمرات في وزارة الخارجية البريطانية،

---

٨٠٥ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

٨٠٦ مقابلة مع حسين جميل، في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩.

٨٠٧ مقابلة مع نصير الجادرجي، في ٢ أيار ١٩٩٩.

٨٠٨ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٦ أيار ١٩٩٩.

٨٠٩ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٥/٣٧١، رسالة موجهة من الرائد دبليو، دبليو هكس بيج، في ١٠شباط ١٩٥٩، للممثل البريطاني لشؤون المستعمرات (بروفومو) (محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

أكد الأخير تعاطفه مع القزاز باعتباره احد (الأصدقاء القدامى) الذين تربطهم به علاقة وثيقة. غير أنه أشار إلى أن التدخل البريطاني المباشر قد يجعل الحكومة العراقية تنظر بعين الشك إلى أية ضغوط بهذا الاتجاه، مبدياً تفاؤله المشوب بالحذر بشأن أحكام الإعدام التي صدرت في تشرين الثاني ١٩٥٨، وأنهى رسالته بتطمين (هكس بيج) بأن السفير البريطاني سوف يستغل ((أية فرصة تسنح له لكي يجعل مشاعرنا حول الموضوع معلومة في أي محفل يتوقعه للحصول منه على مساعدة في هذا الجانب)) [٨١٠].

ولا يخفى أن تدخل البريطانيين لصالح سعيد قزاز مسألة تسجل ضده. فالبريطانيون حريصون على حياة كل من خدم سياستهم في العراق. ولكن هذا لم يعني أن القزاز لم يعمل لخدمة وطنه من خلال قناعته بسياسة التعاون مع بريطانيا، وهي مسألة تسجل ضده أيضاً فقد أثبتت الأحداث أن سياسة التعاون مع بريطانيا لم تعد تلائم الأوضاع التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أكدت بريطانيا سياستها المعادية للعرب، ويبدو أن القزاز التقى مع البريطانيين من جانب مهم هو العداء للشيوعية.

---

٨١٠ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٥/٣٧١، باي. كيو-١٠١/١٠١٥، رسالة موجهة من برفومو، في ١٨ شباط ١٩٥٩، الى الرائد دبليو، دبليو هكس بيج. (محفوظة في مكتب العميد المتقاد خليل ابراهيم حسين).

الأيام الأخيرة للقزاز:

بعد صدور الحكم على سعيد قزاز نقل الى سجن بغداد بانتظار تنفيذه[٨١١]. وعلى أثر ما قاله القزاز أمام المهداوي، شددت العناصر المعارضة له من مضايقته، فوضع في سجن انفرادي إمعاناً في تعذيبه، وقد طُلبَ منه أن يُقدم اعتذاراً للمحكمة عن العبارة التي ذكرها (لا ترهبني المشنقة وعندما اصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي)، إلا أنه رفض التراجع بشدة، مما دفع بعض الشيوعيين للاتصال بزوجته وطلبوا منها أن تكتب رسالة له لكي يبدي شيئاً من التنازل ويقدم اعتذاراً للمحكمة، وفعلاً حررت زوجته رسالة إليه طلبت فيها تقديم اعتذار إلى هيئة المحكمة عسى أن يجعل الله له في ذلك مخرجاً. فأجابها على ظهر رسالتها بعبارة ((استعدي لكي تكوني أرملة))[٨١٢]. وقد أثار ذلك العمل معارضيه فقاموا بتحريك بعض العناصر لرمي عائلته بالحجارة مما إضطرها إلى ترك الدار واستئجار بيت آخر لتتوارى عن الأنظار[٨١٣].

ولجأ البعض الأخر إلى تعليق لافته كبيرة أمام باب وزارة الدفاع كتب عليها عبارة ((عبد الله الشاوي وكامل قزانجي تحت التراب وسعيد قزاز وبهجة العطية ينعمان بالحياة)) وهي محاولة لاستفزاز عبد الكريم قاسم وتذكيره يومياً عندما يأتي إلى وزارة الدفاع بسعيد القزاز، الذي كان يسأل عن مصير اللافتة من الذين يزورون أقاربهم في السجن خاصة وأن الشيوعيين كانوا يحرصون على تجديدها كلما مرت عليها فترة طويلة[٨١٤]. وذكر العقيد المتقاعد صديق الصفار[٨١٥]، في لقاء له مع الأستاذ ياسين الحسيني بأن القزاز كان صلباً شجاعاً مؤمناً بقدر الله سبحانه وتعالى، ذا معنويات عالية لم يؤثر فيه حكم الإعدام حتى وهو يرتدي بدلة الإعدام داخل زنزانته

---

٨١١ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، مذكرة أمر بالسجن صادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالعدد ق٨١/١٤/١، في ٨ شباط ١٩٥٩، إلى مدير سجن بغداد.

٨١٢ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٧٧.

٨١٣ كمال السامرائي، المصدر السابق، ص٣١٧.

٨١٤ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٧٧.

٨١٥ العقيد صديق الصفار، من أهالي الموصل حكم عليه بالإعدام عام ١٩٥٩ بعد انتفاضة الموصل، كان داخل السجن يلتقي بالقزاز في فترات الاستراحة. أُعفي من الحكم الصادر بحقه فيما بعد. مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٩ تموز ١٩٩٩.

وكان دائماً يهون على أصحابه مصابهم، كما لم يكن قلبه يعرف الحقد حتى وهو في أصعب الظروف فكان يحمل روحاً إنسانية تسامحية. ويضيف أيضاً انه بعد أحداث انتفاضة الموصل (ثورة الشواف-١٩٥٩)، جيء بمعتقلين جدد الى المعتقل من بينهم الرئيس فاضل الساقي، الذي أساء للقزاز أثناء اعتقاله بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بصفته مسؤولاً عن معتقل أبي غريب في حينها وبعد أن علم القزاز بوجود الساقي وأن حالته مع بعض زملائه يرثى لها داخل الزنزانة، أخذ بمساعدته من خلال إيصال الطعام وبعض المساعدات المتيسرة له[٨١٦]، وعند تذكير القزاز بماضي ذلك الرجل اتجاهه اشار لهم بقوله ((غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر لأنه صار معتقلاً مثلنا وزميلاً لنا))[٨١٧]. كما انه لم ينس في اليوم الأول من تموز ١٩٥٩ وهو في تلك الظروف أن يتذكر النعمة التي أنعمها الله له، الا وهي ابنته بريخان، فقام بعض الزملاء داخل المعتقل بتهنئته بتلك الذكرى[٨١٨].

وبعد ان صدرت عقوبة الإعدام على بعض الذين مثلوا أمام محكمة الشعب، أعرب المستر دات، سكرتير الشؤون الخارجية في الهند في ٣ أيلول ١٩٥٩ في مقابلة له مع السفير العراقي هناك عن تأييد الزعيم نهرو للنظام الجمهوري الجديد ولكنه يرى بدافع الصداقة أن من مصلحة العراق ودفعاً لما يمكن أن يستغل من الدعاية ضده سيكون من ((الأفضل تجنب حكم الإعدام لكي لا يكون صدوره ضد مصلحة العراق))[٨١٩].

لم تستطع والدة القزاز تحمل ما آل اليه مصير ولدها ومضايقة العناصر الشيوعية له مما إضطرها الى مقابلة فؤاد عارف (وزير الدولة آنذاك) والتحدث معه بخصوص ابنها، فوعدها الأخير بالتحدث مع الزعيم عبد الكريم قاسم في هذا الشأن وفعلاً قابله وتحدثا بالموضوع وأكد له الأخير بأنه سيعمل على تخفيف حكم الإعدام بعد ان تهدأ الأمور. ويذكر فؤاد عارف أن عبد الكريم قاسم قال له ما نصه: ((دع

---

٨١٦ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٩ تموز ١٩٩٩.

٨١٧ يونس بحري، المصدر السابق، ص٩٩.

٨١٨ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

٨١٩ د.ك.و.، ملفات مجلس السيادة-الديوان، ٤١١/١٥٤، وزارة الخارجية، برقية رمزية واردة من دلهي في ٤ أيلول ١٩٥٨، و٣، ص٤.

المحكمة تفعل ما تفعل وأنا لا أقتل ذبابة))[820]، ويضيف فؤاد عارف بأنه حينما جاء الى وزارة الدفاع لحضور اجتماع مجلس الوزراء الذي كان ينعقد في المساء فعلم بموافقة قاسم على قرار حكم الإعدام بحق القزاز وجماعته وبقية المشاركين في ثورة الشواف، وعندها طلب بعض الزملاء منه السعي لإقناع قاسم بالعدول عن قراره، لكن محاولته لم يحالفها النجاح فقد وجد قاسم في غاية الانفعال والتوتر الى درجة احتد فيها فدفع فؤاد عارف الى خارج الغرفة مؤكداً إنه يرفض النقاش في هذا الموضوع[821]. وذكر مجيد خدوري بأن من ((سخرية الزمن أن الرجل الذي كان يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة والذي كان من كرامته الشخصية ما لا يرقى إليه الشك، أن يكون الأول من بين الذين وافق قاسم على إعدامهم))[822].

اصدر الحاكم العسكري العام (احمد صالح العبدي) بياناً أشار فيه إلى موعد تنفيذ حكم الإعدام ببعض المدنيين والعسكريين وذلك في ٢٠ أيلول ١٩٥٩[823]. وعندما أُبلغ القزاز بموعد تنفيذ الحكم ودع السجناء بحرارة تنم عن إيمان كبير[824]، وتم إخبار عائلته بالذهاب إلى السجن لرؤيته للمرة الأخيرة قبل أن يعدم، وكان آخر من ودعه في هذا اللقاء زوجته، وابنته وزوجها الدكتور (كمال عبد الله ناجي)، وقد ظهر القزاز حليق الرأس، يقوده جنديان فلم تتمالك المرأتان منظره فاجهشتا بالبكاء حتى أُغمي على ابنته عند توديعه لها[825]. في الساعة الرابعة من يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ تم تنفيذ

---

٨٢٠ فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج١، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر احمد، أربيل، ١٩٩٩، ص٢٠٥-٢٠٦.

٨٢١ مقابلة مع فؤاد عارف، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٨٢٢ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، هامش ص١٢١.

٨٢٣ ينظر، نصبيان الحاكم العسكري بالرقم (١١٦)، جريدة الزمان، العدد ٦٦٤٢، في ٢٠ أيلول ١٩٥٩؛جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٢، في ٢٠ أيلول ١٩٥٩.

٨٢٤ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٢٨ تموز ١٩٩٩.

٨٢٥ كمال السامرائي، المصدر السابق، ص٣١٧.

حكم الإعدام شنقاً حتى الموت بالقزاز ورفاقه في سجن بغداد المركزي، وأصدر الحاكم العسكري بياناً بهذا الشأن[826]. وسجلت
وفاته في مديرية صحة العاصمة قي ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩[827].

وحول إعدام القزاز يشير السيد حازم حسن العلي، الذي تعرق على تفاصيل الأحداث من بعض الجنود الذين رافقوا القزاز الى المشنقة، بأن الشيوعيين الذين أشرفوا على عملية تنفيذ حكم الإعدام قد تعمدو أن يرخو حبل المشنقة عندما صعد القزاز إليها بخطى ثابتة، وعندما سحبت اللوحة الخشبية من تحت أقدامه سقط على الأرض، فتم حمله مرة أخرى إلى حبل المشنقة وهو في حالة غيبوبة إمعاناً في تعذيبه[828]. وأكدت بعض المصادر أن عملية الإعدام تمت بحضور المهداوي وعبد القادر إسماعيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعدد من الحاقدين عليه، وعندما امتنع القزاز وهو في هذا الموقف من الرجوع عن مقولته لجأوا الى قطع إحدى قدميه وهو يحتضر[829].

وأكد بعضهم للسيد نزهت القزاز بأن بهجت العطية عندما حان موعد التنفيذ طلب من الجلادين أن يبقوه آخر من ينفذ به الحكم وكان القزاز إلى جانبه فقال له (لقد بلغت السبعين من العمر يا أخي ولم تسام من الحياة، فما فائدة بضع دقائق وأنت في هذا الموقف) فتقدم الى منفذي الحكم قائلاً أنا جاهز لا أريد البقاء في هذه المحنة، وأفضل أن أكون معلقاً بحبل المشنقة لأراكم تحت أقدامي[830]. ويذكر فؤاد عارف بأن عبد الكريم قاسم لم يكن يميل إلى تنفيذ حكم الإعدام بحق أحد، ولكن الضغوطات التي تعرض لها، ولاسيما من الشيوعيين، والهاجس الذي بدأ يراوده بوجود مؤامرة ضده وعوامل نفسية أخرى دفعته إلى تنفيذ أحكام الإعدام تلك[831]. وبذلك انتهت حياة

---

٨٢٦ نفذ حكم الإعدام شنقاً حتى الموت في سجن بغداد بحق كل من سعيد قزاز، بهجة العطية، عبد الجبار أيوب، عبد الجبار فهمي. ينظر، نصالبيان رقم (١١٧)، جريدة الحرية، العدد ١٤٧١، في ٢١ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الاستقلال، العدد ٢٤٨، في ٢١ أيلول ١٩٥٩.

٨٢٧ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، كتاب مديرية صحة العاصمة ذي العدد ١١/٥١في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩.

٨٢٨ حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل – ثورة الشواف–٨ آذار ١٩٥٩، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٠٢.

٨٢٩ اديث وائي، ايف. بينروز، المصدر السابق، هامش ص٣٨٠–٣٨١.

٨٣٠ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦ تموز ١٩٩٩.

٨٣١ فؤاد عارف، المصدر السابق، ص٢٠٤–٢٠٩.

ذلك الرجل بتلك النهاية الحزينة، وكان خبر إعدام محمد سعيد القزاز صدمة بالنسبة لوالدته أفقدتها بصرها حال علمها بإعدامه[٨٣٢].

وقد توفيت في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٥[٨٣٣].

ردود الفعل لإعدام القزاز:

ترافق مع عملية تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ورفاقه، عملية إعدام أخرى نفذت بمجموعة من رجال انتفاضة الموصل (ثورة الشواف١٩٥٩) وفي مقدمتهم العميد الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري، وقد أدى إعدام أولئك الضباط إلى حملة استنكار شعبية واسعة ومظاهرات في بعض مناطق العراق[٨٣٤]. كان لها أثر في حجب الأضواء عن عملية إعدام القزاز. إلا أن أصداءاً نجدها في بعض الصحف تشير إلى ذلك، وقد تباينت ردود أفعال الصحف العراقية من تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ورفاقه تبعاً لاتجاهاتها السياسية، فبعضها أخذ يندد بمن نفذ بهم حكم الإعدام، فكانت صحيفة (اتحاد الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي العراقي سباقة في التنديد بالقزاز وكتبت في اليوم نفسه الذي اعدم فيه القزاز مقالاً بعنوان (الشعب الكردي– فكرة خاطئة) ذكرت فيه أن المستعمرين والعملاء هم الذين يلجأون الى شق الوحدة الوطنية بإثارة العرب والكرد ضد بعضهم وأن المكاسب التي حصل عليها الشعب الكردي من ثورة تموز كانت كبيرة ومن بين هذه المكاسب تحرير أبنائهم من سجون نقرة السلمان وبعقوبة وزجت بأعدائهم وأعداء العراق أمثال سعيد قزاز وأحمد مختار بابان في السجون[٨٣٥]. وكتبت في اليوم التالي لتنفيذ حكم الإعدام مقالاً بعنوان (الموت والعار للخونة المتآمرين) عدّت فيه سعيد قزاز ورفاقه من المجرمين والخونة وخدم الاستعمار وشركاته. واعتبرته (القزان) ممن اشترك في اضطهاد حريات الشعب وتزوير إرادته وتعذيب المناضلين من الشيوعيين وغيرهم، ووصفت دفاع القزاز أمام محكمة الشعب

---

٨٣٢ مذكرات أحمد مختار بابان، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، هامش ص٦.

٨٣٣ م.ت.ع.، الإضبارة التقاعدية، كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ٥٥١، في ٦ نيسان١٩٦٥، الى مديرية التقاعد العامة.

٨٣٤ احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص١٤٣–١٤٤.

٨٣٥ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٢، في ٢٠ أيلول ١٩٥٩.

عن القومية والدين من خطر الشيوعية بأنه طريقة لتبرير الخيانة ومعاداة الشعب وعدّت الحكم الصادر بحقه وحق زملائه حكماً عادلاً، وأن الزعيم عبد الكريم قاسم وضع نصب عينيه مصلحة الشعب والجمهورية ومكاسب الثورة عندما صادق على أحكام الإعدام[٨٣٦]. وأشارت الجريدة الى التظاهرات التي طافت أنحاء معينة من بغداد احتجاجاً على إعدام الرجال من ضباط الجيش العراقي بأنها تظاهرات تدعمها الفئات الرجعية المشبوهة من عملاء الاستعمار وأكدت بأن هؤلاء يحزنهم إنزال العقاب العادل بسعيد قزاز ورهطه[٨٣٧]، كما انتقدت الجريدة في عددها الصادر في ٢٢ ايلول ١٩٥٩ باقي الصحف العراقية (القومية)[٨٣٨] التي لم تدن الخونة والمتآمرين مشيرة إلى أن تلك الصحف لم تنعت المجرمين بالخيانة والتآمر[٨٣٩]، ونددت في عدد آخر بالضباط الذين حكم عليهم بالإعدام، وذكرت أن العراق شهد جرائم على يد الطبقجلي وسري تفوق جرائم القزاز وعطية وأن الفرق بين الجانبين كالفرق بين الخيانة في عهد الحكم الملكي الاستعماري والخيانة في العهد الجمهوري[٨٤٠].

واتسم موقف جريدة (الاستقلال) الموالية لنظام الحكم بالتأييد للاتجاه الشيوعي، فقد عدت حكم الإعدام المصير العادل للخونة مشيرة إلى أن حكم الإعدام الذي نفذ بحق القزاز وجماعته قد نفذ بحضور الرئيس الأول فاضل المصلح عضو محكمة الشعب و عبد الوهاب البستاني عضو هيئة الاتحاد العام وأكدت أن ((الذهول والخوف كان باديين على وجوه المجرمين عند سماعهم قرار الحكم وكانت أجسامهم ترتجف عندما سيقوا إلى لقاء مصيرهم العادل))[٨٤١]. وكتبت في ٢٣ أيلول أن الرجعية ودعت أبناء أوفياء عرفوا بإخلاصهم لقضية الاستعمار، وان الذين أُعدموا في سجن بغداد هم أشقاء الشوافيين الجدد الذين أُعدموا في أم الطبول، وقد لقيوا ذات المصير[٨٤٢]. ونشرت

---

٨٣٦ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٣، في ٢١ أيلول ١٩٥٩.

٨٣٧ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٤، في ٢٢ أيلول ١٩٥٩.

٨٣٨ من هذه الصحف، الحرية، الثورة، بغداد، الفجر الجديد والحياد.

٨٣٩ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٤، في ٢٢ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٠ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٧، في ٢٥ أيلول ١٩٥٩.

٨٤١ جريدة الاستقلال، العدد ٢٤٨، في ٢١ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٢ جريدة الاستقلال، العدد ٢٥٠، في ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

الجريدة في عددها الصادر في ٢٥ أيلول مقالاً بعنوان (جريدة الثورة ﴿زعلانة﴾!) تطرقت فيه إلى أن جريدة الثورة حينما نشرت بيان الحاكم العسكري العام الذي أشار فيه إلى تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ومن معه لم تذكر عبارات الخيانة والتآمر والإجرام على هؤلاء، وأكدت خيانة القزاز والعطية وأيوب وفهمي وقادة الجيش[٨٤٣].

وكانت جريدة (البلاد) قد سايرت (اتحاد الشعب) و (الاستقلال) في موقفها تجاه عملية الإعدام[٨٤٤]، اما صحيفة (الأخبار) المتعاطفة مع الشيوعيين فقد واصلت في عددها الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٥٩ مهاجمتها للجمهورية العربية المتحدة، ونشرت تعليقاً إذاعة راديو بغداد بعنوان (أي خونة عاقبتهم الثورة) أكدت فيه التآمر على الجمهورية العراقية من خلال الضباط الذين اشتركوا في حركة الشواف. وأشارت إلى ارتباط أولئك الضباط الذين كانوا مساند العهد المباد وأسواطه أمثال سعيد قزاز وبهجة العطية وعبد الجبار فهمي وعبد الجبار أيوب[٨٤٥].

واكتفت غالبية الصحف الصادرة آنذاك بنشر خبر الإعدام الصادر من الحاكم العسكري بدون تعليق[٨٤٦]، اما صحيفة بغداد التي عُرفت بموقفها المعادي للاتجاه الشيوعي حينذاك فكان موقفها لا يختلف عن موقف الصحف القومية والمستقلة الأخرى وانتقلت في أعدادها اللاحقة إلى مهاجمة الشيوعيين ووصفهم بالكفر والإلحاد[٨٤٧]. وأخذت جريدة الفجر الجديد النهج نفسه[٨٤٨].

---

٨٤٣ جريدة الاستقلال، العدد ٢٥٢، في ٢٥ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٤ جريدة البلاد، العدد ٥٦١٥، في ٢٢ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٥ جريدة الأخبار، العدد ٥٢٢١، في ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٦ جريدة الأهالي،العددان ٢٣٦ و ٢٣٧، في ٢٠و٢١ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، العددان ١٤٧١و ١٤٧٢، في ٢١و ٢٢ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الحياد، العددان ٢٤و٢٥، في ٢١و٢٢ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الدستور، العددان ٧٣٧و٧٣٨، في ٢٢و٢٣ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الزمان، العددان ٦٦٤٢ و ٦٦٤٣، في ٢٠و٢٢ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٧ جريدة بغداد، الأعداد ٧١ و٧٢ و٧٣، في٢١و ٢٢و ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٨ جريدة الفجر الجديد، العددان ١٠٠و ١٠١، في ٢١ و٢٢ أيلول ١٩٥٩.

الخاتمة

اذا كان لابد من اصدار الاحكام حول ما ورد في متن دراستنا، فإن الاطار العام للاستنتاجات والاحكام يجب ان ينحصر بالوثائق والنصوص التي كانت المادة الرئيسة التي إرتكزت عليها فصول الدراسة.

ينحدر سعيد قزاز من اسرة متوسطة الحال، وتمكن من ان يشق طريقه وينهي مراحل دراسته بنجاح، وكرس جهوده للظفر بما أمكنه من ثقافة، فأظهر كفاءة وقابلية واضحة ظهرت بشكل اكثر وضوحاً حين تقلد عدداً من الوظائف الادارية، كان خلالها مثالاً للموظف الذي يخدم عمله ويؤديه بكل تفانٍ وإخلاص.

ان الانطباعات الموضوعية التي تركتها دلالات ارتقاءه في السلم الوظيفي، قد ميزت سعيد قزاز خلال هذه الفترة بالاستقلالية، واستمر على نهجه الاستقلالي هذا دون ان ينتمي الى أي حزب معين حتى بعد ان اصبح وزيراً، لقد حرص القزاز على القيام بواجباته الوظيفية وتطبيق القوانين والأنظمة كما ينبغي، فضلاً عن تمتعه بالنزاهة وبخلق عالٍ المستوى اشار له حتى من لم يحبذه، كل هذه الصفات والمميزات أهلّته لان يصبح وزيراً للداخلية، في حقبة من أشد الحقب صعوبة وتعقيداً في تأريخ العراق الملكي، ونعني العقد السادس من القرن العشرين، الذي إشتد فيه ساعد المعارضة الداخلية لنظام الحكم الملكي، وكانت المرحلة بحاجة الى من يمسك بزمام الامور بقبضة قوية. وكان سعيد قزاز أهلاً لتلك المهمة التي أنيطت به.

يعد سعيد قزاز من بين الوزراء الشباب الذين ظهروا على المسرح السياسي بعد تتويج الملك فيصل الثاني عام ١٩٥٣، وقد عُرف عن هذا الجيل من السياسيين الحزم، وأنه كان أكثر ثقافة وميلاً للاصلاح من الجيل الذي سبقه. وكان سعيد قزاز مؤمناً بالنظام القائم وسياسة التقارب مع بريطانيا التي كان ينتهجها نوري السعيد، فأبدى إندفاعاً في تنفيذ القرارات التي يعتبرها في صالح البلد، وكان يرى في الشيوعية خطراً على البلاد يهدد شخصيتها الوطنية وقيمها الاسلامية، لذا إتخذ إجراءات

شديدة وقاسية بحق الشيوعيين بناءاً على قرارات إتخذتها الحكومة آنذاك، فكان بذلك واجهة غير سارة لقوى المعارضة.

لقد وضع سعيد قزاز مقتضيات المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات، بما في ذلك الاعتبار القومي له شخصياً، فلم يظهر من خلال ما توفر لنا من وثائق ومصادر أن سعيد قزاز وضع مشاعره القومية فوق مصلحة العراق الوطنية، ولم يُظهر أيضاً أي شكل من اشكال التعاطف مع الحركات الكردية المسلحة، التي هددت المصلحة الوطنية، وتؤكد الوثائق أنه كان ضد حركة الملا مصطفى البارزاني خلال تلك الحقبة.

إن مؤهلات سعيد قزاز الشخصية وحرصه على أداء واجبات وظيفته قد أمدته بإمكانية الحفاظ على مركزه السياسي لفترة غير قصيرة، في الوقت الذي أبعدته عن التنافس والصراع من اجل احراز النفوذ. لقد بذل سعيد قزاز جهوداً متميزة من موقعه كوزير للداخلية، اذ اسهم اسهاماً فاعلاً في تطوير كفاءة اجهزة الوزارة الادارية والفنية. ولا يمكن لاي متتبع لتأريخ العراق المعاصر ان يمر بذلك السفر الطويل من الاحداث، وتلك الاسماء اللامعة والمتغيرات السياسية والاجتماعية دون ان يقف إحتراماً لموقف سعيد قزاز الوطني الشجاع والجهود الاستثنائية التي بذلها للسيطرة على خطر الفيضان الذي هدد العاصمة بغداد في ربيع عام ١٩٥٤، وإصراره على عدم ترحيل سكان جانب الرصافة الى الكرخ، لما سيتركه من آثار سلبية قد لا تقل عن خطر الفيضان.

وبعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، إختلف الموقف جذرياً وهيمن الشيوعيين على مجريات الإحداث بشكل أو بآخر، فكان سعيد قزاز أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) لا يواجه محاكمة عادلة، إنما يواجه أعداءاً إستحوذت عليهم شهوة الثأر فكانت جلسات محاكمته إنموذجاً جلياً للانتقام بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فكان والحالة تلك مدركاً بأن مصيره سيكون الاعدام لا محالة. ان الرجل كان صاحب قيم ومبادئ فلم يهتز او ينهار او يحاول التنصل من مسؤولية الاعمال التي قام بها لينقذ رقبته من حبل المشنقة، وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي كان يتمتع به الشيوعيين آنذاك، فقد اكد اثناء المحاكمة انه ضد الشيوعية وهو يعلم ان ذلك

سيسهم في تضييق جبل المشنقة حول رقبته، لكنه وجد ان ذلك سيجعل أناساً لا يستحقون الحياة يقفون تحت قدميه.عسى ان اكون قد وفقت في دراستي المتواضعة هذه، ((وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)).

شهادة شخصية

بحق المرحوم سعيد قزاز

أنا من أبناء مدينة السليمانية، وكان بيت أهل سعيد قزاز، حيث نشأ، جيراناً لبيت أهلي آل الخفاف حيث نشأت، وكان هذا الجوار قائماً منذ طفولتي في السليمانية.

وحين علمت بوجود هذا الكتاب عن سعيد قزاز تداعت بعض الذكريات في ذهني، فرأيت أنَّ من واجبي تدوين قسم منها لإلقاء الضوء على بعض الجوانب من شخصية هذا الرجل، ولعلها غير معروفة إلا من قلة قليلة.

أولى الذكريات التي مرَّت على بالي أنني كنت طالباً في الصف الثاني في كلية الحقوق في بغداد وعمري ١٩ سنة وذلك في عام ١٩٤٥. كنت كذلك أتعاطى التجارة بالتبغ. وحدث أن خسرت رأسمالي كله ومقداره عشرة آلاف دينار في صفقة لا يهم القارئ الاطلاع على تفاصيلها. ذهبت إلى لواء أربيل لتصفية ذيول المسألة، واتجهت إلى فندق هناك للإقامة فيه. وبعد قليل من وصولي جاءت سيارة وقال لي سائقها إن سعيد قزاز، وهو آنئذٍ متصرف لواء أربيل، قد أرسله ليأخذني وأمتعتي معه إلى بيته. كان أحد الأصدقاء المشتركين قد أخبر المتصرف بوجودي في المدينة. ذهبت مع السائق من دون أمتعتي، فما أن رأيت الرجل حتى عاتبني بشدة إذ كيف آتي إلى أربيل ولا أنزل في ضيافته. أصرَّ على إستضافتي في بيته فشكرته ولكني عدت إلى الفندق. كانت هذه أول مقابلة لي معه في شبابي.

بعد تخرّجي من كلية الحقوق اتخذت لنفسي مكتباً في الخان العائد لي الواقع في سوق الصفافير. وحين إستوزر القزاز في أوائل الخمسينيات كان يزورني في مكتبي البسيط بكل تواضع ويجلس معي بعض الوقت لمجرد الراحة.

أذكر كذلك أنه ذهب إلى السليمانية في ذلك الوقت بصفته وزيراً للداخلية، فقصد منزل والدي لزيارته، وأتجه نحو مقعد بعيد للجلوس عليه، فقال له والدي تعال هنا واجلس بجانبي، أجابه قائلاً: كلا، أنا أجلس في هذا المقعد البعيد الذي كنت أجلس عليه حين أزورك وأنا موظف بسيط. قال ذلك بكل صدق وتواضع، وأصرَّ على تصرفه هذا.

وفي نحو سنة ١٩٥٥ كان هناك في بغداد نادٍ يسمى نادي سيروان ويلتقي فيه الكثير من الكرد. كان أحد رواد هذا النادي من مدراء الشرطة المحالين على التقاعد لأسباب تتعلق بالنزاهة. وقد شاع آنئذٍ في النادي أن وزير الداخلية سعيد قزاز سيعيّن في مديرية شرطة ديالى الشاغرة شخصاً هو بدوره من المحالين على التقاعد لأسباب تتعلق بالنزاهة. كلا هذين الشخصين من الكرد ومن مدينة السليمانية. وكان الشخص الذي يُشاع عن تعيينه ابناً لرجل من رجال التربية في السليمانية وكان يسمى مربي الجيل. وله كذلك أخ وهو صديق مقرّب من سعيد قزاز. كان الرجل الأول يتهجّم في النادي على الوزير سعيد قزاز ويشتمه لأنه سيعين الرجل الثاني في المنصب الشاغر. وحدث أن زارني سعيد قزاز في مكتبي ذات يوم وكنا وحدنا فسألته: متى سيصدر أمر تعيين فلان؟ فاستغرب كثيراً من كلامي؟ ولما حاورته في الموضوع قال لي: هل تتصور أن من الممكن أن أُعينه وهو غير نزيه قلت له: وهل هو الوحيد من هذا القبيل في الشرطة ؟ قال: كلا، ولكننا بعد أن تخلصنا من عنصر سيء لا نأتي بمثله، وهكذا نصلح الأمور تدريجياً. أكبرت هذا الموقف في الرجل، فهو لم يتأثر بصداقته مع شقيق الشخص الذي يدور الكلام عن إعادة تعيينه، ولا بكونه كردياً من أبناء جنسه ومن أبناء مسقط رأسه أيضاً. كان ذلك الموقف مثالاً على موضوعية الرجل وعلى نزاهته التامة.

ومن الذكريات التي أحملها عن المرحوم سعيد قزاز أنَّه زارني ذات مرة في يوم الجمعة في مكتبي في سوق الصفافير وحدَّثني بما يلي:

قال إن السيد عزت الخضيري قد زاره في اليوم السابق وأخبره أن السيد داود بك الجاف يطلب منه سيارة، وسأله هل أعطيها له؟

وخلفية هذا الموضوع هو أن عزت الخضيري كان وكيلاً للتاجر العراقي المعروف ناجي الخضيري، وكان هذا الأخير قد اشترى في السنة السابقة شركة كانت صاحبة الوكالة لسيارات أولدز موبيل. وفي تلك الأثناء كان قد تقرّر إنشاء سد دربندخان وبوشر بالعمل فيه. فحصلت شركة ناجي الخضيري التي تدير وكالة سيارات أولدز موبيل على مقاولة لنقل كافة المواد المستوردة من الخارج والخاصة بمشروع السد المذكور وإيصالها إلى الموقع،

وهو في شمال العراق. إن طريق الوصول إلى موقع العمل يقع هو والسد الذي يجري إنشاؤه في منطقة تابعة لنفوذ داود بك الجاف نفسه.

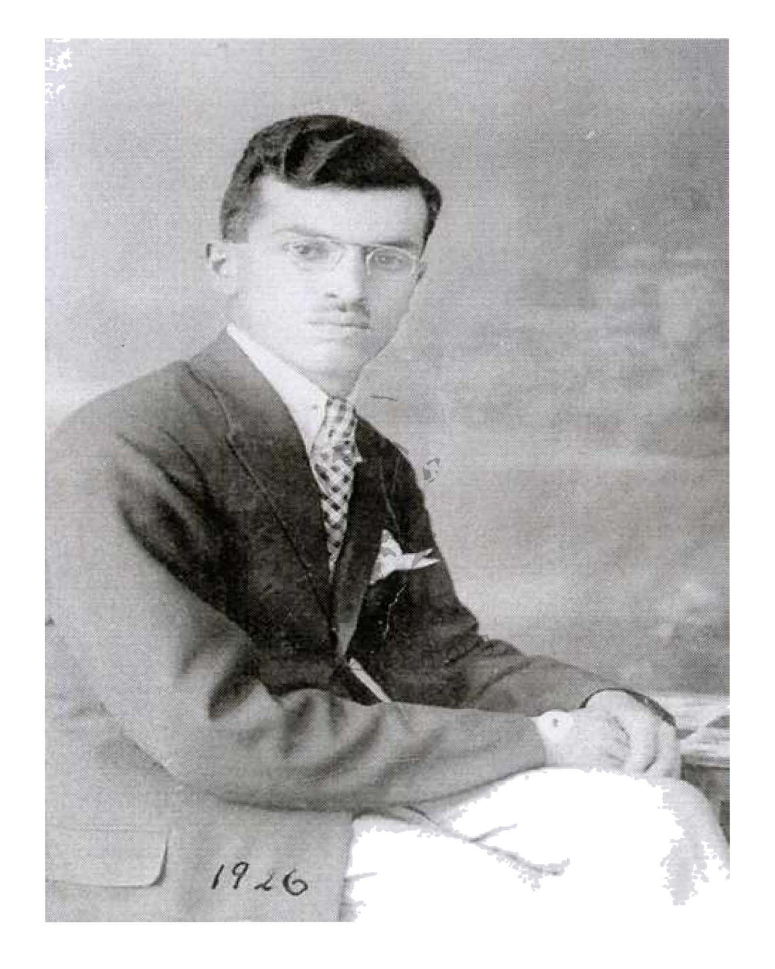
أعود الآن الى ما حدّثني به المرحوم سعيد. اخبرني أنه قال للسيد عزت الخضيري: إذا كنت تريد أن تهدي سيارات إلى الناس فهذا قرار يعود لك. أمّا إذا كنت تريد أن تقول لي بأنَّ داود الجاف يطلب منك (خاوة) فأنا أقلع عيون داود الجاف.

وهكذا أثبت ذلك الرجل موضوعيته في اتخاذ قراراته وعدم تأثره بأية عوامل مهما كانت وبرهن على أن تصرفاته كانت تصدر عن عقيدة راسخة ومبادئ ثابتة.

محمد سعيد الخفاف

آب– ٢٠٠٠

صور
ووثائق



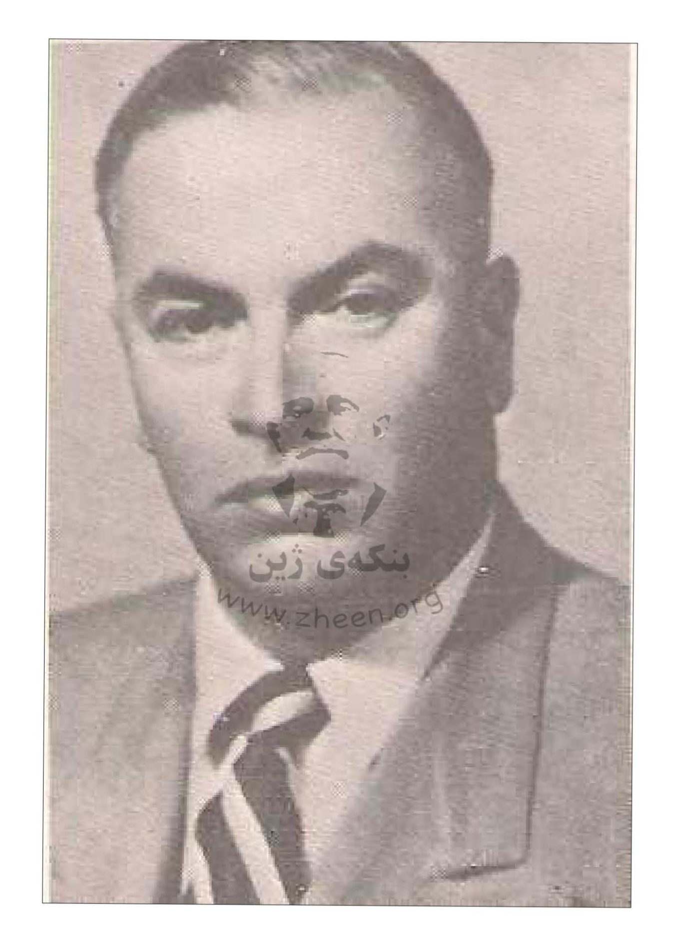
سعيد قزاز عام ١٩٢٦



سعيد قزاز



سعید قزاز



سعيد قزاز



لاوانی کورد له نیسانی ساڵی ١٩٢٦ بەغدا

سعيد قزاز وسط عدد من الطلبة في نيسان ١٩٢٦



سعيد قزاز

زكية توفيق قزاز (١٩٢٣-١٩٨٤)
زوجة سعيد قزاز



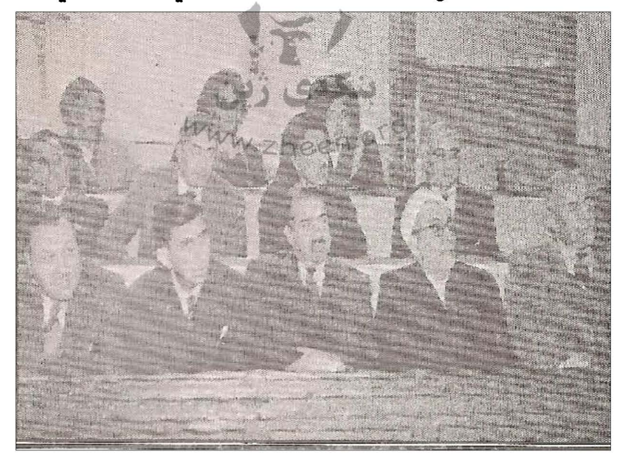
سعيد قزاز وبعض الشخصيات



سعيد قزاز مع الملك فيصل الثاني وعبد الاله و بعض الوزراء

زيارة سعيد قزاز لثانوية السليمانية للبنين في ١٩٥٤/١٢/٣٠

سعيد قزاز مع ابرز الشخصيات العراقية في العهد الملكي



سعيد قزاز وبعض نواب الكرد في المجلس النيابي عام ١٩٥٧



سعيد قزاز أثناء زيارته لواء السليمانية

أيام متصرفية عمر علي



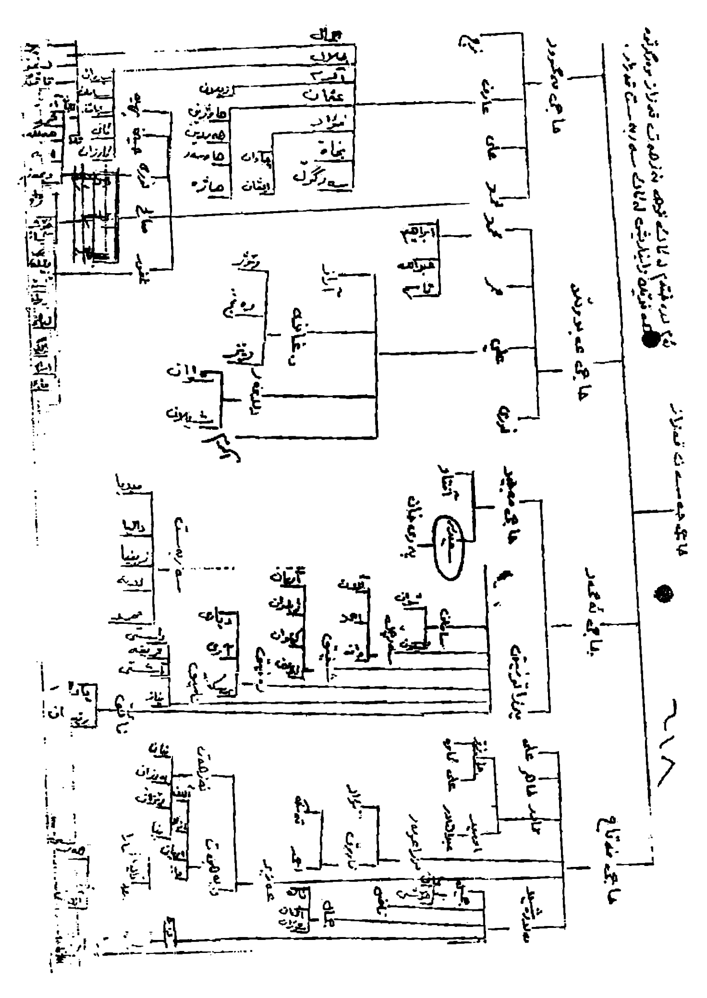
اعضاء المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)



سعيد قزاز يدلي بإفادته امام المحكمة



سعيد قزاز في المحكمة



شجرة عائلة سعيد قزاز

الرقم ٩٥٢/س
التاريخ ١٩٣٥/٩/١
١٣٠٤/٦/٣

حضرة قوميسر الحدود لدولة العلية ايران
الامبراطورية المحترم في خرمشهر

بعد التحية والاحترام ٠

جوابا لكتابكم المرقم ٤٤٦٠ والمؤرخ ٦/٦/١٤ ٠
لقد اصدرنا الامر الى الجهة المختصة بتسليم الشخصين
المبحوث عنهما بكتابنا المرقم س/ ٩١٨ والمؤرخ
١٩٣٥/٨/٢٦ الى محمد مراد بن محمد كريم وعلي
غلام بن حسن وارسالهما تحت حراسة شرطتنا الى
الحدود وتسليمهما مع الشخصين المذكورين الى دوريتكم
على خط الحدود ولذلك نرجو بعد التأكد من
عائديتهما الى الشخصين المذكورين اعلاه تسليمهما
اليهما وبعكس ذلك نرجو اعادتهما لديكم وتعاد...
صاحبيهما الحقيقي واعلامنا باستلامكم اياهما وبهذه
الوسيلة نقدم احتراماتنا الفائقـــــة ٠

وكيل قائمقام حلبجة
وقوميسر الحدود العراقي
سعيد اديب القزاز

صورة الى متصرف لواء السليمانية مع صورة الكتاب المجاب
عنـــه اعلاه للاطلاع ٠
* معاون مدير شرطة حلبجة مع صورة الكتاب المبلغ
اليه اعلاه لاجراء ما يلزم وفق مضمون هذا الكتاب ٠

كميسر محترم سرحدى دولت شاهنشاهى
ايران مقيم خرمشهر

بعد از تحيه واحترام ٠

عطف نمره ٤٤٦٠ ــ ١٤/٦/٦ ٠
بجهت دستور داده شد كه آن دو نفر كه
در نامه نمره س/ ٩١٨ ــ ٢٦/٨/٢٥
اشخاص تعيين شده است به محمد مراد ولد محمد
كريم وعلي غلام ولد حسن تسليم وتحت
محافظه شرطه عراقيه باد دو نفر مذكور
بحدود ارسال كردند كه به دوريه آنجانب
در خط حدود ايصال شوند بنابرين خواهشمند
است بعد از تاكيد عائديت آن
دو نفر به دو شخص مزبور تسليمشان بشود
و در غير اينصورت اعاده تا صاحبشان حاضر
كردد واستلام را نيز اعلام نماييد بدين
وسيله احترامات فائقه را تقديم ميكردد

نيابة قائمقام حلبجه
وكميسر سرحدى عراق
سعيد اديب قزاز

ز ن ١ / ٥ / ١٣٦

كتاب وكيل قائممقام حلبجة وقومسير الحدود العراقي سعيد اديب القزاز

[illegible]

ما حدث في اليوم السابق ولكنها انتهت بسلام ولم يحدث بعدها
شيء يستحق الذكر .

الخلاصة

بدء العمال في شركة النفط العراقية — لا سيما الطبقة الواطئة منهم —
يشعرون منذ مدة بشيء من الغبن لان اجورهم الزهيدة لا تكفي لمعيشتهم
ومن اجل ذلك راجعوا ادارة الشركة المذكورة والدوائر الحكومية
وان التأخر في حسم قضيتهم بشكل مرضٍ اولد في نفوسهم شعورا
من الاستياء ضد الشركة وان بعض الجهات غير المسئولة في بغداد
كشفت هذا الشعور وعملت على استغلاله لغايات حزبية وسياسية الى
اقصى حدود الاستغلال وكان لدعاياتها تأثير في حركة الاضراب التي
تطورت فيما بعد فتلبست الى الارهاب واستعمل فيه العنف والتهديد بعد
وتفاقمت الحالة بسبب تكرر المظاهرات وكان عدد الملتحقين بهم
من الرعاع يزداد يوما فيوما واصبحت السكينة العامة مهددة بخطر الاخلال
في كل لحظة . وراجع عددا من وجوه كركوك واشرافها متصرف اللواء
وطلبوا منه اتخاذ التدابير العاجلة لازالة القلق المستولي على الاهلين
وان المتصرف اتخذ بدوره كل الوسائل الممكنة للتأثير على العمال
بغية اقناعهم للعودة الى العمل والهدوء ولكن محاولاته في هذا
الصدد ذهبت سدى . وعلى العكس ادت الى تعنت العمال بحيث
زاد استهتارهم لاوامر الحكومة ونتيجة لذلك كادت هيبة الحكومة
عند الناس تهبط الى حد كبير . وكان لزاما على السلطة الادارية
ان تضع حدا لانفلات الحبل ولم يكن الوضع يسمح بالتساهل والانتظار
اكثر مما كان وهنالك من الاسباب ما يبرر الاعتقاد بان السماح للعمال
بالاستمرار في اعمالهم غير القانونية كان يؤول الى وقوع حوادث مؤسفة
ربما كانت نتائجها افجع وامر من نتيجة حادثة كاورباغي . واننا
نعتقد كل الاعتقاد بان ما وصلت اليه الحالة في كركوك من الاضطراب من
جراء تكرر مظاهرات العمال قد تطلب من المتصرف ان يعمد رأسا باستعمال
السلاح لتفرقتهم ولم يكن في استطاعته اتباع طريقة اخرى .

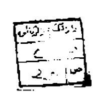
ثبت لنا بان الشرطة عندما ذهبت الى محل الاجتماع
لم تكن عازمة على اطلاق النار على المجتمعين بل لما رفض العمال الاوامر
هاجموا الشرطة المذكورة بالطوب وتشدد مطاليبهم للشرطة ورميهم
بالحجارة ونشبت اشتباكاتهم اثر ذلك مع الافراد والخيالة ادت الى

الصفحات الأخيرة من التقرير الذي رفعه سعيد قزاز ومحمد صالح حمام حول اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦. (١-٣)

التهيج ولفقدان الوعي عند الطرفين والى اطلاق الرصاص على الجمهور من قبل الشرطة ووقوع هذه الحادثة المؤسفة .

ان عدد القتلى والجرحى من العمال هو من هو كما بيناه آنفا وان الادعاء بعكس ذلك لا نصيب له من الصحة .

المقترحـــــــــات



١ـ يفهم من آخر بيان اصدره متصرف لواء كركوك الى العمال بتاريخ ١٥/٧/١٩٤٦ بان تسوية تزييد اجور عمال الشركة ومخصصاتهم لا تزال في دور المفاوضات ومن المأمول انتهاء المفاوضات بشأنها في ٢٩ تموز/١٩٤٦ وبما ان حسم هذه القضية بصورة نهائية في التاريخ المذكور يساعد الى حد كبير في تلطيف الجو الثائر من المستحسن ان تقوم الحكومة بمفاتحة الجهات المختصة للوصول على قرار نهائي في هذا الشأن باقرب وقت مستطاع وعدم تأجيل القضية الى تاريخ آخر بعد نهاية الشهر الحالي .

٢ـ تأثر الرأي العام في كركوك من حادثة كاورباغي ووجد عطفا زائدا من الاهلين على الضحايا . واننا نعتقد بان قيام الحكومة بمنح عوائل القتلى والمجروحين تعويضا لا يقل عن مائتين وخمسين دينارا لكل قتيل ومائة دينار لكل جريح يقابل بالاستحسان من جانب الجميع ويكون له الوقع الحسن في كركوك بصورة خاصة .

٣ـ تقضي الضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل ومن جملة هذه التدابير انسا نرى ان تقوم مديرية شرطة كركوك باجراء تحقيقات جديدة بحق المحرضين الموقوفين الآن في كركوك وتأمين معاقبتهم معاقبة شديدة تعلمهم وتمنع غيرهم من الاتيان بعمل مشابه في المستقبل .

٤ـ لاجل ازالة كل ما علق بهذه الحادثة من الاذهان الناس والتمهيد لا[عادة] الحالة تهيد[ا] نهائيا نقترح نقل المأمورين والموظفين الذين اشتركوا في الحادثة المذكورة من لواء كركوك الى لواء آخر باقرب وقت مستطاع

٥ـ نرى ان السلطة القضائية في اللواء منفصلة عن ادارة اللواء المدنية وان امرا مثل هذه الحالة الذي تمس بصورة وحدة في الاوقات الاعتيادية فان خطورتها تتجسم في الاوقات الحرجة وهذا ما تساءلنا عنه من اختلاف الرأي بين كل من متصرف اللواء ورئيس المحاكم المدنية واتخاذ كل واحد منهما اتجاه يختلف عن الآخر لذلك نقترح ان تفاتح كلا من وزارتي العدلية والداخلية باتخاذ ما يلزم لايجاد وفاق تام بين السلطتين المذكورتين وتأمين التعاون بينهما .

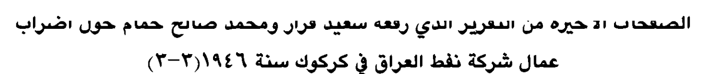
الصفحات الأخيرة من التقرير الذي رفعه سعيد قزاز ومحمد صالح حمام حول اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦. (٢-٣)

هذا ماتبين لنا بنتيجة التحقيق الذي اجريناه مشـــــــتركا والامر لعاليـــــكم .

المفتش الاداري	مدير الشـــرطة
سعيد قزاز	محمد صالح حمـــام

المرفقـــــات .

١ـ بيان متصرفية كركوك الى العمال بتاريخ ١١/٦/٤٦
٢ـ بيان وكيل متصرف كركوك بتاريـــخ ٤/٧/٩٤٦
٣ـ بيان متصرف كركوك الى العمال بتاريخ ٩/٧/٤٦
٤ـ بيان متصرف كركوك الى العمال بتاريخ ١٠/٧/٤٦
٥ـ بيان متصرف كركوك الى العمال بتاريخ ١٥/٧/٤٦
٦ـ كتاب مدير شرطة كركوك الى متصرف كركوك رقم ٥٤٤٥ في ١٢/٧/٤٦
٧ـ كتاب متصرف كركوك الى مدير شرطة كركوك رقم ٣٢٣ في ١٢/٧/٤٦
٨ـ قانون التجمعات رقم ١٢١ لسنة ١٣٢٨ الرومية
٩ـ قانون الاجتماعات العامة المرقم ٧٢ لسنة ١٣٢٥ الرومية
١٠ـ كتاب تعهد بدر من لجنة من العمال الى مدير الشركة بتاريخ ٨/٦/٤٦
١١ـ مخطط تقريبي لموقع (كاورباغي) والاماكن المجاورة له .
١٢ـ اخبار المعلومات الاولى عن حادثة كاورباغي بتاريخ ١٢/٧/٤٦
١٣ـ التقرير الطبي عن القتيل علي كرم حسين
١٤ـ 〃 〃 〃 〃 شاة مراد ابن الله مراد
١٥ـ 〃 〃 〃 〃 فاقل علي
١٦ـ 〃 〃 〃 〃 عساكر مردان
١٧ـ 〃 〃 〃 〃 حسيب بن سيد صالح
١٧ـ 〃 〃 〃 〃 علي سعيد
١٨ـ 〃 〃 〃 الجريح العامل حسين
١٩ـ 〃 〃 〃 〃 القاسي بابجان
٢٠ـ 〃 〃 〃 〃 حمد غريب عبد الله
٢١ـ 〃 〃 〃 〃 حمو سيان
٢٢ـ 〃 〃 〃 〃 مرهوب فرمان
٢٣ـ 〃 〃 〃 بلسانه اثو



الصفحات الأخيرة من التقرير الذي رفعه سعيد قزاز ومحمد صالح حمام حول اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦(٣-٣)

متصرفية لواء الموصل
المشائر

سري

العدد ٢٠٨٠٦
التاريخ ١٩٤٩/١٢/٥

وزارة الداخلية

الموضوع/ القضايا العشائرية

الحاقا بكتابنا المرقم س/١٣٠٥٣ والمؤرخ ١٩٤٩/٦/٦
منذ استلامنا ادارة هذا اللواء دأبنا على حل كافة المنازعات والقضايا العشائرية وفيما يلي النتائج التي توصلنا اليها حتى الان ٠ ـ

١ ـ انتهى حسم كافة القضايا المتكونة بين جماعتي صديق اغا شوش ومحمود اغا الزيباري وقد حسمت من قبلنا شخصيا بصورة نهائية ٠

٢ ـ اما بصدد النزاع القائم بين عشيرتي الهركية والكيج فهناك اربعة قضايا نشأت عن هذا النزاع احيلت احدها وهي المرقمة ١٢ / ٤٩ برده رش والمختصة بقتل الخمسة اشخاص من الهركية واخفاء جثثهم الى وزارة الدفاع للنظر فيها من قبل المجلس العرفي العسكري كما يتضح من كتابكم المرقم ق٠س/١٨٤٢ في ١٩٤٩/٨/٢٣ وقد حضر الموصل المجلس العرفي العسكري الاول ونظر في هذه القضية فحكم على اثنين من المتهمين بالاعدام شنقا وعلى الباقين بمختلف الاحكام ٠

اما القضايا الثلاث الباقية فهي في المرافعة امامنا وفق نظام دعاوى العشائر وسيتم حسمها قريبا ٠

٣ ـ اما بصدد قضية ترحيل عشيرة البوهيوت فنرجو التفضل بمراجعة كتابنا المرقم ٣٦٦٠٥ والمؤرخ ١٩٤٩/١١/٢٣ حول الموضوع ونزيدكم علما بان افراد عشيرة البوهيوت قد عادوا الى اراضيهم في قضاء سنجار واستأنفوا الزراعة فيها في جو من السكينة والهدوء ٠

٤ ـ هناك قضيتان نشأتا بين الايتوتيين الموجودين في قضاء العمادية ومحمود اغا الزيباري وجماعته في قضاء عقرة وهما ٠ ـ

أ ـ قضية النزاع على مراعي بيران وبادان وهي في طور الحسم النهائي من قبل قائمقام قضاء العمادية وفق ن ٠ د ٠ ع ٠

ب ـ قضية نهب اغنام الايتوتيين وقد حسمت من قبلنا شخصيا حيث ان المجلس التحكيمي المنتخب من قبل الطرفين قد اوصى بان يعوض الزيباريون للايتوتيين (١٥٠٠) رأسا من الغنم والماعز مع بقرتين وحوليين وثلاثة ثيران وذلك بالنسبة للتلف الذي اصاب المواشي في هذه الصفقة بصورة عامة وقررنا ذلك وقد حل التراضي بين الطرفين على ذلك الاتفاق كما عرضنا بكتابنا المرقم ٢٠٣٢٥ في ١٩٤٩/٩/٦ وقد نفذ القرار ووزعت المنهوبات لكل من نهبت منه بصورة نسبية وتحت اشراف السلطة الحكومية ٠

تلك هي النتائج العملية التي توصلنا اليها في حسم المنازعات العشائرية التي حدثت ضمن منطقة لوائنا وسنعرض النتائج الباقية بكتاب اخر ٠

متصرف لواء الموصل

صورة الى ـ
قائمقام العمادية
قائمقام عقرة
} اشارة لكتابنا اعلاه ونرجو العمل على سرعة حسم قضية النزاع على ... [illegible]

احدى التقارير المهمة التي رفعها سعيد قزاز متصرف لواء الموصل الى وزارة الداخلية

الحكومة العراقية

متصرفية لواء الموصل

قلم التحرير

العدد ....

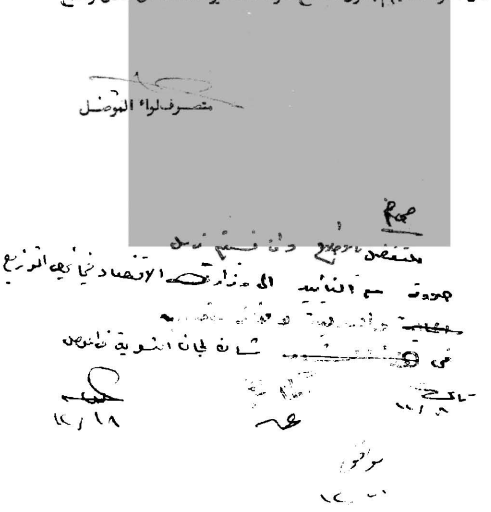
التاريخ ....

- ٢ -

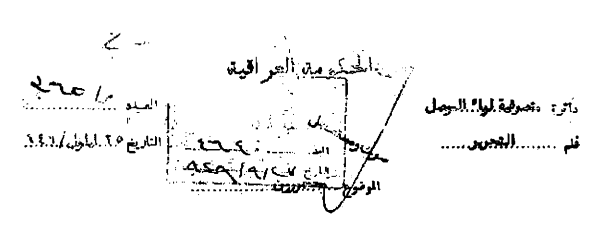
باسمهم بموافقة وزارة المالية .

ومما يستوجب الاسف الشديد ان هؤلاء الشيوخ كانوا ولا يزالون يلقون شتى المساعدات من رؤساء العشيرة ومحكمة استئناف التسوية في الموصل ومن بعض الجهات العليا في العاصمة للحصول على هذه المساحات الواسعة من الاراضي وتحريم الآلاف المحتاجين منها ممن هم في اشد الحاجة اليها .

لم نقصد من سرد هذه المقدمة سوى جلب اهتمام الوزارة المحترمة الى ما يحاك من الدسائس من الآن لافساد عملية توزيع الاراضي الاميرية على الافراد في هذا اللواء لعلها تجد من المناسب الفات نظر الجهة المختصة بضرورة تزويد اعضاء اللجنة الموضوعة للبحث بتعليمات شديدة تنص على الزامهم جانب الحق وقيامهم بانجاز الاعمال المودعة اليهم بدون السماح للوساطات غير المخلصة ان تعمل وتنجح .



صفحة من تقرير مهم ومطول رفعه سعيد قزاز الى المراجع الحكومية حول تصرف بعض شيوخ شمر وعدد القطع ومجموع مساحاتهم الزراعية بمناسبة صدور قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ لاعمار واستثمار الاراضي الاميرية



الحكومة العراقية

دائرة متصرفية لواء الموصل

قلم .... التحرير .....

العدد ....

التاريخ ٢٥ ايلول ١٩٤٠

قيادة القوات العسكرية للادارة العرفية في العراق

اشير الى كتاب حاكم تحقيق الادارة العرفية الرقم ٢٢٦٨/س تاريخ ٢٤/٩/١٩٤٠ وفي طيه ارفق صورة تقرير مدير الشرطة الرقم ٢٤٤٣ تاريخ ٢٤/٩/١٩٤٠ الذي يشير اليه حاكم التحقيق .

فحصت التوجيه الجديد الذي يبديه حاكم التحقيق في مصير المعتقلين المحجوزين عنهم بعد ان قضوا محكومياتهم فلم اجد عند الشرطة المحلية سببا جديدا للقيام باجراء جديد . فلا اثر لنشاط شيوعي او غيره من اعمال الخطر على النظام العام حيث كانوا يقضون محكومياتهم ولا بادرة توحي بملاحقة من خطرهم عادوا بعد انقضاء اجل الاحكام .

وان كل ما عند الشعبة الخاصة في هذا الدور هو ان حاكم التحقيق بالنظر الى ... الشعبة بملاحظة من خطر يتأتى عن عودة الحرية اليهم رغبة في اخذهم تحت تحقيقات جديدة . ولذلك فهم ابرياء الا من ملاحظة حاكم التحقيق التي لا يؤيدها الدليل .

وبناء على هذا رأيت من واجبي ان اذكر بحرمة الحريات التي صانها الدستور ومنحتها القوانين وبان اجراء سلبي من هؤلاء الذين لم يقم دليل ضد حريتهم الخاصة ... الصالح العام الى شكوك ومضاعفات من الشكوك نحن في غنى عنها . وعلى هذا الاساس ارى ان تعاد لهم الحرية .

متصرف لواء الموصل

صورة مع صورة الكتاب المشار اليه وكتاب مدير الشرطة

الى — وزارة الداخلية

رئيس محكمة استئناف الموصل

لعلكم تجدون في هذه القضية ما يدعو الى تدخلكم القانوني .

كتاب متصرف لواء الموصل (سعيد قزاز)

يطلب فيه اعادة الحرية لعدد من الموصليين الذين لم يقم الدليل ضدهم

رقم ٨٦

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٢ المعدلة من القانون الاساسي وبالاستناد الى السلطة المخولة لنا فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ·

بناء على ما عرضه وكيل وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء

بمنح الموظفين الآتية اسماؤهم ادناه وسام الرافدين من النوع المدني ومن الدرجة المبينة ازاء اسم كل منهم · —

	الاســــــم	الوظيفــــــة	الدرجــــة
١ —	عبد الله القصاب	متصرف لواء الموصل	الثانية
٢ —	سعيد قزاز	متصرف لواء اربيل	الثالثة
٣ —	برهان الدين سعيد	قائمقام قضاء عقره	الخامسة
٤ —	فاضل النوري	قائمقام قضاء العمادية	=
٥ —	اسماعيل حقي	قائمقام قضاء الشيخان	=
٦ —	حسيب الطلباني	قائمقام قضاء دهوك	=
٧ —	عارف الطالباني	قائمقام قضاء رواندوز	=
٨ —	محمد امين سايب حسنكو	مدير ناحية الشورجة	—
٩ —	لازار ابراهيم	مدير ناحية العمادية	=
١٠ —	كمال حسون	مدير ناحية نيروه ريكان	=
١١ —	حكمت عارف حكمت	مدير ناحية السيمة	=

على وكيل وزير الداخلية تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥ واليوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٤٦

هيئة النيابة

صالح باش اعيان — محمد حسن كبه

مصطفى العمري
وزير الداخليـــة

حمدي الباجه جي
وكيل رئيس الوزراء

الارادة الملكية بمنح سعيد قزاز متصرف لواء اربيل

٢/٧٠

وزارة داخلية العراق
بغداد
شعبة الامور الذاتية

التاريخ ١٩/محرم/١٣٦٠
١٥/٢/١٩٤١

الرقم ________

متصرفية لواء الموصل
" " كركوك
" " الدليم
" " كربلا
" " الديوانية
" " المنتفك
" " العمارة

الموضوع — نقل قائمقامين .

بناء على الضرورة الادارية ومقتضيات المصلحة العامة ووجود اسباب معينة قررنا اجراء التحويلات الآتية بين القائمقامين . وفي طيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٧٧ لسنة ١٩٤١ الصادرة بذلك لاجراء اللازم .

١ — السيد مصطفى عمر اليعقوبي قائمقام قضاء الشيخان براتب ٣٠ دينارا الى قضاء زاخو

	الاسم	من قضاء	الراتب	الى قضاء
٢	سعيد القزاز	زاخو	٣٠	كفري
٣	ناجي علي الهرمزي	كفري	٣٦	دهوك
٤	امين قزلار	دهوك	٢٥	داقوق
٥	محمد رمزي فتاح	داقوق	٣٠	المحاودية
٦	احمد شمس التبريزي	شفر	٣٠	عنه
٧	عبد الرزاق عدوه	عنه	٤٠	الفلوجه
٨	شاكر محمود	الفلوجه	٤٢	النجف
٩	عبد الرحمن جودت	النجف	٣٠	الشامية
١٠	أحمد السوز	الشامية	٣٦	مركز الديوانية
١١	يونس عوني	مركز الديوانية	٣٠	شفر
١٢	أكرم عبد الجبار	الشطرة	٣٥	قلعة صالح
١٣	محمد جواد محمود	قلعة صالح	٤٠	الشطرة

وزير الداخلية

Zaufek al-Alla

صورة الى

وزارة المالية
مديرية المحاسبات العامة
مديرية العشائر
مديرية الحقوق
شعبة الامور الذاتية (١٢)
شعبة المحاسبة
شعبة التفتيش الاداري
شعبة الجدول

Mustafa Yacubi Shaikhan to Zakho
Said Qazzaz Zakho Kifri
Naji Hirmizi Kifri Dohuk
Amin Qizlar Dohuk Daquq
[illegible] Daquq [illegible]
Ahmed [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] Shamiya Diwaniya

تنقلات الموظفين

العراق
وزارة الداخلية

العدد ق.س/ ٦٧١١
التاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٥١

سري

هياد
شعبة المخابرات السرية

الى / رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع : وسام الرافدين .

بالاشارة الى كتابكم المرقم ١٣٩٧ والمؤرخ في ٢٦/ ٢/ ١٩٥١ .

١ ـ تقديرا للخدمات الممتازة التي اداها السيد عبد الحميد رفعت مدير الداخلية العام السابق في كافة المناصب الحكومية التي تقلدها خلال الثلاثين سنة من خدمته ولقيامه باعباء هذه المناصب بكفاءة جديرة بالتقدير فان هذه الوزارة تقترح ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح اليه من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من النوع المدني .

٢ ـ وبالنظر لحسن خدمات السيد سعيد قزاز متصرف لواء الموصل وقيامه بواجبات وظيفته بكفاءة ممتازة فان هذه الوزارة تقترح تقديرا لخدماته ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح اليه من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من النوع المدني .

٣ ـ ولما كان كل من السيد مظفر احمد امين العاصمة والسيد علوان حسين مدير الشرطة العام لم ينعم عليهما بوسام الرافدين وحيث ان كلا منهما يشغل وظيفة مهمة من وظائف الدولة ، وتقديرا لخدماتهما الحسنة فان هذه الوزارة تقترح منح كل منهما وسام الرافدين من الدرجة الثالثة ومن النوع المدني .

لذا نرجو عرض الاقتراح على فخامة رئيس الوزراء للموافقة عليه والتوسط لدى المقام السامي بالانعامات المقترحة واعلامنا .

وزير الداخلية

منح سعيد قزاز وسام الرافدين من الدرجة الثانية النوع المدني

١٥ محرم/ ٣٦٠
١١ شباط /٩٤١
١٢
٩٤٧ /٤٢

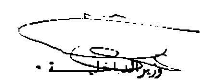
شعبة الامور الذاتية
— سري —

سكرتارية مجلس الوزراء

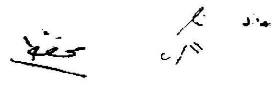
الموضوع — تحويل قائممقامين

بناء على الضرورة الادارية ومقتضيات المصلحة العامة نسبنا اجراء التحويلات الآتية بين القائممقامين فالرجاء استصدار الارادة الملكية اللازمة واعلامنا ٠

الاسم		من قضاء		الى قضاء
مصطفى عمر اليعقوبي	قائممقام قضاء	الشيخان	الى قضاء	زاخو
سعيد القزاز	" "	زاخو	" "	كفري
ناجي علي الحرمزي	" "	كفري	" "	دهوك
امين قيردار	" "	دهوك	" "	داقوق
محمد رمزي نتاج	" "	داقوق	" "	العمادية
احمد سامي الدبوني	" "	تلعفر	" "	عنه
عبد الرزاق عدوة	" "	عنه	" "	الفلوجة
شاكر محمود	" "	الفلوجة	" "	النجف
عبد الرحمن جودت	" "	النجف	" "	الشامية
احمد المنوز	" "	الشامية	" "	مركز الديوانية
يونس عوني	" "	مركز الديوانية	" "	تلعفر
أكرم عبد الجبار	" "	الشطرة	" "	قلعة صالح
محمد جواد محمود	" "	قلعة صالح	" "	الشطرة



وزير الداخلية ٠



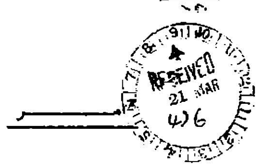
تحويل قائممقامين

١١ / ٢٢ / ١١
١٩٢٩

وزارة داخلية العـــــراق

العدد ٨ - ٩ - ٢

التاريخ بغداد في ١٧ مارت / ١٩٢١ .



امـــــــــر

(١) تجري التحويلات الآتية بين موظفي الوزارة فورا .

أ ـ محمد سعيد افندي الكاتب في شعبة المخابرات السرية براتب (٢٤٥) روبية الى وظيفة الكاتب السري لمفتش اداري لوائي الحلة والدليم .

ب ـ عزت افندي عوزوق الكاتب في شعبة الاوراق براتب (٢٢٠) روبية الى شعبة المخابرات السرية في مركز الوزارة .

(٢) ينقل ابراهيم افندي حسين كاتب مفتش اداري لواء الموصل براتب قدره (١٤٠) روبية الى شعبة المخابرات السرية في مركز الوزارة .

وكيل وزير الداخلية

صورة الى :ـ

متصرفية لواء الموصل
متصرفية لواء الحلة
متصرفية لواء الدليم
مفتش اداري لواء الموصل
مفتش اداري لوائي الحلة والدليم
مديرية الحسابات العامة
مديرية الخزينة الملكية
شعبة الامور الذاتية
شعبة المحاسبة

C.C.
[illegible] ٢١/٣

امر تحويلات موظفين

وزارة المواصلات والاشغال
مديرية الامور المالية والادارة الذاتية

الرقم/ ٢٢١٢

بغداد في ٢٩/٥/١٣٧٢
١٢/٢/١٩٥٣

امر وزاري

بناء على قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٥/٢/١٩٥٣ وصدور الارادة الملكية المرقمة ١٣٤ والمؤرخة في ٩/٢/١٩٥٣ عين معالي السيد سعيد قزاز مديرا عاما للموانئ العراقية براتب مقداره ١٠٠/- دينار شهريا مع مخصصات مقدارها ٦٠/- دينارا شهريا اعتبارا من تاريخ مباشرته الوظيفة.

وزير المواصلات والاشغال

نسخة منه مع صورة من الارادة الملكية المنوه عنها اعلاه الى:-
وزارة المالية
مراقب الحسابات العام
مديرية الحسابات العامة
مديرية المالية العامة - العطاء
مديرية الموانئ العامة - لاعلامنا بتاريخ مباشرته
معالي السيد سعيد قزاز - مدير الموانئ العراقية العام
مديرية الامور المالية والادارة

صادق/١٩

أمر وزاري بتعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموانئ العراقية

وزارة المواصلات والاشغال
مديرية الامور المالية والادارة
الذاتية

الرقم/ ٥٨٢٨

بغداد في ١٣٧٢/٦/ .
١٩٥٣/٣/ .

امر وزاري

بناء على استقالة معالي السيد سعيد قزاز مدير الموانئ العراقية العام براتب ١٠٠/- دينار شهريا مع مخصصات قدرها ٦٠/- دينارا شهريا بيرقيته المؤرخة في ١٩٥٣/٣/٢٥ . قررنا قبول استقالته من وظيفته وذلك اعتبارا من تأريخ انفكاكه منها .

يقوم المستر ار . سي . كلت رئيس المهندسين في مديرية الموانئ العراقية العامة بمهام المدير العام وكالة اعتبارا من تأريخ تسلمه الادارة من معالي السيد سعيد قزاز حتى اشعار آخر .

وزير المواصلات والاشغال
عبد الوهاب مرجان

نسخة منه الى:-
وزارة المالية
مراقبة الحسابات العامة
مديرية المحاسبات العامة
مديرية الموانئ العامة ـ لعلمنا بتأريخ انفكاك معالي السيد سعيد قزاز من الوظيفة الحاقا ببرقيتنا المرقمة ٢٨٣٣ والمؤرخة في ١٩٥٣/٣/٣٠ .
مديرية التقاعد العامة
معالي السيد سعيد قزاز مدير الموانئ العراقية العام
المستر ار . سي . كلت رئيس المهندسين في مديرية الموانئ العامة
مديرية الامور المالية والادارة .

صادق/ ٣٠

استقالة سعيد قزاز من منصب مدير الموانئ

تولده ١٩٠٩ بموجب دفتر نفوسه
أكمل الثامنة عشرة ١٩٢٢

جدول خدمات معالي السيد سعيد حميد القزاز وزير الشؤون الاجتماعية السابق

	الراتب		التاريخ		الخدمة		
	فلس	دينار	من	الى	سنة	شهر	يوم
كاتب ومترجم ومدير ناحية وقائمقام ومعاون مدير	...	٦٥	٩٤٤/٧/٢٠	٩٤٤/٨/١٧	٢٠	..	٢٧
معاون المدير العام للداخلية	...	٤٠	٩٤٤/٨/١٨	٩٤٧/٨/٢٧	٣	..	١٧
متصرف	...	٤٥	٩٤٧/٨/٢٨	٩٤٩/٨/٢٧	٢	..	..
"	...	٥٠	٩٤٩/٨/٢٨	٩٥١/٨/٢٧	٢	..	..
"	...	٥٥	٩٥١/٨/٢٨	٩٥١/١١/٢٠	..	٢	٤
"	...	٦٠	٩٥١/١١/٢١	٩٥٢/١٢/٢٠	١	..	٢٠
وزير الشؤون	...	١٢٠	٩٥٢/١٢/٢١	٩٥٤/١/٢٨	..	١	٨
					٢٨	٦	١٧

معدل الخمس سنوات الأخيرة

المجموع		الراتب		التاريخ		الخدمة			
فلس	دينار	فلس	دينار	من	الى	سنة	شهر	يوم	
٨٨٨	٤٤	...	٤٠	٩٤٧/٨/١٦	٩٤٧/٨/٢٧	..	..	٢٧	٤١
—	١٠٨٠	...	٤٥	٩٤٧/٨/٢٨	٩٤٩/٨/٢٧	٢	—	—	٤١
...	١٢٠٠	...	٥٠	٩٤٩/٨/٢٨	٩٥١/٨/٢٧	٢	—	—	٤١
١٩٦	١٧٢	...	٥٥	٩٥١/٨/٢٨	٩٥١/١١/٢٠	..	٢	٤	٤١/٤٠
٨١٩	٧٥٨	...	٦٠	٩٥١/١١/٢١	٩٥٢/١٢/٢٠	١	..	٢٠	٤١
٨٧٧	١٥٩	...	١٢٠	٩٥٢/١٢/٢١	٩٥٤/١/٢٨	..	١	٨	٤١
	٤٤٠٠					٥	٦	٠٠	

المعدل ٥١ / ٥٢٢

الخدمة ٢٤٤

٢٧/٥٤٢

استحقاقه بموجب المادة الخامسة — فلس / دينار

اضافة ٥٪ عن ابنته بريان

مخصصات غلاء ½ الراتب

استحقاقه عن خدماته فلس / دينار ٢٧/٥٤٢

بناء على استقالة الوزارة في ٢٨/١/١٩٥٤ ونظراً للخدمات معاليه ... ونظراً لأحكام المادة (٨-ب) من قانون التقاعد المعدل ... أمر اضافة ٥٪ ... دينار ...

جدول خدمات معالي سعيد قزاز في وزارة الشؤون الاجتماعية

رقم ٨١٤

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بناء على ماعرضه رئيس الوزراء

اصدرنا ارادتنا الملكية

بتعيين السيد سعيد قزاز وزيرا للداخلية

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر محرم سنة ١٣٧٣ واليوم التاسع عشر من شهر ايلول ١٩٥٣

فيصل

محمد فاضل الجمالي
رئيس الوزراء

٢٣/٠

العراق



مديرية التقاعد العامة

بغداد

الرقم ٨٩٨٩

التاريخ ١ / ٧ / ١٩

الى : — متصرفية لواء البصرة

الموضوع :- راتب تقاعد معالي السيد محمد سعيد عبد الجيد القزاز مدير الموانئ العام

١ — بناء على استقالة معالي السيد محمد سعيد عبد الجيد القزاز من منصب مدير الموانئ العام بتاريخ ١٩٥٣/٦/٦ ق.ظ وبالنظر لخدماته البالغة (٣٤٤) شهرا فقد صادقنا على منحه راتبا تقاعديا مع إضافة ٥ % من ايرادات الديوان ومخصصات غلاء معيشة حسب النسب التالية اعتبارا من ١٩٥٣/٤/٦ بموجب دفتر تقاعده السابق المرقم ١٣٥٦٧/١٣٤٥٤ المعدد الموصل اليكم طيا .

فلس	دينار	
٠٠٠	٤٠	الراتب
٠٠٠	٢	الاضافة ٥ %
٠٠٠	٤٢	الراتب التقاعدي
٣٢٢	١٣	مخصصات غلاء معيشة

٢ — علمنا راتب تقاعد معاليه اعتبارا من ١٩٥٣/٦/٢١ الموافق لتاريخ مباشرته الوظيفة المعاد تعيينه اليها نرجو صرف استحقاقه من الراتب والمخصصات لغاية ١٩٥٣/٦/٢٠ واعلامنا .

٣ — نرجو اعتبار الراتب مخصصا على مديرية الخزينة المركزية ومنقولا الى لوائكم .

١٩٥٣/٦/٣٠

مدير التقاعد العام
عبد الكريم باش

نسخة منه الى : —

وزارة المواصلات والأشغال — اشارة لأمرها الوزاري المرقم ٥٥٤٢ والمؤرخ في ١٩٥٣/٦/٢٥ بطيه دفتر خدمات معاليه راجين اعلامنا بالتسلم .

مديرية الموانئ العامة —

مديرية الخزينة المركزية — ونرجو تأشير سجلكم باعتبار راتب تقاعد معاليه مخصصا على خزينتكم ومنقولا الى متصرفية لواء البصرة

معالي السيد محمد سعيد عبد الجيد القزاز — بصرة — مديرية الموانئ العامة — للتفضل بالاطلاع

كتاب مديرية التقاعد العامة الى متصرفية لواء البصرة حول راتب القزاز

الموضوع/ نقل اقامة البارزانيين

نحرر ادناه صورة عريضة البارزانيين محمد خالد الشيخ احمد ورفقائه حول طلبهم النقل الى بغداد مع موافقة معالي وزير الداخلية بهامشه المورخ في ٢٥/٤/١٩٥٦ على الطلب الواقع فعليه نرجو اتخاذ مايلزم لتسفيرهم الى بغداد مع عوائلهم واعلامنا .

عبد الرحمن المختار

صورة منه الى　　　　　　　　　　　　م٢٠٠ مديرية جلب أمن متصرف لواء البصرة

وزارة الداخلية — للتفضل بالاطلاع تأييدا لموافقة معاليكم على نقل المستدعين اثناء تشريفكم البصرة.

متصرفية لواء بغداد — لاجراء اللازم

متصرفية لواء اربيل — للعلم

مديرية شرطة لواء البصرة — لاجراء اللازم

صورة العريضة الموجهة الى معالي وزير الداخلية المحترم

المعروض:

غير خاف على معاليكم بان قضينا مدة طويلة لا تقل عن تسعة اعوام في البصرة ومناخها الذي اثر علينا اثرا سيئا ولهذا جئناكم جميعا بعريضتنا هذه راجين من عطفكم الابوي انقاذنا من مناخ البصرة وذلك بنقلنا الى العاصمة ((بغداد)) وبهذا تنقذون اطفالنا الصغار من الامراض الفتاكة التي تنتابهم من حين لاخير هذا ونحن لامركم السامي لمنتظرون وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

محمد خالد الشيخ احمد

قطان الشيخ احمد — عبد الله ملا مصطفى — صادق بابير — محمد الدين ابراهيم — سعيد الشيخ احمد وحيد الدين ابراهيم — ملا عيسى مصطفى — ابراهيم شيخ عبد السلام — عزيز اسماعيل —

متصرفية لواء البصرة

نوافق على نقل محل اقامة المستدعين الى بغداد . فنرجو اجراء مايلزم في هذا الصدد .

سعيد قزاز

وزير الداخلية

٢٥/٤/١٩٥٦

المادة ١ ل. ٤٠ من

٢ ١٩

أرجو الاطلاع [illegible] البصرة [illegible]
[illegible] يقتضي أن
[illegible] نقل اناس الى بغداد [illegible]
تصفية لواء أربيل قراراً [illegible]
يتم باصدار [illegible] المرافقة على
[illegible] عليه [illegible] أرجو الموافقة على
أن تطلب الى المتصرفية [illegible] اصدار
وارسالها الينا للمصادقة عليه

تعليق سعيد قزاز حول نقل واقامة بعض البارازانيين

مسز لوني ارنولت
نيويورك ١٢١ ، اي وزي
بجنت ٠ ٦٩٤٠ ٤ ر٤

٢٠/٣/١٩٥٨

معالي السيد محمد سعيد قزاز
وزير الداخلية — بغداد

صاحب المعالي ،

وصلت سالمة الى نيويورك وقد ابلغت الان من صديقي الكبرد وشعبي خلال الاسابيع الاخيرة التي مررنا بها في بغداد .

لعلكم سمعتم عما حدث لنا ، وها انذا اوجز لكم ، ان لم تكونوا قد سمعتم بذلك ما تعرضنا له من المعاملة التي لايمكن تصديقها . ولن احاول ان اهول الامر او اؤلف رواية ، بل هي الحقائق مجردة تروي ما حدث .

١ — القي القبض علي من قبل دائرة الاقامة بتاريخ ٥/٣/١٩٥٨ دون ذنب او سبب مشروع .

٢ — القي بي في السجن دون السماح لي بممارسة حقوقي المشروعة للاتصال بسفارتي او بوكيلي (المحامي العراقي) .

٣ — ارغمت على مغادرة العراق مع ابنتي دون سابق انذار ، ودون ان يسمح لي بتسوية شؤوني الخاصة واتخاذ الاجراءات بخصوص اموالي القيمة .

مع ان ذلك لايمكن تصديقه ، فان هي الا حقائق صبرت عليها على الرغم من انها تنال من كرامتي وكرامة شركتنا (مؤسسة آرولان) والتي ستنتج عن خسائر فادحة جدا من الوجهتين المالية والاجتماعية .

وقد يتضح لكم بسهولة اننا مرغمون على نرد على ذلك بقوة للمحافظة على حقوقنا واعتبارنا واموالنا ، وان علينا ان نقف موقفا لايحق فيه لاية امة صديقة ان تسيء الى المواطنين الاميركيين واموالهم دون الاستناد الى اسس مشروعة — والعراق يفترض فيه ان يكون من الامم الصديقة للولايات المتحدة الامريكية .

ان " اوامر الامير " ليست سوى طريقة تستعمل هذه الايام من قبل الحكام الدكتاتوريين فقط ، وهذا — طبعا — امر لايقره الفكر الغربي .

انني لاثق من انكم تتصورون الرأي العام ورد الفعل ، عندما تظهر تلك الحقائق واضحة ، وكذلك المشاكل الخطيرة التي سوف ينتج عنها دعاية مضرة بالعراق في وقت يحتاج فيه العراق الى الكثرة من الاصدقاء . ومع اني تمكنت من منع نشر هذه القضية الى الان فلست اعرف الى متى سيمنع نشرها .

ان هذا الوضع موسف حقا ، وان القضية يجب ان تعالج باقصى مايمكن والا فسيؤول الامر — بالتأكيد — الى عاقبة وخيمة تصعب السيطرة عليها وصدها اذا ما بدأت .

١ — شكوى مسز لوني ارنولت الى سعيد قزاز

لقد حاولت ان افهم هذه الحادثة الفاضحة ، ومن الذي اصدر هذا الأمر بدون وجه حق فجرني المنطق الى نقطتين : ـ

١ ـ اما ان يكون ضابط شرطة غير ذي اهمية قد وقع في هذا الخطأ الشنيع واصدر امره الفاضح من عنده ، دون ان يفكر في النتائج التي يؤدي اليهما .

٢ ـ واما ان يكون هذا الأمر قد صدر ـ بالتأكيد ـ من قبل موظف عالي الرتبة لاسباب شخصية بحتة .

ان هذا الأمر لا يمكن ان يصدر الا من قبل ضابط غبي أو من قبل شخصية عالية تعتقد نفسها فوق كافة المآخذ ....

اني اود ان ان اعتقد بصحة النقطة الاولى ، اذ يسهل نسبيا آنذاك جلاء الموضوع باكمله وبسرعة ، اما في الحالة الثانية فستكون المسألة ـ طبعا ـ اكثر تعقيدا .

ان صداقتي للعراق والعائلة المالكية معروفة في العراق كما هي معروفة هنا في اميركة (ارجو الاطلاع على الصورة الاصلية المرفقة من كتاب وجهته الى دوايت آيزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية) .

اني ارفع الأمر اليك للتدخل شخصيا واستعمال تأثيرك لتسوية هذا الوضع المستحيل ، ولعلك تتفق ـ بالتأكيد ـ بان ذلك احسن ما يكون لكافة المعنيين بهذه القضية .

ومن السهولة ان يحيطوا بجميع اطراف هذه القضية التعسة ، فان صح الافتراض الاول هانت تسوية الموضوع ، اما اذا كان الافتراض الثاني هو السبب في هذه القضية المؤلمة فان ذلك سيجعلها اكثر تعقيدا . وعلى اية حال فبامكانك ان تعرف مالهذا الشخص من مصلحة لاصدار امر تعسفي قاس كهذا .... (ربما كان المراقبون يميلون الينا كثيرا) .

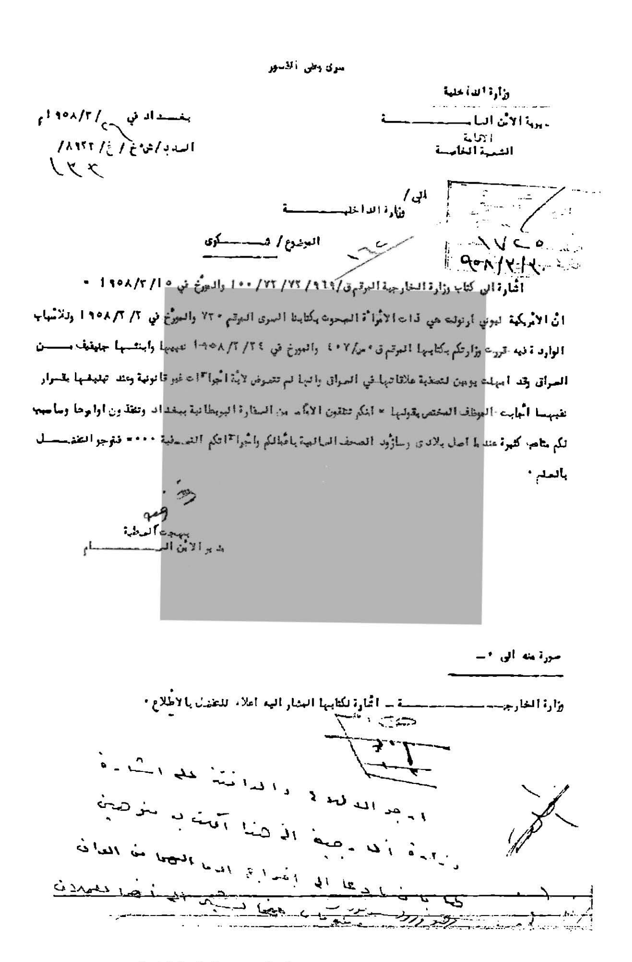
ان موقفك في الحالة الثانية سيكون دقيقا جدا ، ومن المعلوم انك ستستعمل كل ما لديك من فطنة وحصافة دبلوماسية ، ولكني واثقة من انه سيتسنى لك شرح خطورة هذه الموافقة وعرض وجوب ترجيح مصلحة العراق على اية انفعالات شخصية ....

ارجو مخلصا ان اوجدوا حلا مرضيا عاجلا للقضية . ان مدى تأثري الشخصي بلغ حدا لم اتمكن معه ان اجد مجالا للغضب ، يعرف عن العرب انهم ذوو نبل وكرم ، ولذلك فانني اكاد ارى نفسي في حلم عندما افكر بان كرمي وصداقتي للعراق قد ردت بهذا الشكل .

جنفياف لاتزال معتلة حتى الان ، فقد كانت غادرت مستشفى دار السلام قبل حدوث الأمر التعسفي بيومين وهنا حاولت منع الشرطة من زجها في التوقيف . (كانت انذاك لاتزال طريحة الفراش لاصابتها بالحمى) .

~~لقد ارغمت جنفياف على ترك الفراش ومغادرة العراق فورا بالطائرة لتقيم بمنشفى~~
~~[illegible]~~

٢-شكوى مسز لوني ارنولت الى سعيد قزاز



سري وعلى الفور

وزارة الداخلية
مديرية الامن العامة
الادارة
الشعبة الخاصة

بغداد في / ٣/ ١٩٥٨م
العدد/ ش خ / خ/ ٨٩٢٢/

الى/
وزارة الداخلية

الموضوع/ شكوى

اشارة الى كتاب وزارة الخارجية المرقم ق/٩٦٩/ ٧٢/ ٧٢/ ١٠٠ والمؤرخ في ١٥/ ٣/ ١٩٥٨ ·

ان الامريكية ليوني ارنولد هي ذات الامرأة المبحوث بكتابنا السري المرقم ٧٢٠ والمؤرخ في ٢/ ٣/ ١٩٥٨ وللاسباب الواردة فيه قررت وزارتكم بكتابها المرقم ق س/٤٠٧ والمؤرخ في ٢٤/ ٣/ ١٩٥٨ تسفيرها وابنتها جانيف من العراق وقد امهلت يومين لتصفية علاقاتها في العراق وانها لم تتعرض لاية اجراءات غير قانونية وعند تبليغها بقرار تسفيرهما اجابت الموظف المختص بقولها « انكم تتلقون الاوامر من السفارة البريطانية ببغداد وتنفذون اوامرها وساصبح لكم متاعب كثيرة عندما اصل بلادي وسازود الصحف العالمية باعمالكم واجراءاتكم التعسفية ...» فنرجو التفضل بالعلم ·

بهجت العطية
مدير الامن العام

صورة منه الى :-

وزارة الخارجية — اشارة لكتابها المشار اليه اعلاه للتفضل بالاطلاع ·

٣- رد مديرية الامن العامة الى وزارة الداخلية

لوني آرنولد
نيويورك ۲۱ ، ان ۰ واي

۲/۱/۱۹٥۷

فخامة الرئيس دوايت آيزنهاور
البيت الابيض ، واشنطن

سيدي الرئيس ،

اتجرأ ان اكتب لكم هذه الرسالة في وقت تقوم فيه ازمة دولية وفي موعد اجتماع الكونكرس لبحث مشاكل الشرق الاوسط

من الاهمية بمكان — حسب اعتقادي — ان اجلب الى انتباهكم مقالة (ارفق صورتها بالفوتوستات) نشرت في جريدة التايمس العراقية في عددها الصادر في ۲٥/۱۲/۱۹٥٦ وهي تصريح وتهنئة بمناسبة عيد الميلاد للشعب الاميركي وجهها من بغداد فخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد . وليست كلمته بحاجة الى شرح سوى انها لم يسبق في التاريخ السياسي مسلم ان صرح بمثلها بمناسبة عيد الميلاد (كما نشرت هذه الكلمة ايضا باللغة العربية في الصحف العراقية وفي اليوم نفسه) .

والذي يدعو الى الاستغراب ان الصحف الاميركية لم تعد نشر هذه الكلمة وعلى الخصوص في هذه الاحوال الحالية ، واني ارى انها تستحق الاهتمام على اية حال . وبالاضافة الى ذلك فان تصريح رئيس الوزراء لم يطبع في الولايات المتحدة الاميركية ولا اجيب عنه ، ولعل ذلك قد يدعو الى اعتباره عملا غير ودي .

زرت العراق مرتين في سنة ۱۹٥٦ فتسنى لي ان ادرس حالة التطورية والاقتصادية (وقد كتبت تقريرا في هذا الموضوع) .

ولا يقتصر وصف سفراتي بكونها شيقة بل كانت تشملها الغبطة في كافة نواحيها ، فوجدت العراقيين لطافا لا يحملون اي عداء للاجانب وهم على الاخص بالغو الترحيب بالاميركيين حتى انهم غالبا ما كانوا يسألونني " لماذا لا ياتي المزيد من الاميركيين الى بلادنا ؟

في الواقع اني كونت لي كثيرا من الاصدقاء الطيبين في العراق يسرني ان ارد على صداقتهم لاني اعجب بشجاعتهم لتطوير بلادهم وقلب الاراضي الرملية القاحلة الى اراضي خصبة ، ولكم ارغب ان يتطور الامر بين اميركة والعراق الى صداقة مشتركة .

اود ان اختتم هذه الرسالة بخالص تمنياتي لصحتكم ونجاحكم وسعادتكم .

المخلصة
لوني آرنولد

٤–رسالة مسز لوني الى الرئيس آيزنهاور مرفقة مع الرسالة الموجهة الى سعيد قزاز

ص ٠ ٢

بالاشارة الى امركم المرفـــق

اخبرني متصرف لواء المنتفك بان التحقيقات الجارية وراء من حاول اغتيال رئيس بلدية الكرمة واحد وجهاء سوق الشيوخ لم تسفر بعد عن نتيجة وماتزال المساعي مبذولة في سبيل القاء القبض عليه في ضوء مايعتقد بعض الاشخاص من ان في امكانهم تشخيصه ٠

ان الجريح وهو حميد الطرشة من وجوه قصبة سوق الشيوخ قد افاد انه لايوجد له اعداء وانه يتهم القائمقام وان حاكم التحقيق لم يشأ ان يجرى تحقيقا في هذا الخصوص بما يلقي القبض على الفاعل الاصلي ويطلع على ماقد يفيد به عن الدوافع التي الجأته الى ارتكاب هذه الجريمة ٠

موقع/ المعاون الاول
عبدالله احمد
١٩٥٥/٦/٨

م ٠ د
كيف حالة الجريح ؟

موقع/ معالي الوزير
سعيد قزاز
٦/٨

م ٠ أ

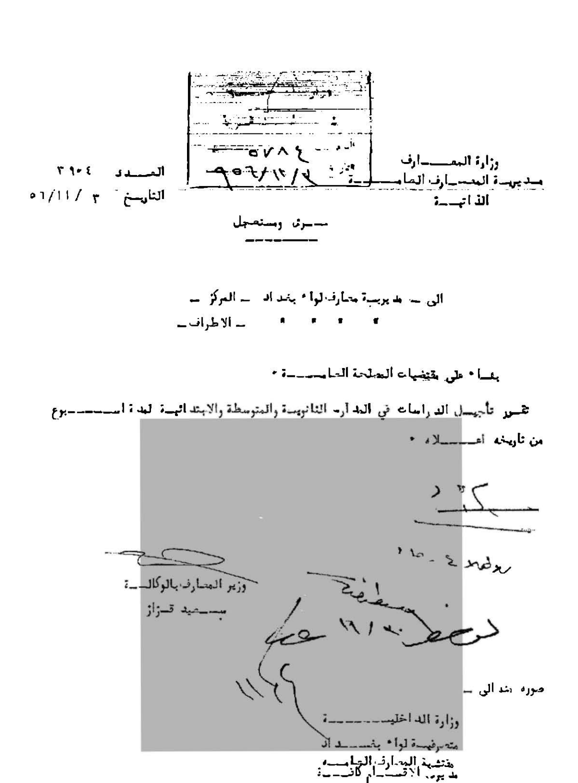
اطلعه ص ٠ م ٠ ان حالته (اى الجريح) مازالت في خطر ٠ نقلا عن المتصرف

المدير العام ــ ممتاز العمرى
١٩٥٥/٦/٨

يحفظ

المعاون الاول
١٩٥٥/٦/٨

هامش سعيد قزاز عن بعض الاحداث التي حصلت في سوق الشيوخ



وزارة المعـــارف
مـديريـة المعـــارف العامـــة
الذاتيـــة

العـــدد ٣٩٠٤
التاريـخ ٣ / ١١/ ٥٦

ســـري ومستعجل

الى - مديرية معارف لواء بغداد - المركز -
" " " " - الاطراف -

بناء على مقتضيات المصلحة العامـــة ٠

تقرر تأجيل الدراسات في المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية لمدة اســـبوع من تاريخه اعـــلاه ٠

وزير المعارف بالوكالـــة
ســعيد قـزاز

صوره منه الى -

وزارة الداخليـــــة
متصرفية لواء بغـــداد
مفتشية المعارف العامـــة
مديرو الاقســـام كافـــة
ادارات المدارس المرتبطة بالديوان كافة / لنفس الغرض

عبد الله ٣/ منه

كتاب سري ومستعجل تأجيل الدراسة في المدارس العراقية

صورة كتاب مجلس الاعمار بوزارة الاعمار المرقم س/٣٢٤ والمؤرخ في ٢/٢/١٩٥٦ .

سري

عزيزي الاخ معالي سعيد بك

بعد التحية .

تقدم الينا عدد من المقاولين الذين يعملون لحسابنا في لواء السليمانية بشكاوى متعددة من تدخلات متصرفية لواء السليمانية المستمرة في اعمالهم . اذ ان متصرف اللواء وقائمقام حلبجة يصدران كتبا بين حين وآخر بأمران الشركات بتعيين موظفين ومستخدمين وحراس وما شاكل ذلك برواتب محددة من قبلهما .

كما ان متصرف اللواء طلب من متعهدي دربندخان تزويد شرطة قضاء حلبجة بوسائط نقل دائمية لتنقلاتهم ودورياتهم .

ولا يخفى على معاليكم ان كل هذه الطلبات خارجة عن نطاق المقاولات المبرمة مع هذه الشركات وان هذه الوزارة تخشى ان تؤدي امثال هذه الطلبات الى رجوع الشركات علينا بطلبات التعويض عن الاضرار والتأخيرات التي تلحقها من جراء ذلك .

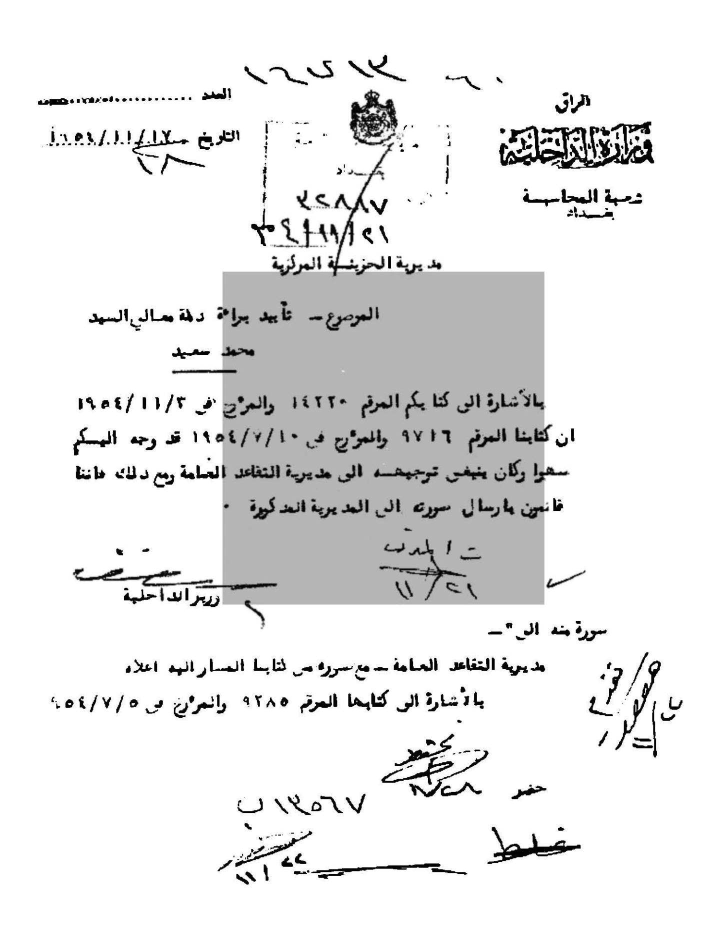
لهذا ارتأيت ان اعرض الموضوع على معاليكم للتفضل بمعالجة الموضوع بالطريقة التي تستحسنونها . وبهذه المناسبة ارفق طيها صورا من بعض الكتب للاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام . ودمتم باحترام

المخلص

نديم الباججي

صورة كتاب مجلس الاعمار بتوقيع نديم الباجه جي الى سعيد قزاز



العراق
وزارة الداخلية
شعبة المحاسبة
بغداد

العدد ....
التاريخ ١٩٥٤/١١/١٧

مديرية الخزينة المركزية

الموضوع – تأييد براءة ذمة معالي السيد
محمد سعيد

بالاشارة الى كتابكم المرقم ١٤٢٢٠ والمؤرخ في ١٩٥٤/١١/٣
ان كتابنا المرقم ٩٧١٦ والمؤرخ في ١٩٥٤/٧/١٠ قد وجه اليكم
سهوا وكان ينبغي توجيهه الى مديرية التقاعد العامة ومع ذلك فاننا
قائمون بارسال صورته الى المديرية المذكورة .

وزير الداخلية

صورة منه الى :–
مديرية التقاعد العامة – مع صورة من كتابنا المشار اليه اعلاه
بالاشارة الى كتابها المرقم ٩٢٨٥ والمؤرخ في ١٩٥٤/٧/٥

كتاب يؤيد براءة ذمة سعيد قزاز

الرقم / ق ا / ١٩ / ٨١

التاريخ ٨ / ٢ / ٩٥٩

(منتبس الحكم)

مذكرة امر بالسجن

الى مدير سجن ...... :

الملحق رقم -١١-

١ — اسم المحكوم : سعيد قزاز

٢ — جنسيته : عراقـــي

٣ — محل اقامته : بغـــداد

٤ — مهنته : متقاعـــد

٥ — عمره : ٥٤ سنة

٦ — عدد الدعوى : ٢٠ / ٩٥٨

٧ — تاريخ التوقيف : ١٥ / ٧ / ٩٥٨

٨ — تاريخ الحكم : ٤ / ٢ / ٩٥٩

٩ — المواد القانونية : الفقرة الثالثة من المادة (٢١٤) ق ٠ ع ٠ ب والفقرة (ب) من المادة الرابعة بدلالة الفقرتين هـ و د من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين

١٠ — خلاصة الحكم : حكمت المحكمة على المجرم سعيد قزاز ٠ —

١ ٠ الاعدام شنقاً حتى الموت وفق الفقرة الثالثة من المادة (٢١٤) ق ٠ ع ٠ ب

٢ ٠ الحبس الشديد لمدة عشر سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون المذكور ٠

٣ ٠ الحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور ٠

٤ ٠ تنفذ العقوبات بالتداخل حسب احكام المادة (٣٤) من قانون العقوبات البغدادي اعتبارا من تاريخ توقيفه الحادث في ١٥ / ٧ / ٩٥٨ ٠ وحكمت عليه ايضا بالعقوبات التبعية التالية وذلك بحرمانه لمدة عشر سنوات وفق احكام الفقرة (ه) من قانون معاقبة المتآمرين ٠ —

١ ٠ من عضوية مجلس الامة
٢ ٠ من عضوية مجالس الالوية والبلديات باعتبارها مجالس للادارة
٣ ٠ من التوظف في الدوائر والشركات والمصارف ٠
٤ ٠ من الانتماء الى الاحزاب
٥ ٠ من ممارسة الصحافة

لقد حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على الشخص المذكور اعلاه بالعقوبات المقررة اعلاه لذا يجب ايداعه الى السجن والاحتفاظ به الى اكماله حبس المدة المحكوم بها واعلام المحكمة عند نفاذ مدتها لتتمكن من تنفيذ الحكم .

العقيد
فاضل عباس المهداوي
رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة

صورة منه الى

وزارة الدفاع — وزارة العدلية
وزارة الداخلية — وزارة المالية
الحاكم العسكري العام — مديرية الشرطة العامة
مديرية السجون العامة — مديرية الامن العامة
موقف بغداد — الانضباط العسكري
المعتقل السياسي

قرار الحكم

العراق

مديرية صحة العاصمة

التاريخ ٥/١٢/٩٥٩   العدد ٥١ / ١١

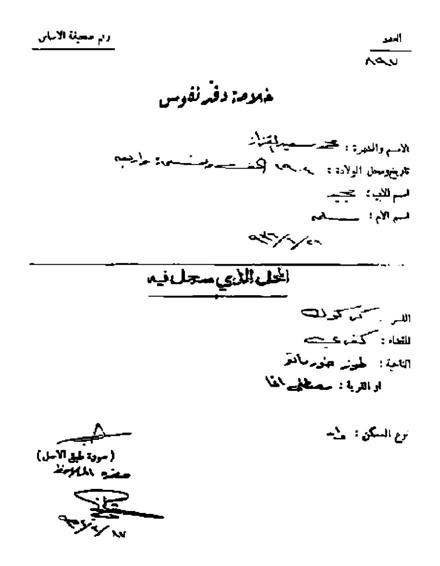
شهادة وفاة

توفي .... في الدار المؤقتة ....
الواقعة في محلة .... عمر يقارب الـ (٤٥) سنة بتاريخ ....
وكان سبب وفاته (الإعدام) وسجل في سجل وفيات .... تحت
رقم ٢٩٠١٠ لسنة ١٩٥٩ ......



عن مدير صحة العاصمة
الدكتور ....

شهادة الوفاة



العدد ٨٩٧

رقم صحيفة الاساس

خلاصة دفتر نفوس

الاسم والشهرة : محمد سعيد القزاز

تاريخ ومحل الولادة :

اسم الاب : مجيد

اسم الام :

المحل الذي سجل فيه

اللواء :

القضاء :

الناحية :

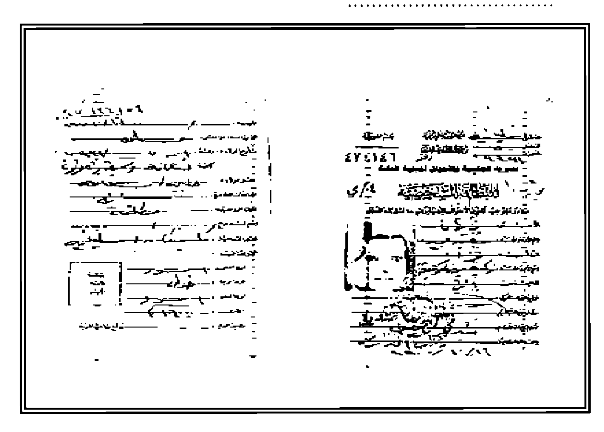
او القرية :

نوع السكن :

(صورة طبق الاصل)

واجهة خلاصة دفتر الخدمة

....



جنسية بريخان سعيد قزاز

نموذج عام (١٨)

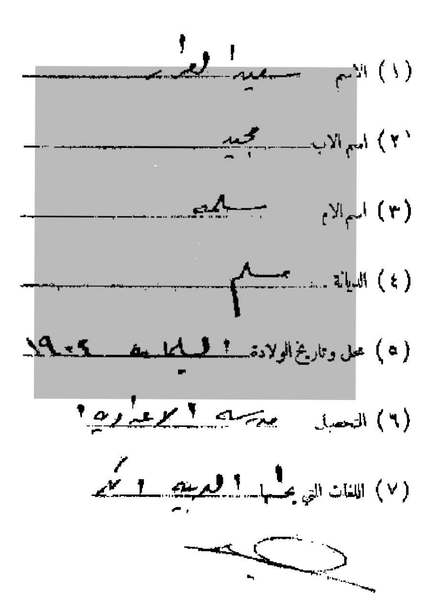
رقم السجل ، ٢٦٧٨/١٤


دفتر الخدمة

السنة الثانية

الاسم سعيد القزاز

— ترجمة الحال —



(١) الاسم

(٢) اسم الاب محمد

(٣) اسم الام

(٤) الديانة مسلم

(٥) محل وتاريخ الولادة ١٩٠٥

(٦) التحصيل

(٧) اللغات التي يحسنها

ملحق

ضريبة ضريبة الدخل (استمارة ض . د / رقم ٤)

(معلومات عن الزوجة والاولاد)

اسم الموظف او المستخدم السيد سعيد قزاز

عنوانه أو وظيفته متصرف ومدير الداخلية العام

ملحوظة هامة :

يرجى من الموظف او المستخدم الذي تصل اليه هذه الاستمارة ان يملأ حقولها بكل دقة واعتناء وينبغي تدقيقها من قبل الموظف المسؤول للتأكد من الاجابة على كافة الاسئلة المطلوبة في هذه الاستمارة .

١ - هل انك متزوج ؟	نعم
٢ — اسم زوجتك الكامل :	[illegible] قزاز
٣ — هل لك او لزوجتك ارباح من التجارة او الفوائد او الأعمال الأخرى وما مقدارها؟	لا
٤ — بين تاريخ زواجك :	١٩٢٦
٥ — بين تاريخ طلاقها او افتراقها (ان وجد) :	—
٦ — هل انها في قيد الحياة ؟	نعم
٧ — اذا كانت متوفاة فبين تاريخ الوفاة :	—

٨ — بين المعلومات التالية بشأن اولادك ذكوراً واناثاً —

الاسم الكامل للولد	تاريخ الولادة			مقدار دخل الولد السنوي بالدنانير
	اليوم	الشهر	السنة	
[illegible] سعيد قزاز	[illegible]	تشرين الاول	١٩٣٧	[illegible]

اقر بأن المعلومات الواردة اعلاه تحتوي على بيان كامل وحقيقي .

معلومات عن اسرة سعيد قزاز

الجمهورية العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية
مديرية التقاعد العامة
بغداد

ختم الواردة

الرقم ١٦٣٢/ سليماني/م

التاريخ

الى :- مديرية رواتب المتقاعدين

م/ راتب تقاعد اسرة سعيد قزاز

الحاقا بكتابنا المرقم ٥٧٩٣٦ والمؤرخ في ٢٩/١٢/٩٥٩

١- بناء على وفاة الوالدة سلمى صالح بتاريخ ١٤/١/٩٦٥ فقد قطعنا راتب تقاعدها اعتبارا من ١٥/منه وحفظنا دفتر تقاعدها المرقم ١٦٣٢/ سليماني

٢- نظرا لما تقدم فقد صادقنا على اضافة نصف استحقاقها الى استحقاق الزوجة زكية فاصبح راتب تقاعدها (٣٧/٥٠٠) دينارا (سبعة وثلاثون دينارا وخمسمائة فلس) شهريا واصبحت مخصصات غلاء معيشتها (٢١/-) دينارا (واحد وعشرون دينارا) شهريا اعتبارا من ١٥/١/٩٦٥ وبطيه دفترها التقاعدي المرقم ٢٦٧١٣/ بغداد.

٣- نرجو تبليغها بما تقدم وتزويدنا بورقة التبليغ

ع. مدير التقاعد العام
وحيد ابراهيم

نسخة منه الى

متصرفية لواء السليمانية - الخزينة - اشارة الى كتابكم المرقم ٥٥١ في ٦/٤/٠
للعلم

شعبة الاحصاء

شعبة المدني

صباح / ٢٩

راتب تقاعدي لأسرة سعيد قزاز

المصادر والمراجع

قائمة المصادر

أولاً. الوثائق غير المنشورة:

١. ملفات وزارة الداخلية العراقية:

أ. باللغة العربية:

١. ٢٤/٦٣/د،ع/تنقلات الموظفين، م/-.

٢. ٦١/ق/١/(٥)،ع/الرقابة في لواء السليمانية،م/-.

٣. ١٤/٦٣/٧٩،ع/الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز.

٤. ١٤/٦٣/١٩/٤ قسم،ع/الشخصيات الكردية، م/الشيخ محمود الحفيد.

٥. ٢٥/١، ع/إدارة التفتيش الإداري، م/-.

٦. ٥٢/٣٠،ع/ شروط إنتقاء الموظفين لسنة ١٩٢٧، م/-.

٧. ٢٠/٣، ع/تعيينات وترفيعات وتحويلات، م/-.

٨. ٦١/ق/٦٣،ع/-،م/قضايا نهب الأغنام الإيرانية وإسترداد المجرمين المتهمين بها.

٩. ٦٠/٢٥/قسم ٩، ع/رسوم ضريبة دخل الموظفين والمفتشين، م/-.

١٠. ٦١/ ٥٧،ع/السياسة الخارجية، م/سلوك أعضاء الممثليات.

١١. ٦٤/٥/٥٥٤،ع/موظفي الدولة العراقيين، م/السيد معروف جياووك متصرف السليمانية.

١٢. ٥١/٤/٢قسم،ع/الأوسمة والمكافآت، م/وسام الرافدين.

١٣. ٢٠/م/٢٣،ع/-، م/ميزانية الإدارة العامة للواء الكوت ١٩٤٥-١٩٤٦,

١٤. ٦١/٦/١٠٠/٢قسم، ع/ -، م/ -.

١٥. ٢٠/د/٣١، ع/-، م/-.

١٦. ٢٩/م ل/١، ع/دعاية لواء الموصل، م/ الحركات الشيوعية في لواء الموصل.

١٧. ٥٣/٤٣/١٢ قسم، ع/الجرائد والمطابع، م/مراقبة الرسائل.

١٨. ١٧/م ل/٢٩، ع/ الأمن العام في لواء الموصل، م/الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها.

١٩. ٢٥/٨/٥، ع/ الحركات، م/أحكام المجلس العرفي العسكري للمنطقة الثانية في لواء الموصل.

٢٠. ٦٣/٤/٩٠، ع/الشخصيات الكردية، م/سعيد آغا الدوسكي.

٢١. ١/٥،ع/عشائر، م/-.

٢٢. ١/٧٨/٥٤ قسم، ع/-، م/-.
٢٣. ٢/٦٢/م ل/٦، ع/ منازعات الأراضي في لواء الموصل، م/شيوخ شمر وقانون أعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة.
٢٤. ٢١/٩، ع/المعارف،م/مخابرات متفرقة في كلية الحقوق.
٢٥. ٤/٧٥/٥٣ قسم، ع/الموظفين المستخدمين، م/ -.
٢٦. ١٩٢/٥٣/قسم ١، ع/-، م/ -.
٢٧. ٥/٤٤/(٦)، ع/الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد.
٢٨. ١/٥/٧/٢٥، ع/الفيضانات في لواء المنتفك، م/-
٢٩. ٧٩/١٦، ع/الأمور العدلية والقضائية، م/مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤.
٣٠. ٥٤/٦١، السياسة الخارجية، الشكوى المقدمة الى هيئة الأمم المتحدة بخصوص معاملة الحكومة العراقية للعناصر الشيوعية.
٣١. ٦٦/٥٣، ع/صوت الأهالي، م/-.
٣٢. ٣/٤٨/١٥ قسم، ع/ السجون، م/العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين.
٣٣. ٥/٤٥/١٥ قسم، ع/السجون، م/السجون في نقرة السلمان.
٣٤. ١٤٦/٥٣، ع/الصحف والمجلات، م/جريدة الشعب.
٣٥. ٢٠٩/٥٣، ع/ الجرائد والمطابع، م/نشر أنباء الجرائم في الصحف.
٣٦. ٦/١٦/٥٥ قسم، ع/المهاجرة، م/ابعاد عوائل الشيوخ البارزانيين.
٣٧. ١٧/كربلاء/١/٣، ع/-، م/-.
٣٨. ١٤/٦/٦١، ع/العلاقات السياسية بين العراق وايران، م/-.
٣٩. ١٠/٧٥/٦/٦١قسم،ع/ السياسة الخارجية مع ايران، م/-.
٤٠. ٤/٢١/أي ١٣، ع/المخافر العراقية الواقعة في لواء البصرة، م/-.
٤١. ٩/بغداد/٤، ع/-، م/-.
٤٢. ٤-١٤٢٩، ع/عباس علي غالب، م/-.
٤٣. ٤٥/٩/قسم ٤، ع/التربية،م/الطلاب المفصولون.
٤٤. ٢١٢/٥٣، ع/-، م/-.
٤٥. ٥٧/٦١، ع/ السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثليات.
٤٦. ٢/٣٥/١٧ قسم، ع/الأمن العام، م/الأشخاص الخطرين الذين تقرر وضعهم تحت مراقبة الشرطة.
٤٧. ٥/٣/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/العلاقات السياسية بين العراق ومصر.

٤٨. ١/السليمانية/١،ع/الإدارة العامة، م/الإدارة العامة في لواء السليمانية.

٤٩. ٧٥١/٥/٦٤، ع/ موظفي الدولة العراقية، م/-.

٥٠. ٣/٩٣/٥٢قسم، ع/الموظفون العراقيون، م/لائحة قانون تنسيق الجهاز الحكومي.

٥١. ٣٤١/٢٠، ع/السباق العمومي، م/مديرية الجمعيات.

٥٢. ١٥/٥٤/قسم ١٥، ع/-، م/-.

٥٣. ٥٠١/١٢/٦٣، ع/الشخصيات العراقية، م/شاكر العاني.

ب. باللغة الانكليزية:

1. No. 53/18, Attachment– Properties of AL-Hafeed Mahmud of Sulaimani.

٢. ملفات مديرية التقاعد العامة:

- إضبارة سعيد عبد المجيد القزاز، بتسلسل (٢١)، وبرقم تقاعدي ٣٤٤٣،٢٠، ٣١,

٣. ملفات دار الكتب والوثائق:

أ. ملفات البلاط الملكي:

٥٤. ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، (ترجمة قصاصات الصحف الايرانية)، (و٣٨، ص٦٧)، (و٢٦، ص٤٨)، (و٣٢، ص٥٧)، (و٣٢، ص٥٩)، (و٣٢، ص٥٨)، (و٣٢، ص٥٦)، (و٥٢، ص٥٩).

٥٥. ٣١١/٥٦٢٧، موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء في ٢٤ آذار ١٩٥٤، (و٥٤،ص٩٠).

٥٦. ٣١١/٥٣٦٨، مقررات مجلس الوزراء (١ مايس ١٩٤٦-٢٦ مايس١٩٤٦)، (و٧، ص١٠).

٥٧. ٣١١/١٢٢١، جريدة الاستخبارات العسكرية، ٢٢ حزيران ١٩٤١،١١ تموز ١٩٤١، (و١٥، ص٧٨)، (و٢٦، ص٤١٣).

٥٨. ٣١١/٤٣٣، منهاج قرارات مجلس الوزراء، في ٩ تموز ١٩٣٤، (و٣٤، ص٩١).

٥٩. ٣١١/٣٤٦٨، أسماء الوزراء والوجوه والأعيان، مكونات وزارة الداخلية، (و٢٩،ص٣٥).

٦٠. ٣١١/٦٥٥، قرارات مجلس الوزراء، في ١٥-١٦ كانون الأول ١٩٥٣، (و٣٤، ص٦٢)، (و٣٣، ص٦١)، (و٣٤، ص٦٠).

٦١. ٣١١/٣٤٦٨، اسماء الوزراء (الوزارة الجمالية الثانية)، ٨ آذار ١٩٥٤، (و٤، ص٧)

ب. ملفات وزارة الداخلية/الديوان:

٦٢. ٣٢٠٥٠/١٠٣٥٨، إكتتابـــات واســـط، لســـنة ١٩٤٧، (و١٠٦، ص١٣٢)، (و١٠٤، ص١٢٨)، (و٩٢، ص١١٤)، (و٩١، ص١١٣)،(و٨٩، ص١١١).

٦٣. ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣، شـارة الفيضـان، نظـام نـوط الإنقـاذ رقـم ١٩لسـنة ١٩٥٤، (و١١٧، ص١٩٨)، (و٦٢،ص٧٠)، (و٥٦،ص٦٤)، (و٦٦، ص٧٥)، (و٦٥، ص٧٤).

٦٤. ٣٢٠٥٠/٦٧٧١، تقارير لواء كركوك، تحقيقات سنة ١٩٤٠- ١٩٤١، (و٤٢، ص٢٥٢).

ج. ملفات مجلس السيادة/الديوان:

١. ٤١١/١٥٤، وزارة الخارجية، برقية رمزية في ٤ أيلول ١٩٥٨، (و٣،ص٤).

٤. ملفات مديرية الوثائق العسكرية:

٢. ١٥٩، رقم الفلم ,٣٠٢٣

٥. وثائق السفارة البريطانية (المترجمة). محفوظة في مكتبة العميد خليل إبراهيم حسين.

٣. ٣٧١/١٤٠٩٠٧/٢٥/,٥٩

٤. ١٢٠، ٣٧١/,١٤٠٩٠٣

٥. ٣٧١/,١٤٠٩٠٥

٦. ٣٧١/١٤٠٩٠٥، باي. كيو ١٠١٥/,١٠١

٦. الوثائق المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل:

٧. كتـــاب رئاســـة المجلـــس العـــرفي العســـكري للمنطقـــة الاولى (بغـــداد)، ذي العـــدد م.ع/١١٦/٥٦/٢٩٤، في ١٩ كانون الأول ١٩٥٦.

٨. الدعوى المقدمة من محمد صديق شنشل الى محكمة بداءة بغداد في ١٧كانون الأول ١٩٥٧، ضد سعيد قزاز.

٩.كتاب محكمة بداءة بغداد، رقم الدعوى ١٩٥٧/٣٤٤٤، في ٢٦ أيار ١٩٥٨.

ثانياً. الوثائق المنشورة:

أ. محاضر جلسات مجلس النواب.

١٠. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣/١٩٥٢، محضر الجلسات٢، ١٥.

١١. محضـــر الاجتمـــاع الاعتيـــادي لســـنة ١٩٥٤/١٩٥٣، محضـــر الجلســـات ٢،٣،٤،٥،٧،٨،١٢،٢٤،٢٨،٢٩.

١٢. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥/١٩٥٤، محضر الجلسات ١٠،٦،١٣،٣٠،٣٦.

١٣. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/١٩٥٥،محضر الجلسات ٩،١٣،٤٣.

١٤. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧/١٩٥٦، محضر الجلسة (١٠).

١٥. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة (١٥).

ب. محاضر جلسات مجلس الأعيان.

١٦. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤، محضر الجلسة (٤).
١٧. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦، محضر الجلسة (٣).
١٨. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/١٩٥٧، محضر الجلسة (٥).

ج. محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب).

الجزء الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

الجزء الثالث، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

الجزء السادس، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

الجزء السابع، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

الجزء العاشر، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠.

الجزء العشرين، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢.

د. تقارير السفارة البريطانية في بغداد.

1. F. O., 371-110986, Tel. From British Embassy, Baghdad, January , 1954.
2. F. O., 371/12/460, Tel. From British Embassy, Baghdad, January, 1955.

هـ. جداول كبار موظفي الدولة.

١. جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ,١٩٣٩
٢, جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ,١٩٤١
٣. جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.

و. ملفات وزارة الداخلية.

١. الملفة/١٧/كركوك/٦، ع/ اضراب عمال شركة نفط العراق، م/-.

ثالثاً. المصادر العربية والمعربة:

١. ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بدون تاريخ وطبعة.
٢. ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
٣. احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٦٥.
٤. احمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٨.
٥. أديث وائي، ايف. بينروز، العراق دراسة قي علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ج١، ترجمة عبد المجيد حبيب القيسي، (بدون طبعة وتاريخ).

٦. أزهر العبيدي، الموصل أيام الزمان، مطبعة الراية،الموصل، ١٩٨٩.
٧. أكرم نشأت إبراهيم، مآسي ومهازل للحقيقة والتأريخ من أحداث الماضي القريب، الشركة الشرقية للطبع، بغداد، ١٩٦٢.
٨. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.
٩.......................، التطورات والاتجاهات السياسة الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ط١، بدون مكان طبع، ١٩٨٠.
١٠. جلال الحنفي، بقايا ديوان، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦.
١١. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١.
١٢. جيرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد ١٩٢١-١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، ط٢، بغداد، ١٩٩٠.
١٣. حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل- ثورة الشواف ٨ اذار ١٩٥٩، دار العربية، بغداد، ١٩٨٧.
١٤. حسن مصطفى، البارزانيون وحركات برزان،،ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.
١٥. حنا بطاطو، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية، ترجمة عنيف الرزاز، الكتاب الأول، الطبعة العربية الاولى، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.
١٦. ....، العراق –الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الاولى، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
١٧. ....، العراق –الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الاولى، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
١٨. خالد العزي، أضواء على التطور التأريخي للنزاع العراقي الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
١٩. ....، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقوانين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٢٠. خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير – عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج٦، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٢١. خليل كنه، خطاب معالي الاستاذ خليل كنه في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٩ آيار ١٩٥٨، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٨.

٢٢. ....، العراق أمسه وغده، ط١، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.

٢٣. خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط١، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧٩.

٢٤. دليل المملكة العربية العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦، مطبعة الأمين، بغداد، ١٩٣٥.

٢٥. زاهدة إبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية، ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، الكويت، ١٩٨٢.

٢٦. سعاد خيري، من تأريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨)، ج١، (بدون سنة ومكان طبع).

٢٧. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة،١٩٦٧.

٢٨. طالب مشتاق، أوراق أيامي، جـ١، ط٢، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.

٢٩. عبد الأمير هادي العكام، تأريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.

٣٠. عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨، منشورات دار الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٥٧)، بغداد، ١٩٧٨.

٣١. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٧٩.

٣٢. عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، دليل الوطن للأقطار العربية، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥.

٣٣. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧.

٣٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (ج٣، ج٥، ج١٠)، الطبعة الجديدة المزيدة، مطبعة العرفان، صيدا -لبنان، ١٩٦٨.

٣٥. عبد الرزاق محمود أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الثالث، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦.

٣٦. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف القرن ١٩٠٨-١٩٥٨، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨٩.

٣٧. عبد المجيد الونداوي، من اليوم إلى اليوم، منشورات دار الطليعة، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٥٤.

٣٨. عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد ونشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدود، بغداد، ١٩٩١.

٣٩. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد،١٩٩٠.
٤٠. علي الشرقي، الأحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد،١٩٦٣.
٤١. علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد،١٩٨٨.
٤٢. فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، مطبعة السندباد، بغداد، ١٩٨٤.
٤٣. فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩.
٤٤. فاضل حسين، تأريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٦، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣.
٤٥. فكرة نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٤٦. فؤاد الراوي، المعجم المفهرس...، الفهرس السنوي (١)، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.
٤٧. قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
٤٨. كاركتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، (بدون سنة طبع).
٤٩. كتاب المؤتمر الثاني للمحامين العرب، مطبعة حجازي، مصر، ١٩٥٦.
٥٠. كمال السامرائي، حديث الثمانين سيرة وذكريات، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦.
٥١. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، طبع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.
٥٢. ....، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤.
٥٣. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد،١٩٨١.
٥٤. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت،١٩٧٤.
٥٥. ....، نظام الحكم في العراق، ترجمة فيصل نجم الدين أطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
٥٦. محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩.

٥٧. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وأسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨٣.
٥٨. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤.
٥٩. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في سياسة العراق ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧.
٦٠. محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، بغداد، ١٩٥٤.
٦١. محمد مهدي الجعفري، محكمة المهداوي أغرب المحاكمات السياسية في تأريخ العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٦٢. محمود فهمي درويش، وآخرون دليل الجمهورية العراقية ١٩٦٠، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١.
٦٣. مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد،١٩٥٦.
٦٤. مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في تقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤-١٩٥٨، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.
٦٥. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
٦٦. ....، أعلام الكرد، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،١٩٩١.
٦٧. ميشل ايونيدس، فرق... تخسر ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
٦٨. نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ١٩٦٩.
٦٩. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد، ١٩٩٠.
٧٠. نضال البعث ١٩٥٣-١٩٥٨، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ج٥، ط٣، دار الطليعة، بيروت،١٩٧٦.
٧١. نوري جعفر، وقائع تزوير انتخابات النواب في القرنة لمصلحة السيدين حميد الحمود وأحمد النقيب، مطبعة دار القدس، بغداد، ١٩٥٤.
٧٢. نوري عبد الرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٠.
٧٣. ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد – انطباعاتي عن نوري السعيد بين ١٩٥٤-١٩٥٨، ط١، مطابع مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت،١٩٦٥.

٧٤. يونس بحري، سبعة أشهر في سجون بغداد، ط١، بيروت، ١٩٦٠.

رابعاً. كتب المذكرات الشخصية:

٧٥. توفيق السويدي، مذكراتي (نصف القرن من تأريخ العراق والقضية العربية)، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩.

٧٦. شاكر علي التكريتي، مذكراتي وذكرياتي.... هذه، ج١، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧.

٧٧. عبد الكريم الازري، تأريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ج١،ط١، بيروت ١٩٨٢.

٧٨. فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج١، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد، أربيل، ١٩٩٩.

٧٩. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتأريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.

٨٠. محمد حسن سلمان، صفحات من حياة الدكتور محمد حسن سلمان، ط١، دار العربية للموسوعات، لبنان، ١٩٨٥.

٨١. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨- ١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.

٨٢. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥.

خامساً. الكتب المخطوطة:

١. أحمد مختار بابان، مذكرات احمد مختار بابان آخر رئيس وزراء في العهد الملكي، إعداد وتقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد.

٢. خليل إبراهيم حسين، عبد السلام محمد عارف ماله وما عليه، من أسرار ثورة ١٤ تموز.

سادساً. الرسائل الجامعية غير المنشورة:

١. أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

٢. رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.

٣. رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

٤.رياض عبود رزوقي، انتخابات حزيران عام ١٩٥٤في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٥.سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٦. عبد الرزاق مطلك الفهد، تأريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

٧. علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٢.

٨. نمير طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢.

سابعاً. البحوث والمقالات:

١.شاكر علي التكريتي، ((تمثيلية قصيرة ذات فصلين))،جريدة الصاعقة، العدد ٣٦، في ٦ آيار ١٩٥٣.

٢.صالح محمد العابد، ((انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦))، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، آيار، ١٩٩٠.

٣. علاء جاسم محمد الحربي، ((محمود صبحي الدفتري))، جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٧، في ٣ اب ١٩٩٩.

٤.محمد عبد الحسين الدعمي، ((صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام ١٩٥٤))، مجلة آفاق عربية، العدد ٤، بغداد، نيسان، ١٩٨٩.

٥.مؤيد ابراهيم الونداوي، من ملفة السويس ((حقائق جديدة من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦))، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، بغداد، تشرين الاول،١٩٩٠.

٦. وليد محمد سعيد الأعظمي، ((موقف بريطانيا من المعارضة الوطنية في العراق ١٩٥٨))، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، آيار، ١٩٩٠.

ثامناً. الصحف والمجلات العراقية:

أ. الصحف:

١. الاتحاد ٢.اتحاد الشعب ٣.الاخبار

٤.الاستقلال ٥.الاسرار ٦.الانقاذ

٧.الاهالي ٨.الايام ٩.البلاد

١٠.بغداد ١١.الثورة ١٢.الجريدة

١٣.الحرية ١٤.الحياد ١٥.الحوادث

١٦.الحياة العراقية	١٧.الدستور	١٨.الزمان
١٩.السياسة	٢٠.الشعب	٢١.الصاعقة
٢٢.صدى الأخبار	٢٣.صوت الأهالي	٢٤.صوت الناس
٢٥.العالم العربي	٢٦.العزة	٢٧. العرب
٢٨.فتى العراق	٢٩.فتى العرب	٣٠.الفجر الجديد
٣١.لواء الاستقلال	٣٢.نداء كردستان (تصدر باللغة الكردية)	
٣٣.نصير الحق	٣٤.الوقائع العراقية	٣٥.اليقظة

ب. المجلات:

١. آفاق عربية

٢.ره نكين (تصدر باللغة الكردية)

تاسعاً.المقابلات الشخصية:

١. أحمد زرنك (محامي)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢.جمال بابان (محامي)، ٢٢ آب ١٩٩٩.

٣. جوهر عزيز دزه يي (محامي)، مقابلات متعددة.

٤.حسين جميل (سياسي سابق)، ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩.

٥.شاكر علي التكريتي (صحفي)، مقابلات متعددة.

٦. شاكر محمود شكري (وزير دفاع سابق)، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

٧. صلاح عبد الوهاب (عضوا الحزب الوطني الديمقراطي سابقاً)، ٣ شباط ١٩٩٩.

٨. طاهر الحيدري (محامي)، ١٣ نيسان ١٩٩٩.

٩.عبد الإله شنشل (محامي)، ٧ تموز ١٩٩٩.

١٠. علي الشيخ حسين الساعدي (من المسقطة عنهم الجنسية عام ١٩٥٤)، مقابلات متعددة.

١١. فؤاد عارف (نائب رئيس وزراء أسبق)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.

١٢. فيصل فهمي سعيد (نجل الشهيد العقيد فهمي سعيد)، ٣ نيسان ١٩٩٩.

١٣. الدكتور كمال السامرائي (طبيب الملكة عاليه)، ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.

١٤. لميس محمود صبحي الدفتري، بنت السياسي المعروف صبحي الدفتري، ٢٤ آذار ١٩٩٩.

١٥. نزهت عزيز فتاح القزاز (لواء ركن متقاعد، والده أبن عم والد سعيد قزاز)، مقابلات متعددة.

١٦. نصير كامل الجادرجي (نجل كامل الجادرجي)، ٢ آيار ١٩٩٩.

١٧. نعمان ماهر الكنعاني (عقيد متقاعد)، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨.

١٨. نوري مجيد سليم (لواء متقاعد)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.

١٩. ياسين الحسيني (صحفي)، مقابلات متعددة.

٢٠. يوسف الحاج الياس (عضو الحزب الوطني الديمقراطي سابقاً) مقابلات متعددة.

فهرس الأعلام

(١)
الأشخاص

(أ)

(مستر) آر. سي. كلت: ٧٧

(مستر) آرثر دوند ميان: ٦٦

إبراهيم أحمد: ١٢٧

إبراهيم الراشد: ١٧٢

إبراهيم الراضي: ٧٧

إبراهيم عباس اللامي: ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢

إبراهيم القاضي: ١٨٤

أحمد زرنك: ١٢٦

أحمد زكي المدرس: ١١٠

أحمد الزيباري: ٦٤

(الدكتور) أحمد سوسة: ١٠٦

احمد صالح العبدي: ١٩٧

أحمد محمد يحيى: ٩٢

أحمد مختار بابان: ٥٥، ١٥٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٩٩

أف. أس. هاردي: ١٠٢

(مستر) الدرمان: ٤٧

أرشد العمري: ٥٩، ٨١، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٧

أكرم حسين محمد: ١٢٥

اكرم وهبي: ٧٣

انتوني آيدن: ٨٣

أنور صائب: ٤٣،

اولو سعيد الريزاني: ٥٦

(ب)

باقر كمال الدين: ١٨٤

برهان الدين باش أعيان: ١٤٣

بريخان: ١٩٦

بلاسم الياسين: ١٨٥

بهاء الدين الشيخ نوري: ١٢٥

بهجت العطية: ١٨٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١

بهية مصطفى: ١٨٤

(ت)

توفيق السمعاني: ١٠٥

توفيق السويدي: ٥٩، ٨٧، ١٤٣، ١٨٠

(مرزا) توفيق القزاز: ٤٣، ٥٢، ٥٣، ٥٤

توفيق منير: ١٢٣، ١٢٥، ١٨٤

(ج)

جابمن: ١٨٥

جاسم حمودي الزبيدي: ١٢٥

جاسم مخلص: ١٨٤

جمال عبد الناصر: ١٥٩

جنفياف: ١٧٣

جون تروتبيك، ١١٧، ١١٩

جلال بابان: ٨٤

جلال بايار: ١٢٩

(الشيخ) جلال الحنفي: ١٠٦

جمال بابان: ٤١، ٤٢

جميل المدفعي: ٥٣، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٨٣، ٨٧

(السير) جون وود: ٧٤

جوهر عزيز دزه يي: ٨٤، ١٦٥

(ح)

حازم حسن العلي: ١٩٨

حسن عبد الرحمن: ٨٩، ١٤٥

حسين السعد: ١٣٦

حسين جميل: ١٤٤، ١٤٦، ١٥٥، ١٩٣

حسين خضر الدوري: ١٨٤، ١٩٢

حسين عبد الرحمن: ٩٥

حسين قدسي نخعي: ١٤١

حسين وصفي: ٧٠

حمدان حسن العلي: ١٨٤

حيدر الركابي: ١٧٩

(خ)

خروشيف: ١٥٩

خلف الهرسكاني: ٦٧

خليل إبراهيم: ١٤٧

خليل كنة: ٧٥، ٧٩، ١١٩، ١٢٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٧١، ١٧٧

خيري أمين العمري: ١٦٦

(د)

داوود الاورفة لي: ١٨٤

داود بك الجاف: ٢٠٥، ٢٠٦

داود الداود: ٦٧

دبليو. أي. لاين: ٤٧، ١٨٥، ١٩٤

دبليو. دبليو. هكس بيج: ١٩٤

ديوالي الدوسكي: ٦٥، ٦٦، ١٨٤

ديوايت ايزنهاور: ١٧٤

(ر)

رجب عبد الحميد: ١٧٩

رحيم علي: ١٨٤

رشيد معروف السليماني: ٥٢

رشيد نجيب: ٤٣، ١٠٩
رفعت الحاج سري: ١٩٩
رؤوف نجيب: ٤٣
(مستر) ريشارد داشمان: ٦٦

(ز)

زيد بن الشريف حسين: ٤٥
زكي خيري: ١٢٥
زكي عبد الرحمن السعدون: ١٣٤
زكية بنت مرزا توفيق أحمد القزاز: ٥٣

(س)

(المارشل) سالموند: ٤٥
سامي باش عالم: ١٥٥
سامي فتاح: ١٧١
سعدي علي: ١٥١
سعيد عبد الغني: ٦١
سعيد قزاز، حمه سعيد أفندي، محمد سعيد أفندي، محمد سعيد قزاز، سعيد أديب القزاز، محمد سعيد مجيد أحمد حسن القزاز، أبو بري: ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦
سلطان أمين: ١٨٤
سلمى صالح: ٤٣
سليم خليفة: ١٦٠
سليم عيسى الزيبق: ١٩١

(ش)

شاكر العاني: ١٨٤، ١٨٨
شاكر علي التكريتي: ٧٧، ٨٧، ١٠٣، ١٨٠، ١٩٣
شاكر محمود السلام: ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢

شاكر الوادي: ٦٤

(ص)

صائب صالح الجبوري: ١٤٢، ١٤٣
صادق البصام: ١٠٢
صادق جعفر الفلاحي: ١٢٥
صـــالح جـــبر: ٦٢، ٨٧، ١٠٢، ١١٢، ١٦٠
صالح زكي المصلح: ١٨٤
صالح علي: ١٨٤
صبحي عاشور: ١٦٠
صديق شوش: ٦٤
صديق الصفار: ١٩٥
(الدكتور) صفاء جميل حافظ: ١٢٣
صلاح الدين محمود: ١٨٤

(ض)

(الدكتور) ضياء جعفر: ٧٨

(ط)

طاهر الحيدري: ١٠٨، ١٠٩
طاهر محمد الزبيدي: ١٣١، ١٣٢
طه الهاشمي: ٧١، ٨٤

(ع)

عارف إسماعيل: ١٨٤
عباس حسن جمعة: ١٢٩
عباس حلمي الجلبي: ٩٤
عباس علي غالب: ١٤٩، ١٧٩
عبـد الالــه: ٦٧، ٧١، ٧٤، ٨٤، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٩، ١٥٥، ١٧٩
عبد الامير الازري: ١٣٨
عبد الجبار أيوب: ٢٠٠، ٢٠١
عبد الجبار التكرلي: ١٥٩
عبد الجبار الجلبي: ٨٤
عبد الجبار الجومرد: ١١٠
عبـد الجبــار فهمــي: ٦٣،١٨٤، ٢٠٠، ٢٠١
عبد الخالق حسونة: ١٦٠
عبد الرحمن الجليلي: ٩٥
عبد الرزاق الحسني: ١٠٥، ١٤٦
عبد الرزاق رجيب: ١٨٤
عبد الرزاق الشيخلي: ٩٦
عبد الرزاق فتاح: ٦١
عبدالقادر إسماعيل: ١٩٨
عبد الكريم الأزري: ٨٧، ٨٨، ١٨٠
عبـد الكـريم قاسـم: ١٠٤، ١٧٨، ١٨١، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩
عبد المجيد عباس: ١٠٠
عبد المجيد علاوي: ٦٢، ٨٤، ٨٥
عبد المحسن السعدون: ٤٦
عبد الغني الدلي: ٩٩
عبد القادر الدبوني: ١٩٣
عبد الله انتظام: ١٤٠
عبد الله الشاوي: ١٩٥

عبد الله الياسين: ١٨٥
عبد الهادي الراوي: ١٨٢
عبد الوهاب المرجان: ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦
عدنان الرواي: ١٢٣
عدنان عزت علي: ٩٤
عزت الخضيري: ٢٠٥، ٢٠٦
عزيز شريف: ١٢٣، ١٨٤، ١٨٧
عطا الشيخلي: ١٣٤
عطا محمود: ٥١
علي جودة الايوبي: ١٧١
علي حسين جميل: ١٥٥
علي الشيخ حسين الساعدي: ١٢٥، ١٢٦
علي حيدر سليمان: ٧٦، ٧٨
علي كمال: ١٢٧
عمر نظمي: ٥٥

(غ)

(الأمير) غازي: ٦٣
غازي عبد المجيد علاوي: ٨٤
غازي الداغستاني: ١٨١
غالب إبراهيم المحامي: ٨٧
غلمن: ١٨٧

(ف)

فائق شاكر: ٥٣
فائق عبد الكريم السامرائي: ١٤٦، ١٥٥، ١٧٢
فاضل بابان: ١٧٥، ١٨٤
فاضل الساقي: ١٩٦
فاضل الطالباني: ٨٨
فاضل عباس المهداوي: ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨
فتاح سعيد الشالي: ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢
فخري الطبقجلي: ١١٣
قراكوزلو: ١٣٩
فؤاد عارف: ٤٣، ١٩٧، ١٩٨
(الملك) فيصل الأول: ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٣٢
الملك فيصل الثاني: ٢٠٢

(ك)

كاركتاكوس: ١١٢، ١٦٧
كاظم السماوي: ١٢٣
كامل أمين: ١٣٠
كامل الجادرجي: ١٠٩، ١٢٩، ١٥٥
كامل حسين: ١٨٢
كامل صالح السامرائي: ١٢٥
كامل قزانجي: ١٢٣، ١٢٥، ١٨٤، ١٩٥
كمال عبد الله ناجي: ١٩٧
كرم علش: ١٨٤
كمال الحناوي: ١٦٠
(الدكتور) كمال السامرائي: ١٤٤

الدكتور كمال مظهر احمد: ١٧٩
(مستر) كنسلي: ٦٦
كينهان كورنواليس: ٥٦

(ل)
(الشيخ) لطيف: ١٥٢
لميس محمود صبحي الدفتري: ١٦٦
لوني ارنولت: ١٧٣

(م)
ماجد محمد امين: ١٨١، ١٨٢، ١٨٥
ماجد مصطفى: ٥٥، ٧٢
مايكل رايت: ١٥٣
مجيد خدوري: ١٩٧
(ملا) مجيد القزاز: ٤٣
محسن الحاج هويش: ١٨٤
محمد حسن صادق: ١٨٤
محمد حبيب العبيدي: ١٥٠
(الشيخ) محمد الخالصي: ١١٥، ١٣٦
محمد رضا بهلوي: ١٣٩
محمد رضا الشبيبي: ١٣٠
محمد سعيد الخفاف: ٢٠٦
محمد صالح حمام: ٦٠
محمد صديق شنشل: ١٥٥، ١٧٢
محمد عبد العزيز: ١٨٤
محمد عبد اللطيف محمد: ١٢٥
محمد علي عيسى: ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠
محمد فاضل الجمالي: ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧، ١٤٣، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٦
محمد مهدي كبة: ٨٦، ١٢٨
محمود اغا الزيباري: ٦٤
(الشيخ) محمود الحفيد البرزنجي: ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٢، ٥٨، ١٥٢، ١٨٦، ١٨٩
محمود الجلبي: ١٩٣
محمود فوزي: ١٦٠
محمود النحاس: ٦٧
مراد سعيد مراد: ٩٤
مصدق: ١٣٨
(الملا) مصطفى البارزاني: ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ١٨٠
مصطفى العمري: ٧٠، ٧٢
مظفر أحمد: ٧٥
معروف جياووك: ٥٨
منير رزوق: ١٣٤
مولي: ٨٩
(الدكتور) مؤيد الونداوي: ١٤٩
ميخائيل نعوم: ١٨٤

(ن)
ناجي الخضيري: ٢٠٥
ناظم الطبقجلي: ١٩٩
ناظم العاصي: ١٠٩
نجم الدين صائب: ١٧٧

نزهت عزيز القزاز: ٤٢، ١٧٧، ١٩٨
نصّار حسين الصباح: ٩٤
نصرت الفارسي: ٧٤، ٩٩
نصير كامل الجادرجي: ١٩٣
نظيمة رشيد وهبي: ١٨٤
نعيم ممتاز الدفتري: ١١٠، ١٨٤
نورالدين محمود: ٧٢، ٧٣، ٨٥
نوري السعيد: ٥٥، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠٢

(هـ)

هادي داود الداود: ٦٧
هاشم جواد: ٦٠
هاشم السيد طعمة: ١٨٤
هاشم محمد أمين: ٦١
همفري ترفيليان: ١٨٧، ١٨٨
هولمن: ١٨٥

(و)

وجيه يونس: ١٤٩
ولسون: ٤٤
وصفي طاهر: ١٩٠
وورد: ٧٧

(ي)

ياسين الحسيني: ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥
يوسف الحاج الياس: ٥٢
يونس بحري: ١٧٩

(ب)

الأماكن

(أ)

أبي غريب: ١٧٩
أربيل: ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٢٠٤
الاردن: ١٧٢، ١٧٣
استانبول: ١٤٣
إسرائيل: ١٣٨، ١٧٤
أفغانستان: ٥١
أوروبا: ٦٢
أوهايو: ٦٦
إيران: ٥٨، ٦١، ١٣٨، ١٤٠،١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣
إيطاليا: ٦٢

(ب)

بادية الجزيرة: ٦٨
بارزان: ٥٤، ٥٥
بازيان: ٤٩
باكستان: ١٤٣، ١٦٧
بريطانيا: ١٤٩، ١٦١، ١٩٤
البصـــــرة: ٧١، ٧٤، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٠٥، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٧٧، ١٨٩
بعقوبة: ١١٧، ١٣١
بغـــداد: ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٧٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٤١، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥
بغداد الجديدة: ١٠١، ١٠٢
البلقان: ٦٢
بيروت: ٨٣

(ت)

تانجرو: ٥٠
تركيا: ٤٤، ٥١، ٥٤، ٦٢، ١٤٢، ١٤٣
تكريت: ٤٩، ٨٧
تلعفر: ١٥٠
تل محمد: ١٠١
تلعفر: ٦٨

(ج)

الجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة: ١٧٢، ٢٠١

(ح)

حلبجة: ٤٩، ٥٠، ١٥٥، ١٧٢
الحلة (بابل): ٤٧، ٥٤، ١٤٩، ١٧٥
الحي: ١٥٥، ١٥٦، ١٨٥، ١٨٩

(د)

دجلة: ١٠٠
دربندخان: ٢٠٥
الدليم (الأنبار): ٤٧، ١٢٧
دهوك: ٦٥
ديالى: ١٠٠، ١٠٥، ١١٧، ٢٠٥
ديترويت: ٦٦
الديوانية: ٥٤

(ر)

الرصافة: ١٠٢، ١٠٣، ١٦٣
الرمادي: ١٤٩

(ز)

زاخو: ٥٠، ١٥٠
زرباطية: ١٣٩
الزعفرانية: ١٠١
الزيبار: ٥٥

(س)

السدة الشرقية: ١٠٤

سدة ناظم باشا: ١٠١

سراوي سبحان اغا: ٤٢

سرجنار: ٤٢

الســـــليمانية: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٩٩، ١١٧،١٢٧، ١٢٨، ١٥٢، ١٧١، ١٧٤، ١٨٦، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٥

سنجار: ٦٧، ٦٨، ١٥٠

سوريا: ١٠٧، ١٧٢

سوق الصفافير: ٢٠٥

السويس: ١١٥، ١٤٨، ١٤٩

سيروان: ٢٠٥

(ش)

الشرق الاوسط: ١٤٩

شقلاوة: ٤٩، ٥٠

شيكاغو: ٦٦

(ص)

الصليخ: ١٠١

(ط)

طهران: ١٣٩

طوز خورماتو: ٤٨، ١١٣

(ع)

عدن: ١٧٩

العـــــراق: ٤٢، ٤٤، ٥٤، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ١٠٥، ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧،١٣٨، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥

عقرة: ٩٩

العمادية: ١٥٠

العمارة (ميسان): ١٠٥

(غ)

عين زالة: ٦٩

(ف)

الفاو: ٨٨

(ق)

القاهرة: ١٥٨

قلعة دزة: ١٥٥، ١٧٢

(ك)

الكاظمية: ١٣٧

كاوورباغي: ٥٩، ٦٠

كراتشي: ١٤٣
كربلاء: ١٣٦، ١٣٧
الكرخ: ١٠٢، ١٦٣، ٢٠٣
كردستان: ٤٥
كردستان العراق: ١٨٠
كركـوك (التـأميم): ٤١، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٣، ٨٨، ١٠٩، ١٥١، ١٧٨
كفري: ٤١، ٥٠، ٥٣
كلفلاند: ٦٦
الكوت (واسط): ٦١، ١٠٥، ١٨٨
كيل: ٤٩، ٥٠

(ل)

لندن: ١١١، ١٤٨

(م)

مازنة: ٥٦
مركة سور: ٥٦
مصطفى اغا (محلة): ٤١
(ميناء) المعقل: ٧٩
المنتفك (ذي قار): ١٠٥
مصـــر: ١١٥، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٢، ١٨٩
معسكر الرستمية: ١٧٩
معسكر الرشيد: ١٧٩
مندلي: ١٣٩
الموصـل (نينـوى): ٤٢، ٤٧، ٥٤، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٩٤، ١٠٣، ١١٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٨٨، ١٩١، ١٩٦، ١٩٩
ميشيغن: ٦٦

(ن)

الناصرية: ٥٤
النجف: ١٥٤، ١٥٥، ١٨٩
النعمانية: ١٨٦
نقرة السلمان: ١٣١
نوسود: ٥٠

(هـ)

هاوار: ٥٠
هلسنكي: ١٤٣
الهند: ١٦٧، ١٩٦
الهندية: ١١٣
هولندا: ١٤٣

(و)

واشنطن: ١٥٢
الولايات المتحدة الامريكية: ١٥٢

المؤلف في سطور

الدكتور عبد الرحمن إدريس صالح حسن

- حصل على شهادة الدبلوم العالي في معهد إعداد المعلمين المركزي عام ١٩٨٦.
- حصل على شهادة البكالوريوس في التأريخ من الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٧.
- حصل على شهادة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصى من معهد التأريخ العربي عام ٢٠٠٠.
- حصل على شهادة الدكتوراه في التأريخ الحديث والمعاصر من جامعة بغداد عام ٢٠٠٩.
- عضو إتحاد المؤرخين العرب.
- عضو جمعية الباحثين والتدريسيين الجامعيين.
- له عدد من البحوث والمقالات في المجالات العلمية والصحف.
- صدر للمؤلف:
  - سعيد قزاز ودوره السياسي في العراق ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
  - الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي)، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥؛ ط٢ (مزيدة ومنقحة)، مؤسسة زين، السليمانية، ٢٠٠٧.
  - سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢ (تحت الطبع).